الباب الثاني

الاقتصاد السياسي للملكية الخاصة والملكية العامة

كيف ينتقل مجتمع قادر على إنتاج بيئته المعلوماتية، إلى جوهر الحرية؟ ومن يستطيع أن يتكلم وماذا يقول؟ ولمن يقول؟ وما حال العالم؟ وكيف يتم تعريف المعلومات المؤكدة؟ وكيف تؤثر نماذج متنوعة من الأعمال في مستقبل العالم؟ هذه الأسئلة تنقلنا؛ إلى أسس الأعمال الإنسانية المؤثرة. وتحدد لنا مدى معرفة الأفراد لقائمة الخيارات المتاحة لهم، وتوضح أسباب ما يقومون به من أعمال، وتبين ما يعد حواراً مفتوحاً في المجتمع. وما المسار والهدف الجماعي الصعب الذي يسعى المجتمع لتحقيقه. كما تحدد من الذين يُؤخذ بآرائهم في مجال الأنشطة الجماعية. ومن الذين تحجب آراؤهم ولا تعرض في المناقشات المتعلقة بمعرفة ما يجب أن تفعله في الهيئات السياسية، أو هيئات المجتمع المدني. إن الحرية تعتمد كثيراً على بيئة المعلومات التي يعيش فيها الأفراد والمجتمعات؛ لأن المعلومات تحفِّز التوجه للعمل الشخصي المنفرد عند الفرد. بالإضافة إلى أن المعلومات والاتصالات يؤسسان للممارسات التي تمكِّن المجتمع من تكوين مفاهيم مشتركة لما يهدد معيشته بالخطر والسبل التي يمكن أن تُسلك لتلافي تلك الأخطار. كما توفر عناصر أساسية للأدوات الرسمية، تهدف إلى حسم اتجاهات الأنشطة الجماعية. إن المجتمعات التي تضع اقتصاد المعلومات المترابطة الناشئ ضمن مناهج مؤسسية، ستتكيف مع الإنتاج الافتراضي، وتحفِّز الأفراد والمؤسسات التعاونية، على السعي لتطوير حرية مكوناتها في جميع تلك الأبعاد.

كما أن اقتصاد المعلومات المترابطة يمكّن الأفراد من فعل الأفضل بأنفسهم ولأنفسهم، ويجعلهم أقل تأثراً بما يمليه عليهم الآخرون. ومن هذا المنطلق ومقارنة بما تحدثه ثقافة الإعلام التقليدي، يكون ظهور التقنية، والاقتصاد، والاجتماع، والعلاقات التنظيمية، بوصفها مجموعة متناسقة داعمًا مهمًّا للدور النسبي الذي يمكن أن يقوم به كل فرد، لرسم الحياة التي يريدها. بالإضافة إلى أن اقتصاد المعلومات المترابطة، يعمل على توفير منبر قوي للحوار العام، إذ يمكّن المواطنين من الاشتراك في الحوارات العامة، بشكل دائم ونفَاذٍ مستمر، ليس بوصفهم متلقين لما يقوله المتحدثون المهنيون، ولكن بوصفهم مشاركين فاعلين في حوار يجري على مستويات هيكلية متعددة سياسيًّا واجتماعيًّا، ويمكّن أفراد المجتمع من متابعة ما يجري في العالم والإسهام بفعالية مع الآخرين ويمكنهم من التَّحقق من آراء الآخرين، بالإضافة إلى إنتاج آرائهم الخاصة وإسماعها للآخرين، سواءً الذين يتفقون معهم أو الذين يعارضونهم. وعلى أساس مستوى الإدراك الجماعي، فإن التحول من الاقتصاد الصناعي، إلى اقتصاد المعلومات المترابطة يزيد النطاق الذي يُمكن أن يشغله الفرد، ليصبح شريكاً فاعلاً في إنتاج بيئته الثقافية، ويفتح المجال لنشوء ثقافة أكثر عمقاً وأكثر قدرة على التفكير النقدي.

إن العلاقة بين منظمات إنتاج المعلومات، وبين التوزيع العادل لها، ليست متلازمة على الإطلاق، بخلاف العلاقة بين إنتاج المعلومات والحرية. مع ذلك فإن أهمية معرفة الإنتاج الاقتصادي الحديث، يجعل التغيير في شكل وأسلوب إنتاج المعلومات في غاية الأهمية لتحقيق العدالة. كما أن اقتصاد المعلومات المترابطة، يمكنه من توفير فرص مهمة للتطوير في العالم، وتحسين العدالة المتعلقة بتوزيع تلك الفرص، ورفع قدرات الأشخاص في كل مكان. وتعتمد الفرص الاقتصادية، ورفاهية الأفراد، وازدهار المنظمات الاجتماعية، وكذلك الأمة في هذه الأيام؛ على حالة المعرفة، وإمكانية توافر فرص التعليم، وتطبيق المعارف العملية. وقد أسهمت؛ شبكات المواصلات والاتصالات، والأسواق المالية العالمية، والتنظيمات الهيكلية الجديدة للمنظمات التجارية في انسياب موارد ومخرجات المواد بكفاءة عالية من وإلى أي ركن في العالم، بأسلوب أكبر مما كان في الماضي. وفي الوقت الراهن يعتمد الازدهار الاقتصادي والنمو بقدرٍ أكبر على المعرفة، والمنظمات الاجتماعية

بدلاً من اعتمادها على الموارد الطبيعية. وكما كان في الماضي قد ينظر إلى تبادل المعارف والتغييرات الاجتماعية، على أنهما أهم من أي مجموعة متغيرات قد تؤثر على الفرص الاقتصادية، وعلى تطوير المواد في أجزاء كثيرة من النظام الاقتصادي العالمي، سواءً الاقتصاد المتطور أو الناشئ. ويمكن القول: إن نشوء قطاع سوق افتراضي قوي في اقتصاد المعلومات المترابطة، قد هيأ فرصاً أفضل للوصول إلى المعارف والمعلومات، التي يتم إنتاجها في مساحات جغرافية ومجتمعات فقيرة، ويدفع بها إلى صميم الاقتصاد بوصفها مدخلات للاقتصاد المتطور أو الناشئ. ويعد هذا أفضل الوسائل للوصول لمخرجات المعلومات، التي توفرها الأسواق الاقتصادية والقطاعات الجغرافية والمجتمعات المدنية. وبالإضافة إلى الوصول الأمثل للمعرفة، فإن اقتصاد المعلومات المترابطة قد أسهم في نشوء صيغة جديدة لمنظمات الإنتاج الاجتماعي الذي لا يعتمد على الأصول المالية. وقد فتح فرصاً لتطوير العدالة الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي.

إن الأمر البدهي والاعتقاد العام، بأن الإنترنت ستقدم حرية وعدالة عالمية أكثر مما هو متوافر في الماضي، يعد أمرً متوقعاً منذ بداية التسعينيات الميلادية، والخوف السائد لدى متتبعي التقنية، المتعلق بالخلاعة الاجتماعية على سبيل المثال أو الجرائم الإلكترونية أو الإرهاب الإلكتروني، يعد مقياساً لشدة الخوف من التقنية. وتذكرنا ردة الفعل تلك بالشائعات التي أطلقت في الماضي، عند ظهور الكهرباء والمذياع والمبرقات التي وصفها جيمس كاري "James Carey"، بأسطورة الكهرباء السامية. والسؤال الذي سيبحثه هذا الكتاب هو: هل تصمد المعتقدات الحالية أمام التحليل الدقيق على ضوء تجارب العقد الماضي أم أنها ستظل مجرد نظريات؟ ومع أن المعتقدات النظرية الماضية، البعيدة عن الواقع، كانت تعد متفائلة كثيراً، إلا أنها لا تعني أن التقنيات السابقة لم تغير الحياة والمواد والمجتمعات والفكر. لقد غيرت بالفعل كل ذلك، ولكن التغيير كان متبايناً بين المجتمعات المختلفة، وبأساليب متنوعة، تختلف باختلاف المعتقدات الاجتماعية المرتبطة بتلك التقنيات. فكل أمة استوعبت، وتبنت، واستخدمت، تلك التقنيات بأساليب مختلفة عن غيرها من الأمم، وذلك حسب عاداتها الثقافية والاجتماعية، وباعتماد إستراتيجيات تنظيمية محددة، في الوقت نفسه - بعضها تمحور حول الدولة وبعضها

تمحور حول السوق، البعض مسيطر عليه بالكامل والبعض الآخر غير مسيطر عليه. وتعد تلك الحالة الناشئة مجدية، إذا أسهمت في تحليل اقتصاد المعلومات المترابطة الناشئ بدقة، وسمحت بتكوين تصور متكامل بأهميته، سواءً كان هذه التصور مثاليًّا وغير عملي، أو في أحسن حالاته إدراك وتصور لتلك البيئة الناشئة. وعلى أقل تقدير، يمكننا بهذه الاعتبارات أن نبدأ في تصميم ردود أفعالنا المنهجية لهذه المتغيرات التقنية المعاصرة، ونعمل على تحسين وضع الحرية والعدالة خلال العقود القليلة المقبلة.

تركز فصول هذا الباب على الالتزامات أو عناصر التحرر الجوهرية. وسأشرح في الفصل الخامس استقلال الفرد. كما سأشرح في الفصول السادس والسابع والثامن المشاركة الديمقراطية في المجتمعات المدنية السياسية أولاً، ثم بأسلوب أوسع في البنية الثقافية. وفي الفصل التاسع سيتم معالجة العدالة والتطور الإنساني. أما الفصل العاشر فسيتركز على تأثير اقتصاد المعلومات المترابطة في المجتمعات المختلفة.

الفصل الخامس

الحرية الفردية

الاستقلال والمعلومات والقانون:

اقتصاد المعلومات المترابطة الناشئ، قادر على النهوض باستقلالية الأفراد؛ فهو أولاً: يزيد مجالات وتنوع الأمور التي تمكن الأفراد من عمل ما يريدون لأنفسهم. ويتحقق ذلك بإزالة منطقة نفوذ مهمة في الحياة، تتمثل في إلغاء بعض القيود على المواد الأساسية التي يحتاج إليها الأفراد لفعل ما بوسعهم عمله، بهدف تجسيد اقتصاد المعلومات الصناعي. حيث إن معظم المواد والأدوات والمنصات البيئية الضرورية للعمل الناجع في بيئة المعلومات، تخضع لسيطرة أفراد كثيرين في الاقتصاد المتطور. ثانياً: يوفر اقتصاد المعلومات المترابطة، موارد بديلة تنمي قدرات الاتصالات والمعلومات دون أن تخضع للملكية الخاصة، إضافة لتعاملها مع بيئة الملكية الخاصة للاتصالات التي تخدم القطاعين الخاص والعام، الأمر الذي يقلل من مدى تعرض الأفراد لتحكم ملاك المرافق التي يعتمدون عليها في اتصالاتهم. كما أن تهيئة المستهلكين ليصبحوا أهدافًا متلقية، لما يريده لهم المحتكرون، كما هو مجسد في الثقافة التلفزيونية؛ لا تزول بسهولة ولكنها بكل تأكيد ستفقد هيمنتها في بيئة المعلومات. ثالثاً: تزيد بيئة المعلومات المترابطة، مجال وتنوع المعلومات المتاحة للأفراد، وذلك بتفعيل الموارد الأساسية التجارية وغير التجارية والثانوية سواءً، كانت محلية أو أجنبية عندما تكون ضرورية لإنتاج المعلومات والتواصل

مـع الآخرين. وهـذا التنويع يغيِّر جذريًّـا كمية الخيـارات الهائلة المتاحة لاسـتخدامات الأفـراد، ويوفـر لهم قاعـدة متينة لتكوين تقديـرات مهمة تحدد كيف يمكن أن يعيشـوا حياتهم ويعرفوا سبب تثمينهم للحياة التي اختاروها، من خلال هذه الفرص المتاحة التي تساعدهم على التفكير المنطقي.

الحرية في أن يعمل الفرد لنفسه الكثير، منفرداً، أو بالتعاون مع الآخرين:

كان روري سيجاز "Rory Cejas" يبلغ من العمر ستة وعشرون عاماً، عام 2003م، وكان يعمل مساعدًا طبيًّا في مركز إطفاء "ميامي" عندما تعاون مع أخيه وزوجته وصديق آخـر لعمـل فيلـم على غـرار فيلم "حـرب النجـوم Star Wars" الذي يعدونـه فيلمهم المفضـل. فباسـتخدام آلـة تصـوير عادية وحامـل ثلاثي الأرجـل والاسـتعانة بالبرامج الكثيرة الموجودة في حاسـوبه الشخصـي المتعلقة بإنتاج وتحرير الأفلام والصور استطاع إنتاج فيلماً مدته عشـرون دقيقة أسماه سيرة جادي "Jedi Saga". لم يكن الفيلم سيئاً، ولم يـثر زوبعة انتقادية في مجتمعهم، بل ينظر إليه بوصـفه جهدًا متواضـعًا لمنتج عادي جدًّا من فئة حرب النجوم، اسـتخدم في إنتاجه شخصـيات كرتونية وقصـص مشـابهة لما في حرب النجوم. قبل عصر التقنية الرقمية كان مثل هذا العمل يعد مستحيلاً عمليًّا، بل كان من المسـتحيل أن يتمكن "سـيجاز" من إنتاجه آنذاك. ولم يكن من المتوقع في أي مرحلة من حياة "سيجاز" أن يعطي زوجته دور المرأة الغامضة الشريرة أو أن يجعل أخاه يقوم بدور الفارس جيدي "Jedi"، ليحاربوا كتفاً بكتف وباستخدام سيوف مضيئة، ضد فصـائل عسـكرية ملكية قادرة على التكاثر. كما كان من المسـتحيل أن يتمكن من نشـر الفيلم الذي أنتجه بين أصـدقائه وغيرهم مـن الغرباء. لقد تغيرت إمكانات مواد الإنتاج الثقافي وأصبحت جزءًا من مجموعة الخيارات المتاحة لأي شخص. وهو لا يحتاج إلى أي مسـاعدة مـن الحكومة ليقوم بهذا العمل. كما أنه لا يحتـاج إلى أنظمة وإجراءات تمكنه من الوصـول إلى صالات التصـوير الموجودة لدى شـركات الإعلام، ولا يحتاج إلى نظام توزيع لنشر أحلامه وتصوراته الخيالية إلى كل من يريد مشاهدتها. ومجموعة الخيارات الجديدة المتوافرة له لا تقتصـر فقط على الخيارات السـلبية، التي تضطر الأفراد في أن

يذهبوا للمسرح أو الجلوس أمام التلفاز ليشاهدوا الأفلام التي أنتجها "جورج لوكس" بل بإمكانه بمفرده أن يستخدم التقنية لإنتاج أفلام مشابهة.

لن يحظى فيلم "سيرة جيدي" بشعبية كبيرة، وغير المتوقع أن يشاهده أناس كثيرون، أو أن يتمتع من يشاهدونه بمستوى المتعة نفسها التي أحسوا بها عند مشاهدتهم لأي من أفلام "لوكاس" ولكن ليس هذا هو الموضوع المهم، فعندما يخرج شخص مثل "سيجاز" فيلماً، فإنه لن يُنظر إليه على أنه يحاكي ما يقدمه "لوكاس"، بل الحقيقة، هي أن سيجاز قد غير حالته الشخصية، من كونه قابعًا أمام الشاشة التي أوجدها شخص آخر، بشاشة أخرى أنشأها بنفسه. إن المتعة التي يحصل عليها من يشاهد ذلك الفيلم القصير، هي المتعة نفسها التي يجدها الأصدقاء والعائلة عندما يتحدثون أو يغنون بعضهم مع بعض بدلاً من المشاهدة أو الاستماع لأشخاص يتحدثون أمامهم. إن ثقافة التلفاز التي جسَّدت خلاصة ما يميز المعلومات والاقتصاد الصناعي، هي التي نظمت شخصية المستهلكين ودورهم، لتصبح متلقية بامتياز. وقد لاحظ علماء الإعلام الجماعي مثل جون فسك "John Fiske" استمرار دور المشاهدين في تأويل الرسائل التي يتلقونها. فدور المستهلك مقيد جدًّا في هذا النموذج من الوسائل الإعلامية، ومنتجات الإعلام الجماهيري، تمثل سلعة مكتملة على المشاهد أن يستهلكها على حالتها، دون أن يسهم في إنتاجها أو تغييرها وأكثر ما يتضح ذلك في صالات السينما؛ لأن غياب الأضواء والأصوات المنبعثة من جميع الاتجاهات وحجم الشاشة قد صممت لنقل المشاهد من كونه عنصرًا حرًّا وتحويله إلى شخص متلقٍّ. أي تحويله إلى عيون وآذان يتلقى من خلالها السلعة النهائية، وهي الفيلم، وليس من الخطأ اعتبار السينما أحد عناصر التسلية المرغوبة. لكن المشكلة تظهر بوضوح عندما تصبح صالة السينما شعاراً للعلاقات التي يتعامل من خلالها أغلبية الناس مع معظم بيئات المعلومات التي يتعايشون معها. كما أن السلبية المتزايدة في ثقافة التلفاز، قد أصبحت علامة فارغة لحياة معظم الناس، في المراحل الأخيرة من اقتصاد المعلومات الصناعي. فتنابلة المجتمع الذين يقضون أوقاتهم أمام شاشات التلفاز حيث تشتري وتبيع لهم - صناعة الدعاية الأمريكية Madison Avenue – كل ما تريد، لن يكون لهم أي دور في صناعة بيئة المعلومات التي يعيشون فيها أو يحتلونها.

قد تعد ألعاب شبكة الإنترنت، التي يشترك في استخدامها عدد ضخم من اللاعبين، أفضل مثال لمنتج ترفيهي منفرد يرمز للتحول من ثقافة التلفاز السلبية إلى الثقافة التفاعلية التي أنتجها اقتصاد المعلومات المترابطة. تلك الألعاب تجسد ميزتين مركزيتين؛ الأولى: أنها تقدم بيئة ترفيهية مستديمة، أي إن أي فعل أو غرض يُنشأ في أي مكان أو جزئية في اللعبة سيستمر إلى أن يتم تدميره بواسطة بعض وسائل اللعبة. ويعيش هذا الغرض في نطاق معين بحيث يستفيد منه جميع المشاركين في اللعبة. الميزة الثانية: أن هذه الألعاب الإلكترونية تكوِّن منصات تعاونية ضخمة لآلاف بل عشرات الآلاف، ففي حالة أشهر ألعاب كوريا الجنوبية المسماة لاينيج "Lineage" يصل عدد المشاركين فيها أكثر من أربعة ملايين مستخدم. لهذا، فإن هذه المنصات توفر للأفراد المشاركين بيئات متنوعة لمقارنة مستويات ذكائهم ومهاراتهم مع مستويات مشاركين آخرين. بالإضافة إلى أن بيئة ألعاب الحاسوب هذه، توفر قاعدة معلومات خاصة لعلاقات مستدامة للأفعال والتعاملات الاجتماعية التي يقوم بها اللاعبون المشاركون. وقد كانت بدايات هذه الألعاب الإلكترونية بيئة غنية منذ ظهورها، حيث أصبحت ظاهرة جماهيرية، ومثالاً على ذلك ألتما أونلاين "Ultima online" أو إفركويست "Everquest".

ومازال مصممو هذه الألعاب مستمرين في القيام بدور كبير لتحديد وتطوير مجال الأفعال والعلاقات الممكنة بين المشاركين. كما أن موجودات القرون الوسطى قد وفرت كثيرًا من الموضوعات والأدوار الأساسية لإنتاج تلك الألعاب الإلكترونية، مثل أدوار السحر والأسلحة ونوع ونطاق الأفعال والأنشطة، التي يمكن تقليدها في معظم بيئة اللعبة. ومازالت تلك الألعاب تترك مساحة نوعية كبيرة لجهود الأفراد وأذواقهم الشخصية لإنتاج التجربة والعلاقات، ومن ثم نصوص القصة، مقارنةً مع ما يوفره التلفاز أو السينما من تجارب. مثال آخر هو لعبة الحياة الثانية "Second Life" وهي لعبة جديدة أنتجتها مختبرات ليندن "Linden Labs"، توفر لمحة سريعة للخطوة اللاحقة التي سيخطوها المشاركون، في خط اتجاه الانغماس الشديد في مثل هذه الأنواع المسلية، كما هي الحال في بقية الألعاب التنافسية التي يشترك فيها عدد ضخم من المتنافسين. كما أنها تعد أيضاً منصة تعاونية مستديمة لمستخدميها. وبخلاف الألعاب الأخرى، فإن

"الحياة الثانية" توفر الأدوات فقط دون تحديد سير أحداث القصة أو العمل الدرامي أو العناصر أو أي ثقافة أو أي اتجاه معنوي مهما كان. وقد أنتج المشاركون فيها 99% من عناصرها في إطار اللعبة نفسها. وعلى سبيل المثال فإن "قرية القرون الوسطى"، في اللعبة، تم توفيرها على هيئة صفحة بيضاء في بداية اللعبة وكذلك الحال في "ورشة العربة الطائرة" و"المواقع المتقدمة" أو "الثغور المستقبلية" أو "الجامعة"، التي يقدم فيها بعض المشاركين دروساً أساسية في مهارات البرمجة وتصميم الألعاب. وتتقاضى مختبرات ليندن "Linden Labs" رسوماً مالية شهرية مقطوعة مقابل الاشتراك في اللعبة. ويركز موظفوهم على إنتاج أدوات تمكن المشاركين من عمل كل شيء، ابتداءً من فكرة القصة، ووصولاً إلى أدق التفاصيل للشكل الخاص بكل مشترك. وكذلك أشكال العناصر والأيقونات التي يستخدمونها في عالم اللعبة. أما العلاقات الإنسانية في اللعبة فهي تخضع لإنتاج المشاركين عند تعاملهم مع بعضهم في هذه التجربة التي ينغمس فيها الجميع ويتمتعون بوقتهم. وتختلف علاقة اللعبة بالمشاركين عن العلاقة بين المشاهدين ودور صناعة وإنتاج الأفلام السينمائية أو التلفازية إلى حد كبير. فالسينما والتلفاز يتجهان نحو السيطرة التامة على تجارب المشاهدين – بجعل المشاهد غير متفاعل – مع إبقائه راضياً. بينما تجعل لعبة "الحياة الثانية" المشاركين، صناعًا فاعلين لبيئة التسلية هذه، التي يتعاملون معها ويعيشون بمشاعرهم في عالمها الافتراضي ويسعى صانعوها إلى تزويد المشاركين بالأدوات التي يحتاجون إليها لينغمسوا بكل مشاعرهم في هذا العالم الإلكتروني المسلي. وهذان النموذجان يمثلان مفهومين مختلفين للمشاركين، فبينما يكون المشاهد القابع أمام جهاز التلفاز متلقيًا سلبيًّا يبحث عن اختيار سلعة كاملة ليستهلكها، من بين خيارات محدودة نسبيًّا، فإن الفرد في عالم "الحياة الثانية" يعامل في الأساس على أنه إنسان نشط ومبدع وقادر على تكوين تخيلاته منفرداً أو منتسباً لآخرين.

إن لعبة "الحياة الثانية" و"سيرة جيدي" مجرد أمثلة، وربما أنها أمثلة عادية جدًّا في مجال موضوعات التسلية، لكنها تمثل تحولاً في الخيارات المتوافرة لجميع الأشخاص المتعاملين مع اقتصاد المعلومات المترابطة، وأيضاً الشركات التي تبيع لهم الأدوات التي

تجعلهم مبدعين ونشـطاء في بيئتهم المعلوماتية. وهي أمثلة في غاية الوضـوح؛ لأن الذين يمضـون أوقاتهم قابعين أمام شاشـات التلفـاز ويطلق عليهـم – في الثقافة الأمريكية – اصـطلاح بطاطس الأريكـة "Couch Potato" أو تنابلـة التلفاز يجدون أنفسـهم في مركز التصـرفات الإنسـانية التي تسـيطر عليها دائرة الثقافة التلفازية. وتدل صفاتهم علـى نمـوذج التحـول في دور الفـرد الذي ظهر مع نشـوء اقتصـاد المعلومـات المترابطة علـى وجـه العمـوم، والإنتاج التعـاوني على وجه الخصـوص. ويمكن القـول: إن المخترع الأساسـي لمجتمع تطوير برنامج لينكس "Linus Torvalds"، قد طرق الوتر الحسـاس لتصورات المصمم إريك ريموند "Eric Raymond" الذي أنتج حالة تحتاج إلى تمعُّن. فمشروعات الإنتاج التعاوني كثيراً ما تكون نتاج أناس يريدون عمل شيء ما في هذا العالم، فيلجؤون إلى الشـبكة للبحث عن مجتمع يشـاطرهم الرغبة ومستعد أيضاً للتعاون معهم في تحقيق رغباتهم. وبالمثل، فقد عمِل مايكل هارت "Michael Hart" في بيئات متنوعة أكـثر مـن ثلاثين عاماً – متدرجـاً أحياناً، ثم انطلق أخيراً بسـرعة متزايدة – ليسـتغل مساهمات مئات المتطوعين لمشروع جاتنبيرج "Gutenberg" لتحقيق هدفه، وهو إنشاء مكتبة عالمية للنصـوص الإلكترونيـة، تكون مفتوحة للمجتمع المدني. أما تشـارلز فرانك "Charles Frank" فقـد كان مبرمـج حواسـيب مـن "لاس فيجاس" عندما اكتشـف أن لديـه طريقـة أكـثر كفـاءة للتَّحقق من صـحة النصـوص الإلكترونية. فأنشـأ واجهة تطبيقية تمكِّن المتطوعين من مقارنة صـور النصـوص الأصلية المسـوحة إلكترونيًّا، مع النصـوص الإلكترونية الموجودة في مشـروع "جاتنبيرج". وقد عمـل بمفرده مدة عامين، ثم ضـم جهوده لجهود هارت "Hart" وأصـبحت أداة فرانك "Frank"، وسـيلة لقبول أعمـال المتطوعين التي تفوق عمل ألف محقق للنصـوص، ممـن يعتمدون مراجعة وقبول ما بين مئتين إلى ثلاث مئة كتاب شـهريًّا. ويعيش كل مشـارك من آلاف المتطوعين الذين يشـاركون في مشـروعات تطوير البرامج المجانية، أو في موسوعة ويكيبيديا، أو في مشروع الدليل المفتوح، أو في أي مشروع آخر من مشروعات الإنتاج التعاوني في جزئية تمثل جزءًا أساسيًّا أو ثانويًّا من الاحتمالية التي تجسدها قصص "لينس تارفورد" أو "مايكل هارت" أو "سـيرة جيدي"، حيث قرر كل منهم أن يسـتفيد من بعض التدابير التقنية والتنظيمية والوضع الاجتماعي الذي يجب التعايش معه ليصبحوا مبدعين في عالمهم، بدلاً من مجرد

قبـول ما هـو موجود. إن الإيمـان بالقدرة على إحـداث عمل ثمين في العالم، والممارسـة الفعلية على هذا الأساس، يمثل تطورًا نوعيًّا في وضع الحرية الشخصية. وهذا دليل على نشـوء ممارسـات جديدة لعملية موجهة ذاتيًّا تمثل تجربة عاشها الشخص تتعدى حدود ما هو متاح رسميًّا والمحتمل حدوثه نظريًّا.

إن مفهومنا للاستقلال لم يشكل ضمن سياق الحقوق الديمقراطية والمدنية فحسب، وإنما أيضـاً ضمن سياق احترام الدولة بوصـفه نظامًا سياسيًّا يتفوق على منافسيه. وفي موازاة ذلك تبنينا صـيغة الهيمنة المتزايدة لاقتصـاد السـوق على منافسيه على حساب بقية الخيارات. فالثقافة التي طورناها خلال القرن مليئة بالصور التي تتحدث عن ضياع القوة التي فرضها الاقتصاد الصناعي. ولا توجد صورة ثقافية أفضل من المنحنيات ذات البعد الواحد المتعلقة بعلم الاقتصـاد التي توضـح بدقة حقيقة أن الإنتاج الصناعي الآلي بإنتاجيته الضـخمة قد قلّص عـدد العمال وجعلهم أداة ثانوية كما حوّل المسـتهلكين إلى متلقـين؛ ونظر لدور الإنسـان على أنه مجرد إنتاج واحتياج. أمـا عندما نتجاهل ثقافتهم الفكريـة، فإن ذلك يقودنا لأسـاس "نظرية الإدارة العلمية"، التي وضـعها فريدرك تيلر "Fredrick Taylor": وهي فكرة اختصار وحصر، لجميع أنشطة الموظفين وأفعالهم، في عمليات الإنتاج، ووضـع كامل المعلومات والمعرفة في صـلب النظام، ليصـبح الموظفون مجـرد عناصـر للنظـام يمكن تغييرهـا في أي وقت. والغريـب أن نظريـة "تيلر" حققت تطوراً كبيراً لمقاومة كساد بدايات العصر الصناعي، من خلال مصانع العمال الكادحين وتوظيف الأطفال الذين يتقاضـون أجورًا منخفضـة مقابل ساعات عمل طويلة. وبالرغم من ذلك فإنها قد ذابت في نوع من الوجود الحر في الذي صوره تشارلي تشبلن "Charlie Chaplin" في أفلامه التصويرية المأساوية المسماة "الأزمان الحديثة". ويبدو أن محك نظرية "تيلر" الصـناعية، بعيد كل البعد عن صـلب الاقتصاد المتطور هذا. وهذا المحك مقترن حالياً بالاقتصـاد المتخلف أو الضـعيف، والمفهوم الأساس لهذا الاقتران والنقص في قوة التأثير مازال مسـتمرًا. فسلسلة الرسوم الهزلية التي ينتجها سكوت أدمز ديلبرت "Scott Adams Dilbert"، المعبرة عن طبقة الموظفين العاملين في شـركات أمريكية، دون ذكر اسـمها، التي تمثل المجموعة التي لا تطلب منهم القيام بأعمالٍ يدوية، وتسـهم

السلطة الهيكلية للشركة التي تقاومهم بجميع الوسائل في إجبارهم على إقصاء أنفسهم – لكنهم يظلون محجوزين في مقصورة العمل. وقد عبرت هذه الرسوم بإتقان عن فحوى اقتصاد المعلومات الصناعي، بالقدر نفسه الذي عبَّر عنه "تشبلن" في "الأزمان الحديثة" لشرح الاقتصاد الصناعي على وجه العموم.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصناعي واقتصاد المعلومات الذي يُعد جزءًا منه، نجد أن معظم الناس يعيشون بعد الانتهاء من أعمالهم ضمن علاقات إنتاجية متدرجة – من خلال احتمالات محددة بدقة نسبية – على هيئة مستهلكين. وليس بالضرورة أن يكون الوضع كذلك، فلقد تمركز كل من مايكل بيور "Michael Piore" وتشارلز سابل "Charles Sabel"، في كتابهما التصنيف الصناعي الثاني "Second Industrial Divide"، وكذلك روبيرتو مانجابييرا أنجر "Roberto Mangabeira Unger" في كتابه الضرورة المزيفة "False Necessity"، في صميم بروز أدبيات الطريق الثالث "third way" التي طوّرت خلال الأعوام 1980م إلى1990م بهدف اكتشاف السبل البديلة الممكنة لإجراءات الإنتاج التي لا تعتمد أبداً على حجب سلطة النظام الإنتاجي لقدرات الأفراد، إذ إن ظهور الإنتاج الافتراضي الذي يتميز باللامركزية المفرطة، يوفر منفذاً، لتقليص الأدوار الملزمة و المقيدة للموظفين والمستهلكين. وهذا ليس خاصًّا بالصناعة الحرفية القديمة مثل التي تشتهر بها شمال إيطاليا، ولا يعد تصوراً للاقتصاديات النامية، بل إنه يقع في صميم اقتصاديات الأسواق المتطورة. إن الإنتاج التعاوني ومن ناحية أخرى الإنتاج الافتراضي اللامركزي، يستطيع أن يغير العلاقة بين المنتج والمستهلك، فيما يخص الثقافة والترفيه والمعلومات. ونحن نلحظ ظهور المستخدم الذي يمثل نوعًا جديدًا من العلاقات المرتبطة بأسواق إنتاج المعلومات. فالمستخدمون والأفراد الذين يعدون أحياناً مستهلكين وأحياناً أخرى منتجين هم في الواقع، مشاركون ملتزمون تماماً، لتوضيح حدود نشاطهم الإنتاجي، وكذلك تحديد ما يستهلكون وكيف يستهلكونه. ومن خلال هذين المجالين الرئيسين في الحياة – الإنتاج والاستهلاك، والعمل والترفيه – يعمل اقتصاد المعلومات المترابطة، على إثراء استقلالية الأفراد بشكل ملموس، وذلك عن طريق إيجاد بيئة تتسم بأقل درجة من السيطرة وأكبر درجة من السهولة.

إن ظهـور الإنتاج الافتراضـي اللامركزي، على وجه العمـوم، والإنتاج التعاوني على وجه الخصـوص بوصـفها نماذج عملية للأنشـطة يفتح مجالات متعددة أمام تصرفات الأفراد. إذ بإمكانهم الاعتقاد الآن، وبقدرٍ من التبرير، أن باسـتطاعتهم فعل ما يريدون وإنتـاج ما يريـدون إنتاجه في بيئة الشـبكات الرقمية. وهذا التوجه والسـعي نحو تحقيق رغباتهـم لـن تعيقه تكاليف تعجيزيـة أو بيروقراطية خارجيـة، وأي محاولة لإعاقته تعد ضـرباً من المسـتحيل. وسـواء كانت تلك الأفعال في مجـال المنظمات السياسـية مثل ما يقـوم بـه المنظم لموقـع "MoveOn.org" أو مجـال التعليم والتطويـر المهني، كما قام بـه جيـم كورنش "Jim Cornish" حين عمد إلى إنشـاء مركز عالمي يعتني بقراصـنة الفكنج "Viking"، في الفصل الدراسي - المستوى الخامس - الذي يعمل به بمدرسة: "Gander Newfoundland"، حيـث إن بيئـة شـبكات المعلومـات قـد فتحت للجميع مجالات جديدة لحياة منتجة لم تكن ميسـرة من قبل. ووفرت سـبلاً جديدة أسـهمت في تصـور حياة بشرية منتجة. فعندما يُكتب نظام تشغيل مجاني أو يُنشر موسوعة مجانية: نجد من كان يظن قبل سـنين عدة فقط، أن تحقيق ذلـك من الأحلام المثالية، مع أن كل هذا أصـبح الآن بعيداً كل البعد عن كونه مجرد تخيلات. إن البشـر الذين يعيشون اليوم في محيط مادي واجتماعي، قادر على تحفيزهم للسعي الجاد لبناء وعمل أشياء يعتقدون أن بوسـعهم إنجازهـا في حياتهم، سـواء كان ذلك بمفردهـم، أو بالتعاون غير الملزم مع الآخريـن، هم أنـاس لديهم ملكة عظيمة للاسـتفادة من قدراتهم، إذ باسـتطاعتهم أن يعيشـوا حياةً يبتكرونها بأنفسهم، منسـجمة مع رغباتهم وتصوراتهم، بعيداً عن الوضع الاجتماعـي والمادي الذي وجدوا أنفسـهم فيه. وعلى أقل تقديـر يمكنهم عمل أمور عدة بفعالية أكبر عما كان ممكناً قبل العقد الأخير من القرن العشرين.

هـذه الحرية العمليـة للفرد، التي أصـبحت ممكنة في البيئة الرقميـة، تقع في عمق التطور الذي أتخيله للمشاركة السياسية وللعدالة والنمو الإنساني وإحداث ثقافة انتقادية عاليـة وظهور أفراد مترابطين في المجتمع. ويصـل التطوير في جميـع هذه المجالات، إلى درجـة يتجلى فيهـا احترام وممارسـة الالتزامـات التحررية، التي نبعت من تصـرفات جديـدة، جعلها اقتصـاد المعلومـات المترابطة ممكنـة وناجعة. وبكل تأكيـد؛ برزت هذه

التصـرفات الآن، بسـبب أن الأفراد أصـبحوا يمارسـون مسـتوى أكبر من الحرية، التي مكنتهم من التصـرف بواقعية، ودون الحاجة لطلب الإذن من أي جهة. إنها تلك الحرية التي أنبتت حوافز، جعلت الكسب المادي ليس هو الدافع للإنتاج. إنها الحرية التي جعلتنا نبحث عن أي معلومات نريد معرفتها، لنكتب عنها، ونشـترك مع الآخرين الذين يبرزون الفعالية الجديدة التي نشـاهدها هذه الأيام في اقتصـاد المعلومات المترابطة، ونشاركهم بمشـروعات وانتماءات متعـددة. وهذه التصـرفات؛ هي التي أبرزت الأخبـار التعاونية، وأنتجت الاسـتدلالات التي كوَّنت أسـس المجتمع المدني المترابط، مـا جعل أفراد المجتمع ينظرون للعالم وهم قادرون على المشاركة في الحوار، وليس مجرد مشاهدين. كما وجدوا أنفسهم في عمق تكوين ثقافة أكثر شفافية وتأملاً. لقد حققوا الإستراتيجية التي طرحتها بوصفها سـبلاً ممكنة لضمان الوصول المتساوي لفرص المشـاركة الاقتصادية، وتحسين التطور الإنساني في العالم بأسره.

إن معاملة هذه الفرص الجديدة بوصـفها سـلوكًا لتحسين الاستقلال الشخصي، لا يعد اقتراحًا نظريًّا خاليًّا من الإشـكاليات؛ لأن كل ما يتعلق بالأماني الحدسـية يعد فكرة متسـمة دوماً بالغموض، ومنها فرص تحقيق الاسـتقلال على وجه الخصـوص. فالمفهوم الرسـمي للاسـتقلال؛ يقترن بافتراض أن لدى الأشـخاص القدرة علـى الاختيار الحر، برغم وجود اختلافات عميقة في الأدبيات بخصوص فهم ملاءمة الاستقلال لمصطلحات معينة أو اسـتخدام الاصـطلاح الرسمي لها، كما أوضـحتها هنا – وكما أوضحها بجلاء كل مـن "Gerald Dworkin" و"Joseph Raz" و"Joel Feinberg". ولا يذهـب مفهوم الاسـتقلال إلى أبعـد مـن ذلـك، كأن يحـاول قياس درجـة الحريـة التـي يسـتطيعون ممارستها حقًّا في العالم الذي هم في الحقيقة مجبرون على العيش فيه من خلال ظروف طبيعية وبشـرية. وهذه المصطلحات لم توجد لإقرار الهجوم على حرية الاختيار بالمقاليع والسـهام وبأسلوب متعصب وغير مقبول من أجل تكوين مصير غير مناسب يحد واقعيًّا، مـن الاختيـارات الممكنة. بل إنها أتت فقط، من منطلق معاملـة الناس باعتبار أن لديهم كمًّـا هائلاً مـن الإمكانات والقدرات ويلـزم منحهم قدرًا كافيًا من الاحترام. بصـفتهم مفكرين أحرارًا، وتجنب الانزلاق إلى غطرسـة السـلطويين. وكما وضَّح روبرت بوسـت

"Robert Post"، بقوله: إن الاستقلال أمر من الضروري "إدراكه" بوصفه تصورًا واقعيًّا؛ لأن "بنية السلطة الاجتماعية"، ستصمَّم بأسلوبٍ مختلف يعتمد على معاملة الأفراد، إما بصفتهم مستقلين أو غير ذلك. لهذا؛ ومن وجهة نظر مصمم تلك البنية فإن توافر أدوار للاستقلال أو عدم توافر ذلك، يعدُّ مبدأ مسلماً به، وحقيقة ثابتة[1]. فنظرية الاستقلال التي تهدف عن قرب، إلى إدراك المستوى الذي يمارسه الأفراد واقعيًّا، تحت تدابير مؤسسية متعددة، تكون مهددة بأن تصبح قاعدة تسلط ملزمة، تقوض جوهر احتمال استقلال الأنشطة.

في حين أن الخوف من ظهور بيروقراطية قهرية تدَّعي الإحسان لحياة المجتمع، وتعد بجعلها أكثر استقلاليةً له ما يبرره. فعند ظهور تلك البيروقراطية سيعاني مفهوم الاستقلال الظاهري، من مجابهة عوائق جمة بسبب عدم وضوحه بوصفه أداة لتشخيص معاني استقلالية سياسات تلك السلطة. وبافتراض أننا هُيئنا من حيث: وجودنا في موقع محدد، وتركيبتنا المرتبطة بالسياق "Context-bound"، وكوننا أفرادًا بتركيبة معقدة "MessyIndividuals"، فإن الثمن المدفوع لفقدان القدرة على فهم القانون والسياسات، سيكون عالياً وفي الواقع؛ سيؤثر على كل قدراتنا التي يمكن أن تهيئنا لاختيار حياتنا كما نشاء وبالتقديرات التي نبتغيها. إننا أفراد لدينا القدرة لنكِّون معتقدات جديدة ونغيرها متى شئنا، ونوجد آراء وخططاً وندافع عنها، ولكننا أيضاً ننصت للحوارات ونعيد النظر في معتقداتنا. إننا نتخذ بعض القرارات التي تكون أكثر انفتاحاً من غيرها؛ ونسْخر من ذاتنا أو نحزن عليها، عندما نجد أنفسنا مقيدين بالآلة أو أن نجد أنفسنا محجَّمين، ونفعل ذلك من واقع أننا عاجزون، ومع أن سلب الحرية ليس مجرد شرط لنقص الازدهار؛ أو أنه بشكل رئيس كذلك، لأننا نقدر أي ظروف نعيشها ونحن "أحرار"، وذلك حتماً من أجل الحرية و ليس لأي سبب آخر. وبكل تأكيد، فإن القلق من وجود حكومة استبدادية سواءً كانت تجاهر بالتسلط أو تخفيه، أمر واقعي ومفهوم. ولا يوجد شخص عاش في الماضي القريب تحت حكومة دكتاتورية في القرن العشرين، أو التسلط الحديث، أو حركات التطرف الأصولي، يمكن أن يقلل من شأن ذلك. لكن الشر العظيم الذي يمكن أن تفرضه الدولة من خلال القوانين التشريعية الرسمية يجب ألا يثنينا عن تبني

منهجية تحد من قدرتنا على رؤية السبل الكثيرة التي يمكن فيها العيش العادي في مجتمع ديمقراطي يكون فيه المرء، على الأقل، حرًّا وقادراً على التحكم الذاتي في صنع حياته.

وإذا افترضنا أن السؤال يختص بتشخيص بيئة حرية الأشخاص، علينا أن ننظر إلى شؤون الحياة من منظور الشخص الذي نحن مهتمون باستقلاليته. فإذا قبلنا أن الأفراد مقيدون على الدوام بظروفهم الشخصية المادية والاجتماعية على السواء، فإن الوسيلة للتفكير السوي حول استقلال البشر، تكون بالبحث في القدرة النسبية للأفراد لكي يصبحوا صناعاً لحياتهم في المحيط الذي يكبح تطلعاتهم. ومن هذا المنظور فإنه غير مهم في أن تكون مصادر التقييد عوامل خاصة، أو قوانين عامة. إنما المهم هو المدى الذي يسمح به توافر المواد والوضع الاجتماعي والمتطلبات التنظيمية للفرد لكي يصنع حياته، وإلى أي مدى تسمح هذه الظروف للآخرين لجعل الفرد هدفًا لبسط نفوذهم. وكوسيلة لتشخيص ظروف حرية الفرد في مجتمع ومحيط معيَّنين، علينا أن نلاحظ المدى الذي يستطيع الناس التخطيط من خلاله لحياة يمكن أن توصف بالمنطقية، وأنها نتاج اختيارهم، وأنهم في الوقت نفسه قادرون على العيش فيها، الأمر الذي يمكننا من المقارنة بين ظروف عدة لنحدد منها ما يسمح للأفراد في أن يعملوا لأنفسهم الكثير، دون الحاجة للحصول على إذن أي شخص. وبهذا المعنى يمكن القول: إن الظروف التي مكنت سيجاز "Cejas" من عمل "جيدي ساجا"، تعد ظروفاً محيطية جعلته أكثر استقلالاً، مقارنة مع لو أنه لم يجد الآلات التي جعلت إنتاج الفيلم ممكناً. وفي هذا الإطار، فإن مجال الأنشطة الكثيرة التي يمكن أن نتصورها لأنفسنا بالتعاون غير الملزم مع الآخرين – مثل إنتاج مشروع "جاتنبيرج" – يزيد قدرتنا على تصور خطط للحياة وتنفيذها، الأمر الذي كان مستحيلاً في الماضي القريب.

ومن منظور المفاهيم الاستقلالية المتعلقة بأعمال الناس من خلال البيئة الرقمية، وكيف يمكنهم تغيير ظروف الحرية والعدالة بأخذ الأبعاد المتنوعة التي بحثتها في هذه الفصول، فإن ممارسة هذا النوع من الحرية يعد محوريًّا. فهي حرية واقعية كافية لدعم الأعمال التي تبين بجلاء التطور في هذه المجالات. أما من المنظور الفطري لـ"نظرية الاستقلالية"، فإن الملحوظات الأساسية بخصوص أن الأفراد يمكن أن يعملوا قدراً

كبيراً لأنفسهم بمفردهم أو بالتعاون غير الملزم مع الآخرين، تصبح مجرد جزء من مساهمة اقتصاد المعلومات المترابطة نحو الاستقلال، كما يعده الذين يعتقدون أن الاستقلال تصور واقعي، وهو مجرد جزء من التطوير. ومن المفهوم الضمني لاقتصاد المعلومات المترابطة، يكون الاستقلال مفاهيم عدة أوسع، بشكلٍ يجعلها أكثر جاذبية. وعلى أي حال فإن إبراز هذه النقطة يتطلب التركيز بدقة أكبر على القانون بوصفه مصدر التقييد، ويعد ذلك اهتمامًا مشتركًا بين فكرة الاستقلال الواقعية ومصطلحاتها المنهجية. وكوسيلة تحليلية فإن مفهوم القانون للاستقلال، يجعل التصور المطروح هنا هو أن نوسع تحليلنا ليتجاوز القوانين التي تقيد الاستقلال مباشرةً. علينا كذلك أن ننظر في القوانين التي ترتب وسائل العمل عند الأفراد الذين يعيشون داخل حدود تأثيراتهم. وبالأخص حين نحظى بفرصة إيجاد مجموعة من الموارد الضرورية ليدرك الأفراد حالة العالم وحجم الأنشطة الممكنة ومناقشة نواياهم مع الآخرين؛ لذا من الضروري معرفة ما إذا كانت طريقة تنظيم استخدام تلك الموارد ستولد قيوداً منتظمة على قدرات الأفراد في السيطرة على حياتهم الخاصة ومدى تأثر عواطفهم عند تحكم وسيطرة الآخرين عليهم. وبمجرد اكتشاف أنه لا يمكن أن يوجد شخص يُعدّ من الناحية النظرية "حرًّا"، أي غير مقيد وغير محكوم بقرارات الآخرين، لن يبقى أمامنا سوى قياس تأثيرات جميع أنواع القيود التي يمكن التنبؤ بها، الناتجة عن تشريع محدد التي يكون لها علاقة بالتأثير الذي تفرضه على الدور النسبي الذي يقوم به الأفراد عند صناعة حياتهم الخاصة.

الاستقلال، والملكية الخاصة والعامة:

إن أول إطار قانوني تم تعديله بسبب ظهور اقتصاد المعلومات المترابطة هو البنية المنظمة لبراءات الاختراع وحقوق النسخ وكذلك استبعاد آليات أخرى مشابهة تتعلق بالمعلومات، والمعرفة والثقافة. وغالباً ما تُعدّ الملكية الخاصة كما توضحها النظرية التحررية، داعمة للحرية الفردية وليست مقيدة لها، عبر أسلوبين مختلفين تماماً: الأول، أنها توفر الأمان لبيئة الموارد، أي إنها تسمح لأي شخص أن يعرف بنوع من الثقة، أن مجموعة من الموارد التي يمتلكها، ستتوافر له لتنفيذ خططه مع الوقت. ويتطابق ذلك

مـع جوهـر نظرية كانـت "Kant" المتعلقة بالملكية الخاصـة، التي تدعـم فكرة التحرر الإيجابـي، أي الحريـة لفعـل أمور مبنية علـى خطط يمكننا صـياغتها بأنفسـنا. ثانياً، توفر الملكية الخاصـة والأسواق للشخص الذي يملكها، حرية أوسع للنشاط إذا ما قورنت مع بعضـها، كما شخص ماركس "Marx" مسـتنداً على التنظيم الإقطاعي الذي سبق نظريتـه، مـع أنـه تعمد تجنب ذكـر نماذج ملكيـة الدولة والتيـارات المنافسـة للنظرية، السائدة معظم القرن العشرين، على الرغم من أن هايك "Hyek" تطرق لذلك.

وفي حقيقة الأمر، تعد الأسـواق مسـاحة تنظيمية، تحقق فيها درجة كبيرة من حرية الاختيار. والحرية هنا لا تعني أن أي شيء ممكن. فمثلاً لو امتلك جون "John" سيارة، وامتلكـت جـين "Jane" مسدسـاً، عندها نقول: لا يمكن أن تنمو السـوق إذا لم تتوافر قوانـين تمنـع "جون" من دهس "جين" للاسـتيلاء على مسدسـها. وتمنع كذلك "جين" مـن تهديـد "جون" أو إطلاق النار عليه إذا لم يعطِها سـيارته. كما أن السـوق الفاعلة لا يمكـن أن تنمـو إلا إذا منعت أمور أخرى كثيرة أو أصـبحت ملزمـة للطرفين أو لأحدهما كمـا في حالة الاحتـكار واتفاقيات عدم إفشـاء المعلومات المحظورة. وبأسـلوب آخر؛ تعد الأسـواق هيكلية علاقـات، تؤدي إلى اسـتدعاء معطيـات الرغبة والقـدرة المتبادلة بين طرفين واتفاقهم على دفع ثمن السلعة أو المورد. وأهم مجموعة للقواعد الأساسية المقيدة التي تشـكل الأعمال المنشطة للأسواق، وهي ما نسـميها في الغالب الملكية الخاصة. وهي عبارة عن مجموعة من الأشياء التي لها خلفية تنظيمية، وتحدد الموارد المتوافرة لكلٍّ منا عندما نتعامل بعضـنا مع بعض، ولا يقل أهمية تحديد "ما نملك" أو "ما نفتقر إليه" من مـوارد تلزمنا في علاقاتنا مع بعضـنا. وهذه القواعد تفرض قيـوداً على من يفعل وماذا يفعل، في محيط الأعمال التي تستوجب الوصول للموارد المرتبطة بقانون الملكية الخاصة. وهي موجهة لبلورة عدم توازن القوى المسـيطرة على الموارد التي تعمل على صياغة أسس التبـادلات التجارية. مثلاً إذا قلت: إنني سأسـمح لك بفعل "س"، وهو ما فُوِّضتُ لفعله شخصيًّا، كاستخدام كيبل محوري محدد لمشاهدة التلفاز، وأنت بدورك ستسمح لي بفعل "ص"، وهو ما فُوِّضتُ أنت لفعله شخصيًّا كاستلام دفعات من حسابك في البنك. ومع ضرورة توافر شروط مسبقة للأسواق، فإن الملكية الخاصة تعني أيضاً أن الاختيار نفسه،

في الأسواق، ليس خالياً من القيود، بل إنه مقيد بنموذج معيَّن يعطي بعض الأشخاص نفوذاً أكبر على بعض الأشياء، ما يوجب تقييد الحصول على الحرية الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن المذكور[2].

أما الملكية العامة فهي تمثل شكلاً آخر للفضاء التشريعي والتنظيمي، حيث يستطيع الشخص المعني أن يعمل بعيداً عن القيود المتعلقة بالأسواق، وتكون لديه درجة من الثقة في أن الموارد التي يحتاج إليها لتنفيذ خططه ستكون متوافرة له. ويمكن تحقيقها بتوفر حرية الأفعال وأمن الموارد بأنماط مختلفة جدًّا عن النماذج التي توجد في الأسواق المعتمدة على الملكية الخاصة. وكما هي الحال في الأسواق فإن الملكية العامة لا تعني أن كل شيء ممكن أن يحدث فيها؛ لأن إدارة الموارد كما نراها في الملكية العامة، تعني أن الأفراد والمجموعات يمكنهم استخدام تلك الموارد، بقيود من نوع يختلف جذريًّا عما هو متبع في قانون الملكية الخاصة. وقد تكون تلك القيود اجتماعية أو مادية أو تنظيمية. وربما تعطي الأفراد حرية أوسع أو أضيق، أي إنها تسمح باختيار حرية أفعال أكبر أو أقل من بين نطاق الأنشطة التي تتطلب الحصول على موارد معينة تنظمها تلك الأفعال، مقارنةً بما يمكن أن تنظمه الملكية الخاصة في الموارد نفسها. ومعرفة ما إذا كان شكل محدد من الموارد المتعلقة بالملكية العامة تدعم حرية الأفعال وأمن توافر الموارد، أم أنها تضر بهما، فضلاً عما نجده في الأسواق المعتمدة على الملكية الخاصة، إذ إنها تعتمد على كيفية إيجاد الملكية العامة وعلى شكل بناء حقوق الملكية للموارد في غياب تلك الملكية. فالمواقع العامة في مدينة نيويورك، مثل الحديقة المركزية أو ميدان الاتحاد أو أي ممر للمشاة، يوفر لكثير من الأفراد حرية أكبر مما توفره لهم حديقة خلفية خاصة في منزل شخص ما، وينطبق ذلك بكل تأكيد على الجميع باستثناء المالك لتلك الحديقة. ومع افتراض اختلاف الرأي فيما يمكن أن تجعله تلك المواقع العامة ممكناً مقارنةً بالمعايير الاجتماعية كالتي يفرضها الجيران بعضهم على بعض، فهي تقدم حرية أكبر عما توفره الحديقة الخلفية الخاصة، حتى لمالكيها مقارنةً بما هو موجود في الضواحي والمجتمعات القروية. وتعد المراعي السويسرية أو المناطق الزراعية بالشكل الذي وصفه إلينور أوستروم "Elinor Ostrom"، حالات مأثورة للملكية العامة المستديمة والقائمة منذ زمن، حيث توفر للمشاركين فيها أمان

التملك بشكل مستقر، لا يقل عما توفره أنظمة الملكية العامة، مع أنها تضع قيوداً تقليدية راسخة، تحدد من يمكنه استخدام تلك الموارد، وكيف يمكنه استخدامها، وكيف يمكن نقل حقوقه وعمل شيء آخر يختلف تمامًا، إذا كان هذا ممكناً على أي حال. ومن المرجح أن تقدم هذه الأنواع من الملكيات العامة، للمشاركين فيها، حرية نشاط أقل وليس أكبر، مما يمكن أن يحصلوا عليه لو أنهم تملكوا الموارد نفسها في سوق منظمة يسمح بنقل الملكية، على الرغم من أن أمن الموارد سيبقى على المستوى نفسه دون تغيير. إضافةً إلى ذلك فإن الملكية العامة، كالهواء وممرات المشاة والشوارع والطرق السريعة والمحيط والشواطئ العامة، تحقق الأمن بنماذج مختلفة أيضاً. حيث إنني أستطيع أن أعتمد على هذه الموارد بأسلوب ترجيحي وليس حتميًّا. فعلى سبيل المثال، بإمكاني أن أخطط لمقابلة أصدقائي في رحلة أقيمها في الحديقة العامة، ليس لأنني أملك الحديقة وبإمكاني أن أقرر متى ما شئت استخدامها لرحلتي، ولكن لأنني أعرف بوجود حديقة عامة متوافرة لاستخدامي الخاص، كما أنه تتوافر مساحة كافية نستطيع أن نحصل فيها على موقع مناسب لنرتاح فيه. وهذا المستوى من الأمان هو الذي جعلني أخطط لمغادرة منزلي في ساعة محددة، وأن أخطط لأذهب لعملي في ساعة محددة أخرى، دون الاعتماد على كوني أملك الطريق الذي سأستخدمه في أثناء تنقلي، ولكني أعتمد على توافر الطريق لاستخدامي وعلى توافر الطريق السريع، بشكل متساوٍ للجميع. وإذا ما دققنا النظر سنلحظ أن الملكية الخاصة والأسواق هي الأخرى تقدم سمة الأمن بنمط ترجيحي لكن بعناصر مختلفة — فهي على سبيل المثال؛ تعتمد على درجة التأكد من أن المورد الذي سنعتمد على توافره، لم يسرق أو أنه غير تالف. وإذا كان موجوداً فهل يكفي لتغطية احتياجنا؟ أو إذا كنا نحتاج إلى كمية أكبر، فهل هي متوافرة في الأسواق؟ وهل نستطيع دفع ثمنها؟

وهكذا؛ وكما هي حال الملكية الخاصة والأسواق، فإن الملكية العامة توفر حرية الفعل ومنهجية الأمان. ويتحقق ذلك من خلال فرض قيود مختلفة عن قيود أنظمة الملكية الخاصة والأسواق. وبالأخص، فإن ما يجسد جميع هذه الملكيات العامة بشكل يختلف عن الملكية الخاصة، هو عدم وجود مشاركين مفوضين قانونيًّا لفرض إرادتهم على الآخرين حسب ما يشاؤون، فأنا بإمكاني أن أفرض شروطاً على تصرفاتك عندما تريد أن تمشي

في ممرات حديقتي، ولكنني لا أملك الحق في أن أفرض عليك أي قيود عندما تريد المشي في الممرات العامة. وفيما إذا كان استخدام أحد هذه الأنظمة حصرياً سيوفر "حرية أكبر"، بشكل إجمالي لم يحدد بعد حيث إنه يعتمد على المواصفات الفنية للمورد والشكل الدقيق لقواعد الأسواق المملوكة والملكيات العامة وتوزيع الثروات في المجتمع، على التوالي. وبافتراض التباين في الموارد والمنهجيات وعدم إمكانية أن "أي شيء ممكن تحقيقه"، وغياب الأنظمة لأي من النظامين، فإن مزيجاً من الأطر التنظيمية المختلفة من المرجح أن تتيح تنوعًا كبيرًا لحرية الأفعال ضمن منهجية مادية. وهذا التنوع بدوره يوفر حرية واسعة للتخطيط لنشاطٍ ما، ضمن المنهجية المادية، ما يسمح للأفراد بأن يقايضوا وفرة الموارد المختلفة والقيود عليها في مقابل توفير منهجية بشكل كافٍ تمكنهم من تنفيذ خططهم، على الرغم من أن تلك المنهجية غير منظمة بشكل كافٍ، بحيث تسمح لهم بفعل ما يريدون. فالحرية ملازمة لاختلافات القيود، ليس من منطلق مثالية توازن الحرية والقيود الممثلة في تنظيم مؤسسة منفردة، بل إنه من خلال التنوع في القيود الذي يسمح للأفراد أن يخططوا للعيش بأشكال وسمات متعددة في حياتهم وفي منهجية تنظيمية مختلفة، مستفيدين من درجات متباينة من الحرية والأمان الذي جعلوه ممكناً بأنفسهم.

أما من منظور منهجية المعلومات والمعرفة والثقافة فإن الملكية العامة توفر بشكل جوهري، أمانًا أكبر مما يمكن توفيره عندما تكون الموارد المادية كالحدائق العامة والطرق هي المعنية. وذلك بسبب أن المعلومات ومواصفاتها تُعدّ سلعًا غير تنافسية، لكونها مدخلات، وفي الوقت نفسه مخرجات لعملية الإنتاج. إضافةً إلى أن الإنتاج التعاوني واقتصاد المعلومات المترابطة، يوفران مصدراً قويًّا بشكل متزايد لمدخلات المعلومات الجديدة يقلل خطر نقص الموارد الضرورية لإيجاد تعابير جديدة، أو العثور على أشياء جديدة. وكذلك إمكانية توافر حرية أقوى للاستفادة منها دون التأثر بالقيود التي قد يفرضها شخص يملك حقوق خاصة به على موارد المعلومات التي يحتاج إليها الآخرون. ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة: إن معلومات الملكية العامة، تتوسع بسرعة فائقة وتعمل على زيادة استقلال الفرد، كما أن تسييج النطاق العام يضعفه، وهو أمر ليس محسوماً بشكل نهائي في أنظمة الاتصالات. ولأن توصيل الحواسيب والشبكات

يُعدّ سلعاً تنافسية، فإن ذلك يجعلنا غير متيقنين من أن الملكية العامة قادرة على توفير الموارد المطلوبة. وتحت الظروف الحاضرة فإنه من المرجح جدًّا أن تتحسن الاستقلالية عند استخدام مزيج من موارد الملكية العامة، ونظم الاتصالات الخاصة. أما إذا تغيرت الظروف التقنية والاجتماعية، مثلاً بحيث تكون المشاركة، بنموذج شبكات تعاون اجتماعي بين المتماثلين في الاختصاصات والاهتمامات "peer-to peer"، أو بنظام حوسبة أو من خلال شبكات لاسلكية تبادلية قادرة على توفير مجموعة موارد اتصالات ونظام حوسبة بصورة يمكن الاعتماد عليها، بمستوى الاعتمادية التي توفرها الشبكة العالمية بوصفها موردًا للمعلومات والمعرفة، عندئذ ستعمل أنظمة الاتصالات المرتبطة بالتوجه العام، والجذابة نسبيًّا، على تنمية صور الاستقلالية.

الاستقلالية وبيئة المعلومات:

تُعدّ بنية بيئة المعلومات أساسية للاستقلال، ولا تقتصر أهميتها على وجهة النظر المهنية البحتة. فبسبب اقتصاد المعلومات المترابطة أصبحت القدرة على ممارسة العمل بدون قيود تذكر ظاهرة للعيان وبصورة فورية، وتقوم المعلومات بدورٍ أساس في إمكانية تنفيذ خطط الحياة التي نعدها بأنفسنا لأنفسنا. ويكمن المطلب المهم للقيادة الذاتية في المقدرة على إدراك حالة العالم، وتطوير الخيارات المتوافرة لممارسة الأنشطة وربط الأفعال بالظروف وتقدير نتائج الخيارات، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه بناءً على ذلك. ومن دون تلك الأمور فإنه، حتى لو كانت آلية القيادة الذاتية تنبع من منطلق أن عقولنا توجه أجسامنا بوعي نحو العمل، فإنه يمكن فهم ذلك على أنه استقلال بأي مقياس من المقاييس. إن جميع عناصر اتخاذ القرار التي تتصدر الأفعال، وكذلك الأفعال المتعلقة بالتواصل أو التي تتطلب اتصالات بوصفها شرطاً مسبقًا لفعاليتها، تنشأ من بيئة المعلومات والاتصالات التي نعيش فيها بوصفنا نشطاء. فالظروف التي تسبب الفشل عند أي من هذه المتلازمات، التي قد تتولد عنها اختناقات تؤدي إلى فشل التواصل، أو تسبب فرص احتكار من قبل مُتحكِّم معين في بيئة المعلومات، سينتج عنها تهديدات لاستقلال الأفراد في تلك البيئة.

لتوضيح ذلك مثلاً؛ في عام 1999م أصدرت شركة سيسكو للأنظمة "Cisco System"، نشرة تصف موجِّه "router" ذكي جديد تخطط لبيعه لمقدمي خدمات النطاق العريض. وبهدف شرح فوائد هذه "الموجهات الذكية"، التي يمكن بيعها لمقدمي الخدمات المعنيين توضح تلك النشرة أنه عندما يرغب المستفيدون للتسجيل في الخدمة التي تزودهم بالمعلومات عن طريق توصيل حواسيبهم بها فإن مزود الخدمة: "يمكنه حصر البث المرسل من المستفيد أو إليه وكذلك الحد من وصوله إلى أي موقع بهدف إعاقة جزء من استخدامه. وفي الوقت نفسه يمكن لمقدم الخدمة الذي يستفيد من ذلك الموجه أن يرفع مستوى خدماته أو خدمات موقع شريك له بأعلى سرعة ممكنة لضمان تشجيع المستفيدين من تبني خدمات تلك المواقع[3].

وبلغة واضحة فإنه يمكن لمقدمي خدمات النطاق العريض فحص تدفق حزمة المعلومات من العميل وإليه، وتحديد الحزمة التي يريدون تمريرها بسرعة وكفاءة أفضل، وكذلك تحديد ما يرغبون في إبطائه أو إهماله. وتدعي الشركة المنتجة أن الهدف الهندسي للموجه هو تطوير مستوى الخدمة. ومع ذلك، يمكن أن تستخدم تلك الآلة بيسر لتصعيب استقبال الأفراد للمعلومات التي يرغبون الحصول عليها من المواقع التي سجلوا فيها، وتسهيل استقبال معلومات من مواقع اختارها مقدم الخدمة، مثل، موقع مقدم الخدمة نفسه أو مواقع الذين يدفعون ثمن مشغل خطوط نقل المعلومات ليستفيدوا من هذه الوظيفة التي تشجع المستخدمين على استخدام خدماتهم. ولا يتوافر أي تقرير عن وجود مقدم خدمة نطاق عريض يستخدم تلك الإمكانيات بصورة منتظمة. ولكن هناك حوادث نادرة، مثل؛ عندما قفلت ثاني أكبر شركة اتصالات إمكانية وصول جميع عملائها وكذلك شركات مقدمي خدمات الإنترنت الصغيرة التي تعتمد عليها بما فيها موقع اتحاد عمال الاتصالات، وذلك في عام 2005م، ما يؤكد أن الموضوع ليس مجرد تخيلات.

ويعد الأمر واضحًا جدًّا، إذ إن الموجه الجديد يزيد من قدرة مشغلي خطوط نقل البيانات لمعاملة زبائنهم كجزء من مكونات أنظمتهم والتحكم في تعاملاتهم وجعلهم يتصرفون حسب رغبة مقدمي الخدمة، وليس كما يشاؤون فيما لو حصلوا على خدمات مثالية. وليس من الواضح تقرير ما إذا كانت هذه الحالة تشكل انتهاكاً جذريًّا لاستقلال

المستخدمين أو أنها تقللها فقط. تصور أن منزلاً ما معزول تماماً وأنه متصل فقط عن طريق خطوط معينة لنقل بيانات النطاق العريض، وأن أي معلومات لا بد أن تأتي إليه عبر هذا الخط، عندها نقول: إن سكان ذلك المنزل يعتقدون في جميع الأحوال العملية أن هذه الحالة "تمثل حالة العالم". وفي هذه الحالة الشاذة، يكون الفرق بين خط حيادي بالكامل يحمل كمًّا هائلاً من المعلومات دون أي تمييز وخط آخر يسيطر عليه مشغله بدقة فائقة يكون كبير جدًّا، وذلك من مفهوم الاستقلال بالنسبة لسكان المنزل. ففي حالة الخط غير المقيد، تكون خيارات المستخدمين هي التي تحدد ما سيعرفونه؛ والقرارات المبنية على تلك المعارف تعد قرارات مستقلة وعلى أقل تقدير وللحد الذي تعد فيه هذه القرارات مستقلة أو غير ذلك فإنها ستكون مرتبطة بالحالة المعرفية للعميل عند اتخاذه القرار. وإذا كان الخط مسيطرًا عليه بدقة ومحتكرًا قصداً من قبل مشغله، عندها تكون القرارات التي يتخذها الأفراد مبنية على المعرفة التي حصلوا عليها عبر هذا الخط، وتكون مرتبطة بإرادة المسيطر على الخط، وليس المستخدم له.

ومن الجهة الأخرى، لو فرض توافر عدد كبير من قنوات الاتصال البديلة لكل فرد من سكان المنزل، ومعرفة كل منهم بكيفية إدارة تدفق المعلومات، عندها لن يكون لاستخدام قناة واحدة أو بعض القنوات لـ"للموجه الذكي" تأثير حقيقي على استقلال المستخدمين. وبرغم وجود قناة أو أكثر مسيطر عليها من قبل مشغليها، إلا أن توافر عدد من الخيارات يحرر القنوات من التحكم من جهة، ومن جهة ثانية، من منظور التنافس وتوفر الخيارات المطروحة من قبل قنوات يتحكم فيها آخرون، مما يخفف من مدى الخيارات المتاحة لمقدم الخدمة عندما يرغب في تنظيم كم هائل من المعلومات التي يتعامل معها المستخدم. ويمكن القول: إنه ليس بمقدور ممول الخدمة أن يشكل خيارات الفرد حتى لو حاول التحكم في بيئة المعلومات التي تمر من قنواته وبنية التحكم في نشاط المستخدم الذي ينظر للعالم من خلالها. فبوجود خيارات كافية لاختيار القنوات، وتوافر معرفة كافية تبين الفوارق بين خطوط نقل المعلومات المتعددة، فإنه سينظر لاختيار استخدام خط مسيطر عليه بأنه فعل مستقل، حيث إن طبيعة المعرفة الناتجة تم اصطفاؤها بواسطة المستخدم نفسه. وفيما لو أن حالة المعرفة تلك تكون جزئية وأنها

ستحدد قراراً مستقبلياً، فإن مجال الاختيارات المحدود نفسه يعد تعبيراً عن استقلال المستخدم، وليس معرقلاً له. ولو اعتبرنا على سبيل المثال الأسطورة الخرافية المنسوبة لأديسيوس "Odysseus" ورجاله عندما مزجوا نوعين مختلفين من الحرية والقيود لمواجهة سحر أغاني حوريات البحر، إذ إن أديسيوس قاوم إمكانية حصوله على معلومات جديدة بأن ترك أذنيه مفتوحتين لكنه طلب من رجاله أن يوثقوه في سارية السفينة. وفي الوقت نفسه اتبع رجاله أسلوبًا آخر، بحيث بقوا في السفينة وقام أديسيوس بغلق آذانهم بالشمع، لمنع وصول معلومات جديدة إليهم – وهي أغاني الحوريات – الأمر الذي يمكنهم من الاستمرار في طريقهم الصحيح ولا يتبعون الحوريات. وكان كلاهما مستقلًا عندما تجاوزوا تأثير الحوريات، مع أنهم جميعاً كانوا أحراراً بسبب حالة القيود التي وضعوا فيها أنفسهم، والمتمثلة في عدم استطاعة "أوديسيوس" أن يقفز للماء ويسبح ليصل للحوريات، وأيضاً عدم استطاعة رجاله سماع أغاني الحوريات، كل ذلك كان نتيجة الاختيار المستقل لما فعلوه مسبقاً.

إن العالم الذي نعيش فيه ليس منعزلاً تماماً، كما أنه ليس باقة تضم عدداً من قنوات جميلة ومتنوعة من قنوات الاتصال الرائعة والمحددة بدقة. ومع ذلك عند تمييز المجالات الممكنة لتهيئة بيئة الاتصالات التي نعيش فيها على امتداد سلسلة عريضة من الخواص والأفكار والأنشطة المتقاربة فيما بيننا، سيتوافر لنا إطار يوضح الدرجة التي تؤدي إلى الاستقلالية الفردية. ربما أن الأكثر أهمية هو أن ذلك يسمح لنا بتصنيف السياسات والقوانين التي تؤثر على بيئة الاتصالات بوصفها عنصرًا مطورًا لاستقلال الفرد أو مضعفًا له. ويمكن أن يؤثر القانون في مجال قنوات الاتصال التي يمكن توفيرها للأفراد بالإضافة إلى التأثير على تنظيم قواعد استخدامها. وعندما نسأل الأسئلة الآتية: كم عدد قنوات الاتصال وموارد المعلومات التي يمكن للفرد أن يستقبلها؟ وكم منها متاح له ليتمكن من التواصل مع الآخرين؟ من يتحكم في قنوات الاتصال هذه؟ ومن يقوم بالسيطرة على تتبع تنقلات المستخدم لقنوات الاتصال هذه؟ وماذا يستطيع المتحكم فعله، وما لا يستطيع؟ جميع هذه الأسئلة تعد موضوعات مختلفة للسياسات والقوانين. وتطبيقاتها تؤثر في درجة الاستقلال الذي يتوافر للأفراد الذين يتعاملون مع إطار تنظيمي وتقني واقتصادي يعتمد على هذه المعطيات.

هناك نوعان أساسيان للتأثير الذي يمكن أن يسببه قانون المعلومات على الاستقلال الشخصي: النوع الأول، يعتني بالمقدرة النسبية التي يمتلكها بعض الأشخاص بصورة قانونية للحد من إدراك الآخرين أو التحكم فيما يفضلونه. ومن المنظور القانوني البحت، يُعدّ القانون الذي يعطي الحق لأشخاص معينين للسيطرة على الخيارات التي تخص الآخرين أو التي يفضلونها، قانوناً مضرًّا بالاستقلال. فقوانين الحكومة للصحافة، ودعاياتها التي تحاول أن تشكل حياة مواطنيها، يمكن اعتبارها حالة خاصة لهذا القلق العام. وببعض المعايير يكون القلق كميًّا، وذلك من منطلق أنه كلما زادت درجة التحكم التي يتعرض لها الشخص، زاد الاعتداء على الاستقلال. من حيث المبدأ، فإن القانون الذي يجعل شخصًا عاقلاً تحت سيطرة شخص آخر فإن ذلك الشخص ينتهك استقلال الأول بسبب أن القانون أوجد ظروفاً تجعل شخصًا يتعامل مع آخر وكأنه مجرد موضوع أو جزئية من أنظمته. مثال على هذا الانتهاك غير الواقعي هو الاستقلال الذي وقع تحت طائلة قوانين الإجهاض، واعتمد على مرافعة بلاند بيرنثود ضد كيسي "Planned Parenthood v. Casey"، وكان الحكم هو أن تستمع النساء الطالبات للإجهاض إلى محاضرة مصممة لإقناعهن بالعدول عنه. وقد برر ذلك بالأغلبية الحاضرة، وليس بحجة أن إجبارهن على التخلي عنه يعد تعدياً على استقلال المرأة. وأصبح ذلك هو المطلب الضروري الوحيد للراغبات في الإجهاض.

والنوع الثاني لتأثير القانون على الاستقلال، ظاهر بشكل واقعي ويكمن في التقليل من الخيارات المتعددة المتوافرة للأفراد في المجتمع عامةً أو لطبقة محددة منهم. وهو لا يمثل القلق الناتج عن التدخل الحكومي على وجه العموم، ولا ينصب التركيز على كون الحكومة تمنع الخيارات أو لا، وإنما يتعلق بتوضيح معرفة ما إذا كان تأثير القانون ينحصر في إزالتها أم أنه يتجاوز ذلك. وليس مهمًّا أن يكون هذا التأثير من خلال المنع أو بسبب مجموعة من عمليات التكيف المتوقعة أو المنظورة في تصرفات الأفراد أو المنظمات التي قد تؤدي إلى إزالة الخيارات عمليًّا. وأنا هنا لا أناقش بهدف فرض القيود تحت ذريعة الاستقلال. أو وضع قانون ينتج عنه تعطيل أي خيار، ولو كان منفرداً. فالخيارات يجب أن تبقى بصرف النظر عن كميتها أو نوعها، ومعظم فقرات القانون تؤيد ذلك،

فضلاً عن أن الاهتمام بالاستقلال مفهوم ضمناً في القوانين، التي من المنظور المنهجي وبوضوح كبير، تقلل عدد الخيارات المتاحة للأشخاص في المجتمع الذي يصدر فيه القانون، والأهم من ذلك تقلص تنوعها.

يعد كل من "الكم والتنوع" بعدين للتأثير على الخيارات المتوافرة للفرد. البعد الأول يتعلق بالكمية. فعندما يشرع أي فرد يصمم حياته الخاصة، من الضروري أن يجد كمية كبيرة من الخيارات، وما لم تتوفر له هذه الكمية فإن مجموعة الخيارات هي التي ستتحكم أكثر في حياته – أو ربما أن الشخص الذي وضع هذه الخيارات هو الذي سيتحكم في مصيره. هذا البعد الكمي لا يعني أنه كلما تعددت الخيارات تكون الفرصة أمام الفرد للتحكم في حياته أكبر. ويكفي أن يجد الشخص مستوى مفصليًّا يلبي حاجته من الخيارات التي تمكنه من عمل تصميم ذاتي حقيقي للحياة التي يريدها، بدلاً من ترك ذلك للظروف. وتصبح الخيارات الإضافية بعد هذا المستوى المفصلي عوامل مستقلة تؤثر في دعم سعادته ونجاحه، ولكنها لن تحد من حجم استقلاليته. ومن المهم بعد ذلك الاستفادة مما تبقى من تلك الخيارات الضرورية لاستقلاله في مسار آخر هادف وليس مجرد تغيير ضئيل في حياته. من الناحية النوعية، فإن الاستقلال يتطلب وجود خيارات يمكن أن يتبناها الفرد أو يرفضها لممارسة تفكير منطقي متفحص وبدائل لنوع الحياة التي يريدها. ولإسناد الاستقلالية ودعمها لشخص ولد ونشأ في ثقافة تضم عدداً من التقاليد التي تحدد نظرة المجتمع للحياة السليمة يلزمه إذا رغب أن يختار من بين مجموعة خيارات يتكون بعضها على أقل تقدير من بدائل رئيسة مخالفة للتقاليد وللاعتقاد السائد. وإذا كانت جميع الخيارات المتوافرة للشخص تقليدية أو حسب الاتجاه السائد في المجتمع، عندئذ سيفقد الفرد بُعداً مهمًّا لتصميم حياته، حتى إن اعتقد أنها "كافية" من الناحية النوعية المحضة. وليس المقصود هو أنه، من أجل أن يحقق الشخص استقلالية فعلية يجب عليه أن يخالف التقاليد. ولكن إذا كانت السيطرة الذاتية لشخص ما تكمن في، الانعكاسات الانتقادية والتحفيز باتباع بعض البدائل خلال مسار حياته، عندها من الضروري أن تختلف بعض الخيارات المتوافرة له عما يمكن أن يختاره بمجرد أنه عائش في تلك الحياة التقليدية، الأمر الذي يجعله يتبنى خططاً

دونما سبب سوى أنها مقبولة لدى الأكثرية. فالشخص الذي يختار حياة تقليدية مع وجود خيارات تمكنه من العيش بأسلوب مغاير فإنه يستطيع أن يجعل تلك الحياة التقليدية هي أسلوب حياته، ويعيش بطريقة تختلف عن حياة الشخص الذي يعيش حياة تقليدية دون معرفة البدائل.

طالما أن تحليلنا لقانون استقلالية المعلومات يتسم بالحساسية تجاه تأثير تدفق المعلومات من وإلى وبين الأفراد والمنظمات في المجتمعات المنظمة، فإنه من الضروري ألا تتضارب مع اهتمامات الآخرين الذين يتبنون المنظور الرسمي للاستقلالية. ولا يتطلب من أحد إيجاد قائمة علاجية ليعرف الناس الخيارات الواسعة المتوافرة لهم. ولا يجب -أيضاً- التسجيل في برنامج تربوي لمعرفتها. بل إن كل ما يحتاجون إليه هو التركيز على موضوعين أساسيين يمكن أن يشملهما القانون من خلال بناء العلاقات بين الناس فيما يتعلق ببيئة المعلومات التي يعيشون فيها. فلو وضع قانون ينتج عنه انتقال السلطة بين فئات من المجتمع بحيث يكون لبعضها قدرة أكبر على تشكيل وعي الآخرين بالبدائل المتاحة لهم، وبتعريفهم بأهمية أفعالهم أو معرفة قيمة ما يفضلونه، عندئذ يكون ذلك القانون موضع شك بالنسبة لموضوع الاستقلالية، إذ يجعل اختيارات بعض الأشخاص أقل مما هو متوافر وأكثر عرضة للتوجيه الإعلامي من قبل الفئة التي منحها ذلك القانون تلك القوة للتحكم في مفاهيمهم. بالإضافة إلى أن القانون الذي يقيد بانتظام شديد مجال الخيارات المعروفة للأشخاص فإنه يفرض ثمناً قياسيًّا للاستقلال، لتحقيق أي قيمة يراد الحصول عليها. وطالما يعد تركيز الاستقلال كتصميم قانوني، من بين المتطلبات التي تضمن أفضل تدفق ممكن للمعلومات إلى الأفراد، فإنه لا يستوجب على مصممي البنية التشريعية افتراض أن الأشخاص ليسوا مستقلين، أو أنهم يفشلون في تحقيق الاستقلال عندما يعملون من أجله. وكل ما يلزم أن يفترضه المكلفون بتصميم القانون هو أن الأفراد لن يتدخلوا في تحسين استقلالية جيرانهم؛ لذا فإن على القانون أن يستجيب لعدم تدخلهم بالابتعاد عن التشريعات التي تيسر قدرة بعض الفئات للتسلط على الآخرين عن طريق وضع قانون يجعل تلك الفئة غير متمكنة من التحكم في حياتها، وتطبيق سياسات تقود إلي تنويع قائمة الخيارات التي يستطيع جميع الناس الاستفادة منها.

منـذ عام 1990 وإلى الآن، وُجِّهت سياسـات الاتصـالات والمعلومـات حول العالم في اتجاه يهدف إلى جعل: "القطاع الخاص هو الموجه لها" وهذا يعني إلى حد كبير أنه يجب تقوية الأطر القانونية للملكية الخاصـة وأشباه الملكية المتنوعة، كما يجب تخفيض القيود القانونية المتنوعة لحقوق أشـباه الملكية الخاصـة. أي التوجه نحو الملكية الخاصـة لتوفير الاتصالات والمعلومات عن طريق الأسواق من مبدأ التحرر من هيمنة الأنظمة التشريعية وشـبكات الاتصـالات الحكومية. ويرمز هذا القول لخصخصـة البريد الوطني والهاتف ومؤسسـات البرق والبريد الرسـمية حـول العالم. ومن هذا المنطلق نجـد أن الدول التي تتمحور سياسـات اتصالاتها تقليديًّا حول الحكومة مثل فرنسا اتجهت لتخصيص معظم أنظمة اتصـالاتها. في الولايات المتحدة الأمريكية تُرجم هذا النموذج لجهود أثمرت عن نقل وسـائل الاتصـالات من النموذج التنظيمي المهيمن معظم القرن العشرين إلى سوق تنافسـية ونقل نمو شـبكة الإنترنت من كونها في الأسـاس معتمدة على الدعم الحكومي، كما كانت عليه الحال من أواخر السـتينيات الميلادية إلى منتصـف التسعينيات، لتصبح أملاكاً خاصة تعتمد على السوق. وأعلن هذا النموذج في عهد الرئيس كلنتون عام 1993م ليصـبح بنية تحتية وطنية للمعلومات: وقائمة أعمال تحت التنفيذ، مما أسهم في تسريع خصخصة ونشر وتطوير الإنترنت. وكان ذلك هو القاعدة لإدارة التقرير الحكومي المتعلق بالملكية الفكرية الذي صـدر عام 1995م، والذي احتوى على أكثر التقارير التي صـدرت مـن أي حكومـة أمريكية جرأةً حيث يدعو إلى حصـر تام لمجال عام وخلال تلك السـنة عقـدت هيئة الاتصـالات الفدراليـة "FCC" للمرة الأولى مـزاداً علنيًّا لبيع أجزاء من الطيف الترددي يهدف إلى مزيد من التخصـيص للاتصالات اللاسلكية في أمريكا. كما أصـبح، الدفع العام نحو حقوق ملكية فكرية أشد وأنظمة اتصالات معتمدة على الأسواق عقيدة مركزية لنمط التجارة العالمية، ما دفع إلى تبني سياسـات مشـابهة في دول أصغر وأقل نموًّا.

وقد أدى ذلك التوجه القوي لمبدأ التخصـيص ورفع السيطرة التنظيمية والحكومية إلى إيجاد بيئة سـوق تتجه نحو الهيمنة على الخدمات المادية في مجال الاتصـالات ذات النطـاق العريض. فمع نهاية عام 2003م أصـبح أكـثر من 96% من المسـاكن والمكاتب

الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها أي نوع من خدمات الإنترنت ذات السرعات العالية تحصل عليها، إما من مشغل خطوط النطاق العريض أو من شركة الهاتف المحلية. وإذا ركزنا على بعض تلك المساكن والمكاتب التي تحصل على خدمات تمكنها من تحقيق استقلالية لأنشطة اتصالات لها أهمية أكبر من غيرها – أي الذين يحصلون على خدمات ذات سرعات عالية تمكنهم من نشر إسهاماتهم ومشاركاتهم الفاعلة في الجهود الإنتاجية، وليس استقبال المعلومات بتلك السرعات فحسب – عندئذ تصبح الصورة ذات أهمية أكبر. هناك أقل من 2% من المساكن والمكاتب الصغيرة تحصل على خدمة الاتصالات ذات النطاق العريض من جهات أخرى غير الشركات المتخصصة في هذا النوع من الخدمات أو شركات الهاتف المحلي. وأكثر من 83% من المستخدمين يتصلون عن طريق مشغلي خدمات الخطوط ذات النطاق العريض. بالإضافة إلى أن نسبة النمو في استخدامات الخطوط ذات النطاق العريض والاشتراك في خطوط الهاتف المحلي الرقمية (DSL) مرتفعة وإيجابية، بينما نسبة النمو في عدد من الوسائل المنافسة، مثل اتصالات الأقمار الصناعية ذات النطاق العريض، ثابت أو يتضاءل. وتنجذب البيئة المرتبطة بالملكية الخاصة نحو منصات التواصل ذات السرعات العالية التي إما أنها تميل في اتجاه هيمنة إحدى السلطتين – سلطة المستخدم أو مقدم الخدمة – أو تتحول في آخر المطاف إلى منصة مهيمنة[4]. إذ إن ملاك الشبكات يستطيعون فنيًّا وقانونيًّا، تركيب موجهات ذكية مثل التي تحدثت عنها في التمهيد لموضوع الاستقلال وقانون المعلومات، أي الموجهات التي تمكنهم من تسريع بعض حزم البيانات وإبطاء أو رفض بعضها بأسلوب يقصد به التحكم في سيل المعلومات التي يقدمونها للمشتركين في شبكاتهم.

عندما تبنت المجتمعات في منتصف التسعينيات الميلادية، السياسات المتعلقة بنشأة سوق الاتصالات وبناء بعض مكونات الاتصالات وأنظمة إنتاج المعلومات والتبادلات التجارية ضمن النظام العام، لم تدرك آنذاك أنها توفر بدائل سيكون لها أثر مهم في حياتها. ومع ذلك كما رأينا في الفصل الثالث فإن تقنية الاتصالات اللاسلكية تطورت، لدرجة أن أصبح من الممكن الآن أن يمتلك المستخدمون معدات توفر لهم شبكات مترابطة لتكوين البنية التحتية "للميل الأخير" تعد ملكاً خالصاً لذلك المستخدم. كما يمكن الآن تصميم شبكات لاسلكية تكون بنيتها الرأسمالية قريبة جدًّا لأسواق الإنترنت والحواسيب

الشخصية، تجلب معها نموذجًا من الإنتاج التعاوني المعتمد على المجتمع العام من خلال البنية التحتية للاتصالات. وخلال معظم القرن العشرين، جمعت الاتصالات اللاسلكية أصولاً لسلع عالية التكلفة (مثل المرسلات الإذاعية وأبراج الهوائيات) مع سلع استهلاكية منخفضة الثمن (مثل المذياع وأجهزة التلفاز)، وذلك باستخدام بنية تحتية للملكية الخاصة المنظمة، بهدف توزيع سلع مكتملة للاتصالات اللاسلكية من خلال نموذج صناعي. والواضح الآن أن تقنية واي فاي "WiFi" تسِم إمكانية التحول في تركيبة موارد الاتصالات اللاسلكية وأصولها. إذ نرى أن شركات المستخدم النهائي مثل إنتل "Intel" وسيسكو "Cisco" وغيرهما تنتج وتبيع معدات اتصال وإرسال لاسلكية "transceivers" تعد سلعاً مهمة للمشاركة الجماعية. وذلك باستخدام تقنية شبكات مصممة لهذا الغرض تحديداً وقد ظهرت بعض الإصدارات الأولية منها، وهذه المعدات تمكن الأفراد من التعاون وتجهيز شبكات الاتصالات اللاسلكية التي يملكونها للمشاركة دون الاعتماد على أي من شركات نقل المعلومات السلكية أو اللاسلكية لتوصيل بعضهم ببعض. وتتمحور كامل المناقشات المتعلقة بسياسات الطيف الترددي والتصرفات النسبية للأسواق والمجتمعات إلى حد ما، حول موضوعات الكفاءة والإبداع في سياسات الاتصالات اللاسلكية. والسؤال المطروح دوماً هذه الأيام هو أيٍ من هذين الموضوعين يؤدي إلى نمو أوسع لقدرات الاتصالات اللاسلكية، ويحدد بفعالية أكبر القدرة الفعلية المتوافرة. لقد قمت بدورٍ منطقي من خلال هذا التحليل، لكن السؤال المهم هنا مختلف جدًّا. فالمهم أن نسأل: هل يتلازم نشوء البنية التحتية المادية للميل الأول والميل الأخير من بيئة الاتصالات المؤسسة على النطاق العام مع موضوع استقلال الفرد؟

إن الاختيار بين شبكات البيانات اللاسلكية المملوكة للقطاع الخاص أو تلك التي تعتمد على النطاق العام، يتخذ مساراً جديداً مهمًّا على ضوء بنية الشبكات المترابطة سلكيًّا، وكذلك على قدرة ملاك شبكات النطاق العريض على التحكم في تدفق المعلومات إلى الأغلبية العظمى من المساكن. لقد تحولت أنظمة الاتصالات اللاسلكية المعتمدة على المجال العام إلى النموذج القانوني الرئيس الذي يمكِّن وسائل الاتصال من عدم تعريض مستخدميها بشكل منهجي لهيمنة ملاك البيئة التحتية للاتصالات.

تصور عالماً يوجد به أربعة مستخدمين – أ، ب، ج، د- متصلين ببعض عن طريق شبكة اتصالات. وكل عنصر أو مسار من مسارات الشبكة يمكن أن يكون مملوكاً أو غير مملوك لأحد. فإذا كانت غير مملوكة، أي إنها مصممة كشبكة عامة، فإن جميع المستخدمين سيحظون بحقوق متساوية لاستخدام أي جزء من الشبكة للاتصال بأي مستخدم آخر من هؤلاء الأربعة. أما إذا كانت جميع عناصر الشبكة مملوكة، فإن المالك لأي عنصر من الشبكة يستطيع منع أي مستخدم آخر من استخدام ذلك العنصر للاتصال بأي شخص آخر. في العالم الواقعي يمكن التعبير عن ذلك بمعرفة ما إذا كان يوجد "مالك للطيف الترددي"، يملك الوصلة بين أيٍ اثنين من المستخدمين، أم أن ما تقوم به الوصلة هو مجرد تمكين شخصين للاتصال ببعضهما دون أن يكون لأي طرف ثالث الحق في منعهما.

في هذا النموذج البسيط إذا كانت الشبكة غير مملوكة لأحد يصبح المطلوب مجرد وجود مرسل ومستقبل متفقين على التراسل. ولا يوجد طرف ثالث يستطيع منع أي شخصين من الاتصال ببعضهما. وكل مستخدم يستطيع أن يحدد بصورة مستقلة رغبته بالاشتراك في تبادل الاتصالات، ولن يتحقق ذلك إلا عندما يتفق جميع المشاركين حصريًّا للاتصال ببعضهم. على سبيل المثال، فإن (أ) يستطيع تبادل المعلومات مع (ب) طالما أن (ب) يقبل ذلك. والشخص الوحيد الذي له الحق في منع (أ) من استقبال معلومات من (ب) أو إرسالها لـ(ب) هو (ب) نفسه، وفي هذا المثال فإن (ب) يملك كامل الاستقلالية في أن يختار تغيير معدات اتصالاته. وتحت هذه الظروف يمكن القول: إن (أ) و(ب) ليسا معرضين لتحكم الآخرين في بيئة اتصالاتهما، فيما عدا إمكانية أن ينتج من هذا التحكم حرمانهما من الحصول على قدرات تمكنهم من التحكم في بيئة الآخرين. أما إذا كانت جميع مكونات الشبكة مملوكة، عندها يتطلب الأمر موافقة ثلاثة أطراف هم: المرسل والمستقبل ومالك البنية التحتية، لتحقيق أي شكل من أشكال التراسل. وباستخدام سلطة الملكية الخاصة البحتة، فإن ملاك البنية التحتية هم الذين لهم الحق في تحديد الأشخاص المسموح لهم بالتواصل مع الآخرين، وكذلك تحديد الشروط الواجب اتباعها في مجتمعهم. وبدقة أكثر لهم الحق في منع الآخرين من الاتصال، الأمر

الـذي يجعـل تملك البنية التحتية شـركة ذات قيمة عالية؛ لأن المالـك له الحق في فرض رسـوم لترخيص الاتصـال. فعلى سبيل المثال تصـور أن (د) يملك جميع الخطوط التي توصـل (أ) بـ(ب) إما مباشـرةً أو عن طريق (د)، وأن (ج) يملـك جميع الخطوط التي تربط (أ) أو (ب) بـ(ج). وكما هي الحال في المثال السـابق، نفرض أن (أ) يرغب في أن يتبادل المعلومات مع (ب). عندئذ يلزم كلًّا من (أ) و(ب) الحصول على موافقة (ج) أو (د). وهنا يظهر دور جديد تحت صفتين متمايزتين من القيود: الأولى، كسابقتها، عبارة عن قيود فرضـتها اسـتقلالية (ب): المتمثلة في أن (أ) لا يسـتطيع تغيير بيئة اتصـالات (ب) "بتبادل المعلومات معه" دون موافقته. والصفة الثانية هي أن (أ) يلزمه إقناع مالك وسـيلة نقل بيانات معيَّن لتوصـيل (أ) بـ(ب) حتى يتمكن كل منهما من الاتصال بالآخر. وهذه الاتصـالات لا تصـدر مـن وإلى (ج) و(د). وهي لا تغيِّر بيئـة معلومات أي منهما، بالإضافة إلى أن (أ) لا يريد ذلك على أي حال. كما أن قدرة (ج) و(د) للقبول أو الرفض لا تعتمد على مبدأ الاسـتقلالية، بل تعتمد فقط على أدوات حسـابية: تتمثل في أن تكوين الحقوق الفكرية هذه في بنية تحتية تؤدي في الدرجة الأولى إلى إيجاد الحوافز المناسـبة لتفعيل البنية التحتية الضرورية لاتصالات كل من (أ) و(ب).

الآن افرض أن (د) يملـك كامل البنية التحتية. فإذا رغب (أ) في أن يحصـل على معلومات من (ب) أو أن يسـتمر في الاتصـال مع (ج) بهدف الاتفاق معه ليعمل بطريقة تفيد (أ)، عندئذ فإن (أ) يحتاج إلى إذن من (د). و(د) له الحق في القبول أو الرفض، وقـد يفعل ذلك إما مقابل رسـوم مالية أو بفرض شـروط على عملية الاتصـال. وفحوى ذلك، هو أن (د) له حق الاختيار في منع أي شخص من التواصل مع أي شخص آخر عن طريق شـبكته، أو أن يمكِّن كل من المشاركين للاتصال فقط ببعض أعضاء المجتمع وليس جميعه. وهذه الميزة المتعلقة بملكية (د) للشبكة تعطيه السلطة في أن يشكل بيئة معلومات (أ) بأسـلوب اختياري بحيث يمكِّن (أ) من الوصـول للمعلومات عن طريق التواصـل مع الآخريـن. وقد نجد في الغالب، أن (د) يقرر فرض رسـوم أكبر على (ب) إذا كان كامل البنية التحتية مكرَّسـة لتمكين (ب) من توصـيل معلوماته إلى (أ) و(ج)، فضـلًا عن أن أيًّا منها يستخدم لنقل محادثات (أ) و(ج). عندئذ يمكن لـ(د) أن يمتنع عن نقل رسائل

(أ) إلى (ج) ويسمح فقط لـ(ب) بالاتصال بـ(أ) و(ج). والنقطة هنا أنه من وجهة نظر (أ)، نجد أن (أ) يعتمد على قرارات (د) فيما يتعلق بنوع المعلومات التي يمكن نقلها على الشبكة، وتحديد من يفعل ذلك وفي أي اتجاه. وتصل هذه الاعتمادية إلى مرحلة التحكم في استقلالية (أ). ويمكن تعريف استطاعة (د) في فرض شروط مسبقة على (أ) ليمكِّنه من استخدام البنية التحتية للشبكة بـ"انتزاع للنفوذ".

وهذا يعني أن جسامة التأثير السلبي على الاستقلالية، الذي يمثله انتزاع النفوذ، يعتمد أساساً على: (1) درجة صعوبة وسهولة تجاوز مرافق (د)، و(2) درجة شفافية انتزاع النفوذ. وعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة، الموجه الذكي لـ"سيسكو" الذي طرح للتحكم في أنظمة النطاق العريض الذي يمكِّن مشغل النظام من تسريع أو إبطاء حزم البيانات حسب رغبته، مع تجربة "أمازون" المحكمة خلال عام 1998م- 1999م التي تسمح بقبول دفعات متأخرة من الناشرين مقابل تزكية كتبهم. وإذا برمَج مشغل موجهاته في خطوط نقل البيانات للعمل على إبطاء حزم بيانات المنافسين أو المعلومات المتوافرة لدى مقدمي الخدمة الذين لم يدفعوا رسومهم، فإن هذه الممارسات تُعدّ ابتزازًا واضحًا للمستخدمين، إذا كان الابتزاز بكامله غير منظور. وهناك أسباب كثيرة لتحميل مواقع مختلفة بسرعات متباينة، أو تفشل في التحميل تماماً. فمعظم المستخدمين، الذين لا يعرفون أن مقدم الخدمة يستطيع - إذا رغب - التحكم في تدفق المعلومات إليهم، يفترضون أن الموقع المستهدف هو الذي فشل في التحميل، ولا يدركون أن ما حصل لا يتعدى كونه مجرد احتكار من قبل مقدم الخدمة الذي هم مشتركون معه، إذ إنه تحكم فيما يمكنهم مشاهدته. ثانياً، لا توجد وسيلة حقيقية لتلافي ذلك، حيث إن خطوط النطاق العريض تغطي تقريباً ثلثي سوق توصيل الخدمة للمساكن، وفي معظم الأماكن دون توافر البدائل؛ وعند توفرها، لا يوجد سوى بديل واحد، هو شركة الهاتف المحلية التي فرضت نفسها لعدم وجود البديل. ودون الاعتماد على أحد هذين الخيارين من ملاك البنية التحتية غير التنافسية، يصبح مستخدمو المنازل غير قادرين على الحصول على خدمات خلاف ذلك للوصول للإنترنت. وعندما يكتشف زبائن "أمازون"، أن ممارستها المتعلقة بالإعلانات التجارية تتركز على عدم الشفافية فإنه يعدو ذلك تطاولاً مفرطاً عليهم، على

الرغـم من أنه لا يوجـد لديهم اعتراض كبير عندما تتبين لهم بوضـوح حالات الدعاية. بل إنهم يقاومون التلاعب المبطن لنظام التوصـيات والتزكيـة الهادف إلى جعل الزبائن يتصـرفون وفقاً لأهداف الأمازون، وليس حسب رغباتهم الشخصية. مع أنه في مثل هذه الحالات يوجد خيارات بديلة. حيث توجد مواقع كثيرة يمكن الحصول منها على ملخصات للكتب والتوصـيات مثلاً، في أثناء تحرير الكتاب يوجد موقع "barnesandnoble.com" لبيع الكتب – لم يتبنَّ حتى ذلك الوقت ممارسـات شـبيهة؛ لذا تعد عملية بسـط النفوذ فيه محدودة. إضـافةً إلى أنه بمجرد اكتشـاف هذه الممارسـات الدعائية تخلت الأمازون عنها علانيةً وبدأت في وضـع إعلانات دعائية بصـورة واضـحة على هيئة فئات مستقلة. ولم يضـيعوا الدرس في محاولات أخرى. وعندما بدأت "جوجل" في الوقت نفسـه تقريباً برنامجها كمحرك بحث جديد، دخلت السوق من خلال الممارسة الشائعة في ذلك الوقت التـي تعتمـد على بيع مواقـع نتائج البحـث. ثم عندما طرحـت أخيرًا روابـط الدعايات التجارية، صممت شكل صفحتها، بحيث تفصل بكل وضوح الدعايات التجارية عن نتائج البحث الأساسـية، وإعطاء تلك النتائج موقعًا أساسـيًّا أفضـل من مواقع الدعايات. هذا لا يعني بالضـرورة أن أي محرك بحث يسـعى للربح المادي يعد سيئاً، إذ إن محرك بحث مثل "Overture"، الذي يعتمد ترتيب نتائج بحثه بكل وضـوح وعلانية على من يدفع أكـثر من مـلاك المواقع التي تم جلبها للباحث، له قيمته الخاصـة للزبائن الذين يبحثون عن المواقع التجارية. فالخيار الواضح غير الاحتكاري من هذا النوع في تزايد مستمر بدلاً من تناقصه، وتبقى الحرية في يد الأفراد للحصول على المعلومات التي يريدونها والتعامل معها. وتظل المشكلة مع محركات البحث التي تخلط الإستراتيجيتين وتخفي عملية الخلط ومع محركات البحث الاحتكارية.

ونظـراً لأهميـة احتمال العمل ضـمن مجال فعاليـات البنية التحتيـة المملوكة، فإن درجـة المنافسـة لأي من الأسـواق في مثل تلك البنـى التحتية تُعدّ مهمة جـدًّا. ومع ذلك قبل النظر في قيود الأسـواق التنافسـية مقارنة مع الملكية العامـة، من المهم أن نعرف أن الاهتمام بالاستقلالية يبرر بشكل واضح سياسات التركيز الإعلامي. ولفهم تأثيرات تلك السياسات علينا أن نعدّ التحرر من تقييد الفكر يمثل بعداً من أبعاد الرفاهية الاجتماعية.

وكما أننا لا نجد الأسباب الكافية لكي نعتقد أن رفاهية المجتمع الكلي ناهيك عن مصلحة المستهلك، يعد موضوعاً اختياريًّا في الأسواق المزدحمة، كذلك لا توجد أسباب تجعلنا نتصور أن أحد مكونات الرفاهية الاجتماعية – المتمثل في عدم فرض القيود بوصفها شرطاً للدخول إلى بيئة اتصالات شخص آخر – يفترض أن يكون اختياريًّا أيضاً. والأكثر من ذلك، أننا عندما نستخدم أسلوب التحليل المجازي لكلمة "رفاه" لتحديد مستوى الاستقلال المتوافر لمستخدمي النظام، فإنه ليس من الضروري رفع مستوى الرفاهية الكلية إلى أقصى حد، كما نفعل في التحليل الاقتصادي، بل نكتفي بالوصول لمرحلة ما يمكن وصفه في التحليل المجازي بـ"فائض المستهلك" المعزز للاستقلالية. أما "فائض المنتِج"، فهو المستوى الذي يحققه المنتج لفرض نفوذه على الآخرين بنجاح بوصفه شرطاً لتوفير الخدمة، ويمكن تفسيره في الأسلوب المجازي لحساب الاستقلال، بأنه سيطرة فئة (وهم مزودو الخدمة) على فئة أخرى (وهم المستهلكون)، وهي تعكس مدى النجاح في سلب الاستقلالية. لهذا فإن حالة الهيمنة هذه ستوفر بعداً معياريًّا جديداً للمناقشة الانتقادية المعروفة جيداً والمتعلقة بالتركيز الإعلامي. لهذا نسأل: لماذا لا يختص هذا التحليل فقط بالتركيز الإعلامي؟ ولماذا لا تعالج الأسواق التنافسية في البنية التحتية نقص الاستقلال الحاصل في الملكية الخاصة؟

وإذا وضعنا افتراضات قياسية للأسواق التنافسية المتكاملة وطبقناها على مثالنا السابق المتعلق بـ(أ) و(ب) و(ج)، فسيعتقد البعض أنه من الضروري تغيير التحليل، إذ إن (د) لم يعد لديه قوة هيمنة تذكر. ونفترض أن تدفع المنافسة أصحاب البنية التحتية إلى تخصيص شبكاتهم لاستخدام القيمة التي يضيفها المستخدمون الأكثر أهمية. وإذا حقق أحد المُلاك ثمناً عالياً بفرض شروط معينة على المستخدمين، مثل عدم تمرير أنواع محددة لا تناسبه من المحادثات، عندها سينتقل المستخدمون إلى منافس آخر لا يفرض ذلك الشرط. وهذا المعيار لاستجابة الأسواق لا يخضع للأعراف الأخلاقية عندما تتعلق اهتماماتنا بالاستقلالية. وإذا، استطاع كل فرد من الناحية العملية أن يختار على وجه التحديد حزمة النفوذ المفروضة، وكذلك البديل المالي للنفوذ الذي بموجبه يكون مستعدًّا أن يستخدم شبكة الاتصال، عندها يظهر نقص الاستقلال الذي تحدثت عنه، وذلك

عـن طريق حقوق الملكية في البنية التحتية للاتصـالات في حـده الأدنى. وإذا كانت جميع المسـتويات الممكنـة للتحرر من سـيطرة الآخرين متوافرة لاسـتقلالية الأفـراد، ومن ثم احـترام خياراتهم، بما في ذلـك قراراتهم المتعلقة بقبول تأثـيرات الآخرين مقابل توفير بعض الأموال، هنا يلزمهم تخصـيص تلك الأموال لممارسات أخرى تراعي استقلاليتهم وتحترمها.

مع ذلك، ولأسباب واضحة، فإن المنافسة الفعلية لن تتخلص من نقص الاستقلال في البنية التحتية المملوكة للقطاع الخاص؛ لأن أوضح القيود هي التي: "تتكفل السوق بحلها" والذي سـيحدث هو أن يُفرض ذلك الحل على تكاليف التعاملات الإلكترونية، وبالأخص تكاليـف جمع المعلومات وتكاليف التفاوض مع المالك للشـبكة. كما أن تأثير فرض النفوذ يعد أسهل من حيث التجانس من تأثير الأسعار المعبر عنها بالعملات. علماً أن تلا في ذلك في أثنـاء التعاملات الإلكترونية، سـيكون مكلفاً للغايـة، إذ إن بعض النـاس يثمنون أنواعًا معينة من المعلومات التي تعترضهم بأسلوبٍ إيجابي، والبعض الآخر ينظرون إليها سلبيًّا. كما أن بعض الناس لا يتأثرون بالإيحاءات، وآخرون يتأثرون بها. بالإضافة إلى أن محتوى التحكم وسـياقه سـيكون له تأثير كبير على فعاليته بوصـفه وسـيلة للتأثير على خيارات الأشخاص الخاضعين لنفوذه، وقد يتغيَّر هذا التأثير من اتصال لاتصال للشخص نفسه، ناهيك عن اختلاف الأفراد، إذ إن كلًّا من المستخدمين ومقدمي الخدمات لديهم معلومات ناقصة بخصوص قابلية المستخدمين لاستخدام تدفق المعلومات التي يسيطر عليها ملاك الشبكات؛ لأن الملاك لا يدركون حجم القيمة التي يضعها كل مستخدم من أجل أن يتحرر من نفوذ معين. فالحصول على المعلومات اللازمة التي تحقق توفيراً مناسباً يرضي جميع المسـتهلكين يجعل تلك القيمة مكلفة للغاية، وعلى وجه الخصوص القيمة المتعلقة بالنسبة الصـحيحة لمدى تأثير النفوذ مقارنةً مع القيمة النقدية لاسـتخدام خدمة معينة. وحتى عندما يتم الحصـول على المعلومات، فإن التفاوض الجاد بهدف مقايضـة التكلفة المالية بالنفوذ سـيكون مكلفاً أيضاً. وقد تفشل المفاوضات بسبب السلوك الإستراتيجي. كما أن النتائج المثالية للمسـتهلك تتضـح عندما يعمل تحت ظروف غير ملائمة يصـعب انتزاع الحقوق من خلالها. وإذا تمكن المستهلك من تقليل الأسعار من خلال خضوعه لقيود على

الاتصالات المؤثرة على المستهلك العادي، مع الحرص على عدم تغيير قوائم الأمور التي يريد التعامل معها أو إفساد قدرته على صياغة حياته، عندئذ يمكن القول: إن الخدمات قد زادت دون المساس بالاستقلالية. أما النتائج المثالية لمقدم الخدمة، فهي تكمن في كون قدرته على انتزاع النفوذ فاعلة- أي أن ينجح في تغيير الخيارات المفضلة أو القوائم التي يرغب التعامل معها ذلك المستفيد، بحيث تتناسب مع ما يريده مقدم الخدمة ذاته. ولذلك، فإن كلا الطرفين سيخفيان حقيقة ما يعتقدان بخصوص ما إذا كان شرط محدد لاستخدام البنية التحتية المملوكة للقطاع الخاص يعد من النوع المرجح في أن يكون فعالاً في التأثير على متلقي معيَّن، وعند أي مستوى أقل من مستوى سوق مثالية غير واقعية وغير ممكنه عمليًّا ضمن خدمات البنية التحتية للاتصالات، فإن المستخدمين للبنية التحتية الخاصة سيتعرضون لنسبة عالية من سلطة النفوذ الذي لا بد أن يقبلوا به قبل أن يتمكنوا من الاتصال باستخدام البنية التحتية الخاصة.

وبالنسبة للاستقلالية، فإن المستخدمين سيعانون بسبب تبني الإطار القانوني الذي يشمل جميع الوسائل المادية للاتصالات المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة في البنية التحتية. وتتمثل هذه المعاناة في نقص الاستقلالية بسبب الاعتماد الحصري على نماذج الملكية الخاصة. وإذا تركزت ملكية البنية التحتية، أو إذا استطاع الملاك الاستفادة من ممارسة النفوذ السياسي والشخصي والثقافي والاجتماعي على الآخرين الذين يسعون للوصول إلى بنيتهم التحتية، عندئذ فإنهم سيفرضون شروطاً على استخدام البنية التحتية تلبي رغبتهم في ممارسة النفوذ. وإذا وجدت أطراف أخرى بخلاف الملاك مثل: (المعلنين وشركات التبغ، وشركات الأدوية) الذين يثمنون قدرة البنية التحتية في التأثير على المستخدمين، عندئذ سيتم بيع خدمة فرض النفوذ الناتجة من ثمن عنصر استخدام البنية التحتية لخدمة مصالح هذه الأطراف الأخرى. لدرجة أن فرض هذا النفوذ سيصبح فعالاً، كما أن نظام الملكية الخاصة للبنية التحتية يسمح للملاك بالحد من استقلال المستخدمين. يستطيع الملاك القيام بذلك عن طريق التحكم والهيمنة على بيئة معلومات المستخدمين لتشكيل رؤيتهم لخيارات حياتهم بطرق تجعلهم أكثر عرضة للعمل بأسلوب يفضله ملاك البنية التحتية.

كانت استجابة التنمية التقليدية أو الديمقراطية الاجتماعية لإخفاقات أسواق الملكية الخاصة، على هيئة أنظمة إدارية. أما في مجال الاتصالات، فقد اتخذت شكل لوائح منظمة للوصول إلى النطاق- تمتد من قنوات نقل البيانات العمومية إلى البيانات الأكثر محدودية مثل حقوق الرد الإلكتروني وإعادة الاتصال بوصفه مبدأ قانونيًّا عادلاً. وبصورة خاصة، فإن التزامات قنوات نقل البيانات العمومية بالتشريعات – كما هو في حالة الأسواق التنافسية المثالية يمكن من حيث المبدأ أن يخفف من تدني مستوى الاستقلال في الملكية الخاصة. ومع ذلك، كما هي الحال في الأسواق بصورة عامة، فإن التشريع الفعلي الذي يحد من الصلاحيات المرتبطة بالملكية الخاصة في البنية التحتية يعاني من عدد من القيود.

أولاً، يمكن أن تسهم التفاصيل المؤسسية لنظام نقل البيانات العامة، في تغيير الحوافز التي تؤدي إلى إتاحة أنواع محددة من الاتصالات، وكذلك تحد من درجة الحرية المتاحة. وإذا كنا قد تعلمنا شيئاً من تاريخ السياسة الأمريكية في مجال الاتصالات في القرن العشرين، فهو أن المشرعين القانونين بارعون في تشكيل الخدمات، وتسعيرها، ونماذج الأعمال التي تضمن الاستفادة من كل نقاط الضعف في أنظمة نقل البيانات العام، كما أنهم أكثر مهارة في التأثير على العملية القانونية بإدخال نقاط الضعف المربحة إلى المكونات التشريعية. وفي الوقت الحاضر، نجحت شركات خطوط النطاق العريض في إيجاد حالة قريبة من كونها معفية تماماً من متطلبات الوصول التي قد تحد من قدرتها على السيطرة في تحديد أسلوب استخدام تلك الشبكات. كما أن شبكات النطاق العريض التي تستخدم شبكات الهاتف التقليدية تُعدّ رابحة في إطار موازٍ لشبه هيمنة غير منظمة. وثانيًا، تحتفظ الجهة التي تملك البنية التحتية بالحوافز الداخلية ذاتها لكي تسيطر على المحتوى مثلما يمكن فعله فيما لو لم توجد شبكات عامة لنقل البيانات. وسوف تفعل ذلك بقدر ما يمكن من خلال التسلل عبر أي عيوب في اللوائح التنظيمية لنقل البيانات أو من خلال وسائل تطبيق تلك اللوائح. ثالثاً، طالما أن الشبكة قد بنيت لتعمل من خلال تنظيمات بنوك المقاصة المركزية، فإن ذلك المركز يشكل نقطة يحتمل أن تمكِّن المنظمين من إعادة السيطرة أو إعطاء الملاك صلاحية حذف المحادثات غير المناسبة عن طريق الحد من احتياجات نطاق شبكة نقل البيانات العامة.

أما من المنظور العملي، وبافتراض أن جميع الأنظمة اللاسلكية تستند على الملكية الخاصة، كما هي الحال في الأنظمة السلكية، عندئذ يمكن القول: إن الأنظمة اللاسلكية ستحقق بعض الفوائد من خلال توفير بعض المنافسات، وإن كانت قليلة. وهي في الواقع لا توفر دعمًا له تأثير ملموس على الاستقلالية، بحيث يعادل المستوى الذي توفره مجموعة من القيود الحقيقية والمتنوعة. ومن ناحية أخرى، فإن التجارب على السياسات التي تجري حاليًا في الولايات المتحدة سينتج عنها بكل تأكيد ظهور بنية تحتية قوية ومستدامة للاتصالات اللاسلكية، بحيث يملكها ويشترك فيها المستخدمون لها ومتاحة بحرية للجميع في ظل القيود التقنية المتماثلة، وستوفر بديلاً حقيقيًّا لمنصات الاتصالات. وقد تكون هذه التدابير جيدةً من المنظور التقني كما هي الحال في المنصات السلكية لفائدة جميع المستخدمين واستخداماتهم، وقد لا تكون كذلك. ومع ذلك، وبسبب رسملة المقايضة الموزعة بدرجة عالية في البنية التحتية، وكذلك اعتمادها على الملكية العامة التي توفر لها الاستدامة عن طريق المعدات التي تعتمد على الإجراءات المعيارية المنظمة للتعاملات الإلكترونية، بدلاً من التركيز على الأسواق التي تعتمد على قوى مؤسسية غير متكافئة في شبكات الاتصالات. كما أننا سنجد - أيضاً - أن النظام اللاسلكي المعتمد على الملكية العامة سيوفر بنية تحتية تعمل تحت قيود مؤسسية مختلفة تماماً. ويمكن لنظام كهذا أن يصبح بنية تحتية تكون مورداً مبدئيًّا ونهائيًّا للاستخدامات التي لا تتناسب مع القيود في سوق الملكية الخاصة، أو للمستخدمين الذين يرون أن حزمة نسبة السعر إلى فرض النفوذ المعروضة في السوق، تهدد استقلاليتهم بدرجة كبيرة.

إن نشوء الإستراتيجيات المعتمدة على الملكية العامة والقابلة للتطبيق بهدف توفير الاتصالات، ووسائل التخزين الإلكترونية، وإيجاد القدرة على الحوسبة الإلكترونية هي التي تمكننا من النظر عمليًّا في نقص الاستقلال كما يبدو للعالم الحقيقي في نظام اتصالات يعتمد بأكمله على الملكية الخاصة. وبمقارنة الملكية الخاصة مع الملكية العامة، يظهر بوضوح أن الملكية الخاصة من واقع تصميمها، تطرح سلسلة من الصلاحيات القانونية التي تمكِّن ملاك البنية التحتية المتماثلين من ممارسة ضغوط على مستخدمي أنظمتهم. ويعد الفرق بين الملكية الخاصة والعامة ضروريًّا لعمل الأسواق. ومع ذلك، من

المتوقع وبنظرة منهجية أيضاً، أنه سيسمح لمجموعة معينة من المشاركين – الملاك – من السيطرة على مجموعة أخرى – المستهلكين – وتحويلهم إلى أهداف لهيمنة الملاك الفاعلين. ويمكن القول: إنه لا يوجد تعبير منفرد في الثقافة المعاصرة يعبر بدقة عن هذه الخاصية أفضل من مصطلح "السوق يُفهم بالعيون" لوصف الإعلانات التجارية التي يمارسها السوق. وبنظرة أخرى، فإن الملكية العامة لا تعتمد على القيود غير المتوازنة، بل إنها تتخلص من السيطرة غير المتماثلة على الموارد اللازمة للتواصل الناجع، ومن ثم تقضي على القواعد القانونية التي تستهدف الآخرين. ولا تعد هذه ساحات للتحرر الكامل من جميع القيود. ومع ذلك، فإن القيود التي تفرضها تختلف جوهريًّا عن تلك التي تنشأ من خلال نظام الملكية الخاصة أو عن طريق قوانين وأنظمة الأجهزة الإدارية والرقابية. كما أن استحداثها بجانب شبكات الملكية الخاصة ينوع تلك القيود التي يتعامل من خلالها الأفراد. ومن خلال توفير أطر للتعاملات البديلة التي تؤدي إلى وسائل بديلة لتدفق المعلومات، فإن هذه الشبكات تُعدّ من حيث القوة النوعية – عاملاً مهمًّا لزيادة حرية الأفراد وتحديد نظرتهم للعالم من خلال وجهة نظرهم الشخصية، وتشكيل مفاهيمهم الخاصة فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لهم، وكيف يمكن تقييم المسارات البديلة لأنشطتهم.

الاستقلال والإعلام الجماهيري وإنتاج المعلومات من خلال السوق الافتراضية:

إن نقص الاستقلال في أنظمة الاتصالات ونظم المعلومات الخاصة، ناتج من البنية الهيكلية للملكية الخاصة بوصفه أداة مؤسسية، وكذلك من دور الاتصالات ونظم المعلومات بوصفها متطلبات أساسية لتمكين الأفراد من صياغة أهدافهم ووضع خطط إجرائية تناسب حياتهم، إذ إن الفوائد تنساب مباشرة من خلال الخصائص المؤسسية للنظام العام، بالإضافة إلى أن ظهور اقتصاد المعلومات المترابطة يضيف إسهامًا آخر مهمًّا للاستقلال. فهو يشكل المعلومات المتاحة للأفراد من الناحية النوعية؛ لأن المعلومات والمعرفة والثقافة تنتج الآن من مصادر تستجيب لعناصر متعددة من الدوافع، ولا تعتمد بشكل رئيس على الدوافع المالية في الأسواق الشاملة. وينظم الإنتاج ضمن أشكال متعددة

مـن مكونات الإنتـاج التنظيمية، وليـس من خـلال شـركة تجارية تسـعى للـربح فقـط. كما أن إضـــافـات الدافع الربحي وتنظيم الأعمال التجارية من خلال المحفزات الأخرى والأشـكال التنظيميـة المتعددة – التي تتراوح بين مشـروعات الأنشـطة الفردية وصـولاً للإنتـاج التعـاوني – لا توفر زيادة كبيرة وبشـكل متقطع في عدد من مصـادر المعلومات المتاحـة وحسـب، وإنما الأهم من ذلـك، هو ما تحققه مـن زيادة في مصـادر المعلومات المتاحة التي تختلف نوعيًّا عن غيرها.

الآن تخيـل ثلاثـة مجتمعات يحكون قصصـاً تخص مجتمعاتهـم: الحمر، والزرق، والخضـر. وكل مجتمـع يلتـزم بمجموعـة من العـادات والتقاليـد، تحدد كيف يعيشـون وكيف يروون قصصـهم. فإذا كان جميع أفراد الحمر والزرق، مشغولين طوال اليوم، ولا يوجد من يروي لهم القصـص إلا في المسـاء. عندئذ يجتمع الناس في المسـاء، من هذين المجتمعين، كل منهم في خيمة كبيرة، ويجلس أمام الجمهور حكواتي معين ليروي الحكاية. وليس الموضوع في عدم السماح للآخرين ليحكوا ما لديهم من قصص في مكان آخر، وإنما الموضوع هو أننا نجد في هذه المجتمعات – وبسبب القيود التي يفرضها الوقت علها – أنه إذا جلس أي شخص في مكان مظلل في النهار، وبدأ يحكي قصته، فإنه لن يجد من يستمع لـه من أفراد المجتمع الأحمـر، إذ إن هذا المجتمع يعدّ عمل الحكواتـي وراثيًّا، وأن روائي الحـي هـو الوحيد الذي لـه حق اختيار مكان ومادة القصـة. أما في المجتمـع الأزرق فقد جرت العادة أن ينتخب في كل ليلة راوياً عن طريق تصويت الأغلبية. حيث إن لأي عضو في المجتمع حق ترشـيح نفسه ليقوم بدور الحكواتي في تلك الليلة، ويحق للآخرين التصويت علـى ذلك. أما المجتمع الأخضـر فقد اعتاد أن يقص الناس قصصـهم طيلة الوقت وفي كل مكان. كما أن لكل فرد الحق أن يحكي قصـته. والناس يتوقفون ويستمعون إذا رغبوا، أحيانًا على شكل مجموعات صغيرة من اثنين أو ثلاثة، وأحيانا في مجموعات كبيرة جدًّا. فالقصـص في هذه المجتمعات تؤدي دوراً مهمًّـا في فهم العالم وتقييمه، والحكايات تمثل الطريقـة التي يصـف المجتمع العالم من خلالها كما يعرفه. إنها موضـوعة في الأسـاس لتخيـل كيـف يمكن أن يكون عليه العالم، وكيف هو الآن وكوسـيلة للعمـل على ما هو جيد ومرغوب فيه وما هو سـيئ وغير مرغوب فيه. فهذه المجتمعات معزولة بعضـها عن بعض وعن أي مصدر آخر للمعلومات.

والآن تصور ثلاثة أفراد هم: صالح وأحمد وسليمان، يمثلون على التوالي أفرادًا من المجتمع الأحمر والأزرق، والأخضر. عندها يكون فهم صالح للخيارات المتاحة أمامه وتقييمه لهذه الخيارات محكومًا بشكل كبير بالعادات الموروثة لتحديد الحكواتي حسب النظام الموروث، والخيار المتوافر له هو محاولة الاتصال بالحكواتي الرسمي لإقناعه بتقديم قصص مختلفة، حيث إن الراوي هو الوحيد الذي يتمتع بحق تحديد القصص التي سيرويها في كل ليلة. ومع أن صالح يعرف كمًّا هائلاً من الخيارات القصصية، إلا أن الحكواتي هو الذي يحدد الخيارات المتوافرة لصالح، إذ إن إدراك الراوي لمجموعة الخيارات هو الذي سيحدد إلى حد كبير حجم وتنوع نطاق الخيارات المتوافرة أمام صالح. وهذا لا يحد بشكل كبير من مجموعة الخيارات المعروفة فحسب، وإنما يمنع صالح من فرصة القيام بدور الراوي، حيث إن الحكواتي يسيطر على صالح، لدرجة أنه هو الذي يختار القصص التي يمكن أن يرويها وكيف يقولها أمام الناس، فالحكواتي يستطيع أن يشكل تطلعات صالح وأفعاله. وبعبارة أخرى، فإن الحرية في أن تصبح منتجاً ناشطاً وكذلك التحرر من سيطرة الآخرين يعد موضوعاً مقيداً. وكذلك استقلالية أحمد التي لا تعد مقيدة عن طريق الراوي فقط، ولكن عن طريق الأغلبية الناخبة في المجتمع الأزرق أيضاً. فهؤلاء الناخبون هم الذين يحددون من يكون الحكواتي، والطريقة التي يختارونها ستؤثر بشكل قاطع على قدرة أحمد للوصول إلى رواية القصص.

وإذا كانت الغالبية يختارون رواة القصص من مجموعة صغيرة من الأشخاص المُسلين والمعروفين أو أصحاب النفوذ (بمعيار آخر، أصحاب الثروة أو السلطة السياسية)، فبهذه المقاييس تكون تصورات صالح لمجموعة الخيارات المتاحة له أوسع قليلاً من خيارات أحمد، إن لم تكن مساويةً لها. قد يتغير موضع السلطة للسيطرة على تصورات أحمد لما يمكن، وما لا يمكن القيام به. ذلك التغيير لا يخضع لموروث الحكواتي وإنما يخضع لرغبة الأغلبية. فيمكن أن يشارك أحمد في اتخاذ قرار يحدد موضوع القصة. كما يمكنه أن يرشح نفسه حكواتيًّا كل ليلة. ولكنه لا يستطيع أن يقرر أن يصبح الراوي بشكل مستقل عن خيارات أغلبية المجتمع الأزرق، ولا يمكن أن يقرر لنفسه نوع القصص التي سيسمعها. فهو محكوم بشكل كبير بما تفضله أغلبية المجتمع. أما سليمان فهو في

موقف مختلف تمامًا. أولاً، يمكنه أن يقرر أن يروي قصة كلما أراد ذلك، وكل ما يحتاج إليه فقط، هو وجود شخص آخر من مجتمعه الأخضر يريد أن يستمع إليه. فهو حر في أن يصبح منتجًا ناشطاً إلا أنه مقيد باستقلالية أفراد المجتمع الأخضر. ثانياً، يمكنه اختيار أي رواية من بين القصص التي يرغب الأفراد الخضر الآخرون سماعها، إذ إنه وجميع المحيطين به يمكنهم اختيار مكان مظلَّل والبدء في رواية القصة. ولا يستطيع شخص واحد، ولا حتى الأغلبية، فرض ما إذا كان بإمكانه أن يحكي قصته أم لا. وأيضاً لا يستطيع أحد السيطرة منفرداً على من يمكنه الاستماع له. ولا يستطيع أحد أن يحدد له نطاق ونوع القصص التي ستكون متاحة له من قبل أي عضو آخر من مجتمع الخضر، عندما يرغب ذلك العضو في أن تحكي قصته.

إن الفرق بين المجتمع الأحمر من ناحية، والمجتمع الأزرق أو الأخضر، من ناحية أخرى يعد شكليًّا. ففي المجتمع الأحمر الحكواتي فقط هو الذي يروي القصص بوصفها نوعًا من الحقوق الرسمية، بينما المستمعون لا يملكون سوى الاستماع للقصة أو عدم الاستماع. بينما في المجتمع الأزرق والأخضر فإن أي شخص يستطيع أن يحكي قصة بوصفها مسألة حق رسمي، أما المستمعون فحقهم الرسمي ينحصر في اختيار الشخص الذي يريدون الاستماع إليه. أما إذا أخذنا المجتمعين الأحمر والأزرق سويًّا، وأخذنا المجتمع الأخضر من ناحية أخرى فإن الفرق يصبح اقتصاديًّا. ففي المجتمعين الأولين تكون فرصة رواية القصص شحيحة. والتكلفة الاجتماعية عالية من حيث إن القصص غير متاحة لكي يستمع إليها، أو من حيث اختيار حكواتي على آخر. أي إن الاختلاف بين المجتمع الأزرق والأخضر ليس اختلافاً رسميًّا ولكنه عملي. فارتفاع تكلفة الاتصالات الناتجة من عادات المجتمع الأزرق، وهي حصر فرصة الاستماع للقصص في المساء فقط مع الاجتماع في خيمة كبيرة، يجعل من الضرورة العملية تحديد "حكواتي" يستطيع شغل كامل ساعات المساء. وبما أن هذه القصص تؤدي دورًا مهمًّا في تصورات الأفراد لأسلوب الحياة التي يريدون أن يعيشوها، فإن ذلك الفارق العملي سيغير قدرة الفرد الأزرق والأخضر لتصور مجموعة واسعة ومتنوعة من الخيارات، بالإضافة إلى ممارسة السيطرة على تصوراتهم وتقييم الخيارات المتوافرة ليعيشوا حياتهم وممارسة حرية أن يصبحوا هم أنفسهم

رواة القصص. إن مجموعة القصص التي من المرجح أن يستمع إليها أحمد، ودرجة قدرته على الاختيار منفرداً، ليقرر ما سيسرد أم أنه سيستمع إلى أخرى، وما هي القصة الأقرب عمليًّا، لقصص صالح وتلك الأقرب إلى قصص سليمان، حيث إن سليمان لديه العديد من القصص والموضوعات ليختار من بينها وكذلك العديد من الحالات ليقدم قصصه الخاصة للآخرين في مجتمعه. فهو، وكل شخص في مجتمعه، يمكن أن تقابله أشكال واسعة من المفاهيم المختلفة المتعلقة بأسلوب الحياة، وما يجب أن تكون عليه. هذا التنوع الواسع من التمييز والقدرة على الإدراك يعطيه مجالاً أوسع للاختيار، وينمي قدرته على تأليف روايات لحياته الخاصة من واقع الموارد المتنوعة المتوافرة له. ويمكنه أن يكون المصمم لذاته بالمقارنة مع صالح وأحمد. ويتولد عن هذا التنوع نطاق واسع من التصورات المتعلقة بأسلوب حياة المجتمع الأخضر، وتحديدًا تلك المتعلقة بتقاليد رواة القصص التي تمكن كل عضو من المجتمع ليصبح حكواتي محتملاً، ومن ثم مصدرًا محتملاً للمعلومات والإلهام لاختيار أسلوب الحياة التي قد يعيشها.

قد يبدو كل هذا وكأنه قصة رائعة تحكي أخلاقيات الأسواق الجميلة المتعلقة برفع مستوى الاستقلالية. ويمكن بسهولة اعتبار المجتمع الأخضر شبيهًا بمن يتعامل بنظام العملات النقدية مثل الدولار، بدلاً من اعتبارهم يعملون بنظام بيئي معتمدين على الحدائق العامة بوصفها موضعًا مشاعًا لتلقي المعلومات. ومع ذلك، فإن الأمر مختلف في اقتصاد المعلومات الصناعية، حيث إن أسواق الوسائل الإعلامية محاطة بموانع عالية تعرقل الدخول إليها بسبب المتطلبات المالية العالية. فعلى سبيل المثال، إنشاء محطة تلفازية يعد باهظ التكاليف، ناهيك عن الحديث المتعلق بإنشاء شبكة للاتصالات أو صحيفة، أو شركة لنقل البيانات عريضة النطاق، أو نظام توزيع ونشر الأفلام، وكذلك التكاليف العالية لإنتاج المحتويات المتنوعة والمناسبة لتلك الوسائل. ولكن بمجرد تكبد تكاليف الإنتاج أو تكاليف إنشاء الشبكة، فإن التكاليف الإضافية الهامشية لإتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستخدمين، أو لإضافة عدد من المستخدمين الجدد إلى الشبكة، تعد أقل بكثير مقارنةً بالتكلفة الأولية. وهذا هو الذي يجعل المعلومات والمنتجات الثقافية ومرافق الاتصالات تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تبين أن تقليل المصاريف وخاصة العالية

منها سيؤدي إلى نشوء نموذج صناعي للاستثمار والإنتاجية والدخل. والنتيجة هي أن اقتصاد المعلومات الصناعية يتماشى مع تقاليد المجتمعين الأحمر والأزرق بأسلوب أفضل من تطابقه مع تقاليد المجتمع الأخضر. ومع أنه لا توجد قيود رسمية ليسهم أي شخص في إنتاج ونشر منتجات إعلامية، إلا أن الواقع الاقتصادي يحد من فرص الإنتاج في البيئة الجماهيرية التي تشمل العامة، ويجعل فرص سرد الروايات بضاعة نادرة؛ لأن سرد القصص في البيئة الجماهيرية مكلف للغاية. ولذلك، فإن معظم رواة القصص يُحسبون ضمن الكيانات التجارية الساعون لبيع قصصهم للجمهور. وبالعودة للطرح الذي استعرضته سابقاً في هذا الفصل، يتضح إلى حد كبير كيف أن المجتمع الأخضر يمثل حرية أكبر في اختيار المنتجين الفاعلين لبيئة معلوماتهم. ومن الواضح أيضاً أنهم يحولون دون تمكين أي فرد من التحكم في تدفق المعلومات، وجعل ذلك أمرًا في غاية الصعوبة. ويمكننا أن نركز الآن على الكيفية التي يمكن أن توفرها هذه الروايات وسيلة لفهم مبررات وملامح الركيزة الثالثة من سياسة احترام الاستقلالية، التي تنص على أن الحكومة يجب ألا تحدد كمية المعلومات المتاحة ونوعها.

إن حقيقة كوننا نعيش في بيئة جماهيرية عامة تعد في معظمها تجارية، يجعلنا أشبه بالمجتمع الأزرق، وليس المجتمع الأحمر. فمثل هذه الأسواق تخدم أذواق الأغلبية -تتمثل في مزيج من الدفع النقدي ومتابعة الإعلانات. أنا لا أقدم هنا تحليلاً كاملاً- كما وضعة بجدارة بيكر "Baker" في كتابه الأسواق والديمقراطية، شرح فيه أن الأسواق لا تعكس ما يفضله الجمهور بشكل جيد. وما أقدمه هنا مجرد محاولة للتكيُّف مع مجموعة من التحليلات السابقة، لأرى ما إذا كان الاحتكار أو المنافسة تستطيع أن تشرح بأسلوب أفضل العلاقة بين الأسواق والقنوات وتنوع المحتوى، في أسواق الإعلام الجماهيري. وسأبين بمزيد من التفصيل في الفصل السادس، نموذج شتاينر بيب "Steiner Beebe" المتعلق بالتنوع وعدد القنوات. ولكن لأغراضنا هنا، نكتفي بملاحظة أن هذا النموذج يوضح كيف أن الإعلام الجماهيري المدعوم بالإعلانات يميل إلى برمجة القاسم المشترك الأدنى بهدف السيطرة على أكثر عدد من المشاهدين أو "الاستيلاء على العيون". فهذه الوسائط الإعلامية لا تسعى لتحديد ما يريد المشاهدون مشاهدته،

ولكنهـا تميل إلى برامج واضـحة قد تكون مقبولة بما فيه الكفاية للمشـاهدين، بحيث لا يغلقون أجهزة التلفاز؛ حيث إن وجود أو غياب قطاع صغير من الأشخاص المداومين على متابعة البث التلفازي يعتمد على مطالب الجمهور، وعلى عدد القنوات المتاحة لخدمة هذا الجمهـور وهيكليـة الملكية. علماً أن العلاقة بين التنوع في المضـمون والتنوع في الهيكلية أو الملكية ليس أمرًا سهلاً. فهي تحدث بأسلوب (قفزات). أي إنها عبارة عن زيادات صغيرة في عدد من الوسـائل الفاعلة لخدمة عدد كبير من الاختيارات منخفضـة الكثافة، وهذا يعني أن ما يحصـل عليه الناس مقبول. والقناة الجديدة التي يتم إضـافتها في كثير من الأحيان تسعى للحصول على جزء صغير من الكيكة الكبيرة التي يمثلها جزء من القاسم المشـترك الأدنى من الجماهير بدلاً من محاولة خدمة سـوق جديدة. وبعد الوصـول إلى عدد من العقبات التي تواجه المخرجات العالية نسبيًّا فقد يصبح لعدد من وسائل الإعلام المدعومة من المعلنين أسباب كافية لمحاولة كسب مجموعات صغيرة من اختيارات الناس وكتل من الاختيارات مرتفعة الكثافة، وهي حقيقة ما يريده الناس. والمحصلة هي أنه، إذا كان جميع رواة القصص في المجتمع يسعون لزيادة الأرباح ويشتغلون في السوق، فإن عدد الرواة ومواقع عملهم ترتبط بشـكل كبير بتنوع القصـص التي تروى في المجتمع. ويصبح من الممكن جدًّا إيجاد سـوق تنافسية نشـطة للغاية بسبب الإلقاء الجيد لمجموعة محددة من القصـص نفسـها، دون النظـر لنوعها، برغم وجـود عدد كبير من الناس يفضـلون الاسـتماع لقصـص مختلفة في كل مرة، ولكن منهم أيضـاً من يعيش في تجمعات (كتل) صغيرة جدًّا وفقيرة للغاية وغير منظمين أبداً لإقناع الرواة بتغيير قصصهم، ناهيك عن تغيير ما يعتمدون عليه من الوسائل المسرحية.

لقد انبثق اقتصـاد المعلومات المترابطة من اقتصـاد المعلومات الصـناعي، ويسـير علـى بعدين يدلان علـى تحقيق زيادة جذرية في عدد رواة القصـص والتباين النوعي في القصـص التي تروى. وفي أبسـط مسـتوياتها، فإن تكلفة قنوات البث تعد منخفضة جدًّا حيـث إن إمكانات النشـر والتوزيع أصـبحت متاحة عمليًّا لكل شـخص في المجتمع. بدءًا مـن امتلاك حسـاب بريد إلكتروني، وتخصـيص بضـعة ميجابايتات لاستضـافة موقع يملكه شـخص على الإنترنت وصـولاً إلى مسـاحة للتوزيع الشـبكي للتعاون الجماعي بين

ذوي الاهتمامات المتشابهة "peer-to-peer" المتاحة لأي نوع من أنواع الملفات مثل "FreeNet" أو "eDonky"، والآن يعمل الأفراد بصورة متزايدة على حيازة الموارد الأساسية الضرورية لنشر قصصهم. لهذا أصبح عدد القنوات ينمو باطراد، ولم يعد يمثل جزءًا صغيراً من القنوات القائمة وسواء كان هذا الجزء مجرد ثلاث شبكات أو خمس مئة قناة ليس هو المهم إذا قارنا ذلك بعدد من القنوات يساوي عدد المستخدمين تقريباً. وهذه الزيادة الهائلة في عدد القنوات يتطابق مع حقيقة أن تكاليف الاتصالات والإنتاج المنخفضة، تمكِّن كل من يرغب أن يروي قصة أن يقوم بذلك، سواءً كان من المتوقع أن تجذب هذه القصة عدداً كافياً من المستمعين المستعدين لدفع الرسوم مقابل تكلفة الإنتاج أم غير ذلك، أو أنها تجذب عدداً كافياً ممن يتأثرون سريعاً بالإعلانات التجارية لتعويض تكاليف الإنتاج. إن التعبير عن الذات والحماس الديني والهوايات والسعي نحو المشاركات الاجتماعية والتعبئة السياسية وأي سبب آخر من الأسباب الكثيرة والمتنوعة التي يمكن أن تدفعنا إلى التحدث مع الآخرين تعد الآن أسبابًا كافية لتمكننا من القيام بذلك على هيئة تعاون مع المجتمعات البعيدة والقريبة على حد سواء. لقد أزيلت تماماً الأداة الأساسية لتصفية التسويق، ما سمح بانتشار أي منتج ينشأ من التنوع الهائل في الخبرات الإنسانية والاهتمامات والذوق والدوافع المعبرة المتدفقة من أي شخص وإليه متصلاً بأي شخص آخر. ومع الأخذ في الحسبان أن جميع أشكال التنوع في اقتصاد المعلومات الصناعي لابد أن تمر بأداة التصفية المتعلقة بارتفاع التكلفة، فإن إزالة تلك الأداة يعد دليلاً على حدوث زيادة نوعية في نطاق وتنوع خيارات الحياة والآراء والأذواق وكذلك زيادة نوعية في احتمال التخطيط لنوع الحياة الممكنة لمستخدمي اقتصاد المعلومات المترابطة.

إن صورة المساواة التي يتمتع بها كامل المجتمع ليقول كل شخص ما يريده قد تقودنا بوضوح مميز، يفوق ما تظهره أي صورة أخرى، إلى اعتراضين حاسمين يتعلقان بجاذبية اقتصاد المعلومات المترابطة، وهما: الجودة وتعارض الآراء. موضوع الجودة يمكن إدراكه بسهولة، وإن كان اتصالها بالاستقلالية ليس واضحاً. فتوافر العديد من لاعبي كرة السلة في المدارس الثانوية مثلاً لا يعادل توافر الكثير من أفلام هوليوود أو أعضاء منظمة كرة

السلة الوطنية الأمريكية (NBA) من حيث الجودة. ويمكن فهم موضوع الجودة ضمن هذا الإطار، لدرجة القول: إن التحول من الإنتاج الصناعي إلى إنتاج المعلومات المترابطة هو الذي تسبب عمليًّا في إظهار تلك الجودة. وهذا لا يمثل تهديدا للاستقلالية بقدر ما هي تكلفة تحسين الخدمات الاجتماعية بهدف إجراء التغيير اللازم لتعزيزها. كما أن الأكثر إثارة للقلق من منظور الاستقلالية هو موضوع التحميل الزائد للمعلومات، الذي يتعلق بجودة الإنتاج، ولكنه يختلف عنها. فتوافر الأطروحات التي يمكن لأي شخص أن يخرج بها، سوف يعزز الاستقلالية على أقل تقدير إذا لم تتحول تلك الأطروحات إلى صراعات متضاربة وضجيج لا معنى له. قد يقلق المرء عندما يدرك، كيف أن نظام إنتاج معلومات يمكن أن يعزز قدرة الفرد على تصميم حياته إذا كان من المستحيل التأكد من أن قصة ما أو معلومة معينة تتصل فعلاً بخبرة ذلك الفرد؟ وهل سيقضي الناس كل وقتهم في تنقية أكوام من الروايات والقصص التافهة، بدلاً من تقييم الحياة المناسبة لهم معتمدين على مجموعة صغيرة من الأطروحات ذات المصداقية وذات الصلة التي يمكنهم السيطرة عليها؟ إننا لا نجد أيًّا من الأطروحات الفلسفية المتعلقة بالاستقلالية الموضوعية تشير إلى علاقة خطية متزايدة بين عدد الخيارات المتاحة للفرد - أو في هذه الحالة إدراكه وفهمه — واستقلالية ذلك الفرد. فالتوافر الهائل للمعلومات وتكاليف القدرة على اتخاذ القرار يمكن أن يكونا حجر عثرة تعترض الأفراد لاختيار أسلوب الحياة التي يرغبونها بحرية تامة.

في كثير من الأحيان يثار موضوع الجودة في الحوارات العامة على شبكات الإنترنت على هيئة سؤال: من أين ستتوافر منتجات المعلومات عالية الجودة، مثل الأفلام؟ إذا كانت المنتجات العامة رديئة المواصفات من المنظور المعياري وشديدة المبالغة من الناحية الوصفية. ويتمثل هذا النوع من أشكال الاعتراض في أنه: أولاً، ليس من الواضح ما يمكن أن تعنيه "الجودة" بقدر ما هي سمة من سمات المعلومات والمعرفة والإنتاج الثقافي التي تتأثر سلباً من جراء التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعلومات المترابطة. يبين الفصل الثاني أن المعلومات دائماً تنتج بوسائل متعددة، وليس فقط من خلال المنظمات الموجهة نحو السوق، وبالتأكيد ليس من خلال إستراتيجيات الملكية الخاصة،

فالنظرية السياسية ليست "أفضل" من حيث الأبعاد الجذابة والمثيرة للاهتمام عندما يكتب الرواية أو الأطروحة شخص يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح التجارية له أو لمن ينشرها. ومعظم الموسوعات التجارية الخاضعة للملكية الخاصة، المتوافرة في الإنترنت ليست أفضل من الويكيبيديا لو نظرنا إلى ذلك من أي بعد يسهل النظر من خلاله. علاوة على ذلك، يتم إنتاج العديد من المعلومات والأغراض الثقافية من خلال العلاقات العامة، بدلاً من نموذج السلع الجاهزة. وظهور بيئة الشبكات الرقمية لا يغير كثيراً في اقتصادياتها أو استدامتها. وتعد مسارح العمل المهنية التي تعتمد على العروض الحية مثالاً للعروض الموسيقية. لذلك، ولدرجة معينة يشير ظهور نطاق واسع للإنتاج والتوزيع الافتراضي في اقتصاد المعلومات المترابطة إلى إضافة مزيد من الضغوط على "الجودة"، التي تعد جودة من نوع خاص. فالسلع المرغوبة المهددة تجاريًّا هي التي بصورة خاصة، تجذب الإنتاج الشامل الذي تتميز به الأسواق الصناعية. إذ إن أفلام هوليوود أو المسلسلات التلفازية ذات الطاقة الإنتاجية عالية التكلفة هي الفئة المهددة بالانقراض. قد لا يعني ذلك انقراضاً تاماً، حيث إن التهديد يختلف من صناعات إلى أخرى، كما هو موضح ببعض التفصيل في الفصل الحادي عشر. بعض الأفلام، خاصة تلك التي تنتج حاليًا بوصفها إصدارات خاصة بالفيديو، ربما في حقيقة الأمر قد تقل. ولكن مع ذلك، ستستمر الصور المتحركة ذات الطاقة الإنتاجية عالية القيمة في الظهور من خلال وسائل نشر تختلف عن فئة توزيع أفلام الفيديو المنزلية. وبشكل مستقل، فإن الضغط من قبل محطات التلفاز المدعومة بالإعلانات التجارية تسعى من ناحية أخرى، لإنتاج منخفض التكلفة مثل تلفاز الواقع Reality TV – ومثلها شركات خطوط نقل البيانات والأقمار الصناعية. فالتنمية الداخلية في وسائل الإعلام الجماهيري، ناهيك عن اقتصاد المعلومات المترابطة، تدفع المنتجين الصناعيين بالفعل نحو التكلفة المنخفضة والإنتاج منخفض الجودة.

علاوة على ذلك، فإن قسمًا كبيرًا من الفصل السابع يوضح، أن الإنتاج التعاوني وإنتاج الأسواق الافتراضية ينتج معلومات عامة مطلوبة – مثل الأخبار والتعليقات – وهي تعرض صفات أساسية تتوافق مع الخطاب الديمقراطي. أما الفصل الثامن فسيناقش

الكيفية التي تستطيع بها هاتان الفئتان من أشكال الإنتاج توفير بيئة أكثر شفافية وثقافة سريعة التأقلم – وكلاهما جوهري لقدرة الفرد في تحديد أهدافه وخياراته. وما يظهر في بيئة شبكات المعلومات، لن يكون نظامًا للهواة المقلدين للمنتجات التجارية القائمة ذات الجودة المنخفضة. ما سينشأ هو مساحة للتعبير تعد أكبر من ذلك بكثير، وهي مستقاة من مصادر متباينة ومختلفة من حيث الصفات ومستوى الجودة. فالحرية، أعني حرية التعبير، يجب أن تكون بعيدة عن الهيمنة والتلاعب، وأن تكون مدركة إدراكاً تامًّا لما هو متاح من التنوع والبدائل، بحيث يندمج في ذلك تنوع جذري أوسع للمعلومات والمعرفة والثقافة التي يمكن من خلالها فهم العالم وتصور كيف يمكن أن يكون عليه.

كما أن رفض فكرة ضياع الكثير من عناصر الجودة بشكل مطلق لا يحل المشكلة الأعمق، وهي التحميل الزائد للمعلومات، أو توفير الكثير منها ما يعيق القدرة على التركيز أو الاستفادة منها. فوجود الكثير من المعلومات مع عدم توافر أي وسيلة حقيقية للفصل بين الغث والثمين يشكل ما يمكن أن نسميه "اعتراض بابل". هنا يجب أن يحصل الأفراد على بعض الآليات التي تصفي، وتنقي ذلك الكم الهائل من المعلومات والمعارف والتحركات الثقافية وينقحها لتصبح مادةً يمكن السيطرة عليها واستخدامها. عندئذ يكون السؤال فيما إذا كان اقتصاد المعلومات المترابطة، مع افتراض أن تنقية المعلومات التي يقوم بها الأشخاص أنفسهم سيحسن فعلاً من بيئة المعلومات المتاحة للأفراد، مقارنة مع ما يحققه اقتصاد المعلومات الصناعي. هناك ثلاثة عناصر للإجابة: أولاً وكأساس، من المهم أن ندرك السلطة الملازمة للمهام التحريرية والمدى الذي إذا وصل إليه التحميل الزائد للمعلومات يجعلها تمنع الاستقلالية، مقارنة مع استقلالية الفرد الذي يستطيع الوصول إلى المعلومات المحررة بشكل جيد، ويعتمد على مقدار ما ينجزه مدقق المعلومات الذي يقوم بتنقية المعلومات ومعرفته لما يحققه المحرر بسببها من نفوذ على مستخدم تلك المقالات، و كيف يستخدم هذه السلطة. ثانياً، هناك مسألة ما إذا كان بإمكان المستخدمين اختيار وتغيير من يقرؤون لهم بحرية، أو أن ما يقرؤونه من مقالات عبارة عن كتلة مرتبطة بمهام التواصل الأخرى تباع من قبل مقدمي الخدمات وليس للمستخدمين سوى خيارات محدودة. وأخيراً، هناك فهم أن تنقية المعلومات واعتمادها تعد سلعاً معلوماتية، مثل

أي سلع أخرى، وأنها أيضا يمكن أن تنتج بأسلوب الإنتاج الجماعي من خلال الأسواق الافتراضية، ومن ثم دون أن يترتب على ذلك نقص الاستقلالية، الأمر الذي يمكّن من إضافة تعريف للممتلكات الخاصة لتوضيح ما يفرضه اعتراض بابل.

إن ترشيح المعلومات وتأكيدها بما يتلاءم مع حاجتها يعد عنصراً مكملاً لجميع الاتصالات. ويجب أن تلائم الاتصالات مرسلاً ومتلقيًا محددين وتناسبهما. كما أن تأكيد المعلومات يعد تنقية وإضافة لمصداقيتها. تتم قرارات التنقية بهدف تحقيق تلاؤمها وتأكيد موثوقيتها بناءً على قيم الشخص الذي يتولى التصفية، وليس حسب قيم المستقبل لها. على سبيل المثال، عندما يقرر محرر مجلة إخبارية على شبكة الإنترنت أن مقالة معينة ملائمة للنشر، فإن مشغل خطوط نقل البيانات ينظر في الوقت نفسه فيما إذا كانت المجلة في مجملها ملائمة لمشاهديها لكي ينقلها على نظامه. وإذا اتفق الطرفان عندها يحصل كل مشاهد على ما تبقى من خيارات ليقرأ القصة أو يمتنع عن ذلك. ومن بين تلك القرارات الثلاثة التي يجب أن تتطابق لتصبح المجلة الإخبارية ملائمة للقراء، لا يوجد سوى قرار وحيد يعد تحت سيطرة الشخص المتلقي للمعلومة. وبينما قد ينظر إلى اختيار المحرر، بقدر من المعقولية، بأنه أمر طبيعي ملازم لإنتاج المعلومات، فإن اختيار مشغل خطوط نقل البيانات يعد مجرد ممارسة لدوره بصفته المالك للبنية التحتية. والنقطة المهمة تكمن في التركيز على أن رأي المستقبل يعتمد على قرار مشغل نظام نقل البيانات فيما إذا كان يسمح ببث البرنامج أو منعه. والفائدة الأساسية لنظم الملكية الخاصة بوصفها آليات لتفادي مشكلة التحميل الزائد للمعلومات أو اعتراض بابل يمثل بدقة حقيقة أن الفرد لا يستطيع ممارسة حُكمه على جميع البرامج التي قرر المشغل عدم بثها، أو أن الذي لم يبثها وسيط تجاري آخر ينقل ما يحرره شخص إلى شخص آخر مستعد لاستقبالها.

وكما هي الحال مع أي تدفق من ممر ضيق أو نقطة اختناق - عندما يكون الحديث في سياق الاتصالات مع توافر السلطة للشخص المسيطر على تلك النقطة، بحيث يتمكن من التحكم في تدفق كامل البيانات منها، فإن هذه السلطة تجعل تقديم خدمة الترشيح قيمة، وتعد المشترك بأنه لن يقضي وقتاً طويلاً يحدق في معلومات غير مفيدة. ومع

ذلك، يمكن القول: إن تصفية المعلومات تعزز استقلالية المستخدمين فقط عندما تكون مقالة المحرر من حيث الملاءمة والجودة تشبه ما يبحث عنه المرسل والمستقبل. تخيل أن مستقبلاً يريد بالفعل أن يعرف عن السياسة الإفريقية، ولكنه أيضاً يحب الرياضة، فإنه تحت الظروف المثالية، سيسعى للحصول على معلومات عن السياسة الإفريقية معظم الوقت، مع بحث نادر عن معلومات رياضية. ويمكن القول: إن المحررين يحققون أرباحهم من الإعلانات التجارية. وبالنسبة لهم، فإن المعلومات المناسبة هي التي تبقي انتباه المتصفح بشكل مركز على الشاشة مع الحفاظ على مزاج مبهج للتلقي. فإذا كان هناك خيار لمحرر ما، بين نقل معلومات عن المجاعة في السودان، أو نقل مباراة لكرة القدم التي من المعلوم أنه ليس لها أي آثار سلبية، وفي الوقت نفسه يتوجس المحرر خيفة من أن الخيار الأول سيجعل المشاهدين يشعرون بالرغبة في التطوع بدلاً من حب التملك، عندها سيختار المباراة. ينبغي هنا أن تتضح الفكرة العامة، إذ إنه بهدف تعزيز استقلالية المستخدم، فإن دور التصفية والمصداقية سيعاني من مشكلة تدخله. لدرجة أن قيم المحرر ستختلف عن مبادئ المستخدم، فالمحرر الذي يختار المعلومات على أساس ما يناسبه من القيم ويخطط للمستخدمين حسب إرادته لا يسهم في تسهيل استقلالية المستخدم، بل إنه بدلاً من ذلك يفرض خياراته ويحدد ما يرى أنه يناسب المستخدمين على الرغم من أن قراراته تتدخل في اختيار حياتهم. وهناك تأثير موازٍ يحدث عند تطبيق وسائل التوثيق. فعلى سبيل المثال قد يظن محرر ما، أن شخصًا يتمتع بآراء وطباع في أثناء تعليقه على حدث ما، لها جاذبية عند المشاهدين دون أن يكون بالضرورة هو الأكثر حكمة أو أفضل اطلاعاً من المعلقين الآخرين. ويكفينا مثالاً حيًّا النطاق الواسع لمستوى الجودة التي نشاهدها في برامج الحوار التي تبث في محطات التلفاز. وقد يعطينا اعتراض بابل أسباباً وجيهةً للتأمل قبل أن نمجد اقتصاد المعلومات المترابطة، لكنه لا يوفر أسباباً كافية تجعلنا نحتفي بتأثير اقتصاد المعلومات الصناعي على الاستقلالية.

أما العنصر الثاني من الاستجابة لاعتراض بابل فمتعلق بتنظيم الترشيح وتحقيق المصداقية في اقتصاد المعلومات الصناعي. فالمشغل لنظام نقل البيانات يملك النظام بفضل استثماراته المالية، وربما بخبرته في وضع الكوابل المحورية والتوصيل للمنازل،

وكذلك قدرته على بيع خدمات الفيديو. لهذا فإن سيطرته على أنابيب الخطوط التي توصل المعلومات إلى داخل المنازل هي التي تعطيه دور المدقق على المواد التي تصل إلى المنزل. وبالنظر إلى الاقتصاد الكثيف الذي تعكسه أنظمة نقل البيانات، فإن سلطة المدقق تلك ليس من السهولة تغييرها كما أنها غير خاضعة للمنافسات. والظاهرة نفسها موجودة في الوسائل الإعلامية الأخرى التي تتركز فيها وتتكامل وظائف إنتاج وتوزيع المعلومات المتعلقة بالترشيح والمصداقية: وقد يختلف ذلك من صحيفة مدينة لأخرى ومن مذيع أو مقدم خدمة نقل البيانات إلى آخر. وفي بيئة إنتاج إذاعي معدة لإعفاء الفرد من الاختيار والتأمل والتفكير، ومن ثم الاختيار من بين مجموعة صغيرة من مدخلات المعلومات بسبب ملكية نظام نقل البيانات، أو امتلاك مطبعة كبيرة، أو حقوق فكرية لمحتوى متوافر، وليس نتيجة اختيار المستخدم للمدقق أو أسلوبه في الترشيح وتنقية المعلومات كل هذا يجعل المنتج سيئاً وغير مرغوب فيه. ويمكن القول: إن توافر المدقق يعني أن المستخدم سيعالج معلومات أقل. وهذا لا يعني أن القيم التي تم تقليص المعلومات بموجبها هي نفسها التي سيختارها الفرد مع غياب العلاقة الوثيقة بين التدقيق وتملك إنتاج المحتوى وشركة نقل البيانات.

وأخيراً، والأهم - كما هي الحال في أي نوع آخر من المعلومات والمعرفة والثقافة مع الأخذ في الحسبان أهميتها ومستوى موثوقيتها - يمكن أن تنتج وتوزع إلكترونيًّا. بدلاً من الاعتماد على حكم صادر عن الشركة المنتجة أو المسؤول عن بث الأغاني الموسيقية من محطة إذاعة تجارية لتحديد ما يستحق الاستماع إليه، وبإمكان المستخدمين مقارنتها بما يحبون الاستماع إليه. وتقديمه لأصدقائهم الذين يعتقدون أنهم سيفضلونها. وهذه من مميزات أنظمة تبادل الموسيقى والملفات بوصفها وسيلة للتوزيع. علاوة على ذلك، فقد شرحت وركزت على بعض أفضل التجارب الأكثر إثارة وأهمية للإنتاج التعاوني في الفصل الثالث، وبدأت التركيز على ترشيح المعلومات. من مناقشة موسوعة الويكيبيديا إلى خطط التدقيق المعتدل والتدقيق العالي في موقع "سلاشدوت"، ومن الستين ألف متطوع الذين يشكلون مشروع الدليل المفتوح "Open Directory" إلى نظام تصنيف الصفحات "PageRank" الذي تستخدمه جوجل، بالإضافة إلى وسائل تصفية

البيانـات التي يتـم إنتاجها من خلال اقتصـاد المعلومـات المترابطة باسـتخدام الإنتاج التعاوني وأنماط تنسـيق الإنتاج الاجتماعي غير المملوك لفئة معينة بصورة عامة. ويوفر وجود مثل هذه الآليات لتنقية المعلومات أفضل توضيح لاعتراض بابل. فوجود المرشحات التـي لا تعتمد على السـيطرة الاحتكارية، والتي لا تجمع إنتـاج المحتوى المملوك وخدمات نقـل البيانات مع تنقيـة المعلومات، توفر نهجاً متميزاً وحقيقيًّا يعطي الأفراد اسـتقلالية تمكنهم من الاختيار من بين مرشـحات مختلفة تعكس بصـدق الدوافع المتنوعة والبدائل النظامية المتاحة لمقدمي الخدمات.

بعيـداً عـن جهود التحقق من المصـداقية المسـتندة علـى المجتمع وتنقيـة البيانات لتحديد المناسـب منهـا، بدأنا نلاحظ من خـلال التجربة تجريبيًّا أن أنماط اسـتخدام الإنترنـت والشـبكة العالمية تـبرز درجة كبيرة من التنظيم. وقد شـرحت بالتفصـيل في الفصـل السـابع، وطبقت الأدبيات التي كشفت هيكلية الشـبكة واعتراض بابل في سياق الديمقراطية ونشـوء شـبكات المجتمع المـدني، ولكنني سأشـرح الدرس الأساسـي هنا. باختصـار، فـإن هيكليـة الربط علـى شـبكة الإنترنت تشـير إلى أنه – حتـى دون تنقية المعلومات التعاونية شبه الرسمية – فإن تنسيق سلوكيات عدد من الأفراد المستقلين توجد ترتيبات تسمح لنا بالاستفادة من التدفق الهائل للمعلومات الناتج من قدرة عملية عالمية للتغيـير والابتكار وحرية التعبير. ونلاحظ أن الشـبكة تقوم بتطويـر نظام بنقاط طرفية تشـاهد بدرجـة عالية من الوضـوح ومجموعة مـن الأقاليم مربوطة بشـكل كثيف، حيث تعمـل مجموعة من مواقع الإنترنت باعتماد بعضـها بعضًـا من خـلال التعريف المتبادل. وتوفر مواقع الشبكة الشهيرة، مواقع عديدة تهيئ للأفراد خيارات متنوعة للحصول على المعلومات التي يريدونها، فهي توفر كل شـيء لتقديم مداخل تكثف الحوارات الاجتماعية العامة. فالتنوع الهائل للتكتلات الموضـعية التي تعمل في السـياق نفسـه، تجعل ما تقدمه من محتوى وموضـوعات متوافرة لأي شخص في أي مكان، وتوفر كذلك طريقة مرور إلى المعلومات مع جعلها مفهومة، وأيضاً طريقة للبحث عن مصادر جديدة للمعلومات تتجاوز تلك التي يتفاعل معها الأشـخاص بأسلوب عفوي. عندئذ نجد أننا حللنا جزئيًّا اعتراض بابل، عبر حقيقة أن الناس يميلون للتجمع حول الخيارات المشـتركة. ونحن لا نفعل ذلك

نتيجة أهداف احتكارية، ولكن لأننا عندما نختار أن نقرأ أو نحجم عن القراءة فإننا نفعل ذلك بإعطاء وزن لموضوع معين عندما نعرف أن أشخاصًا آخرين قد قراؤوه. وهذا مؤكد، إلا إذا افترض المرء أن الناس يختلفون بعضهم عن بعض، بالإضافة إلى حقيقة أنه إذا اختار العديد من الأشخاص قراءة موضوع معين فإن ذلك يعد إشارة معقولة أنه قد يكون مفيداً للآخرين. وفي هاتين الظاهرتين العالميتين، كما نراها من خلال حقيقة أن موقع جوجل يوفر بنجاح ترتيبات مفيدة بتجميع الاختيارات كافة في جميع أجزاء الشبكة وملاءمتها مع موقع محدد ويقدمها بشكل متكرر ضمن مجموعات أو تكتلات تستند على اهتمامات أو موضوعات مشتركة. ومع ذلك، فإن التكتل والتوزيع الفعلي في الشبكة العالمية، يشير إلى أن الناس لا تسير مثل القطيع، فهم ببساطة لا يتجهون لقراءة ما يقرؤه الأغلبية، وإنما يضعون تقديرات تقريبية توضح الأسباب المتعلقة بما يفضله الآخرون وترجيح أن تلك الأسباب تطابق توقعاتهم، أو أنها تحدد الموضوع الذي يبحثون فيه. وانطلاقاً من هذه القواعد السهلة جدًّا، فإن بعض الناس قد يشتركون في أمر ما معي بفرضية أذواقهم، ومجموعات أخرى من الأشخاص يشتركون معي بحصة أكبر من غيرهم، وهكذا نرى أن اعتراض بابل قد تم حله بنموذج توزيع المعلومات، دون أن يمارس أي شخص رقابة قانونية رسمية أو قوة اقتصادية فعلية على الآخرين.

وعلى أي حال، لماذا، لا يكون ذلك مجرد إعادة تعريف للتأثير الخارجي، الذي يجعلنا نعتمد على قرارات الآخرين التي تضعنا تحت سيطرتهم؟ الجواب هو أنه، على خلاف مرشحات الملكية الخاصة التي تُفْرض على الاختناقات أو البوابات الإلكترونية، فإن أنماط التوزيع تنشأ من العديد من الخيارات البسيطة التي تكون على هيئة نطاق صغير مستقل، عندما تتوافر حرية الاختيار. وليس من السهل احتكارها من قبل جهة أخرى. وبشكل ملحوظ، فإن ملايين المواقع على شبكة الإنترنت لا تحظى بحركة مرور عالية ومع ذلك، لا تزال موجودة وممكن الوصول إليها على الشبكة. وكما شرح كلاي شيركي "Clay Shirky"، بقوله: إنه من غير المرجح أن تكون أفكاري بخصوص عطلة نهاية الأسبوع مثيرة لاهتمام ثلاثة مستخدمين يتم اختيارهم بصورة عشوائية، إلا أنها قد تكون مثيرة لاهتمامات ثلاثة من أصدقائي المقربين، وتمثل أساساً لحوارهم. والحقيقة أن قانون قوة

توزيع الانتباه لمواقع الشبكة العالمية، يأتي من التوزيع العشوائي للاهتمامات وليس، بسبب التوزيع العشوائي أو الشكلي للاختناقات التي لا يمكن تلافيها، وهذا يعني أنه كلما اختار فرد أن يبحث في الشبكة باستخدام آلية معقولة، نجد أنه من منظور ضيق للغاية اعتبار جميع الناس متشابهين أو أنهم متباينون، عندئذ ستشتهر مواقع جديدة بناءً على تشابه أو اختلاف المستخدمين. وليس غريباً أن تجد تكتل عدد من المواقع المتشابهة من حيث المهام والموضوعات منتشرة بين مجموعة تشترك في الاهتمامات نفسها؛ كما أن وجود موقع واحد مشترك لا يعد مبرراً لسلوكيات جميع القراء بغض النظر عن اهتماماتهم.

ونحن، بوصفنا أفرادًا، نتعرض أيضاً لعمليات تفرض علينا متطلبات متكررة، تنطوي إلى حد كبير على قرارات الآخرين. ومن خلال هذه المتطلبات، نحد من التحميل الزائد للمعلومات الذي سيكون له تأثير سيئ على قدراتنا للتعلم؛ ونسعى دومًا لتنويع مصادر المعلومات التي باستطاعتنا الوصول إليها؛ ونتجنب الاعتماد على تنقية تلك المعلومات من قبل مدقق قد لا نستطيع تجاوز قراراته. وقد نقضي بعض الوقت في استخدام عموميات، حيث إن "اهتمامات الناس متداخلة" والخوارزميات المستخدمة في جوجل مخصصة لأمور محددة، ولكن عند الحديث عن استخداماتها للبحث في الاهتمامات العامة السياسية أو الجغرافية أو الاهتمامات المحلية، أو الهوايات، أو بعض الموضوعات المهمة، أو عندما تساورنا الرغبة في تجزئة الاحتمالات الكثيرة الأخرى باستخدام تلك القرارات، عندئذ علينا اختيار نوع محدد آخر من آليات البحث. وبمزيج من البحث العشوائي واستخدام الترتيب الاجتماعي الهادف – أي معرفة من يمكن أن يهتم بما يناسبني الآن – يمكن حل اعتراض بابل دون أن نعرض أنفسنا للسلطة القانونية والسوقية التي يسيطر عليها ملاك البنية التحتية للاتصالات أو منتجات وسائل الإعلام، ولا إلى الأحكام البسيطة التي تصدر من المجتمع العادي الذي لا يميز بين الغث والثمين. هذه الملاحظات تتميز بكونها لا تستند فقط على دراسات دقيقة رياضية وتجريبية، كما سنرى في الفصل السابع، ولكنها أيضاً تنسجم وتتوافق مع التجارب البدهية لأي شخص استخدم الانترنت مدة زمنية طويلة ولدرجة معقولة. وهذا لا يعني أننا نهيم بحماقة في خضم ضجيج متنافر وغير متناغم من النقاشات والآراء. وكل ما نريد تحقيقه هو البحث

عن الموضـوعات التي تناسبنا بشكل جيد. ولا يمكن تجنب التعثر فيما يصادفنا من أمور أخرى يضـعها الآخرون في مسـاراتنا. وعندما نسير بأسلوب عشـوائي بخطوات قصيرة جدًّا وقليلة، فإننا إما أن نصـادف موضـوعات تلائمنا أو أن نعيد البحث بأسـاليب أكثر وعياً وإدراكاً ومنهجيةً.

ويمكـن الآن اعتبـار أن الاسـتجابة الجوهريـة لاعتراض بابل هي قبول أن ترشـيح المعلومات يعد أمرًا حاسـماً لاسـتقلالية الفرد. ومع ذلك، فـإن مثل هذا الاعتراف لا يدل على أن أنظمة الترشيح والتحقق من المصداقية التي أنتجها اقتصاد المعلومات الصناعي قد أنتجت في الواقع وهي مرتبطة بسـيطرة أصـحاب الأملاك الخاصـة على وسائل إنتاج المحتوى وطرق توزيعه، بل إنها تعد أفضل وسيلة لحماية استقلالية الأفراد من خطر التوقف التـام الذي قد ينتج مـن التحميل الزائـد للمعلومات. ويمكن أن تتعايش الملكية الخاصـة للبنية التحتية، وكذلك ملكية المحتوى مع السيطرة والتحكم التي يمكن استخدامها لتحقيق ترشيح المعلومات وتدقيقها، إلى الدرجة التي تحقق فيها الملكية الخاصة قوة السيطرة لفئة من المجتمع ليصـبحوا متمكنين من تشكيل وصـياغة إرادة الآخرين. إن تبني أنظمة إنتاج وتوزيع المعلومات – سـواء كانت بأساليب منظمة، كإنتاج تعاوني لشركات متشابهة أو أنها إنتاج تعاوني غير منسق لتصرفات أفراد، مثل تكتل المواقع الإلكترونية المتشابهة من حيث موضـوعاتها في الشبكة العالمية – لا يعني أن تنقية وترشـيح البيانات وتأكيد مصداقيتها يفقدهـا أهميتها. بل يعني أن الاسـتقلالية تكون أفضـل ما يمكن عندما تصـبح فعاليات الاتصالات، كحال غيرها، متوافرة من خلال نموذج إنتاج معتمد لدرجة كبيرة على الملكية العامة، بجانب آليات الملكية الخاصة المستخدمة في ترشيح البيانات. وفي هذا السياق فإن كون الشخص مستقلاً لا يعني ضرورة أنه ينتج جميع المعلومات ويقرؤها وينقيها شخصيًّا. بل يعني أن مجموعة من القيود المؤسسـية والعملية تحدد من يسـتطيع أن ينتج المعلومات، ومن له حق تصفحها، ومن هو الذي يستطيع تحديد ما يستحق القراءة، الأمر الذي يعطي كل فـرد دوراً كبـيراً لتحديد ما يتعين عليه أن يقرأه، وكذلك تحديد من يملك القرار الذي يجب التمسـك به عند تنقية بيئة المعلومات، ولأي هدف يحصـل ذلك، وتحت أي ظروف. وكما هي الحال دائمًا في سياق الاستقلالية المتعلقة بالأفراد، فإن المطلوب هو معرفة الدور

النسبي الذي يؤديه الأفراد، وليس دور السياق المطلق المستقل الذي يمكن تعريفه بأنه أحد شروط الحرية.

يبشر نمو الأسواق الافتراضية، والإنتاج العام للمعلومات، والمعرفة والثقافة المعتمدة على الملكية العامة المتزايدة وكذلك تقنية الاتصالات والقدرات الحاسوبية، بزيادة درجة استقلالية الأفراد في نطاق اقتصاد المعلومات المترابطة. فبمجرد إزالة القيود الأساسية، المالية والقانونية، التي كانت مفروضة على الأنشطة الفردية وعلى التعاون الناجع الذي أوجده اقتصاد المعلومات المترابطة، تمكن الأفراد من فعل الكثير لأنفسهم وبأنفسهم، وتكوين علاقات مع الآخرين الذين يحتاجون إلى مساعدتهم لتحقيق خططهم. وبدأنا نرى تحولاً من الأدوار المقيدة للغاية، التي كان يؤديها الموظفون والمستهلكون في الاقتصاد الصناعي، إلى أدوار أكثر مرونة يصممها الفرد شخصيًّا بمفرده أو من خلال مشاركات تعاونية في مشروعات جريئة، على الأقل في بعض عناصر احتياجات الحياة. ومن خلال تمكن الأفراد من توفير مجموعة من الموارد الأساسية التي يحتاجون إليها لإدراك حالة العالم، وبناء تصورات شخصية لذلك العالم، ومساهمة المرء في بيئة المعلومات التي نعيش فيها، عندها سيتولى اقتصاد المعلومات المترابطة تشكيل مجموعة من القيود المتنوعة التي يمكن للأفراد مشاهدة العالم من خلالها، ويخفف من مدى تعرض المستخدمين لنفوذ وسيطرة ملاك شبكات اتصالات المعلومات التي يعتمدون عليها. وذلك بسبب أن وجود أعداد متنامية من الأشخاص والمجموعات المتحفزين والمنظمين بعضهم مع بعض قد أصبح ممكناً، وهذا النموذج المتميز الذي نشأ لإنتاج المعلومات، وفر للأفراد مصادر مختلفة جذريًّا وأنواعًا من الموضوعات يمكن بواسطتها التحكم الذاتي في تصميم حياتنا بالأسلوب الذي نريده. والآن يمكن للمعلومات والمعرفة والثقافة أن تُنتج ليس فقط من قبل أشخاص أكثر مما كان ممكناً من خلال اقتصاد المعلومات الصناعي، ولكن أيضًا من خلال الأفراد والموضوعات والأنماط التي كان يصعب تجاوزها من خلال المرشحات التسويقية في بيئة وسائل الإعلام الجماهيري. و تمثلت النتيجة في انتشار فروع من الموضوعات، ووسائل لمسح الكم الهائل من الموضوعات المحتملة لمعرفة حالة العالم الحالية والمستقبلية، وتمكين الأفراد من العيش في مساحة أكبر للاختيار، ومن ثم توفير دور أكبر بكثير لتطريز نسيج حياتهم.

الفصل السادس: الحرية السياسية

القسم الأول: مشكلة الإعلام الجماهيري

لقد تطورت الديمقراطيات الحديثة، ووسائل الإعلام الجماهيري بالتوازي خلال القرن العشرين. حيث وفَّر الإعلام الجماهيري الموجود مسبقًا في الجمهوريات الوطنية الحديثة الأوائل – مثل الجمهورية الأمريكية الأولى، والجمهورية الفرنسية منذ الثورة إلى الإرهاب، والجمهورية الهولندية، والبرلمانية البريطانية الملكية الأولى – بعض النماذج لأشكال المجتمع المدني في تلك الجمهوريات دون أي تدخل من وسائل الإعلام، وقد وصف جورجان هابرماس "Jurgan Habermas" ذلك النموذج بالمجتمع البرجوازي. ومع ذلك، فإن التوسع في الديمقراطيات لدى المجتمعات الحديثة المعقدة تحول لحد كبير إلى ظاهرة في القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، وعلى وجه الخصوص خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث هيمن الإعلام على المجتمع المدني خلال تلك المدة، عن طريق الإعلام الجماهيري والطباعة والإذاعة والتلفاز، على الرغم من أن الأنظمة التسلطية كانت تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري تلك. أما في الدول الديمقراطية، فقد كان الإعلام يعمل إما تحت ملكية الدولة، بدرجات متفاوتة من الاستقلال عن توجهات الدولة، أو تحت ملكية خاصة تعتمد ماليًّا على أسواق الإعلانات التجارية. لذا، لا نجد أمثلة للديمقراطيات الحديثة المعقدة التي يكون فيها المجتمع المدني متمركزاً في مساحة موزعةً على نطاق واسع ومستقل عن سيطرة الحكومة ومتطلبات السوق. وتبشر الإنترنت بوصفها تكنولوجيا، واقتصاد المعلومات المترابطة

بوصفه نموذجًا تنظيميًّا واجتماعيًّا للمعلومات والإنتاج الثقافي، بظهور منبر حقيقي بديل للمجتمع المدني. وهو منبر المجتمع المدني المترابط، الذي يعد في حالة نمو وتطور حاليًا، وتشير الدلائل على أنه لن يكون تحت أي سلطة مؤثرة واضحة يمكن أن تسيطر عليه أو ترهقه سواء عن طريق الأوامر التعسفية أو التملك. ويبدو أنه يعمل على عكس نموذج وسائل الإعلام الجماهيري؛ لأنه يُدفع بشدة بواسطة أعداد كثيفة من المستخدمين الذين وجدوه ممتعاً وجذاباً، يضاف إليهم العدد الكبير من المستخدمين الذين وجدوه في المتوسط، ممتعاً إلى حد ما. وينتظر من هذا المجتمع المترابط أن يوفر كذلك منصة للمواطنين الملتزمين بالتعاون على هيئة مجموعات وأفراد وتقديم الملاحظات والآراء، تكون بمثابة هيئة رقابية على المجتمع باستخدام نموذج الإنتاج التعاوني.

إن الادعاء بأن الإنترنت تعمل على نشر الديمقراطية ليس بالأمر الجديد، إذ إن جميع الكتاب المؤيدين للنشرات والأعمال الفنية القصيرة يعدون أنفسهم رموزاً للشبكة العالمية منذ أوائل التسعينيات الميلادية، وهي ادعاءات تتعرض لنقد كبير، ومن ثم، فإن ما سأشرحه في هذا الفصل والفصل المقبل لا يعد تكراراً للموضوع الأساسي، ولكنه تحليل مفصل للكيفية التي تزود بها الإنترنت واقتصاد المعلومات المترابطة المجتمع بتحسينات واضحة في بنية المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام. وسأشرح أيضًا، وأناقش الحلول التي ظهرت في بيئة الشبكات المترابطة نفسها وصولاً لبعض المخاوف المستمرة التي أثيرت حول الديمقراطية والإنترنت: مثل مشكلات التحميل الزائد للمعلومات والتوزيع الواسع للحوارات وتجريد وسائل الإعلام من وظيفتها الرقابية.

ولأهداف التركيز على الحرية السياسية، فقد تبنيت تعريفاً محدوداً جدًّا لمصطلح "المجتمع المدني" حيث استخدمته للإشارة إلى مجموعة من الممارسات التي يستخدمها أفراد المجتمع للتواصل بخصوص الموضوعات التي يدركون أنها تهم عموم الناس، ويحتمل أن تتطلب عملاً جماعيًّا أو أن تلفت إليها الأنظار. علاوة على ذلك، يمكن القول: إن جميع الاتصالات التي قد تتعلق بالموضوعات ذات الاهتمام الشعبي لا تعد جزءًا من المجتمع المدني؛ لأن التواصل في إطار العلاقات القائمة بذاتها، التي تُعرَّف حدودها بأسلوب مستقل عن الممارسات السياسية في العمل الجماعي تعد "ممارسات خاصة" طالما بقيت

تلك الاتصالات داخلية فقط. فالمحادثات التي تتم على طاولة العشاء، والتذمر الذي يجري في نوادي لعب "البالوت" وورق "الباصرة"* والرسائل القصيرة لا يمكن وصفها بأنها مثال لتصرفات المجتمع المدني، إذا حدثت في محيط مقلق، بحيث لا تبث فيما بعد عبر الحدود الخاصة بتلك العوائل أو النوادي لمن هم ليسوا جزءًا من ذلك الكيان. وحقيقة أن تلك الأحاديث تمثل أو لا تمثل جزءاً من المجتمع المدني تعتمد على الممارسات الفعلية للاتصالات في مجتمع معين. ويمكن للممارسات نفسها أن تصبح خطوة أولية في توليد الرأي العام في المجتمع المدني إذا كانت مرتبطة بشبكة اتصالات تتجاوز الحدود المنتمية لها. إن المجتمع الذي يعيش تحت حكومة قمعية تتحكم في نطاق مرافق اتصالاته، يمكن على أقل تقدير، أن يبرز من خلاله مجتمع مدني، إذا كانت شبكاته الاجتماعية وقدرة أفراده على الحركة كافية لجعل الآراء المُعبر عنها من خلال تجمعات انتمائية متميزة، تنتشر بين جزء كبير من المجتمع، وتأخذ معنى سياسيًّا لدى من يناقشها. عندئذ يمكن القول: إن المجتمع المدني من الناحية الاجتماعية يعد فئة غير مقيدة. وهو اصطلاح للدلالة على أن الناس في مجتمع معين يمكنهم التحدث إلى بعضهم بعضًا في إطار علاقات في شكل خلية سياسية تخول لهم تحديد أوضاع مجتمعهم وإدراك ما ينبغي فعله أو ما لا ينبغي. وهذا هو المفهوم الضيق المقصود بمصطلح المجتمع المدني، الذي يهدف إلى التركيز على تأثير البيئة المترابطة عبر الشبكة الذي جرت العادة على تصنيفه بأنه مشاركة سياسية في حكم جمهوري. وسوف أؤجل النظر في المفهوم الأوسع للمجتمع المدني والطبيعة السياسية لمن يجب أن يقرر معاني كيفية حصول التفسيرات الثقافية للحياة والبدائل المتاحة للمجتمع وكيف نشأت وكيف تجري مناقشتها في المجتمع، حتى كتابة الفصل الثامن.

وإذا أخذنا الولايات المتحدة مثالاً، يتضح أن الممارسات التي شكلت كامل المجتمع المدني نشأت عن التعاملات التفاعلية بين الثقافة والمنظمات والمؤسسات والاقتصاد والبنية التحتية للاتصالات والتقنية. وكانت جميع الأدوات التقنية من الأحبار ولفات الورق والمطابع اليدوية وفكرة الخدمة البريدية الحالية موجودة بأكملها في الجمهورية الأمريكية الأولى وبريطانيا وفرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع

* وهو ما نلاحظه هذه الأيام في معظم المجتمعات العربية (المترجم).

عشر الميلادي. ومع ذلك، فإن درجة الإلمام بالقراءة والكتابة والممارسات الاجتماعية المتعلقة بقراءة الصحف ومفهوم المساواة الاجتماعية ومعارضة تسلط النخبة وممارسات القمع السياسي أو تقديم الأموال للسلطة الحاكمة ومستوى النظام البريدي، أدت جميعها إلى إيجاد مساحة أوسع لمجتمع مدني أكثر عدالة وشفافية، تم تشكيله على هيئة شبكة محلية تضم تكتلات صغيرة، بدلاً من الخضوع للضوابط المشددة وتسلط النخبة الوطنية والمجتمع المدني المتمركز في العواصم البريطانية والفرنسية. وكانت الوسائل التقنية المتعلقة بمنتجات الطباعة ذات التوزيع الواسع والإذاعة متوافرة في الوقت نفسه في الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية وفي بريطانيا والولايات المتحدة في الثلاثينيات الميلادية. ومرة أخرى وبرغم ذلك، فقد ظهرت تنظيمات سياسية وتشريعية مختلفة اختلافًا شاسعاً عما كان عليه الوضع السابق أدت إلى ظاهرة تسلط المجتمع المدني، في حين أن المجتمع المدني الحر والإطار القانوني والممارسات الثقافية المتمثلة في القراءة والإصغاء يختلفان اختلافاً كبيراً عن تنظيم الأعمال التجارية ونماذج الإنتاج الاقتصادية اللذين أديا إلى ظهور نماذج الطبقة النخبوية في المجتمع المدني البريطاني مقارنة مع بروز المجتمع المدني الذي يتمتع بشعبية أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أوجدت، بنية الوسائل الإعلامية مجتمع القرن العشرين المدني في جميع المجتمعات الحديثة المتطورة. وذلك بأن ضمت كلًّا من: بنية تقنية خاصة، ونموذجًا خاصًّا للتكاليف الاقتصادية، ومجموعة محدودة من الأنماط التنظيمية، واثنين أو ثلاثة من النماذج المؤسسية الأولية، ومجموعة من الممارسات الثقافية التي تتميز باستهلاك السلع الإعلامية المكتملة. كما أدت بنية وسائل الإعلام التي نشأت إلى مجتمع مدني يخضع نسبيًّا للرقابة - وإن كانت درجة تلك الرقابة تختلف اختلافاً كبيراً حسب وضع النموذج المؤسسي من حيث كونه نظامًّا متحررًا أو سلطويًّا - فيما يتعلق بالحوارات التي تجري في المجتمع المدني وجعلها تميل بكثافة تجاه الذين يسيطرون على وسائل الاتصال الجماهيري. ونشأت هيكلية التقنية على هيئة بنية محورية وأداة وصل في الوقت نفسه، مع روابط أحادية المسار تمتد من المركز للمحيط حتى تصل لغايتها. وتمكنت أعداد صغيرة جدًّا من المرافق الإنتاجية من إنتاج كميات كبيرة من النسخ المتطابقة من

البيانات أو الرسائل، التي يمكن بعد ذلك إرسالها بكفاءة وبهيئة موحدة إلى عدد كبير جدًّا من المستقبلين. دون وجود ارتدادات تحتوي على ملاحظات أو آراء تعود من محيط بيئة شبكة التراسل إلى مركزها باستخدام القناة نفسها وبظهور سمة مشابهة لعملية الاتصالات، ولا توجد ضمن بنية وسائل الإعلام الجماهيرية وسيلة للتواصل بين نقاط الاتصال النهائية حول محتوى المعلومات المتبادلة. وفي آخر المطاف يتم تفريع الاتصالات بين الأفراد إلى وسائط اتصالات أخرى – أي اتصالات شخصية أو هواتف – ما يسمح بالاتصال بين النهايات الطرفية. ومع ذلك، فإن هذه الطرفيات إما أنها محلية أو أنها نقاط لربط نقطتين معزولتين "شخص لشخص". كما أن وصولها للمجتمع، ومن ثم مدى فعاليتها السياسية المحتملة، تعد أقل بكثير عما يماثلها في وسائل الإعلام الجماهيري.

تميزت البنية الاقتصادية بمحاورها ذات التكلفة العالية، وأنظمة استقبال منخفضة التكاليف ومتوافرة في كل مكان. وقد أدى ذلك إلى إيجاد مجموعة محدودة من النماذج التنظيمية المتاحة للإنتاج، التي يمكن أن تحقق أموالاً كافية لإقامة مرفق ما. وتشمل هذه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في معظم البلدان: المرافق المملوكة للدولة؛ و المرافق المسنودة بالإعلانات التجارية في بعض الدول الحرة التي تظهر بوضوح أكبر في الولايات المتحدة، خاصة في مرفقي الإذاعة والتلفاز، وكذلك في نموذج هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أو النماذج المختلطة كما هو في حالة هيئة الإذاعة الكندية (سي بي سي). كما زاد دور وسائل الإعلام المختلطة والتجارية البحتة وتلك المستندة على الإعلانات التجارية التي تدعمها إلى حد كبير، في جميع أنحاء العالم خارج الولايات المتحدة. وعلى مدى القرن العشرين، ظهر أيضًا مجتمع مدني أو محور تدعمه منظمات تطوعية خيرية، مثل أخبار الأحزاب في أوروبا، والمنشورات غير الربحية مثل تقارير المستهلكين (التي ظهرت فيما بعد، في الولايات المتحدة)، والأهم من ذلك، الإذاعة العامة والتلفاز. كما أن نموذج البيئة التقنية ونموذج تنظيم المتلقين الجماهيري تكفل بتطوير نموذج ثقافي سلبي نوعاً ما لتنظيم استهلاك المنتجات الإعلامية، حيث نجد أن المستهلكين (أو الأشخاص الذين يعيشون في أنظمة سلطوية) يعدّون الاتصالات التي يزخر بها المجتمع المدني في نهايات هذه الأنظمة، أنها سلع مكتملة الصنع. ومن ثم

فهي لا تعامل بوصفها توجهًا في حوار ما، وإنما بوصفها بيانات مكتملة صادرة من جهات معروفة بسلبيتها: مثل القراء والمستمعين والمشاهدين.

يختلف تأثير الإنترنت على المجتمع المدني باختلاف المجتمعات. يعتمد ذلك على أبرز مكونات البنية الثقافية في المجتمع المدني القائم التي تسبب إرباكاً عند إضافتها. ففي الدول الاستبدادية، يؤدي غياب أدوات منفردة أو عدد من نقاط السيطرة الصغيرة التي يمكن إدارتها بسهولة، إلى ظهور وسيلة ضغط مؤثرة على قدرة الحكومة للسيطرة على مجتمعها المدني، ومن ثم التقليل من سيطرة الحكومة على تصرفات المواطنين. أما في البلدان الحرة، فيكون تأثير الإنترنت من خلال آثارها على التكلفة الاقتصادية والشكل التنظيمي. ومع ذلك وفي كلتا الحالتين، فإن الأثر الجوهري وربما الأطول أمدًا الذي يواجه اتصالات الإنترنت يتمثل في الممارسة الثقافية للاتصالات التي تخضع للملكية العامة. فالإنترنت تسمح للأفراد أن يتخلوا عن فكرة المجتمع المدني حسب نشأته في الأساس التي تعد مجرد مشاركات تقدمها مجموعة صغيرة من النشطاء الفاعلين الذين يصفهم المجتمع بأنهم المكونون لـ"وسائل الإعلام" (سواء المملوكة للدولة أو التجارية)، وهم مفصولون عن المجتمع، ويتجهون نحو عدد من الممارسات الاجتماعية التي تحفز الأفراد للمشاركة في الحوارات. ويمكن أن ينظر إلى مشاركات المجتمع المدني على أنها دعوات للحوار، وليست سلعًا نهائية. كما يمكن للأفراد أن يشقوا طريقهم في الحياة، والتقاط الملاحظات وتشكيل الآراء التي يدركون أنها تُكوِّن، على وجه الخصوص، قدرة عملية تمكن من التحرك إلى حوار جماهيري أوسع، بدلاً من مجرد التحرك في محاولة للوصول إلى مصادر الإلهام.

خصائص تصميم مرفق اتصالات، يكون منبراً لجميع الأفراد الأحرار والمجتمع المدني الحر

كيف تتشكل الآراء الخاصة المتعلقة بالموضوعات الاجتماعية والرسمية وأداء المجتمع؟ وكيف يمكن توصيل الآراء الخاصة إلى الآخرين بأي صيغة كانت ومن خلال قنوات تسهم في تحويلها إلى رأي سياسي عام، وأي موقف يستحق الاهتمام السياسي من

قبل السلطات الرسمية في أي مجتمع؟ وكيف يمكن، في نهاية المطاف، تحويل تلك الآراء السياسية والعامة إلى أفعال رسمية تنفذها الدولة؟ هذه الأسئلة تشكل محاور لفهم كيف يمكن للأفراد الذين يعيشون في مواقع متباعدة عن بعضها تماماً، في المجتمعات الحديثة المعقدة، ولديهم مواهب مختلفة مادية وفكرية واجتماعية وعلاقات رسمية وقدرات، يمكن أن يعيشوا بوصفهم مواطنين في بلد ديمقراطي واحد، وليسوا مجرد أهداف تابعين للسلطة. ففي مدينة أثينين أجورا "Athenian Agora" المثالية أو قاعة إنجلترا الجديدة، تكون الأجوبة سهلة ومحلية، إذ إن جميع المواطنين يتقابلون في أغورا (مركز المدينة)، ويتحاورون بأسلوب يسمعه جميع المواطنين من ذوي العلاقة بالموضوع، ويتحاورون أيضاً فيما بينهم، وفي النهاية يشكلون هيئة تختار الآراء وتحولها إلى أفعال قانونية ليتم تنفيذها من قبل السلطة السياسية. وبالطبع، فإنه حتى في تلك الأنظمة السياسية الصغيرة المحدودة محليًّا لا تكون الأمور بهذه السهولة أبداً. ومع ذلك، فإن النسخة المثالية من هذا المثال توفر، على الأقل بعض الخصائص الفنية التي نبحث عنها في المجتمع المدني: وهو موقع يستطيع المجتمع أن يقصده للتعبير عن آرائه والاستماع إلى مقترحات الآخرين بخصوص وضع جدول أعمال وبنود للموضوعات التي تهم الجميع بصفتهم أعضاء في التنظيم السياسي والتي يمكن أن تتحول إلى بنود في العمل الجماعي؛ البحث عن مكان يمكن أن نطرح فيه قضايا واقعية ونجمع فيه ما يصرح به الآخرون من موضوعات وأفكار تتعلق بواقع عالمنا وبدائل جديدة لتوجهاتنا؛ مكان نستمع فيه إلى الآراء حول النوعية والمزايا النسبية لتلك الحقائق وتحديد مسارات بديلة للعمل؛ مكان يعد منبراً نستطيع أن ندفع من خلاله، إلى الصدارة، كل ما يعنينا من قضايا وتمكين الآخرين من تقييمها.

ومن خلال هذا المفهوم، يمكن القول: إن المجتمع المدني يمثل عملية التواصل الاجتماعي. وقد عرفه هابرماس "Hbermas" بأنه "شبكة لنقل المعلومات ووجهات النظر (أي الآراء التي تعبر عن المواقف سواء كانت إيجابية أو سلبية)"؛ ويتم تنقيتها، وصياغتها في أثناء عملية نقل المعلومات والآراء بأسلوبٍ يمكِّن من دمجها في حزم من القضايا التي تعبر عن الرأي العام[1]. ومن هذا المنطلق الوصفي، فإن المجتمع المدني لا يرتبط بشكل محدد من

أشكال الحوارات العامة التي تعد معايير مقبولة من أي منظور. وتحدد كذلك، مجموعة معينة من الممارسات الاجتماعية الضرورية لتفعيل أي نظام اجتماعي معقد يشتمل على عناصر من الإدارة البشرية المشاركة في إدارته، وهناك مجتمعات مدنية تخضع للاستبداد، حيث تُحشد الاتصالات ويُسيطر عليها من قبل الحكومة لتحقيق القبول وتعبئة الدعم الشعبي، بدلاً من الاعتماد فقط على القوة لقمع المعارضة. كما توجد كذلك، أشكال مختلفة من المجتمعات المدنية الحرة، التي تأسست عن طريق الاختلافات السياسية وتنوع نظم الاتصالات المنتشرة في الديمقراطيات الحرة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، فإن هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" أو محطات التلفزيون المملوكة للدول الديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا الغربية التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية، شكلت مجتمعات مدنية بطرق مختلفة عما وفرته وسائل الإعلام التجارية التي هيمنت على المجتمع المدني الأمريكي. وظهرت وسائل الإعلام الجماهيري التي تدعمها الإعلانات التجارية لتحتل دوراً أكبر حتى في المواضع التي لم تكن تهيمن عليها قبل الربع الأخير من القرن العشرين. كذلك وفرت الخبرة الأمريكية الطويلة مع هذا النموذج نظرة عميقة ومفيدة على الصعيد العالمي. ولتحديد المزايا النسبية لمنابر الحوار وفشل مختلف المنابر المتوافرة في المجتمع المدني، فإننا في حاجة إلى تحديد عدد من المطالب الصغيرة التي من الضروري أن يشتمل عليها أي منبر عام في المجتمع. وما أريد توضيحه ليس إظهار مجموعة من القيود المثالية وتوضيح قدرة المجتمع المدني لتحقيق الشرعية الآمنة أو الأكثر قبولاً من منظور إدراك محدد للديمقراطية، ولكن بدلاً من ذلك، فإنني سأتطرق لموضوع تصميم المجتمع المدني: والنظر في الخصائص الكافية لنظام الاتصالات والممارسات الأساسية التي تعد أساسيات ضرورية لإيجاد مساحة واسعة من المفاهيم الديمقراطية؟ ومع طرح هذا للجميع، سنتمكن من مقارنة وسائل الإعلام التجارية مع البدائل الناشئة في بيئة الشبكات الرقمية.

المدخلات الشاملة Universal Intake

تعني أي نظام للحكومة يلتزم بفكرة أنه من حيث المبدأ يجب ضمان الاحترام التام والمتساوي بجميع اهتمامات من يحكمهم ذلك النظام، واعتبارهم أشخاصًا محتملين

ومناسبين للعمل السياسي، وأن جميع من يحكمهم النظام لهم حق التعبير عما ينبغي أن تفعله الحكومة، الأمر الذي يخول للمجتمع المدني أن يراقب تصرفات جميع من يمثله في ذلك النظام. ويشمل ذلك - على أقل تقدير - ملاحظاتهم حول حالة العالم كما يدركونه ويفهمونه، وآراءهم فيما يتعلق بمتطلباتهم النسبية للمسارات العملية البديلة حسب وجهة نظرهم، وكذلك حسب ما يعتقدونه من توجهات الآخرين. ومن المهم عدم خلط "المدخلات الشاملة" بالأفكار الأكثر شمولية، مثل ضرورة الاستماع لكل صوت في المناقشات السياسية الفعلية، أو أن جميع المعنيين لهم حق الحوار والإجابة عن تساؤلاتهم، إذ إن المدخلات الشاملة لا تعبر عن هذه المتطلبات الأوسع نطاقًا. إنها في الواقع، تأخذ دور التنقية وتأكيد المصداقية، وذلك بنحت المهمات التي تسعى المدخلات الشاملة لتأخيرها وتحويلها إلى موضوعات ومداخلات ومناقشات سياسية يمكن السيطرة عليها. ومع ذلك، فإن المتطلبات الأساسية للمجتمع المدني، تتمثل في أنه من الضروري أن يخضع المجتمع لتفهم وقبول قضية أي شخص يعتقد أنه في موقع يمكنه من التعبير عن مسألة تناسب الاعتبارات السياسية والعمل الجماعي. وكذلك تتطابق الأحكام الشخصية المتعلقة بما يجب أن تهتم به التوجهات السياسية، مع ما تهتم به المجموعة ككل في المجتمع المدني، بحيث تصبح تلك الأحكام إحدى مهمات التنقية والتوثيق.

التنقية من أجل أهميتها السياسية المحتملة Filtering for Potential Political Relevance

ليس كل ما يعدّه الفرد موضوعاً مناسباً للعمل الجماعي، ينظر إليه على أنه كذلك من قبل معظم المشاركين في الحوارات السياسية. فالمجتمع المدني الذي لديه تطبيقات ناجحة للمدخلات الشاملة يلزمه أيضاً وسيلة تنقية لعزل الموضوعات الواقعة ضمن نطاق معقول من العمل السياسي المنظم عن غيرها من الموضوعات التي لا تتفق مع ذلك. والذي يشكل النطاق المعقول للموضوعات السياسية ينتج في موقع الحدث، ويتغير مع الزمن، وهو في حد ذاته يشكل حوارًا سياسيًّا، كما يتبين بوضوح أكثر من شعار الحملة الفكرية النسائية الذي ينص على: "الأمور الشخصية في واقعها سياسية". في حين أنها أبعدت شعار "والدي لا يشتري لي الحلوى التي أريدها" من المجال السياسي، مع أن

الحملة أصـرت على اعتبار شـعار "زوجي يضربني" ذات صـلة قوية بالجدل السياسي. فمـن المرجح أن يتسـبب نظـام تنقية المعلومات المقيد بشـدة في إضـعاف المجتمع المدني وتجريـده مـن القدرة على تطويـر الرأي العام المشـروع؛ لأنـه يميل إلى اسـتبعاد الآراء والاهتمامات التي تكون في الواقع مقبولة لدى عدد كبير وكافٍ من الناس، أو أن يؤثر على الناس بطرق ملحوظة بوضـوح لتحويل ضغوطهم على النظام السياسي مع الزمن، وذلك عندما يفشل في النظر فيها أو يقدم إجابة قانونية تفشل تلك الضغوط، بدلاً من الحل. إن النظام الفضـفاض جدًّا يميل إلى الفشل؛ لأنه لا يسمح بتضييق التوجيه الإعلامي بشكل كافٍ بهدف توفير نوع من الاهتمام المتواصـل والتركيز الضـروري للنظر في أي موضـوع وتطوير مجال واسع من الرأي العام بخصوصه.

التنقية من أجل المصداقية Filtering for Accreditation

تختلـف المصـداقية عـن الملاءمـة والتوافق، في أنهـا تحتـاج إلى أنـواع أخرى من الأحكام، ويمكن أداؤها بطرق مختلفة عن الأساليب التي تتناسب مع التنقية. فمقولة إن: "الرئيس قد باع سياسة الفضاء إلى سكان المريخ" يختلف عن شعار "والدي لن يشتري لي الحلوى التي أريدها" ومن المرجح أنها تتناسب مع مقولة مثل: "الرئيس قد باع سياسة الطاقة لشـركات النفط". والذي يجعل تلك الأمثلة موضـوعات للتسلية، وليس للمناقشة السياسية، هو افتقارها إلى المصداقية. فالكثير من الوظائف القياسية للمهن الصحفية، تكمن في إيجاد مصداقية مهنية للصحافة والحفاظ عليها بوصفها مصدرًا على المستوى الجماهـيري. فالـكل يوفر وسـيلة رئيسـة لتجـاوز وسـائل التنقية فيما يخصـ الملاءمة والمصـداقية. فمثلاً نجد أن المنظمات لأكاديمية توفر لأعضـائها مصـدراً للمصداقية، وبنظرة مثالية، تختلف قوة تلك المصـداقية باختلاف المستوى الذي ظهرت به مقالاتهم، وتتناسب مع أدوارهم الأساسية بوصفهم مبدعين للمعرفة وبمدى التزامهم بالمصداقية. وكذلك مؤسسـات الخدمة المدنية ذات السـمعة الحسـنة، يمكنها أيضـاً توفير مصـدر لمصداقية موظفيها. كما أن الشركات الكبيرة تقوم بمثل هذا الدور، ولكن بغموض واسع: فظهـور دور المنظمات غير الحكومية (NGOs)، في كثير من الأحيان يقصـد به تحديداً

التمهيد للآراء التي تجد صعوبة في تجاوز وسائل تنقية المجتمع المدني المتعلقة بالملاءمة والمصداقية وتزويدها بصوت يحقق لها ذلك. مع ملاحظة أن المصداقية في التوجهات السياسية، تختلف كثيرًا عن المصداقية على وجه العموم، كالمصداقية الأكاديمية مثلاً، وذلك لأن الأهداف تختلف بين الأنظمة. فالتوجه الأكاديمي، الذي يتبنى فيه عدد كبير من الناس رأياً معيناً مثل: ("الكون خلق في سبعة أيام") فبرغم تبنيها من قبل أكبر عدد من الناس فإن ذلك لا يعطيها مصداقية تكفي لتبريرها أكاديميًّا لتحظى بدراسة جادة. أما في الخطاب السياسي، فإن الحوار بخصوص المناهج الدراسية في المدارس العامة، مثلاً يصبح توجهاً مناسباً ويكتسب المصداقية، إذا اعتبرنا حقيقة أن عدداً كبيراً من الناس يتبنون الرأي نفسه ويميلون إلى تغيير المناهج لما يتفق مع تلك الآراء وتطبيقها في المدارس العامة. وبعبارة أخرى، فإنه من المعقول أن يصبح هذا رأياً سياسيًّا، بحيث يشكل جزءًا من الخطاب العام مع إمكانية أن يؤدي إلى إجراءات عامة. وتوفر المرشحات، بسبب الملاءمة والمصداقية، أسلوبًا مهمًّا للسيطرة على الحوارات، ومن ثم فهي عناصر في غاية الأهمية لأغراض التصميم.

صياغة "الرأي العام" "Synthesis of "Public Opinion:

يفترض أن يقدم نظام الاتصالات الذي يوفر منهجية المجتمع المدني بالإضافة إلى ذلك، تكتلات بين وجهات النظر الفردية المتقاربة لدرجة مقبولة من الواضح أنه يمكن أن ينتج عنها رأي مشترك يتجاوز كونه مجموعة آراء خاصة يتبناها بعض الأفراد. ويعد تنفيذ ذلك أمرً صعباً؛ لأن ما ينظر إليه على أنه "رأي عام" قد لا يكون كذلك بسبب تباين النظريات الديمقراطية. ومن مفهوم جدلي، قد يمثل ذلك شكلاً من أشكال الحوار. ويركز الجمهوريون المدنيون على الجدل المفتوح بين الناس الذين يرون دورهم في التداول حول الصالح العام. إن "هابرماس" مثلاً يركز على الحوار في ظل الظروف التي تؤكد غياب الإكراه، في حين إن "بروس إكرمان" يمكن أن يقبل الانضمام لحوار تخضع جدليته فقط للحيادية التامة بين مفاهيم الخير. أما في المفاهيم التعددية، فمثل ما يعتقد جون رولز "John Roawls" كما جاء في كتابه "الليبرالية السياسية"، التي لا تسعى في نهاية المطاف إلى التوصل لمفهوم مشترك، لكنها تسعى بدلاً من ذلك،

إلى مواقف مهادنة تنافس بوضوح لتحدد ما يجب أن يكون عليه المجتمع بوصفه تنظيمًا سياسيًّا وقد يعني ذلك صياغة موقف، يتكون من وجهات النظر المتداخلة بصورة كافية بين الذين يتمسكون به ومستعدون للانضمام لتأييد موضوع محدد من أجل الحصول على فوائد أدوات المفاوضات المتوافرة لمجموعة المصالح التي لها مواقف مشتركة. وينتقل الموقف بعد ذلك إلى صناديق الاقتراع والجلوس إلى طاولة المفاوضات بوصفها وسيلة من الضروري مراعاتها؛ لكونها وسيلة فاعلة، ويمكن التفاوض من خلالها. وعلى أي حال، فإن المنبر يجب أن يهيئ بعض القدرات لتجميع النسخ المختلفة قليلاً والمتباينة من المعتقدات والمواقف الفعلية التي لدى الأفراد المتمركزين في مواقع مفصلية، وتستحق أن يؤخذ بها وأن تعتمد في المجتمع السياسي الرسمي والنظام الحكومي، وتزودهم بأساليب تبرزها بدرجة كافية في هذا المزيج العام للآراء المحتملة لتشكل مركزًا لتكثيف العمل الجماعي.

التحرر من سيطرة الحكومة Independence from Government Control:

إن الدور الأساسي في المجتمع المدني السياسي هو توفير منبر لتحويل الملاحظات التي يتم تطويرها بأسلوب خاص ومن خلال البدهيات، والأفكار إلى آراء عامة يمكن أن تؤثر في النظام السياسي، وتحقق أعمالاً جماعية. وأحد المخرجات الأساسية لهذه الاتصالات تكون عبارة عن تعليمات إلى الإدارة الحاكمة. وعندما يصبح المنبر العام مستنداً على تلك السلطة يظهر توتر واضح في دور حوارات المجتمع المدني فور تقديم توصيات إلى الإدارة التنفيذية تتعارض مع مصالح السلطة القائمة تمنعها من الاحتفاظ بمواقفها وجداول أعمالها وإقرارها من قبل المجتمع. هذا لا يعني ضرورة استبعاد الحكومة عن نظام الاتصالات ومنعها من إبراز مواقفها وتوضيحها والدفاع عنها ولكن، عندما تخطو في اتجاه صياغة الرأي العام وبلورته في المجتمع المدني، يجب على السلطة القائمة أن تدخل بوصفها مشاركًا في الحوارات الصريحة، ليس بهدف التحكم في منابر الحوار، وإنما لمحاولة توجيه المنبر لمصلحتها.

ظهور منابر وسائل الإعلام التجارية في المجتمع المدني:

طوال القرن العشرين، أسهمت وسائل الإعلام بدورٍ أساسي وجوهري في بناء المجتمع المدني في البلدان الديمقراطية الحرة. ومنذ تلك الفترة، أصبح نموذج الإعلانات التجارية المدعوم من قبل وسائل الإعلام هو المهيمن على الطباعة والوسائل الإلكترونية بدءًا من الولايات المتحدة الأمريكية ثم عمّ جميع أنحاء العالم فيما بعد. ففي بعض الأحيان تؤدي وسائل الإعلام دوراً مثيراً للإعجاب بصفتها "السلطة الرابعة". حيث ينظر إليها بوصفها رقيبًا مهمًّا يراقب الأداء الحكومي، ومنبرًا رئيسًا لإبراز وحشد الحركات الاجتماعية التي تظهر في المجتمع، وكحد أقصى تسهم في إبراز الأعمال التي تنفذها الدولة. ومع ذلك، فقد تعرضت لكم هائل من التعليقات الساخرة بسبب السلطة التي تمارسها أو بسبب الفشل في عدم قدرتها على ممارسة السلطة، وكذلك بسبب ضحالة التواصل مع العامة التي تروج لها من خلال التوجه لبيع مقل المشاهدين لشركات الإعلانات التجارية بتحديقهم في شاشات التلفاز. ويتجلى هذا بوضوح أكثر مما سبق عندما نحلل الدور الكبير الذي جاء به التلفاز للتأثير على ثقافة الشعب الأمريكي ومجتمعه المدني. فالحوارات المعاصرة تحمل بصمة من الشبكات الرئيسة الثلاث، التي مازالت في أوائل 1980م تستأثر بما نسبته 92% من مشاهدي التلفاز، حيث تحولت تلك الحشود فيما بعد لمشاهدة التلفاز لعدد من الساعات يوميًّا في المنازل الأمريكية العادية. هذه الأعمال الملهمة مثل برنامج "نمتع أنفسنا حتى الموت" الذي كان يقدمه نيل بوستمان "Neil Postman" أو برنامج ممارسة لعبة البولنج بانفراد، كما يدعي روبرت بوتنام "Robert Putnam"، جعلت التلفاز يبدو كأنه السبب الرئيس الوحيد لتراجع الحياة الاجتماعية في أمريكا.

ومع ذلك، وسواءً كانت النتائج إيجابية أو سلبية، فقد هيمنت النماذج المتعددة لوسائل الإعلام المعتمدة على الاتصالات على المطبوعات والإعلام الإلكتروني خلال القرن العشرين. وأصبح نموذج وسائل الإعلام هو النموذج السائد للاتصالات في جميع الدول الديمقراطية، وكذلك منافسيهم من الدول السلطوية طوال الفترة، إلى أن رسخت الديمقراطية ذاتها في بداية الأمر، ثم تصدت لمناهضة الأنظمة الملكية ومحاربة

الشيوعية والفاشية فيما بعد. فمقولة: إن وسائل الإعلام كانت مهيمنة لا يعني فقط أن نظم الاتصالات التقنية بعيدة المدى هي الوحيدة التي تشكل منبرًا للمجتمع المدني. فكما تتبع كل من ثيدا شكبول "Theda Skocpol" وبتنام "Putman" في محتوى السياسة الأمريكية والإيطالية فقد شكل تدخل المنظمات والجمعيات والمبادرات الشخصية منبراً مهمًّا للمشاركة الجماهيرية. ولكن، كما سجلا في كتاباتهما فإن هذه المنابر تتجه نحو التدهور. بالإضافة إلى أن "الهيمنة" لا تعني أنها تختص بوسيلة منفردة، بل إنها تعني أن تلك الوسيلة أهم من بقية الوسائل وتحظى بالأولوية في بناء المجتمع المدني. فالمجتمع المدني الشبكي يهدد الهيمنة نفسها ولا يهدد وجود وسائل الإعلام الجماهيرية.

تشكل بنية صناعة الإعلام المعاصر البشير والنذير للجوانب الجذابة وغير الجذابة في وسائل الإعلام التي نشاهدها اليوم. أولها: الطابعات الهولندية التي ظهرت في القرن السابع عشر، واعتمدت عليها الصحافة التجارية، وأصبحت لا تحتاج إلى المنح الحكومية وإبرام عقود الطباعة والنشر، أو الاعتماد على دعم الكنيسة، وتحولت إلى مصدر التدفق المستمر للأدبيات الخارجة عن المعتقدات والأعراف والحوارات السياسية[2]. إلا أن الصحافة التجارية كانت دوماً حساسة لحالة التكلفة السوقية وأوضاع المجتمع ومستوى المنافسة. ففي القرن السابع عشر سعت إنجلترا - عن طريق هيمنة مكتباتها القرطاسية- لتوفير حماية تجارية للأعضاء من داخل تلك المنظمات ضد المنافسين، الأمر الذي أسعدهم وجعلهم يُسدون خدماتهم للتاج البريطاني، وذلك من خلال صحافة تخضع للحكومة مقابل تلك الهيمنة. ولم تظهر الصحافة السياسية الحقيقية والجادة إلا بعد زوال ذلك الاحتكار، لتواجه بمحاكمات القذف والتشهير والضرائب العالية والرشاوى الصريحة ومن ثم استحواذ الدولة عليها[3]. ولا يختلف ذلك، عن الإبقاء على الرقابة المباشرة وعلاقات الرعاية كالتي اتسمت بها الصحافة الفرنسية قبل الثورة التي جعلت الصحف والجرائد متوافقة نسبيًّا مع توجهات الحكومة وحصرت توزيعها على نخبة المجتمع. ولم تشكل المعارضة السياسية جزءًا مستقراً ومستقلاً لنموذج التجارة القائم على آليات السوق كما شرحه بول ستار "Paul Starr"، في كتاب "تطور المستعمرات البريطانية"، ولكن كان الأمر مختلفاً في أمريكا. ففي حين شهد القرن الأول استقرار

عدد متواضع من الصحف - كان معظمها عبارة عن "تصاريح" لصحف رسمية - بدأت المنافسة في النمو على مدار القرن الثامن عشر. وكانت مستويات القدرة على القراءة والكتابة، ولا سيما في نيو إنجلاند "New England"، عالية بصورة استثنائية، وكان المجتمع مزدهراً نسبيًّا، ولم تكن القيود القانونية التي كانت تطبق في إنجلترا بما في ذلك ضريبة التصديق رقم 1712، تطبق في المستعمرات. ومن ثم ظهرت مجموعة الصحف الثانية والثالثة في عدد من المدن مثل بوسطن وفيلادلفيا ونيويورك، ولم تكن كسابقاتها معتمدة على دعم الحكومات الاستعمارية، من خلال الامتيازات البريدية، وأصبح المجتمع المدني أكثر إثارة للخلاف. ويعد هذا في الوقت الحاضر مثالاً للمجتمع المدني الذي تدعمه أصوات المجتمع نفسه، ويستند على الدعم الذاتي، كما هي الحال في صحيفة بنسلفانيا التي كان يحررها "بنيامين فرانكلين". وكان لها دور في دعم التعبئة التي قادتها معظم تلك الصحافة والتصور الواسع الذي طرحته في عصر الثورة، لممارسة دور مهم ومستقل في صياغة الرأي العام الأمريكي، واستمرت الصحافة التجارية، في مواصلة القيام بدورها المستقل والناقد بعد الثورة أيضاً، ولكنها عاشت في وضع لم تحصل فيه الصحافة على نصيبها من ازدهار، كما حدث في الثورة الفرنسية. وقد مكَّن الجمع بين معرفة القراءة وارتفاع التسامح الحكومي وتخفيض أجور البريد، الولايات المتحدة الجديدة أن تحظى بعدد كبير من الصحف المتنوعة لا يضاهى في أي مكان آخر. فبحلول عام 1840م أصبح عدد النسخ المتداولة أسبوعيًّا في الولايات المتحدة أكثر من 17.000.000 نسخة، ويتجاوز ذلك عدد النسخ المتداولة في أوروبا بأجمعها التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت 233 مليون نسمة. وكان توكيفيل "Tocqueville" عندما زار أمريكا عام 1830م قد شهد اطلاعًا واسع الانتشار للصحف ليس في المدن وحسب، بل كذلك في المزارع النائية البعيدة، حيث كانت تلك الصحف تمثل آلية التنظيم الرئيس للجمعيات السياسية[4].

هذا التطور الواسع للمطبوعات التجارية قليلة التوزيع والمحلية التي تحمل أخباراً سياسية واجتماعية وآراء لم يأتِ من جراء ضغوط من الحكومة وإنما نتيجة الكم الكبير من المنتجات التحريرية الذي وفرته الطباعة الميكانيكية والتلغراف والتوسع المتنامي

في المجتمعين السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى المساندة التي قدمها تطور السكك الحديدية والثورة الصناعية. وقد وضح هارولد إينيس "Harold Innis" منذ أكثر من قرن ونصف أن التكلفة المتنامية للمطابع الميكانيكية بالإضافة إلى التوزيع الكبير الذي تحقق لها ووفرة الحقائق الواردة من جميع أنحاء العالم أعاد توجيه الصحف إلى زيادة توزيعها بصورة شاملة وتخفيض تكلفة القاسم الأعلى المشترك نسبيًّا. تلك الاقتصاديات الداخلية، كما أوضحها ألفريد تشاندلر "Alfred Chandler"، وجيمس بينيجر "James Beniger" فيما بعد في أعمالهما، تتقاطع مع الزيادة الهائلة في الإنتاج الصناعي، الذي بدوره يحتاج إلى آليات جديدة لإدارة الطلب - وبعبارة أخرى - تحتاج إلى دعاية أكثر تطوراً تمكن من إيجاد وتوجيه الطلب. وعلى سبيل المثال، فقد تأسست جريدة السن "Sun" و"هيرالد" في نيويورك بمعدلات توزيع واسعة جدًّا، خلال عام 1830م، ونتج عن ذلك تخفيض الأسعار لتصبح "بنسًا" واحدًا للنسخة، وحولت المحتوى من أخبار سياسية واقتصادية في معظمه، إلى شكل جديد من التقارير تتعلق بالجرائم الصغيرة المعروضة في محاكم الشرطة، بالإضافة إلى قصص تتعلق بالاهتمامات الإنسانية والخدع الصريحة ذات القيمة الترفيهية[5].

شكل 6.1 التكلفة المبدئية لتأسيس جريدة يومية في الأعوام من 1835م إلى 1850م بحساب قيمة الدولار عام 2005م.

وإذا أردنا النظر في تكاليف بدء التشغيل لتأسيس مثل تلك الصحف الواسعة الانتشار نجد أنها زادت بسرعة خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر، كما يوضحه الشكل 6.1 إذ أسس جيمس جوردون بينيت "James Gordon Bennett" جريدة "هارولد Herald" في عام 1835م، باستثمار خمس مئة دولار فقط، أي ما يعادل أكثر بقليل من 10.440 دولار في عام 2005م.

وبحلول عام 1840م، وصلت الاستثمارات اللازمة إلى عشرة أو عشرين ضعفاً، أي ما بين خمسة آلاف وعشرة آلاف دولار، أي ما يعادل 106.000 دولار و212.000 دولار بحساب عام 2005. ثم ارتفعت تكلفة تأسيس صحيفة واحدة بحلول عام 1850م مرة أخرى بمقدار عشرة أضعاف، إلى 100.000 دولار، أي نحو 2.38 مليون دولار بحساب عامي2005م 2006م، وذلك في غضون خمسة عشر عامًا فقط، أي إن تكلفة تأسيس صحيفة ارتفع من رقم يمكن للكثيرين أن يتصوروا أن ينفقوه على مجموعة واسعة من الحوافز باستخدام مزيج من الصيغ التنظيمية، وصولاً إلى شيء مستو يتطلب نموذج عمل صناعي محكم على الأقل لضمان استرداد هذا الاستثمار الكبير جدًّا. وتعكس هذه التكلفة الجديدة ظهور حدثين مترادفين: الأول هو الزيادة في تكلفة التشغيل - التي نتجت بسبب الطابع الاحترافي لنموذج نشر الصحف وإدخال قدرات عالية على أساليب النشر - والحدث الثاني هو ظهور معدات عالية التكلفة، مثل: الطابعات الكهربائية (التي ظهرت في عام 1839م)، ومطابع الأسطوانة المحورية المزدوجة (التي ظهرت في عام 1846م)، ما رفع الإنتاج من خمس مئة ورقة صحيفة إلى ألف ورقة صحيفة لكل ساعة مقارنةً بالمطابع البخارية السابقة، ومن 250 ورقة صحيفة بالطباعة اليدوية لاثني عشر ألف ورقة في الساعة، وأخيرًا تمكنت مطابع "ويليام بولوك" التي تتغذى تلقائيًّا بلفات الورق من إنتاج اثنتي عشرة صحيفة كاملة في الساعة بحلول عام 1865م. كما أدى ظهور التلغراف ونشوء وكالات الأنباء - وعلى رأسها وكالة أسوشيتد برس (أ ب) في الولايات المتحدة وروبترز في إنجلترا - إلى استكمال البنية الأساسية للإعلام التجاري المطبوع. واستمرت الخصائص- المتمثلة في التكلفة العالية نسبيًّا والمهنية العالية والدعم المسنود بالإعلانات التجارية والاعتماد المحدود نسبيًّا على وكالات الأنباء (الذي كثيرًا ما يستخدم

لتخفيض شدة المنافسة بين الصحف المشتركة معها، كما هو في حالة وكالة أسوشيتد برس حتى بروز قوانين مكافحة الاحتكار في منتصف القرن العشرين*) - واستمرت تلك الآلات في تمييز وسائل الإعلام المطبوعة. ومع بروز منافسة الإذاعة والتلفاز، أدت هذه التأثيرات إلى مزيد من التركيز الإعلامي، إذ أصبحت أغلبية الصحف لا تواجه أي منافسة محلية، وتجمعت أعداد متزايدة من الصحف تحت ملكية مشتركة يديرها عدد صغير جدًّا من بيوت نشر الأخبار.

كان ظهور الإذاعة بمثابة الخطوة اللاحقة التي كان من المتوقع أن تصبح نقطة تحول مهمة، يمكن أن تجعل بعض الفئات من المجتمع المدني ينمو دون الحاجة لنموذج الإعلام المدعوم ماليًّا بالإعلانات التجارية، وذلك قبل ظهور الإنترنت. وفي معظم دول أوروبا، اتبعت الإذاعة نموذج وسائل الإعلام الواقعة تحت سيطرة الدولة، ولكن بدرجات متفاوتة من حيث تحررها من السلطة التنفيذية، وذلك في أوقات وأماكن مختلفة. بريطانيا مثلاً أسست "إذاعة بي بي سي"، وجعلتها مؤسسة عامة تمول بالضرائب التي تفرضها الحكومة على المجتمع، ومنحتها حرية عمل كافية لتصبح مبرراً حقيقيًّا يمثل المجتمع المدني بدلاً من أن تعكس صوت الحكومة وجدول أعمالها. وبمجرد أن نجح هذا النموذج أصبح المعيار الذهبي للبث الإذاعي، حيث تطور إلى حد كبير، ما جعله مؤسسة للنخبة خلال معظم القرن العشرين. وأصبح نموذج "بي بي سي" القائم على تمويل الدولة وهيمنتها ويحظى في الوقت نفسه بحرية حقيقية فيما يتعلق بتحرير المواد المذاعة، الأساسي لنموذج البث الإذاعي في عدد من المستعمرات السابقة، مثل: كندا وأستراليا التي اعتمدت نموذجاً مختلطاً في عام 1930م تموله الدولة يتضمن إذاعة تتمتع بدرجة عالية من ثقة المستمعين دون فرض هيمنته عليهم، وتسمح كذلك بنمو الإعلانات التجارية

---

* توجد قوانين كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تقيد الممارسات التجارية غير العادلة أو الاحتكارية. ومن أشهرها قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار Antitrust Law الذي اعتمد عام 1890م ، الذي ينص على أن: "أي عقد، أو مجموعة عقود أو التآمر بهدف تقييد التجارة أو التبادلات التجارية تعد أعمالاً غير مشروعة". وقانون آخر هو قانون مكافحة الاحتكار لكلايتون عام 1914م، بصيغته المعدلة في 1936 بموجب قانون روبنسون-باتمان، الذي يحظر التمييز بين العملاء من خلال الأسعار أو غيرها من الوسائل؛ كما تحظر عمليات الدمج أو الاستحواذ كلما كان ذلك يؤدي إلى "التقليل الملحوظ من مستوى التنافس". كما أن النقابات العمالية هي الأخرى تخضع لقوانين مكافحة الاحتكار. المترجم.

إلى جانب برامج أخرى. اعتمدت المستعمرات البريطانية السابقة المستقلة حديثاً التي أصبحت دولاً ديمقراطية في فترة ما بعد الحرب مثل الهند وإسرائيل*، ذلك النموذج ولكن مع هيمنة ودرجة محدودة من الاستقلالية والحرية. والتوجه الواضح بجلاء حالياً هو النموذج المختلط الذي يؤسس بتمويل حكومي، ويعطى حرية عالية فيما يخص محتوى التحرير كما هي الحال في "قناة الجزيرة"، التي تعد محطة فضائية عربية ممولة جزئيًّا من قبل أمير دولة قطر، ولكنها حرة لمواصلة سياستها التحريرية الخاصة بها، التي تتناقض بصورة جلية مع القنوات التي تديرها دول المنطقة**. وجميع هذه القنوات مثل "بي بي سي" لم تنحرف عن نموذج الاتصالات المركزي الأساس الذي سارت عليه وسائل الإعلام، ولكنها اتبعت مساراً متميزاً عن وسائل الإعلام التجارية.

وقد خضعت كل من المحطات الإذاعية والتلفازية فيما بعد لسيطرة محكمة وصارمة للغاية مقارنة بما كان عليه وضع الإعلام المقروء؛ حيث إن جميع مدخلاتها وموضوعاتها أصبحت تمر بوسائل التنقية وأصبح نموذج توجيه الرأي العام مستقلاً نسبيًّا عن ضغوط الأسواق التي يجسدها النموذج الأمريكي، وكذلك الضغوط السياسية التي تجسدها القنوات التي تملكها الدول. وبدلاً من ذلك سيطر عليها التحكم الإداري المهني والمراسلون الصحفيون، الذين أظهروا مهنية عالية رافقت الحرية على جميع تلك الأبعاد، وكذلك نوع ومهنية المرشحات العالية التي صنفت المتحكمين في وسائل الإعلام ضمن إطار هذا النموذج التنظيمي. وأخيراً، اتخذت الولايات المتحدة مسارًا كرر ووسع، وعزز نموذج الأعمال التجارية، والنموذج المعتمد على الدعم المالي الناتج من الإعلانات التجارية الذي نشأ في الإعلام المقروء. وقد أصبح هذا النموذج قالباً لتطوير قنوات مماثلة إلى جانب كل من القنوات المستقلة المملوكة للدولة ونموذج قناة "بي بي سي"

---

* لقد جانب المؤلف الصواب ولم يوفق حين وصف إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية، إذ إن ديمقراطيتها تعد من أغرب أنواع الديمقراطيات؛ لأنها تميز بين سكانها العرب والنصارى واليهود، ويمكن اعتبارها عنصرية متعصبة لليهود المهاجرين إليها. المترجم.

** هذا الرأي تنقصه الدقة؛ حيث ظهرت قنوات عدة في المنطقة مثل قناة العربية التي تموِّنها السعودية وبعض القنوات اللبنانية والمصرية والإماراتية وغيرها. المترجم.

الـذي اعتمـد في أنحاء كثيرة من العالم، وكذلـك في إنتاج البرامج المهيـأة للبث بأحدث تقنيـات التوزيـع، مثل خطوط نقل البيانات ومحطات الأقمار الصـناعية. وقد تجسـدت الـولادة الفعليـة للقنوات الإذاعيـة في الولايات المتحدة بوصـفها منـبرًا للمجتمع المدني ليلة الانتخابات في عام 1920م[7] عندما بثت محطتان نتائج الانتخابات بأسـلوب مبتكر تمامًا لجمهور واسـع جدًّا من خـلال محطات البث اللاسـلكي. وكان أحد تلك المحطات هي محطة أخبار ديترويت للهواة المسـماة "MK8"، وهي محطة أنشئت لتصبح محطة للتواصـل المحلي بين مجموعة من الأشـخاص تجمعهم اهتمامات مشتركة يعرفون بهواة "الأخوة التقنية" – ويتكونون ممن تدربوا في مجال الاتصالات اللاسلكية خلال الحرب العالمية الأولى، وكونوا مجتمعاً تقنيًّا مهمًّا وفاعلاً. والمحطة الأخرى هي محطة بيتسـبرغ "KDKA"، التي أطلقتها شـركة ويسـتنجهاوس بوصـفها محاولة لتنمية الإقبال على أجهـزة المذيـاع التي كلفت بإنتاجهـا في أثناء تلك الحـرب. وعلى مدى السـنوات الأربع أو الخمسـ التـي أعقبت، لم يكن واضـحاً أبداً أي من هذين النموذجين من الاتصـالات سيحدد البيئة الجديدة، إلا أنه بحلول عام 1926م، ظهرت البنية الصناعية التي ستوجه القنوات الإذاعية لمسـار الأعمال التجارية، وكذلك الأعمال المسـنودة بواسطة الإعلانات التجارية ووسائل الإعلام المكثفة، وتعتمد على التراخيص والتخصيص الحكومي الذي له تأثير على الإشراف الرقابي التنظيمي الخاص بها الذي أصبح بالفعل في موضع التنفيذ.

وبالرغـم من أن جذور هذا التطور مغروسـة في البنية الصـناعية للإنتاج الإذاعي؛ كونهـا أتت من الابتكارات والأعمال التجارية التي ظهـرت في العقدين الأولين من القرن العشـرين، وتشكلت بأسـلوب ملحوظ من البدائل التنظيمية السياسية، خلال الفترة من العام 1920م. وفي مطلع القرن العشـرين، كان ينظر للإذاعة بصـورة حصرية بوصفها وسـيلة للتلغراف اللاسلكي التي تعتني بالاتصالات بين السفن والشاطئ والاتصالات بين السـفن فيما بينها. ومع أن بعض الهواة قد جربوا البث من خلال البرامج الصـوتية، إلا أن ذلك ينحصـر في الاتصـال بين نقطتين؛ ولم ينظر لتطبيقات التسـلية بوصفها إحدى وظائـف هـذه التقنية إلا في عـام 1920م، حيث شـهد العقد الأول والنصـف اختراعات سـريعة ومنافسات في صناعة المرسلات الإذاعية في الولايات المتحدة الأمريكية، أعقبتها

سلسلة من قضايا براءات الاختراع هدفت إلى تعزيز السيطرة على التكنولوجيا. وبحلول عام 1916م، أصبحت المرسلات الإذاعية المثالية التي تقوم على التقنية المتاحة في ذلك الوقت تحتاج إلى تراخيص براءات الاختراع التي كانت تملكها (شركة ماركوني، و"أي تي آند تي"، وشركة جنرال إليكتريك)، وعدد قليل من الأفراد. وفي الواقع لم تمنح أي تراخيص ما جعل الصناعة اللاسلكية تصل إلى طريق مسدود. ومع ذلك، وعندما انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب، تحركت البحرية بسرعة لكسر الجمود، وإيجاد نظام فاعل عبر خطة ترخيص فرضت قصراً على منتجات المعدات الحربية، وجمعت ويستنجهاوس، مع غيرها من الشركات المحتملة في صناعة الصمامات الفراغية إلى جانب شركة جنرال إليكتريك، بوصفهما مشاركين رسميين في تلك الصناعات.

وشهد العامان اللاحقان للحرب تدخلاً من جانب الحكومة الأمريكية؛ لضمان أن صناعة الأجهزة اللاسلكية الأمريكية لن تكون تحت سيطرة ماركوني البريطانية بسبب مخاوف البحرية من أن سيطرة البريطانيين على أجهزة المذياع من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة عرضة للإستراتيجية التي استخدمتها بريطانيا ضد ألمانيا في بداية الحرب، إذ قطعت جميع الاتصالات اللاسلكية الألمانية عبر المحيطات. وحصلت البحرية على صفقة في عام 1919م عبارة عن إنشاء شركة جديدة، هي الشركة اللاسلكية الأمريكية (RCA) التي اشترت أعمال ماركوني في أمريكا. ومع بداية عام 1920م، عندما دخلت كل من RCA، GE، and AT&T في نموذج براءات الاختراع المشترك الذي يسمح لكل منهما بإنتاج شريحة من السوق اللاسلكية نتج عنه أن سيطرت "RCA" على معدات التلغراف اللاسلكي عبر المحيطات، في حين أن شركتي جنرال إليكتريك و"تي آند تي" الفرعية لشركة "ويسترن إليكترك" اعتنيا بتصنيع المرسلات اللاسلكية وبيعها تحت شعار شركة "RCA". وتخصصت شركة ويستنجهاوس في مرافق إنتاج المعدات الحربية، وأغلقت عليها صناعة المعدات الموجودة في الأسواق والمنتجة من خلال تجميع البراءة المشتركة. وكان إطلاق مشروع "KDKA" بيتسبرغ جزءًا من ردها الذي جعل ويستنجهاوس مسؤولة عن إيجاد احتياجات لأجهزة الاستقبال الصغيرة التي يمكن أن تصنع من دون الحصول على براءات الاختراع المتوافرة في تجمع البراءات.

والجزء الآخر من إستراتيجيتها صيغ للاستحواذ على براءات الاختراع التي مكنتها في غضون بضعة أشهر من فرض دخولها في تجمع البراءات، وأعادت بذلك رسم خريطة تقسيم السوق، بحيث حصلت ويستنجهاوس على 40% من سوق معدات الاستقبال. وأدى الجزء الأول من إستراتيجية ويستنجهاوس، وهو توليد الطلب على أجهزة الاستقبال إلى ناجح هائل للغاية، وعلى المدى الطويل ظهرت أهميته القصوى. ففي غضون سنتين فقط، كانت هناك مستقبلات تقدر بـ 10% من المنازل الأمريكية. وخلال الفترة 1920م ارتفعت مبيعات المعدات، وأصبحت سوقًا تجارية كبرى.

ومع كل هذا، لم تهيمن الشركات المصنعة للمعدات أو أي جهة أخرى على القنوات الإذاعية، وذلك خلال السنوات القليلة الأولى. وعلى الرغم من أن تلك الشركات أنتجت محطات بث قوية مثل بيتسبرغ "KDKA"، وشبكة "WJZ"، ومحطة شيكاجو "KYW" التي تملكها شركة وستنجهاوس، وسكينيكتدي "WGY" لجنرال إليكتريك، إلا أنها لم تبدأ في بيع الإعلانات التجارية في ذلك الوقت بل إنها اعتمدت بدلاً من ذلك على مبيعات المعدات نفسها. ويمكن القول: إن هذه المحطات لم تسيطر بأي حال من الأحوال على المجال الإذاعي في السنوات الأولى من ظهور البث الإذاعي، ولكنها ستهيمن بالفعل في غضون عقد من الزمن. وفي نوفمبر عام 1921م، صدرت أول خمسة تراخيص من قبل وزارة التجارة الأمريكية ضمن فئة جديدة من "محطات البث الإذاعي" في مجالات الأخبار والتعليم والترفيه، وما شابه ذلك. وخلال ثمانية أشهر، أصدرت الإدارة 453 ترخيصاً آخر. وقد حظيت الجامعات والكنائس والنقابات وكذلك المتاجر المحلية بمعظم تلك الرخص بأمل جذب أعمال أكثر من خلال بث البرامج الإذاعية. أما الجامعات فقد رأت في البث الإذاعي وسيلة لتوسيع دورها، إذ بدأت في بث المحاضرات والبرامج التعليمية. وبحلول نهاية عام 1922م كان هناك أربعة وسبعون معهداً عالياً تبث برامج تعليمية. كما قدمت جامعة نبراسكا ساعتين معتمدتين في برنامجها الدراسي عن طريق البث الإذاعي. وكذلك الكنائس، والصحف الإخبارية، والمحال التجارية، غزت جميعها هذا الفضاء الجديد، ومن ثم شاهدنا على مدار منتصف عام 1990م ظهور مواقع شبكات الإنترنت لكل منظمة. وفي الوقت نفسه ظهر آلاف الهواة الذين ينفذون تجارب تقنية وخططاً

إبداعية. وقد كانت أسعار المستقبلات اللاسلكية أقل بكثير من تكاليف المرسلات، مع أنه كان بالإمكان تجميع وبناء وبيع أجهزة إرسال بأسعار منخفضة نسبيًّا، لاستخدامها في الاتصالات المحلية، وكان ذلك الانخفاض في الأسعار كافيًا لتمكين آلاف الهواة المستقلين من البث والخروج إلى الفضاء الإذاعي. في تلك اللحظة من الزمن، لم يتأكد بعد الجزم بأن البث الإذاعي سيتبع مسارات نموذج وسائل الإعلام الجماهيري، بسبب قلة المذيعين المتمكنين وأيضاً قلة أعداد المستمعين المتلقين. وفي الواقع لم تمضِ سوى فترة قصيرة، حتى استقرت التكنولوجيا والممارسات التجارية والقرارات التنظيمية وسارت في اتجاه النموذج الإعلامي، وتشكلت أعداد محدودة من الشبكات الوطنية المعتمدة على الدعم المالي من الإعلانات التجارية التي جاءت لتجسد نموذج نظام البث الإذاعي الأمريكي خلال معظم بقية القرن، وأصبح ذلك هو النموذج المتبع في القنوات التلفازية أيضاً.

قام "هربرت هوفر"، الذي كان وزيراً للتجارة آنذاك، بدورٍ محوريٍ أسهم في ذلك التطور. وبحلول السنوات القليلة الأولى بعد الحرب، استطاع "هوفر" أن يصبح البطل المسيطر على سوق القطاع الخاص المتعلق بشؤون البث الإذاعي، كداعم لمصالح مالكي محطات البث اللاسلكي التجاري والهواة ضد محطات بث البحرية الأمريكية اللاسلكية وقنوات البث البريدي، التي تسعى نحو الاستحواذ على موجات البث لاستخداماتها، كما هو حاصل في معظم أنحاء العالم. وعقد "هوفر" في عام 1922م، أول مؤتمر من أربعة مؤتمرات تعقد سنويًّا للبث اللاسلكي، يشارك فيها مصنعو المعدات الإذاعية والعاملون في قنوات البث الإذاعي وبعض المهندسين والهواة. ومثل هذا المنتدى بالنسبة لـ"هوفر" مسرح الحدث الأساس لواجباته، على مدى السنوات الأربع اللاحقة. وهو اجتماع سنوي لاستخلاص التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والتشريعات والتعاون لمساعدته على أداء عمله التنظيمي، دون أي إشارة للسلطة التي يحظى بها بموجب قانون البث اللاسلكي الذي صدر عام 1912م. بل اعتمد كثيراً على بلاغته وقدرته لإظهار المصلحة الوطنية العامة وكسب دعم الهواة لتبرير طرحه فيما يتعلق بالبث الإذاعي الخاص بالتنسيق مع وزارة التجارة. وعلى أي حال، وابتداءً من عام 1922م، اتبع نمطاً يحقق الفائدة لمجموعة كبيرة من العاملين في قنوات البث الإذاعي التجاري الملتزمين بالتنسيق مع وزارة التجارة

بصورة منتظمة في مقابل التأثير السلبي على أعداد قليلة؛ مثل قنوات البث التجارية التعليمية والدينية؛ والبث اللاسلكي من نقطة لمجموعة كبيرة من المستقبلين، وعلى نطاق صغير تأثرت الهواتف اللاسلكية والتلغراف اللاسلكي الذي كان الهواة يطورونه ويستخدمونه. وما إن انتهى شهر يناير عام 1922م، حتى وضعت وزارة التجارة قيوداً على تراخيص الهواة، باستثناء قنوات بث تقارير الطقس وتقارير السوق والموسيقى والحفلات الموسيقية والخطب والأخبار، وما شابه ذلك من معلومات أو موضوعات ترفيهية. بالإضافة إلى أنها أصدرت تعليماتها لجميع الهواة لوقف البث على الموجة الطويلة البالغة 360 متراً (و هي الموجة المخصصة للبث الإذاعي)، وحصرت بثهم على مجموعة محددة من الموجات القصيرة، التي كانت تعد غير مهمة تجاريًّا، لاستخدامات الهواتف والإبراق اللاسلكي. وفي صيف ذلك العام، خصصت الوزارة، بالإضافة إلى 360 مترًا، الحيز الترددي 400 متر، وحجزته للفئة (ب) من أجهزة الإرسال التي تعمل على قوة بث تتراوح بين 500-1.000 وات، ولا تستخدم الأسطوانات الموسيقية المسجلة.

هذه القيود المفروضة على تراخيص الفئة (ب) جعلت القنوات التي توافرت حديثاً موجات محتملة للاستخدام الحصري لكل من يستطيعون تحمل الأعباء المالية الباهظة واستخدام المرسلات ذات القوة العالية، وبإمكانهم أيضاً ترتيب البث الحي المباشر، بدلاً من مجرد بث الأسطوانات الموسيقية. ولم يحقق ذلك المجال الترددي الجديد نجاحاً فوريًّا، وذلك بسبب أن العديد من أجهزة الاستقبال لا يمكنها التقاط البث على تلك الموجات الجديدة. وعندما فشل "هوفر"، في إقناع الكونجرس لتعديل قانون البث اللاسلكي وإعطائه القوة التي يحتاج إليها لتنظيمه، عند ذلك لجأ إلى توصيات مؤتمر المذياع الثاني الذي عقد عام 1923م واستخدم دعم الجماهير لتطبيق أنظمته الجديدة، واستمر في العمل على هذا المنوال دون الحاجة إلى سلطة تشريعية. وأعلن أن البث اللاسلكي سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مجالات: نطاق البث الترددي عالي القوة الذي تكون قوته بين (500-1.000 وات) ويخدم مناطق واسعة، وتكون تردداته محمية وخالية من التداخل في حدود تلك المناطق. وينحصر البث بين الموجات من 300 إلى 545 مترًا. النطاق الثاني خصص لخدمات قنوات البث التي تعمل في المناطق ذات الحجم المتوسط، وحجز لها القنوات

الواقعة بين الموجات 222 و 300 متر، وتم حمايتها أيضاً من التداخل. أما القنوات المتبقية ذات الطاقة المنخفضة فلم يتم شطبها، كما أراد كبار الناشطين، وبقيت تعمل في المجال الترددي السابق عند 360 مترًا، ولكن خلال ساعات محددة وامتداد جغرافي معين. وكانت كثير من محطات البث التي تعمل بطاقة أقل تخص المؤسسات التعليمية والدينية التي اعتبرت تراخيص "هوفر" منحازة لشركات "RCA" وجنرال إليكتريك، و"تي آند تي" المكونين لتحالف ويستنجهاوس. وعلى الرغم من احتجاجاته ضد البث التجاري الناتج بسبب استخدام الخطابات الرئاسية بوصفها عذرًا للمشاركة في البث ولخص تخوفه بقوله: إذا كان "خطاب الرئيس يستخدم كشريحة اللحم في الساندويتش لتجاوز حقوق براءات الإعلانات التجارية، فإنه لن يبقى مجالاً لاسلكيًّا يمكن استخدامه"، لذا فقد حجز "هوفر" قناة خالية، وأصدر تراخيص للبث التجاري عليها بقوة بث عالية.

وجاءت سياسة الإجراءات النهائية مستندةً على توصيات مؤتمرات الراديو في عام 1925م، إذ توقفت وزارة التجارة بموجبها عن إصدار التراخيص. ونتج عن ذلك ظهور سوق ثانوية للتراخيص، أدت إلى شراء رخص المنظمات الدينية والتعليمية لاستخدامها في الأغراض التجارية. وجذبت تلك الصفقات صناعة البث الإذاعي بدرجة أكبر نحو العمل التجاري. ما جعل قنوات البث التي لديها تراخيص تمكنها من العمل بقوة بث عالية ولساعات طويلة وتلتزم بقيود فنية عالية، مستحسنة إلى ما بعد ظهور قوانين هيئة التراخيص اللاسلكية الفدرالية عام 1927م. من الناحية العملية، أدى ذلك إلى تخصيص 21 قناة من أصل 24 قناة خالية من قبل هيئة التراخيص اللاسلكية الفدرالية لقنوات البث المنشأة حديثاً في الشبكة التابعة لها. وعلى مدى تلك المدة، بدأت تظهر توترات داخل تحالف حقوق البراءة، إذ إن النجاح الهائل في مبيعات المستقبلات اللاسلكية أغرى شركة "ويسترن إليكتريك" لدخول تلك السوق. وفي الوقت نفسه وتقريباً عن طريق الخطأ، بدأت شركة "أي تي آند تي"، بتحدي جنرال إليكتريك ويستنجهاوس و"RCA" وذلك من خلال إعلان محاولتها لإنشاء مرفق بث لنقل بيانات عامة بوصفها خطوة لتنمية أعمالها. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها مبيعات البث والاستقبال، لم يكن واضحاً في العامين 1922م 1923-م كيف ستدفع تكاليف إنشاء

وصيانة محطات البث الإذاعي. ففي إنجلترا مثلاً، فرضت ضرائب على الأجهزة اللاسلكية، واستخدمت عائداتها لتمويل قنوات هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي". ولم يطرح أي اقتراح مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية وبدلاً من ذلك اقترح رئيس تحرير الإذاعة إنشاء صندوق وطني يزود بهبات، على غرار تلك التي تدعم المكتبات العامة والمتاحف وفي عام 1924م، دعت لجنة مكونة من رجال الأعمال في نيويورك لجمع تبرعات عامة لتمويل البث الإذاعي، وكانت الاستجابة سيئة للغاية لدرجة أن الأموال القليلة التي تم استحصالها أعيدت إلى الجهات التي منحتها.

وكانت "أي تي آند تي" هي الشركة الوحيدة التي قدمت حلًّا يعتمد على تجربتها في صناعة الخدمات الهاتفية وعرضت هواتف لاسلكية لاستخدامات العامة برسوم مالية محددة. وأدت الأجهزة التي تعدّ هواتف حقيقية بما فيها أجهزة هاتفية متنقلة إلى تجارب مستمرة منذ العقد الثاني من عهد البث اللاسلكي، على الرغم من أن ذلك يختلف عما عرضته شركة "أي تي آند تي". وفي فبراير عام 1922م، أنشأت "أي تي آند تي" إذاعة في نيويورك متخصصة في الإعلانات تسمى "WEAF"، وهي محطة تبث فقط الإعلانات ولا تذيع أي برامج خاصة بها وبدلاً من ذلك وفرت للعامة أو لأصحاب البرامج فرصاً للإعلانات التجارية برسوم مرتبطة بوقت الإعلانات. وقد عاملت شركة "أي تي آند تي" هذه الخدمة بوصفها نوعاً من أشكال هواتف الاتصالات اللاسلكية ضمن إطار اتفاق تحالف حقوق البراءات الصادر عام 1920م، وقد سيطرت حصريًّا على هذه الخدمة، بحيث لم تستطع كل من "ويستنجهاوس" وشركة "جنرال إليكتريك" منافستها في هذا المجال. وهذا النوع من البث المسمى "Toll broadcasting" لم يكن ناجحاً بمفرده. إذ يوجد نقص في متطلبات التواصل مع الجمهور لتحقيق جدول زمني كامل يبرر بقاء المستمعين في ضبط مستقبلاتهم للاستماع لتلك المحطة. ونتيجة لذلك، أنتجت "أي تي آند تي" البرامج الخاصة بها، بهدف زيادة محتملة للجمهور المتابع لبثها الإذاعي، وذلك باستخدام إمكاناتها في مجال المرافق السلكية، حيث جربت الإرسال عن بعد، مثل بث تقارير الأحداث الرياضية الحية، والإرسال المتزامن للبرامج عن طريق محطات أخرى مربوطة معها في نيويورك عبر خطوط ربط ثابتة. وكان هدف تلك الشركات هو

إطلاق بث من طراز "Toll broadcasting" كما هو معمول به في "WEAF". وبحلول منتصف عام 1923م أصبحت "أي تي آند تي" في مقدمة الشبكات المدعومة بالإعلانات التجارية.

وتطور الأمر إلى أن هدد أعضاء التحالف بعضهم بعضًا: فشركة "أي تي آند تي" هددت بالدخول في تصنيع أجهزة الإرسال والاستقبال، وشركة "RCA" وحلفاؤها مدعومين بمحطتهم ذات البث القوي هددوا بالدخول في "Toll broadcasting"، أو البث المدعوم بالإعلانات التجارية، ما اضطر الحلفاء لرفع دعاويهم أمام محكمين، لتفسير اتفاقات عام 1920م، ووصلت المنازعات أخيراً إلى صناعة التلغراف اللاسلكي، التي أدت بالفعل إلى فض التحالف في عام 1924م. وفي أواخر عام 1924م، وجد المحكم أن "RCA" و"GE" و"ويستنجهاوس" متعدين في جميع القضايا تقريباً. وبالاستفادة من الصعوبات التي تواجه "RCA" مع سلطات مكافحة الاحتكار وجلسات الاستماع أمام النواب بشأن الممارسات الاحتكارية المؤثرة في أسواق المستقبلات اللاسلكية، استطاعت شركة "أي تي آند تي" مقاومة ما فهمه المحكم فيما يتعلق باتفاقية عام 1920م، وأوضحت أن الاتفاقية عبارة عن مزيج من التقييد التجاري وأن "أي تي آند تي" غير معنية به. وبالتفاوض في ظل التهديدات المشتركة بين عقد التحالف وإجراءات مكافحة الاحتكار، وصل الحلفاء السابقون إلى حل أصبح أساس لمستقبل البث الإذاعي بموجبه تركت "أي تي آند تي" البث اللاسلكي. وتم تكوين شركة جديدة، تعود ملكيتها لـ"RCA" و"جنرال إليكتريك" و"ويستنجهاوس" على أن تشتري هذه الشركة محطة "أي تي آند تي".

كما دخلت الشركة الجديدة في اتفاقية طويلة الأجل مع "أي تي آند تي" لتوفر اتصالات المسافات الطويلة اللازمة لإنشاء شبكة البث اللاسلكي كما تنبأ به ديفيد سارنوف "David Sarnoff" بوصفه مستقبلاً للبث اللاسلكي. وهذا الكيان الجديد أصبح في عام 1926م، شركة الإذاعة الوطنية إن بي سي "NBC". كما أصبحت محطة "WEAF" مركزًا لإحدى شبكتي "إن بي سي" وشكل هذا الانقسام فيما بعد أساس نظام البث في الولايات المتحدة الأمريكية.

بحلول منتصف عام 1926م، أصبحت المواد القانونية والتنظيمية التي تحكم نظام البث الإذاعي الأمريكي جاهزة تماماً. وبذلك تم التخلي نهائيًّا عن فكرة احتكار الحكومة للإذاعة، التي هيمنت في بريطانيا وأوروبا ومستعمراتها السابقة. كما رُفضت فكرة تملك الطيف الترددي الذي كان مدعوماً من قبل ملاك البث الإذاعي التجاري بحجة تشجيع الاستثمار في تلك الصناعة، وأتى ذلك الرفض على خلفية صراعات أخرى تتعلق بالمحافظة على الموارد الأمريكية المشتركة، إذ ألغت المحكمة البناء التنظيمي الشاهق الذي وضعه "هوفر" برمته بسبب أنه يفتقر للأساس القانوني، وبعد أشهر قلائل من ذلك الإلغاء، وبسرعة قياسية أقر الكونجرس قانون الإذاعة في عام 1927م، واستخدم ذلك التشريع إطارًا أساسيًّا للبث الإذاعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحت هذا القانون الجديد، أخذت مجموعة صغيرة نسبيًّا، من ملاك قنوات البث التجارية والشركات المصنعة للمعدات زمام المبادرة لتطوير صناعة البث الإذاعي. وتكونت منظمة حكومية متخصصة في تنظيم وتوافق التشريعات تحت شعار المصلحة الوطنية العامة، وشرعت تنفذ مهامها وتخصص الترددات، ووقت البث، وقوة الإرسال؛ لتقليل التداخل وتسوية الخلافات. وارتبط مصطلح "الصالح العام" - بشكل وثيق - باحتياجات ومصلحة المستمعين وملاك قنوات البث التجارية. وفي وقت لاحق، حلت شبكات البث الإذاعي محل مجموعة تحالف البراءات، وأصبحت هي القوة الرئيسة التي تهتم بها هيئة البث الإذاعي الاتحادية. وشهدت بدايات عام 1930م صراعات كثيرة لتحديد درجة الحرية التي تمكن ملاك تلك الشبكات من تحقيق مصالحهم بعيداً عن التنظيمات، حسب دراسة روبرت ماكنزي "Robert McChensey"[8]، إلا أن نفوذ ملاك وسائل وقنوات البث الإذاعي وصل في تلك الأثناء مستوى عظيماً، بحيث يستحيل مواجهته. فالمصالح المتنوعة مثل مصالح الهواة، الخاضعة لعواطفهم الفكرية، جعلتهم يحظون بقوة شرائية ملحوظة في المؤسسات التعليمية والمنظمات الدينية، حيث استمروا في ممارسة بعض السلطة على تخصيص وإدارة الطيف. ومع ذلك، فقد اعتبروا على هامش نطاق البث الإذاعي، ما جعلهم يتركون المجتمع المدني ليعالج أموره من خلال عدد محدود للغاية من الفئات التجارية التي تدير وتسيطر على بيئة وسائل الإعلام الجماهيري

المرتكزة على الإعلانات التجارية. وبعد أن وُضعت نهاية لمشكلات البث الإذاعي، لم تتبقَّ أي نقاط تحول حقيقية في بنية وسائل الإعلام الجماهيري. وبدأ الاهتمام بدرجة أكثر تركيزاً على البث التلفزيوني، حيث إن شبكات نقل البيانات عريضة النطاق وشبكات الأقمار الصناعية قد تنوعت إلى حد ما، ولكنها بقيت على النموذج الأساس المستند على الإعلانات التجارية الموجهة لجذب أكبر عدد ممكن من الجمهور لمشاهدة العروض الإعلانية التي تدعم البرامج ماليًّا.

مراجعة نقدية لوسائل الإعلام الجماهيري:

إن جزئية الممارسات، التي شكلت نموذج الإعلام الجماهيري، نتج عنها سيطرة اجتماعية في الدول التسلطية بدرجة كبيرة جدًّا. وذلك لأن عناصر البنية التقنية قد ساندت محاور أنشطة المجتمعات وكبحت العوائق التي تقيدها، وكوَّنت نموذجًا للمستقبل النهائي لما يبث دون قدرته على التفاعل معه - أي إن ضخ المعلومات كان في اتجاه واحد لتلك الأنظمة - ما سهل السيطرة عليها، من خلال التحكم في مضمون ما ينشر عبر محطات التلفاز المملوكة للدولة وأيضاً الإذاعة والصحف اليومية، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على نشر وتوزيع مقالات معادية للسلطة الحاكمة في أي بلد عبر مسافات شاسعة وبين أعداد كبيرة من المؤيدين المحتملين، بسبب التكلفة العالية للأنظمة المتوافرة آنذاك. ومع ذلك ظهرت مطابع النشر والتوزيع المحظورة من مختلف الأشكال والقنوات في معظم المجتمعات المقهورة إن لم يكن جميعها، ولكنها كانت تواجه عوائق كبيرة من قبل وسائل الاتصالات العامة الرسمية. واحتل القراء والمستمعون والمشاهدون بحذر، دور المجتمع المدني في الدول السلطوية — وذلك بنشر الأفكار والآراء لتحقيق أوسع نطاق للقبول، أو على الأقل تحقيق مرونة هادئة، ومن ثم تقليل استخدام القوة القمعية ضد استخدامات الوسائل السرية.

أما في الدول الديمقراطية الحرة، فقد أنتجت المميزات الجديدة للتقنية والتكلفة الاقتصادية، ممارسات نمطية اجتماعية مختلفة جدًّا عبر وسائل الاتصالات. اعتمدت تلك الممارسات على البنية التقنية ومميزاتها وتكلفتها الأساسية المستخدمة في الدول

القمعية ذاتها وحولتها للصالح العام. وظهر بطبيعة الحال كم هائل من الأدبيات المتعلقة بالممارسات التي تتبعها وسائل الإعلام التجارية في تلك البلدان الديمقراطية الحرة، التي تنتقد أخطاءها وتمجد فضائلها، بوصفها منبرًا أساسيًّا للمجتمع المدني الحر. وسيتم توضيح ثلاثة انتقادات رئيسة لوسائل الإعلام تلك: أولاً، كون تناولها لشؤون المجتمع محدود للغاية، إذ إن تراكم المعلومات كان ضئيلاً جدًّا، ما جعل كثيرًا من وجهات النظر غير معروفة وغير معلنة، إما بسبب أنها بعيدة تماماً عن اهتمامات كادر الصحفيين المحترفين، أو لأنهم لا يستطيعون توصيل كل ما لديهم إلى الرأي العام. وأصبح الحوار السائد يركز على جعل تلك الوسائل إقليمية، بالإضافة إلى نمو المطالبة بتعددية تملك محطات الإذاعة والتلفاز الذي أصبح من أهم أسس السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقام ذلك الحوار على افتراض أن الملكية المحلية المتنوعة اجتماعيًّا لمحطات البث الإذاعي ستقود إلى تمثيل أفضل للاهتمامات الوطنية، وستوزع على نطاق أشمل في المجتمع. ثانيًا، انتقدت وسائل الإعلام الجماهيري المكثفة، بأنها توفر قدراً كبيراً من السلطة لملاكها على كل ما يبث، وكذلك أسلوب تقييمه – بالإضافة إلى ذلك؛ تمكنهم من فرض أنفسهم على المجتمع أو بيع استخدامات مرافقهم لمن يدفع أكثر بصرف النظر عن المضمون. ثالثًا، حاجة وسائل الإعلام المدعومة تجاريًّا إلى استقطاب جمهور كبير، أبعدها عن مناقشة موضوعات سياسية مهمة، لاستدعاء انتباه الجمهور وجذبهم في اتجاه الإثارة والسطحية. وقد أبرز هذا الانتقاد التوتر بين مصالح أصحاب الأعمال التجارية وأخلاقيات مهنة الصحافة، وأكد على أن الأسواق تحظى بسلطة إلزامية، ونتج عن ذلك ظهور تقارير مشبوهة وغير نزيهة سلبت شجاعة المراسلين الصحفيين؛ ما أثر على أذواق ومواقف غالبية المتلقين، فبدلاً من بث العروض والبرامج الموضوعية التي تبرز القضايا الواقعية كان التركيز على البرامج الترفيهية المتحللة والمزرية بصورة أكثر من نقل الأخبار والتحاليل الإخبارية – حتى عندما تتم تغطية المسائل السياسية – بهدف الوصول لأقصى قدر من الجمهور.

وبرزت أيضاً ثلاثة دفاعات أساسية أو مزايا في تلك الوسائط الإعلامية: الأولى هي استقلالها عن الحكومة أو الأحزاب أو النخب الاجتماعية، وبالأخص إذا ما قورنت

بوسائل الإعلام المملوكة للدول في الأنظمة الاستبدادية، وكذلك إذا ما نظر لارتفاع تكلفة الإنتاج والاتصالات، وقد اعتبرت وسائل الإعلام التجارية ضرورية لإيجاد مجتمع مدني مستقل عن الحكومة. والثانية هي المهنية، وظهور صالات البرامج الإخبارية التي يمكن أن تتحمل وسائل الإعلام الجماهيرية تكلفتها، المسنودة بالإعلانات التجارية، ما يمكّنها من أداء وظيفتها الرقابية في المجتمعات المركَّبة. ونتيجة لعائداتها من السوق التجارية، بإمكانها استبدال ما تقدمه من موضوعات عمومية بأبحاث مدققة وملاحظات مدروسة جيداً قد يصعب على المواطنين إجراؤها، مع أنها تعد بالغة الأهمية للديمقراطية التي يمكن أن تعمل بصورة جيدة. والثالثة عبارة عن رؤية شبه شاملة ومستقلة مكنتها من تحديد القضايا المهمة داخل المجتمع وتوفير منبر لتوصيل تلك المسائل إليه بهدف الاهتمام بها ووضعها على جداول أعماله، بحيث يمكن أن يتولى المجتمع تنقية القضايا التي رشحت إليه والتحقق من مصداقيتها، لتصبح موضوعات محددة تحديداً جيداً وأمورًا ممكنة للحوار العام بين المواطنين المؤهلين للنقاش. وهذا يعني، أن العدد المحدود من قنوات البث التي يمكن أن يتابعها الناس وكذلك العدد المحدود من الترددات التي تذيع تلك المعلومات، هي التي تشكل القاعدة الأساسية لصياغة الرأي العام وزيادة بروز المسائل التي تهم الجمهور ليتحقق العمل الجماعي المأمول. سأوضح فيما تبقى من هذا الفصل وبمزيد من التفصيل الانتقادات المتعلقة بوسائل الإعلام التجارية، ومن ثم سأتطرق في الفصل السابع لحقيقة أن الإنترنت، والأسواق الافتراضية الناشئة، وإنتاج الأفراد التعاوني في اقتصاد المعلومات المترابطة، يمكنها بصورة عامة، أن تحل أو تمنع المشكلات، وذلك بسبب قدرتها على تحقيق بعض الأدوار المهمة لوسائل الإعلام في الدول الديمقراطية القائمة هذه الأيام.

وسائل الإعلام الجماهيري بوصفها منبرًا للمجتمع المدني:

تفرض بنية وسائل الإعلام، مجموعة معينة من المميزات الأساسية من خلال التواصل الذي أوجدته بوصفها وسيلة للاتصالات: الأولى، أنها تمثل على الدوام أسلوب تواصل لعدد قليل من الناس، تم تنظيمهم على هيئة مجموعات أصغر بوصفهم مصادر

لإنتاج متنوع، إذ يتم عن طريقها مخاطبة عدد كبير من المتلقين يفوق عددهم عدة أضعاف الجهات المرسلة، وعدد أعضائها غير محدود، من حيث المبدأ، فيما عدا ما تقيده الطاقة الإنتاجية لوسائل الإعلام نفسها - في حالة الطباعة مثلاً تحدده عدد النسخ وفي حالات الإذاعة وخطوط نقل البيانات والتلفاز، وما شابه ذلك تعني أي عوائق مادية قد تفرضها التقنية والتدابير التجارية التنظيمية التي تستخدمها هذه المنافذ الإعلامية، وتتسبب في منع تدفق المعلومات في حالة وجودها. وحقيقة الأمر، أنه لا يمكن في المجتمعات الحديثة الكبيرة والمركبة، أن يعرف أي شخص بمفرده كل شيء. فالمهمة الأولية لمنابر المجتمع المدني تكمن في كونها منافذ لتوصيل المعلومات – أي تقديم أكبر قدر من الملاحظات والآراء لأكبر عدد من أعضاء المجتمع، وجعلها موضوعات وعوامل محتملة تهم المجتمع، ويلزمه النظر فيها. والفرق الجذري بين أعداد منافذ المدخلات لوسائل الإعلام، والمدى والتباين في أسلوب حياة البشر في المجتمعات الكبيرة هو السبب في فقدان المعلومات بدرجة كبيرة، في مرحلة وصولها للمنفذ الإعلامي. الثانية، هي أن الفرق الشاسع بين عدد المتحدثين وعدد المستمعين، ونمط السلع المكتملة من منتجات وسائل الإعلام، تفرض قيوداً كبيرة على مدى تقبل هذه الوسائل للملاحظات – أي للاتصالات التفاعلية المرتبطة مع بعضها بوصفها محاور للحوار بتوجهات متعددة ومتعاكسة بين الطرفين المتصلين. والثالثة، تتمثل في الجمهور الهائل غير المترابط والمتابع لوسائل الإعلام، الذي يستطيع التأثير على مهمة تنقية المعلومات وصياغة وسائل الإعلام بوصفها منبرًا للمجتمع المدني.

وكانت إحدى الملاحظات فيما يتعلق بمحتويات الصحف في أواخر القرن الثامن عشر وإلى منتصف القرن التاسع عشر هو المنحى الذي سلكته الصحافة عند نمو تداولها، أي من كونها مهتمة بالأحزاب القائمة في المجتمعات ذات الاهتمام والممارسات المكثفة نسبيًّا، إلى كونها مهتمة بالحقائق وأحاسيس المجتمع، مع تبني محتوى يؤدي إلى متطلبات أقل على مستخدميها من أجل تحقيق علاقات أوسع ومحددة بدقة أكبر. وأخيراً الرابعة، فبسبب ارتفاع تكاليف تنظيم هذه الوسائط، أصبحت مهمة المنافذ الإعلامية، مرتبطة بفرز المدخلات لضمان ملاءمة المحتوى للنشر وتأكيد مصداقيته ورفع مستوى

صياغته. ويتم كل ذلك تحت سيطرة مشغل الوسيلة الإعلامية الذي تم اختياره مبدئيًّا بسبب قدرته على جمع الموارد الضرورية التي تمكنه من نشر المعلومات بين عدد كبير من الناس. ومع أن جميع هذه الوظائف ضرورية لمجتمع مدني فاعل، فإن الربط بين إمكانية جمع الموارد الرأسمالية، مع إمكانية تقديم أفضل ما يمكن لتنقية المضمون وصياغته غير واضحة، أضف إلى ذلك أن القيود الهيكلية الأساسية التي تسببها الصفات الشكلية للتواصل الجماهيري، وبتعبير أدق التي يمكن أن نطلق عليها اسم "الوسائل الجماهيرية"، وأيضًا انتقادات نشأت، من نماذج الأعمال التي اتسمت بها وسائل الإعلام التجارية على مدى معظم القرن العشرين. وتتركز معظم نماذج الأعمال في أسواق وسائل الإعلام التجارية، على جلب انتباه جمهور كبير إلى حد ما للإعلانات التجارية.

تكثيف وسائل الإعلام: سلطة التملك والمال:

تعد مجموعة "سنكلير" للبث الإذاعي "The Sinclair Broadcast Group" من أكبر مالكي المحطات التلفازية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر ذلك من تقرير المجموعة السنوي لعام 2003م، الذي حمل بزهو كبير شعاراً عنوانه: "شركتنا. رسالتك. 26 مليون أسرة". وهو يعني أن بثهم يصل إلى ما يقارب ربع الأسر في الولايات المتحدة. وتمتلك "سنكلير" وتدير وتقدم برامج ومبيعات لاثنتين وستين محطة بث تلفازي في أمريكا، بما في ذلك شركات محلية متعددة مثل: إن بي سي "NBC" وأي بي سي "ABC" وسي بي إس "CBS" وفوكس، وقد تجلى تدخل الإعلام في السياسة في إبريل عام 2004م، عندما قررت محطة أي بي سي "ABC" تكريس برنامجها الإخباري مسار الليل "Nightline"، لقراءة أسماء أفراد الخدمة الأمريكان الذين قتلوا في حرب العراق؛ بينما اعترضت إدارة "سنكلير" على ذلك، وقررت بصفتها ناقلة لبيانات سبعة فروع من محطات "أي بي سي" التلفازية عدم نقل ذلك البرنامج الخاص، بحجة أن البرنامج، حسب تعبيرهم، "توجهه أجندة سياسية تهدف إلى تقويض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في العراق"[9]. وفي ذلك الوقت، كان تزايد عدد الإصابات الأمريكية في العراق،

بالفعل؛ يشكل أحد أهم العوامل المهمة في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2004م، ويمكن أن ينظر لقرار أي بي سي "ABC" لبث البرنامج على الهواء، وكذلك قرار "سنكلير" في رفض تنفيذ ذلك، على أنها تدخلات من جانب وسائل الإعلام، في تحديد جدول الأعمال السياسي والإسهام في النقاش العام. ومع أنه من الصعب قياس التوجهات السياسية لمنظمة تجارية، إلا أنه يمكن بصورة تقريبية قياس ذلك من خلال تبرعاتها للحملات السياسية. فعلى سبيل المثال تبرعت "سنكلير" بما نسبته 95% من الهبات التي يقدمها الأفراد المرتبطون بها خلال دورة انتخابات عام 2004م للجمهوريين، بينما تبرعت فقط بـ 5% للديمقراطيين[10].

ومن ناحية أخرى؛ فإن إسهامات ديزني "Disney"، وهي الشركة المالكة لشبكة أي بي سي "ABC" قسمت تبرعاتها بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري بنسبة 70:30 لمصلحة الديمقراطيين. ومن الصعب تحليل مسارات التوجهات السياسية لمعرفة ما إذا كان مثل هذه التوجهات، تعد شخصية ومجاملة للمديرين التنفيذيين والموظفين المهنيين الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالبرامج التلفازية، أو أنها منظمة لتحقيق المصالح الشخصية، وذلك يعتمد على مواقف الأحزاب السياسية من ظروف العمل في هذه الصناعة، على الرغم من أنه يكون من الواضح تماماً، في بعض الحالات، أنه ينحو منحى سياسيًّا. ويمكن القول: إن الإسهامات التي تقدمها شعبة الأفلام في شركة ديزني تذهب بنسبة 100% لصالح الديمقراطيين. ومن الواضح غالباً؛ أن مثل هذه الأفعال تعكس الإسهامات الكبيرة التي تقدمها شركة واينشتاين إخوان "Weinstein brothers"، التي تدير صالة التصوير شبه المستقلة ميراماكس "Miramax"، وهي الشركة نفسها التي نشرت الانتقادات السياسية الشديدة لفيلم "مايكل مور" ضد إدارة بوش، بعنوان "فهرنهايت 11/9" في عام 2004. وكان واضحاً أيضاً أن تبرعات "سنكلير" وميولها السياسية تعد أشد مما تمارسه منظمة البث الوطنية من خلال لجنة العمل السياسي، إذ يتم توزيع تبرعاتها بنسبة 61%: 39 %، لصالح الجمهوريين. والدوافع المحتملة هنا هي أن الجمهوريين قد تبنوا أجندة تنظيمية في اللجنة الاتحادية للاتصالات، تسمح بقدر أكبر من الحرية لمحطات البث؛ كي تعمل كشركات قوية بصورة أقرب من كونها مجرد ملك خاص.

وبطبيعة الحال، فإن النقطة الأساسية التي أحاول الوصول إليها ليست تتبع قرار برنامج سياسي معين، بل إنها محاولة لتسليط الضوء على سلطة المتحكمين نسبيًّا في وسائل الإعلام، عندما يسعون لتوجيه الرأي العام والعمل على صياغة المفاهيم العامة والسيطرة على الحوار السياسي، إذ إن تلك السلطة تبرز في جميع مكونات المنابر الإعلامية، بدءًا من مرحلة المدخلات (أي تحديد الحقائق العالمية التي يجب مراعاتها) إلى مرحلة التصفية والصياغة (أي اختيار المواد وتقديمها، واختيار السياسيين الذين يناقشونها ونوع النقاش). وجميع هذه الأمور أساسية لتشكيل جداول الأعمال التي يراد ضخها للجمهور، بهدف السيطرة على سير النقاش، وتحديد مستوى الإدراك العام للآراء التي أدخلت في الحوار، وفي نهاية المطاف سيتأكد من خلال ذلك، أن الإجماع المدرك من قبل الجمهور سيتماشى مع ما صمم له وحسب النطاق المسموح به في النقاش. وعند تطبيق ذلك على شخص معين له أسلوب خاص في الإدارة، يمكن اعتباره شبيهًا بـ"تأثير برلسكوني". حيث رمز لسلطة التحكم في وسائل الإعلام على انتخابه رئيساً لفرنسا بأنها مصدر قلقه الحقيقي، ولكن ذلك بالطبع ليس كل شيء، بل إن المشكلات التي تواجهه أوسع نطاقاً وأكثر غموضاً بسبب احتمال أن تكون وسائل الإعلام مملوكة من قبل أفراد قد يمارسون سيطرة تامة عليها، وترجمة سيطرتهم إلى سلطة سياسية مباشرة، وصياغة وتشكيل المجتمع المدني، بدلاً من توفير منبر لحملته الإعلامية.

تعتمد سلطة وسائل الإعلام التجارية على مدى تغلغلها في أسواق وسائل الإعلام الجماهيري وممارسة السياسة. وفي الحقيقة توجد ملايين القنوات التي لا تمارس سلطة سياسية على المشاهدين. لذلك عندما تكون وسائل الإعلام المتوافرة قليلة جدًّا فهي توصف في الغالب بأنها "مركزة" وهو اصطلاح شائع يستخدم لوصف تلك الوسائل عندما تمارس السلطة السياسية. ولكنه اصطلاح يتطلب الدقة والحذر؛ لأنه يجمع بين ظاهرتين متباينتين جدًّا: الأولى، هي عدم وجود منافسة في السوق، بدرجة كافية تسمح للشركة المالكة للوسيلة الإعلامية بممارسة السلطة لتحديد أسعارها كما تشاء، وهو ما تشعر به منظمات مكافحة الاحتكار. الثانية، اهتمامات مختلفة تماماً يمكن تسميتها "المشاركة في التفكير". ويمكن اعتبار وسائل الإعلام "مركزة" عندما تمارس أعداد

قليلة من الشركات أدواراً كبيرة بصفتها قنوات لضخ المعلومات من وإلى مجموعات كبيرة من القراء والمشاهدين والمستمعين لتوجيههم نحو رؤية سياسية محددة ذات صلة بوحدة اجتماعية معينة.

وإذا كان هناك من يعتقد أن الشركات التجارية العاملة في السوق "تقدم للجمهور ما يريد باستمرار" وأن ما يريده الناس هو شريحة تمثل قطاعاً عريضاً جدًّا من وجهات النظر والآراء التي تهم المجتمع، عندها لا يتبقى سوى تفسيرات مؤسسات محاربة الاحتكار، إذ إن الأسواق التنافسية ستجبر أي جهة فاعلة في السوق وبكل سهولة، في أن تعكس مجموعة من الآراء المتاحة في ساحات المجتمع. ومع ذلك، وحتى باستخدام هذه المعايير لايزال هناك حوارات حول تحديد السوق التي لها صلة بهذه الموضوعات، ومعرفة الأشياء التي يجب قياسها. وكلما أخذت في الاعتبار جميع مصادر المعلومات المحتملة المتاحة على الصعيد الوطني، مثل الصحف والمجلات التلفاز والإذاعة وخطوط نقل البيانات والأقمار الصناعية وغير ذلك، ستبدو السوق أقل تركيزاً. ومع ذلك، فقد أوضح "إيلي نعوم" من خلال بحثه الأخير المتعلق بالتوجيه الإعلامي لوسائل الإعلام المحلية، أن محطة تلفازية صغيرة في لونج أيلاند "Long Island" تعادل محطة دبليو سي بي إس "WCBS" في نيويورك عندما لا تمثل الأخيرة سلطة إعلامية تذكر على مشاهديها مقارنة بالمحطة الصغيرة.

وقد قدم "نعوم" تحليلاً متكاملاً يعد من أكثر التحليلات المتوافرة حالياً من حيث الشمولية لتوضيح أنماط التوجيه الإعلامي من خلال الوصول الفعلي لوسائل الإعلام المحلية، حيث يعيش الناس منذ عام 1984م إلى عامي 2001م/2002م. كما أن معظم وسائل الإعلام تستهلك محليًّا - بسبب تكلفة توزيع الصحف الوطنية، وبسبب القيود التقنية والتنظيمية المتعلقة بتوزيع تراخيص الإذاعة والتلفاز على مستوى أمريكا. وقد حدد "نعوم" معيارين للتوجيه الإعلامي للسوق عند دراسته لثلاثين سوقاً من الأسواق المحلية: الأول هو مؤشر هيرفيندر وهيرشمان "Herfindahl – Hirschman (HHI)" الذي يعد أسلوباً قياسيًّا، إذ تستخدمه وزارة العدل لقياس التوجيه الإعلامي في السوق لأغراض مكافحة الاحتكار، والثاني هو ما أسماه مؤشر "سي4، C4"، الذي يمثل حصة

السوق من الشركات الأربعة الأولى في السوق، حيث إن "سي1"، يمثل أعلى حصة للشركات المنفردة في السوق. ووجد أنه باستخدام المعيار القياسي "HHI"، يتضح أن جميع أسواق وسائل الإعلام المحلية تركز على التوجيه بدرجة عالية. فالسوق التي تكون مؤشرها أقل من 1000 لا تُعدّ موجهاً، أما السوق التي تتراوح مؤشرها بين 1000 و1800 فهي معتدلة التوجيه والسوق التي تزيد مؤشرها عن 1800 يكون توجيهها عالياً. ووجد "نعوم" أن الإذاعة المحلية التي كان مؤشرها أقل من 1000 خلال السنوات 1984م و1992م قد ارتفعت على مدى السنوات الأخيرة إلى حد كبير. وقد خُففت القيود التنظيمية على مدار التسعينيات الميلادية، ما أدى إلى رفع نتائج مؤشر "HHI" ليصبح 2400 مع نهاية العقد في المدن الكبيرة، وأعلى من ذلك في المدن ذات الحجم المتوسط والصغيرة. وما زالت المحطات الإذاعية أقل توجيهاً من قنوات النطاق العريض مثل قنوات التلفاز المحلية وخطوط نقل البيانات مثل (خطوط النقل والأقمار الصناعية) حيث يظهر مؤشر "HHI" أن توجيهها يصل إلى 6300، أما المجلات المحلية فإن المؤشر نفسه يظهر أن توجيهها يصل إلى 6859، والصحف المحلية يصل إلى 7621. والفئة الوحيدة من وسائل الإعلام التي انخفض توجيهها إلى أقل من مستوى التوجيه الإعلامي العالي، أي 1714 بمقياس "HHI" هي محطات التلفزة المحلية، وذلك بسبب ظهور شبكات جديدة ومحطات محلية جديدة تعتمد على استخدامات الخطوط ذات النطاق العريض، إذ نقلت المجتمع بعيداً عن الشبكات الثلاثة التي اعتاد عليها في عام 1984م. مع ذلك، استمر الموضوع، يظهر أن أعلى أربع قنوات تلفازية ما زالت تسيطر على 73% من المشاهدين في معظم الأسواق، و62% في الأسواق الكبيرة. وتعد الصحف الأكثر توجيهاً إعلاميًّا في وسائل الإعلام المتاحة للأسواق المحلية، وخاصة التي تعمل بنموذج صحيفة واحدة لكل مدينة، إذا ما استثنينا الأسواق الكبيرة. وقد نمى التوجيه الإعلامي لفئة "سي1" وهو حصة الشركات المنفردة في السوق إلى 83% من قراء الصحف البارزة، وأصبح مؤشر "HHI" يشير لتوجيه يصل إلى 7621.

يؤكد مستوى التوجيه الإعلامي لأسواق وسائل الإعلام، مقولة: إن مالكي وسائل الإعلام يمكنهم ممارسة أي شكل من أشكال السلطة على البرامج التي يقدمونها، وعلى

ما يحررونه، كما يمكنهم بيع تلك السلطة لكل من يرغب التأثير على الرأي العام. وحتى لو أخذ بوجهة نظر تفاؤلية، واعتبر السوق المتعلقة بالإعلام سوقاً تنافسية فإنه سيكون مقيداً بسبب ذلك التنافس الذي سيجبره على تقديم ما يحتاج إليه الناس، وقد وضح ذلك إد بيكر "ED Baker"، بقوله: إنه ليس من الضروري التفكير بتلك الطريقة عند الحديث عن الأسواق ذات التوجيه الإعلامي العالي جدًّا. وقد أوضحت الدراسات التقليدية السائدة منذ زمن، أنه من منظور عدم الاحتكار حتى من دون هذه المستويات المرتفعة من التوجيه الإعلامي، يصبح من الصعب على الأسواق المعتمدة على الإعلانات التجارية أن تقدم آليات جيدة؛ تضمن بأن تقوم محتويات وسائل الإعلام بعكس المعلومات التي يحتاج المواطنون إلى معرفتها بصفتهم أعضاء في التنظيم السياسي بصورة جيدة، وتضمن – أيضاً – أن مجموعة الآراء ووجهات النظر حول ما يجب أن يشغل المجتمع تتناسب مع احتياجات المتلقين. وكذلك ضمان معرفة الحلول المتاحة لتلافي المشكلات المتوقعة التي تمت مناقشتها[11].

ويمكن القول: أولاً، إننا نعرف منذ وقت طويل أن وسائل الإعلام المعتمدة على الإعلانات التجارية – بصفتها آليات للسوق – تعاني بصورة ما من إخفاقات محددة بدقة، وذلك بخصوص ما تنشره فعليًّا، كأولويات لما يفضله الجمهور. وكما سيتم شرحه بالتفصيل في القسم المقبل، من أن مقدمي الخدمات في أي بنية للسوق، وحتى فيما لو أنهم حاولوا تقديم الخيار الأول لما يفضله مشاهدوهم، فالواضح أن ذلك يكون مرتبطاً في حقيقة الأمر بكل من الخيار الأول والخيار الثاني لما يفضله الجمهور، سواءً كان ذلك بسبب الهيمنة والاحتكار أو أنه تنافس حقيقي مكتمل. ثانيًا، إن هناك مشكلة منهجية تحليلية تتعلق بتحديد حاجة المستهلكين للمعلومات، حيث إن المعلومات المتكاملة الصحيحة تعد شرطاً مسبقاً لضمان كفاءة السوق، دون ضمان مخرجاته. ولكي يتمكن المستهلكون من تثمين المعلومات أو قبول رأي بصورة كاملة، من الضروري أن يعرفوا تلك المعلومات والآراء واستيعابها حسب نظرتهم وفهمهم لما يجري في محيطهم. ومع ذلك، فإن المشكلة الأساسية التي يستوجب حلها من قبل أسواق وسائل الإعلام، هي بالتحديد اختيار المعلومات التي يثمنها المجتمع عندما تضخ لهم بالفعل، لذلك فإنه من المستحيل قياس قيمة وحدة المعلومات قبل إنتاجها، ومن ثم العمل على تأسيس قرارات الإنتاج

بالاعتماد على الأداء الفعلي للمستخدمين المتابعين لما يجري. والنتيجة هي أنه حتى لو كانت وسائل الإعلام أسواقاً تنافسية متكاملة وعلى درجة كبيرة من حرية التصرف والتأثير، فإنها ستبقى في أيدي مالكي وسائط الإعلام التجارية.

وتعد الممارسة الفعلية؛ لثقافة إنتاج وسائل الإعلام واستهلاك منتجاتها أكثر تعقيداً، من حيث "كفاءة أسواق وسائل الإعلام" بصورة شاملة في كل المجالات، أو من حيث حالتها العامة المتصلة بدرجة التوجيه الإعلامي لتلك الوسائل ومدى ارتباطها بالمتاجرة، إذ إن العديد من الشركات ذات العلاقة هي شركات عامة، مسؤولة على أقل تقدير من قبل المساهمين من مالكي المؤسسات الكبيرة، لكنها تدار من قبل إدارات ليس من الضروري أن تتوافق مع آراء المساهمين السياسية، وليس لديهم الرغبة في تحقيق مكاسب سياسية تتعارض مع حصة شركتهم في السوق. وما لم تتوافر قيادة اقتصادية أو قيادة تستطيع إثارة حماس العامة مثل منظمات راندولف "Randolph" أو هيرست "Hearst" أو روبرت مردوخ "Rupert Murdoch"، التي تعد في العادة منظمات ذات هيكلية معقدة، وتعمل بدرجات متفاوتة من الحرية التي تمنحها للمحررين المحليين والصحفيين ومديري المستوى المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ "سدد وقارب" من خلال ما يطرح من موضوعات.

كما أن مختلف شركات وسائل الإعلام تتبنى أيضاً نماذج تجارية مختلفة، وتستهدف قطاعات مختلفة من السوق. فعلى سبيل المثال صحف مثل: نيويورك تايمز "New York Time"، وول ستريت جورنال "Wall Street Journal"، وواشنطن بوست "Washington Post" لا تستهدف الجمهور نفسه، كما هي حال معظم الصحف اليومية المحلية في الولايات المتحدة، بل إنها تستهدف النخب الراغبين في شراء الصحف التي تستطيع أن تجسد بمصداقية درجة عالية من الاحترافية، ما يتطلب الفصل بين التحرير والقرارات التجارية، على الأقل بالنسبة لبعض الصحف التي تعد ذات أهمية بالغة لجذب هذا النوع من القراء. إن الدرجة التي يصل إليها "تأثير برلسكوني" لا تشكل بالضرورة تفسيراً نظريًّا لإطار مبدئي لجميع وسائل الإعلام، وذلك عندما ينظر إليه بصورة موسعة من خلال التصور الذي سيطبقه المجتمع المدني وتطبيقه على السلطة

السياسية، سواءً كانت موجهة للفرد، أو أنها في سياق الإدراك الذاتي. وبدلاً من ذلك، فهي مصدر اهتمام، وتوجه، ويعد ظهورها الفعلي في أي مجتمع مدني معين أو مجموعة من الشركات منتجًا يمكن حدوثه دون أن يخطط له، ويختلف "تأثير برلسكوني" من بلد لآخر ومن مدة زمنية لأخرى، إذ إن ذلك التأثير يعتمد على إستراتيجيات الشركات ومدى مشاركتها النسبية لفكر المجتمع. ومع ذلك، فإنه من الواضح والمدرك كصفة هيكلية لوسائل الإعلام، التي يثق فيها المجتمع لتكوين مجتمعه المدني المعتمد على عدد صغير نسبيًّا من الجهات الفاعلة، والتي توفر معظم الساحات الحوارية للمجتمع المدني، بعد أن تهيئ نفسها على الأقل، لتوجيه الرأي العام للمسار الذي تفضله النخبة، وعادة ما تكون تلك الجهات شركات. وبعبارة أخرى، فإن الذين في داخل وسائل الإعلام سيكون لديهم سلطة لممارسة تأثير أكبر بكثير على ما سينشر مقارنة مع ما يستطيع فعله الأفراد أو مجموعات أخرى في المجتمع، ومن خلال تلك السلطة يتشكل مضمون الخطاب العام. علاوة على ذلك؛ يمكن أن تبيع المنظمات التجارية تلك السلطة – وباعتبار ذلك طريقة للأعمال التجارية ينبغي توقع مثل هذه المتاجرة. والأسلوب الأكثر انتشاراً لبيع التأثير الدعائي بطريقة صريحة وواضحة يتمثل في الدعاية السياسية. ولكن مثلما هو ظاهر فإن وضع "المنتجات الدعائية" في السينما كشكل من أشكال الدعاية، يبرز تأثير المعلنين على مضمون ما يعلن. وجزء من هذا التأثير يعد بشكل مباشر مستقلاً سياسيًّا كذلك. أما الجزء الآخر للتأثير فيُعدّ مصدر الانتقاد الثاني لوسائل الإعلام التجارية.

التوجه التجاري والصحفي والتجميد السياسي:

تجسد مجموعة الاهتمامات الأخرى لوسائل الإعلام التجارية، مدى ما يسببه التوجه التجاري من تقويضٍ لانضباط تلك الوسائل والحد من قدراتها على توفير منبر للحوار العام ذي طابع سياسي. وتنبع هذه الاهتمامات من حقيقة أن التوجه التجاري ينافي المخاوف من تأثير السلطة المفرطة لمالكي وسائل الإعلام. فبدلاً من الخوف من أن وسائل الإعلام الموجهة إعلاميًّا ستمارس سلطتها لجعل الآراء تصب في مصلحة مالكيها، يصبح الخوف من أن المصالح التجارية لمالكي هذه الوسائل قد يتسبب في تحويل

المضمون بعيداً عن الموضوعات السياسية الحقيقية. وقد تجسد ذلك في اقتباس بن باجديكاين "Ben Bagdikian" الذي نسبه إلى دبليو آر نيلسون "W. R. Nelson" الناشر لصحيفة مدينة "كانساس سيتي ستار" في عام 1915م إذ يقول: "لا يوجد في قراءة الصحف على موائد الإفطار وموائد العشاء أي شيء يمكن أن يدمر الهبة الإلهية لشهية الإنسان"[12]. والأمثلة كثيرة، ولكن البنية الأساسية التحليلية لهذه المقولة سهلة إلى حد ما، إذ تتألف من ثلاثة عناصر متميزة: الأول؛ هو أن وسائل الإعلام المعتمدة على الإعلانات التجارية تسعى لكسب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وليس بالضرورة أن يكون المشاهدون هم الأكثر مشاركة وقبولاً لما يشاهدونه.

ويؤدي ذلك إلى جعل وسائل الإعلام تركز على البرامج التي تعد ضمن القاسم المشترك الأدنى، وعلى المواد التي تحظى بثاني أفضل جاذبية واسعة، بدلاً من محاولة تكييف برامجها لتتوافق مع الخيارات الفعلية التي تعبر بصورة جيدة عن الاختيار الأول لقطاعات محددة من الجمهور. الثاني، هو أن الموضوعات المتعلقة باهتمامات المشاهدين الحقيقية والجدل السياسي المتوقع يتم تلطيفها وصياغتها على هيئة موضوعات تقدم من خلال عروض تقليدية ميسرة تشمل عدداً كبيراً من الآراء، وذلك بهدف تفادي نفور المشاهدين. وهذا مثال للعودة لعرض هابرماس "Habermas" الموضح في "تحول المجتمع المدني"، إذ إن التوجه نحو برمجة القاسم المشترك الأدنى يُفسَّر في المجتمع السياسي بالتوجه للتركيز على وجهات نظر محددة وبصورة مقبولة وتجنب المواد المثيرة للجدل؛ لأنه من الأسهل أن تخسر جمهوراً بإهانة أعضائه، ولا تخسر ذلك الجمهور بسبب إظهار اهتمام أقل بقضاياه. وقد أدت البنية المستقرة لوسائل الإعلام من الناحية المهنية والتجارية، والمسار الواحد لأكثر من 150 عاماً إلى توفير نمط يشير إلى أنه عند تبادل الحوار السياسي، يصبح معظم التواصل أسلوب أداء يقوم به المجتمع، إذ إن ممثلي الأحزاب أو الأشخاص المعتنقين لآراء شائعة على نطاق واسع، يضعون ما لديهم بجانب وجهات النظر الأخرى التي تمثل بدائل لآراء يعتنقها نطاق واسع من الناس. وهذا التجسيد للرأي العام يعد اختلافات في وجهات النظر، التي يتم تنسيقها بهدف إبقاء وسائل الإعلام محايدة وعدم تعرضها للانتقاد، من قبل المشاهدين عند تبني

قضـية مؤيدة لوجهة نظر هجومية. ثالثًا، وأخيرًا، كثيرًا ما يتعارض هذا المنطق مع أمانة وأخلاقيات المهنة الصـحافية. وتخدمها منافذ خاصـة برغم توافر أسـواق متخصصـة للصـحافة الراقيـة والآراء القوية. إلا أن المنافذ التي تلبي احتياجات الأسـواق الواسـعة تتطلب إخضـاع الأخلاقيـات الصـحافية لمراعاة مصـالح أرباب الأعمـال، مع التركيز على أخبار المشـاهير والجرائم المحلية التي تعد نادرة الحدوث أو تقديم تحليلات دقيقة للسياسات الاقتصادية.

لقد تم النظر في الدافع الأساسي لبرمجة ما يفضله المتلقون في سياق "تنوع البرامج" والمنافسـة، في وسـائل الإعلام المعتمدة على الإعلانات التجارية. وتبـين أنها تعتمد على التحليل الذي عرضـه بيتر شـتاينر "Peter Steiner" في عام 1952م، إذ وضح النموذج الأساسـي أن وسـائل الإعلام المعتمدة على الإعلانات التجارية تعد حساسـة فقط لعدد معين من المشـاهدين، ولا تعتمد على مسـتوى رضـاهم. وقد أدى هذا الوضـع إلى ظهور حالة غريبة، إذ إن المنافسـين من ملاك وسائل الإعلام يميلون لتقاسم أكبر شريحة من السـوق فيما بينهم، وترك شـرائح أصـغر من الجمهور دون تزويدهم بالخدمات، بمعنى أن المهيمنـين على السـوق يسـتطيعون توجيه خدماتهـم لجميع قطاعات السـوق، وذلك حسـب حجم تلك القطاعـات وحتى نفاد جميـع القنوات التي يسـيطرون عليها. ولغياب دوافع تقسـيم جميع المشاهدين الذين يفضـلون، على سبيل المثال، مشاهدة المسلسلات، بـين محطتين أو أكـثر، وجد أن المحتكر لها سـيبثها على قناة معينـة، ويجدول البرنامج الذي يأتي من حيث الأفضـلية في المسـتوى الثاني على القناة الأخرى. ومن ناحية أخرى يمكن القول: إنه من المحتمل أن يبث المتنافسون برامج مسلسلات في وقت واحد، وإذا ما تم تقسـيم الذين يفضلون المسلسـلات بالتساوي بينهما سـيبقى حجم المشاهدين كبيراً مقارنـة بما يمكن اسـتقطابهم فيما لو أذيـع البرنامج الذي يأتـي في الدرجة الثانية من حيث الأفضـلية. ولتوضـيح هذا التأثير يمكـن افتراض مثال غير حقيقـي: تخيل أننا في سوق البث التلفزيوني الذي يشاهده عشرة ملايين (10000000) مشاهد. فإذا افترضنا أن توزيع الأفضـلية لدى الجمهور على النحو الآتي: مليون (1000000) مشـاهد يرغبون في مشـاهدة المسلسـلات؛ وسـبع مئة وخمسـون ألفـاً (750000) يرغبون في مشـاهدة

البرامج الرياضية؛ وخمس مئة ألف (500000) يرغبون في مشاهدة الأخبار المحلية؛ ومئتان وخمسون ألفاً (250000) يرغبون في مشاهدة أفلام الإثارة؛ وتسعة آلاف وتسع مئة وتسعون مشاهد (9990) مهتمون بالأفلام الأجنبية، وتسعة آلاف وتسع مئة وثمانون مشاهدًا (9980) يفضلون مشاهدة برامج زراعية. يلاحظ أن الانخفاض الشديد بين الأفلام المثيرة والأفلام الأجنبية والبرامج الزراعية يعكس حقيقة أن سبع مئة وخمسين مليونًا (7500000) من المشاهدين المحتملين الذين لا يندرجون ضمن إحدى المجموعات الأربع الأولى سيتم توزيعهم على مجموعات صغيرة لا يسيطر أي منها على أكثر من عشرة آلاف (10000) مشاهد. وقبل معرفة السبب الذي يجعلنا نعتقد أن المثال المطروح قد يكون صحيحاً، سنوضح أولاً ما يحدث لو كان كذلك، إذ يوضح جدول 6.1 البرامج المفضلة التي تصنف القنوات المتنافسة، استناداً إلى عدد تلك القنوات وتوزيع الأفضلية عند المشاهدين. ويعكس الجدول افتراض أن جميع المالكين للقنوات يهدفون إلى زيادة عدد مشاهدي برامجهم،

كما أنه من المحتمل أن يتابع المشاهدون أيًّا من القنوات التي تبث نوع البرنامج نفسه بنسبة متساوية. بالإضافة إلى أن الأرقام الواردة بين قوسين في الجدول بجانب خيار البرنامج، تمثل عدد المشاهدين الذين يتوقعهم المالكون لمشاهدة تلك القناة عند تطبيق تلك الافتراضات، دون أن يشمل ذلك احتمال أن بعض المشاهدين المقدرين بعدد سبعة ملايين وخمس مئة ألف مشاهد (7500000) سيشاهدون ذلك أيضاً. ويوضح هذا المثال، أن هناك حاجة إلى نظام يحتوي على أكثر من 250 قناة لكي يتم مشاهدة برامج أخرى خلاف المسلسلات، والرياضة، والأخبار المحلية، وأفلام الإثارة. ولكن لماذا يعد مثل هذا التوزيع محتملاً، أو معقولاً؟ ليس هو المقصود من افتراض تقديم توزيع فعلي لما يفضِّل معظم الناس مشاهدته. بل إن المراد توضيحه هو؛ أن هذا المثال يعكس فكرة أن العديد من الناس لديهم خيارات متعددة من حيث أولويات التفضيل وتراجع أولوياتهم وخياراتهم التي بالكاد يتعايشون معها. ويعكس خيارهم الأول البرامج التي يريدون مشاهدتها فعلاً، ويختلف الناس كثيراً فيما يتعلق بهذا البعد. ويوضح تراجع الأولويات أنواع الموضوعات التي يمكن أن يشاهدوها إذا لم يجدوا غيرها، بدلاً من الخروج من المنزل والذهاب إلى

مقهى محلي أو قراءة كتاب. وهنا تمثل المسلسلات، والبرامج الرياضية، وكذلك، قلة خيارات المشاهدة على نطاق واسع، حتى بين الناس الذين يختلفون كثيراً في أولويات ما يفضلونه، لأنها تمثل البرامج التي يمكن أن يعيشوا معها قبل الانتقال إلى محطات أخرى، وهو مطلب أقل بكثير عما يريدون مشاهدته في واقع الأمر. هذا الافتراض يتفق مع نموذج "إشتاينر" الذي طوره جاك بيب "Jack Beeb" حيث أوضح "بيب" أن المسيطرين على وسائل الإعلام لن يبثوا أي شيء سوى البرامج ذات القاسم المشترك وأن التنافس بين مالكي القنوات سيتجه نحو تقديم الخدمات للمجموعات ذات الاختيار الأصغر، وذلك فقط في حالة توافر قنوات كثيرة. ومثل هذا النموذج يفسر المعنى الثقافي الواسع لأغنية بروس سبرينغستين "Bruce Springsteen"، التي تقول: "57 قناة ولا نسمع شيئاً" ويفسر كذلك السبب في ظهور قنوات الترفيه الأسود في قنوات التلفاز، وقناة يونيفيجيون "Univision" وهي قناة إسبانية في الولايات المتحدة، أو قناة التاريخ، ولم يشاهد أي من هذه القنوات حتى ظهور نظام نقل البيانات العريض الذي رفع سعة القنوات، ويشرح النموذج - أيضاً - سبب أن البث الفضائي المباشر وأخيرًا، خطوط البث الرقمية تعد من أوائل الأنظمة التي تبث قنوات متخصصة بالطبخ وقنوات بلغات مختلفة للأقليات على مدى 24 ساعة يوميًّا[13].

جدول 6.1 توزيع افتراضي للقنوات

عدد القنوات	البرامج المتاحة (لآلاف المشاهدين)
1	مشاهدة المسلسلات (1000)
2	مشاهدة المسلسلات (1000)، مشاهدة البرامج الرياضية (750)
3	مشاهدة المسلسلات (1000 أو 500)، مشاهدة البرامج الرياضية (750) وسط بين المسلسلات والأخبار المحلية (500)
4	مشاهدة المسلسلات (500)، ومشاهدة البرامج الرياضية (750)، مشاهدة المسلسلات (500)، الأخبار المحلية (500)
5	مشاهدة المسلسلات (500)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (500)، الأخبار المحلية (500)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)
6	مشاهدة المسلسلات (333)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)، الأخبار المحلية (500)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)
7	مشاهدة المسلسلات (333)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)، الأخبار المحلية (500)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)، أفلام الإثارة (250)
8	مشاهدة المسلسلات (333)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)، الأخبار المحلية (500)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (333)، أفلام الإثارة (250)، الأخبار المحلية (500)
9	مشاهدة المسلسلات (250)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (250)، الأخبار المحلية (250)، مشاهدة البرامج الرياضية (375)، مشاهدة المسلسلات (250)، أفلام الإثارة (250)، الأخبار المحلية (250)، مشاهدة المسلسلات (250)
★★★	★★★
250	100 قناة من مشاهدة المسلسلات (10)؛ 75 قناة رياضية (10)؛ 50 قناة أخبار محلية (10)؛ 25 قناة أفلام إثارة (10)
251	100 قناة من مشاهدة المسلسلات (10)؛ 75 قناة رياضية (10)؛ 50 قناة أخبار محلية (10)؛ 25 قناة أفلام إثارة (10)، قناة واحدة قناة أفلام أجنبية (9.99)
252	100 قناة من مشاهدة المسلسلات (10)؛ 75 قناة رياضية (10)؛ 50 قناة أخبار محلية (10)؛ 25 قناة أفلام إثارة (10)، قناة واحدة قناة أفلام أجنبية (9.99)، قناة زراعية واحدة (9.98)

ومع أن هذا العمل قد تم تطويره في سياق تحليل التباين الواضح في منتجات وسائل الإعلام، ولكنه يضع أساساً لفهم جميع الخيارات المتوافرة في برامج وسائل الإعلام المعتمدة على الإعلانات التجارية بما في ذلك الصحافة. فالدور الذي تؤديه عندما ينظر إليها بوصفها منبرًا لحوارات المجتمع المدني وتهيئة إطار للحوارات بين عناصره يوضح أن مقولة "وسائل الإعلام لا تنشر مواد تفسد شهية القارئ" لم تعد صحيحة. فالمحررون يعلمون أن الآراء الجدلية والصور المثيرة للاشمئزاز، وكذلك التعليقات، والحوارات

تجـذب انتباه القراء والمسـتمعين إليهـا، وتبعدهم عـن متابعة البرامـج الترفيهية، مثل القصـص الممتعة والنشر المستمر لحوادث الإجرام وسير المحاكمات القضائية وما يماثل ذلك من أنماط نشـرات الأخبار التلفازية والصحف المحلية. ومن منظور آخر مبني على عدد القنوات المتوافرة، يتضح وجود قطاعات من السوق موجهة للأشخاص الذين يُعدّون على هامش الحياة السياسـية، وأخرى موجهة للنخب الفاعلـة الذين لديهم القدرة على دعم بعض المنافذ الإعلامية الموجهة لحشـد المشاهدين. وتعد صحيفة "نيويورك تايمز" وصـحيفة "وول سـتريت جورنال" أمثلة علـى ذلك للإعلام المطبوع. كمـا أن برامج مثل "واجه الصـحافة" والمسـار الليلي "NightLine"، وكذلك بعض القنوات مثل سـي إن إن "CNN" وفوكس نيـوز "Fox News" يمكـن أن تعـد أمثلة علـى مخالفة قاعدة؛ أن القنـوات التلفازيـة متخصصـة لبث البرامـج الترفيهية وعدم الاهتمـام بالحوارات السياسـية والجدلية وأنهـا تعمل على تخدير المجتمع سياسـيًّا. ويمكن للتوجه البرامجي المصـمم نحو القاسم المشـترك الأدنى للمشـاهدين، أن يُكرَّر حتى إن اقتصر ذلك، إلى حد ما، على الأخبار الموجهة للنخبة. ويجب أن تخصـص القنوات الإعلامية التي تحظى بجمهور واسـع والمهتمة بالأخبار مسـاحة مناسـبة، حتى للأخبار التافهة، وذلك لإرضاء أذواق جميع المشاهدين المسـتهدفين. فالمواقف الحادة ومحاولات الاستكشاف تعمل على تقسيم نطاق السوق الذي يحاولون استهدافه إلى شرائح صغيرة جدًّا.

ومـن المرجح أن يـؤدي هذا إلى اتهام وسـائل الإعـلام بأنها إما متحـررة للغاية أو محافظة للغاية على التوالي، وذلك من قبل المشاهدين من كلا الطرفين اليمين أو اليسار على حد سـواء. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجلات التي تسـتطيع نماذج أعمالها، أن تحقق مسـتويات انتشـار أقل مـن ذلك بكثير، فإنهـا برغم ذلك تجعـل قراءها، يميلون بصورة أكبر بكثير للمشاركة السياسية وتحليلها، مقارنة حتى مع وسائل الإعلام المنتشرة علـى نطاق أوسـع والموجهة نحو القادة السياسـيين. ولكن بالنظـر لتعريف ما يطلق عليه "وسائل الإعلام" فإن القنوات التي تلبي احتياجات هذه الأسواق المتخصصة لا تخدم سـوى شريحة صغيرة من المجتمع السياسي. فعلى سبيل المثال يبدو أن قنوات فوكس نيوز "Fox News" في الولايات المتحدة تعد مثالاً قويًّا لدحض هذا التوجه. ومن الصـعب

تحديد سبب لذلك. فالقنوات التي تجمع بين تأثير "برلسكوني" وشريحة كبيرة جدًّا من السوق أصبحت ممكنة، بفضل أنظمة نقل البيانات العريضة ذات القدرات العالية، وكذلك ظهور مساحة واسعة جدًّا من السوق موجهة لكلٍّ من شريحة الجمهوريين، وطابع الاستقطاب النسبي للثقافة السياسية الأمريكية منذ أوائل التسعينيات الميلادية.

إن نموذج وسائل الإعلام بأكمله - مع عدم إغفال التحذير المتعلق بالأسواق التخصصية - لا يعبر بشكل جيد عن جودة المناقشة والحوارات العميقة. ويمكن إلى حد ما، للمهنية الرفيعة، أن تعوض عن المشكلة الهيكلية الأساسية لوسيلة مبنية على نموذج يعتمد على عدد قليل من المنتجين الذين ينشرون أعمالهم لجمهور يفوق حجمه أضعاف أعدادهم. وتقع المشكلة الأساسية عند منافذ تحليل الاتصالات ومراحل صياغة الموضوعات. ومهما بلغ اجتهاد عدد قليل من الصحفيين المهنيين، الملحقين ضمن شريحة اجتماعية من شرائح النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنهم يمثلون آلية معطلة نسبيًّا للمنافذ الإخبارية. وإذا أصبح المطلب هو جمع نطاق واسع من الملحوظات والخبرات الفردية، والآراء التي يتكون منها الفضاء الفسيح للاهتمامات الفعلية والتوجه العام الكبير بصفتها مدخلات أساسية للمجتمع المدني - قبل تنقيتها - فإن النموذج التوجيهي لوسائل الإعلام سيوفر سبلاً محدودة لتصيد تلك الأفكار. وإذا نظرنا إلى خلفية ما يبث للرأي العام، نجد أن وسائل الإعلام الموجهة تسعى لجعل معظم "المشاركين" في الحوارات متلقين سلبيين لرسائل وصور مجهزة. ويمثل هذا التوجه السمة الأساسية لوسائل الإعلام؛ حيث يتم إنتاج المحتوى قبل بثه، في مراكز مخصصة ومحدودة العدد، وبعد اكتماله يذاع لعدد كبير من المشاهدين الذين يتعاملون معه بوصفه سلعة مكتملة. وفي الدرجة الأولى يعد هذا هو الأساس الذي يميز دور الصحافة المهنية، ويجنبها ملحوظات المتلقين غير المهنية ممن يستقبلون منتجاتها. ونتيجة هذه التركيبة الأساسية لمنتجات وسائل الإعلام، تكون بإظهار الحوار والتحليل للقضايا العامة بصورة تقليدية متأصلة، واعتبار ذلك قاعدة تشريعية للحوار العام. ويتم اختيار المشاركين في البرامج الحوارية على خلفية مواقفهم المعروفة والمحددة سلفاً بدقة فائقة، التي تختلف عما هو سائد فعلاً في المجتمع، كما يتم اختيار الصور والموضوعات التي تهدف إلى طرح

قضـايا محددة، ويصـاغ الحوار العام المطروح للمشاهدين على هيئة حجج مجهزة سلفاً بأسـلوب يعتمد على قدر كبير نسـبيًّا من آراء المراسلين المتمرسين في مثل هذه الحوارات (وفي حقيقة الأمر، فإن التوجه العام يصاغ للمجتمع من خلال هذه الحوارات والبرامج). وفي الولايـات المتحدة تترجم هذه الصـيغة القياسـية للتوجيه الإعلامي، بحيث يصـبح الحوار بين مجموعتين مختلفتـين؛ إذ تجلس "مجموعة س" على اليمين و"مجموعة ص" على اليسـار أو "موقف الجمهوريين" ضـد "موقف الديمقراطيين". ويتخلل الحوار نشر صـور مجهزة بهدف إيصال تصور أو موقف سياسي أو موضوع يخص الحكومة – سواءً كان ذلـك ظهور الرئيس علـى حاملة الطائرات للتعبير عن الأمن والأمان وانتهاء الحرب المثيرة للجدل بنجاح، أو محاولة مرشـح ومؤيديه الفوز بمنصـب صعب المنال. ومن المهم إدراك أن المقصود ليس مجرد شرح هذه الخصائص، أو توضيح إخفاق مجالات التصور والأفكار، أو الإنقاص من مهنية مؤسسات وسائط الإعلام، بل إن ما تم طرحه يعد حصراً للخصـائص التي لها تأثير مباشـر على المجتمع المدني؛ وكذلك شـرح أسـلوب الاتصال لتوضـيح مسـار يحظى بأقل مقاومة، وذلك باستخدام المميزات التي توفرها عملية إنتاج الأفكار ونشرها من خلال وسائل الإعلام خاصةً التجارية منها. هناك استثناءات جزئية فيمـا يتعلق بتنوع المحتوى أو التركيز على القيمة الترفيهية، ولكن ذلك لا يعكس ما يقرؤه المواطنون أو يشاهدونه أو يسمعونه. وتشرح ظاهرة البرامج الحوارية الإذاعية، والبرامج التي تعتمد على طرح وجهات نظر الجمهور ومشاركاتهم على الهواء، نموذجاً آخر مختلفاً تمامـاً، ولكن بالتأكيد لا يعد ذلك انعكاسـاً حقيقيًّا لرؤية المشـاركين. بل إنها تمثل المواد الإباحية وتوجهات العنف السياسي، وذلك عبارة عن مزيج من الاستعراضات والتلصص بهدف الترفيه وإتاحة فرص للتنفيس عن الرغبات المكبوتة والحصـول على نظرة توضح ما ستكون عليه الحال إذا أعطينا أنفسنا مجالاً أكبر لإظهار حقيقة أننا نمثل مجتمعًا من الأحياء البالغين.

ويندمج الانتقادان الأساسـيان لوسـائل الإعلام التجارية، معاً في إطار الصراع بين الأخلاقيات الصـحافية والمتطلبات التجارية. فإذا ما سـعى المراسـلون الصحفيون إلى أداء مهماتهـم الحيوية المتمثلة في كونهم مراقبين لمصـالح المجتمع ومسـؤولين عن توفير

المعلومات للقراء والمشاهدين، وإثارة واستكشاف الموضوعات التي تهمهم، عندها سيعمل كل من محركات تأثيرات السلطة وإلحاح القاسم المشترك الأدنى في اتجاهين متضادين. فالمؤسسات المتنوعة، التي تدار بدرجات مختلفة من الرقابة الإدارية، وتتمتع باستقلالية تحررية مختلفة وثقافة تنظيمية داخلية خاصة، وتحظى كذلك بتحرر معقول من الضغوط التنافسية، وتستهدف قطاعات مختلفة من السوق، يمكنها وضع حلول لجميع هذه التوترات بشكل مختلف. وبقراءة سريعة لنتائج بعض المنح الدراسية لوسائل الإعلام وبصورة أكثر شيوعاً، الحجج المقدمة من خلال الحوارات العامة في وسائل الإعلام، نجد أنها تسعى إلى دمج "وسائل الإعلام" في كيان واحد، بكمية إخفاق مشتركة. وفي الواقع، ليس مثيراً للدهشة، أن تُظهر الأدبيات عدم تجانس كبير بين المؤسسات ووسائل الإعلام. إذ يبدو بناءً على أن التلفاز من أسوأ المتهمين في النطاق السياسي؛ لعدم قدرته على التحرك الفاعل. كما أن وسائل الإعلام المطبوعة، سواءً المجلات أو بعض الصحف، تتفاوت بشكل كبير في الدرجة التي تناسب هذه النماذج العامة المتعلقة بالإخفاق.

وكلما توجهنا إلى التمعن في فوائد استحداث الإنترنت، سنرى كيف أن هذا النموذج الجديد قادر على الإسهام في تكامل وسائل الإعلام وتخفيف أسوأ نقاط ضعفها. وبالأخص، النقاش المتمركز حول نشوء اقتصاد المعلومات المترابطة وبروز الدور الأكبر نسبيًّا الذي يظهر الجهات الفاعلة في الأسواق الافتراضية وإنتاج المعلومات والثقافة وانتشارها بشكل واسع. وليس هناك حاجة لاعتبار مواقف وسائل الإعلام التجارية سيئة، ومفسدة للمتلقين، فالشركات العملاقة التي تسيطر عليها، وكذلك الإنترنت تمثل "جمهورية جيفرسون Jeffersonian republic" المثالية من أجل تتبع سلسلة من التحسينات الحقيقية التي يمثلها ما تفعله النماذج الجديدة الناشئة من الاتصالات بوصفها منصات للمجتمع المدني. إن زيادة فرص الوصول إلى وسائل الاتصالات الفردية المباشرة، إلى منصات الخطاب التعاوني، وإلى المنتجين غير المرتبطين بنشاط السوق بشكل عام يمكن أن تكمل وسائل الإعلام التجارية، وتسهم في تحسين المنابر العامة بدرجة كبيرة.

الفصل السابع الحرية السياسية

القسم الثاني: نشوء المجتمع المدني المترابط

إن العناصر الأساسية التي توضح الفرق بين اقتصاد المعلومات المترابطة ووسائط الإعلام الجماهيري التي تتمثل في بنية الشبكات والتكلفة التي يحتاج إليها أي شخص ليصبح متحدثاً، تتكون من عنصرين: العنصر الأول، هو التحول من بنية تعتمد على روابط أحادية الاتجاه تربط مركز شبكة اتصالات وسائل الإعلام بمحيطها، إلى بنية موزعة ذات روابط تمكن من الاتصال المتبادل في اتجاهات متعددة تربط النهايات الطرفية كافة ببيئة شبكة المعلومات. والثاني هو القضاء على تكاليف الاتصالات التي شكلت حاجز أمام إمكانية التحدث عبر الحدود المعنية. وهذان العنصران مجتمعان، غيرا بشكل أساسي خصائص وقدرة الأفراد على العمل، سواءً منفردين أو بالتعاون مع الآخرين وجعلهم مشاركين فاعلين في المجتمع المدني بدلاً من كونهم قراء ومستمعين أو مشاهدين سلبيين. وهذا يعني في الدول الدكتاتورية، أن الترابط الاجتماعي وكذلك الحفاظ على السيطرة في المجتمع المدني أصعب وأكثر تكلفة، على الرغم من أنه ليس مستحيلاً تماماً. ويبدو أن الصين قد قامت خلال منتصف العقد الأول من هذا القرن بممارسة قدر كبير جدًّا من هذا النموذج مما يؤكد صعوبة السيطرة واستحالة الحفاظ عليها في المجتمع المدني المترابط، ومن ثم يمكن القول على أقل تقدير: إنه في بعض الأنظمة الاستبدادية، لن تنجح السيطرة على الشعوب. أما إذا نظرنا إلى حالة الدول الديمقراطيات، فإن القدرة الفردية على إنتاج المعلومات هي التي تهيئ احتمالية إنشاء

منافذ شبه عالمية متوافرة باستمرار، وهذا ينذر لدرجة كبيرة بحدوث تغيرات في بنية المجتمع المدني بسبب بيئة وسائل الإعلام التجارية، مع أن مثل هذا التغير ليس حتميًّا. وهذه التغييرات ترفع مستوى التحديات التي تواجه تنقية الموضوعات، إذ إنها تكمن وراء بعض الانتقادات المتعلقة بتأثير الديمقراطية على الإنترنت التي سأوضحها فيما بعد - في هذا الفصل - وتعد في الأساس جذوراً للتغيير المحتمل. بدءًا بتكلفة إرسال بريد إلكتروني إلى عدد من الأصدقاء أو إرساله إلى قائمة بريدية للمهتمين بموضوع معين وتكلفة إنشاء موقع أو مدونة على شبكة الإنترنت، ووصولاً إلى إمكانية الإبقاء على الحوارات التفاعلية بين أعداد كبيرة من الناس من خلال مواقع مثل "سلاشدوت"، وتكلفة أن يصبح المرء متحدثاً على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي في حوارات سياسية تكون أقل بعدد من المستويات مقارنةً بحجم تكلفة التحدث من خلال بيئة تواصل جماهيرية. ويؤدي هذا بدوره، إلى مضاعفة أعداد المتكلمين والمشاركين في الحوارات، وفي النهاية يفتح مجالات أكثر للحوار في المجتمع المدني.

ويعد التحول تغييراً نوعيًّا وكميًّا بقدر كبير، إذ إن التغيير النوعي يتجسد في التجربة التي يحصل عليها الفرد عندما يصبح متحدثاً بدلاً من كونه مجرد مستمع وناخب، ويرتبط ذلك بالإدراك الشخصي لأفراد المجتمع وبثقافة المشاركين. وقد مكنت سهولة التواصل الفاعلة بين مكونات المجتمع المدني الأفراد من أن يعيدوا صياغة ذواتهم وتحويلها من كونهم قراء ومستمعين سلبيين إلى محاورين ومشاركين في المناظرات المحتملة. ولهذا السبب تغيرت طريقة استماعنا لما يطرح علينا؛ كما تغيرت طريقة ملاحظاتنا ومعالجاتنا للأحداث اليومية، وربما حصل هذا التغيير في حياتنا بشكل أساسي. ولم نعد نعتبر هذه الملاحظات مجرد تصورات خاصة، بل إنها موضوعات محتملة للحوارات الاجتماعية. وهذه التحولات تؤثر على السلطة النسبية لوسائل الإعلام؛ لأنها تؤثر على بنية المدخلات والمخرجات للملاحظات والآراء، حيث إن لها تأثيراً ملموساً على منافذ استعراض الرأي العام. كما أنها تؤثر على طريقة تنقيح الموضوعات المطروحة وتحديد من يتولى ذلك التنقيح، ولمن يوجهه. وأخيراً يمكن القول: إنها تؤثر أيضاً على الطرق التي تبلور المواقف وتصوغها وفي بعض الأحيان ما زالت وسائل الإعلام تضخم تلك المواقف، لدرجة تمكنها

من استخدامها بوصفها مدخلات وتحولها إلى مواقف سياسية، ولكن أحياناً يؤدي التوجيه والتحرك العملي المباشر للرأي إلى بروز صفات تدفع العملية السياسية بشكل مباشر.

تتمحور القضية الأساسية لتأثير الإنترنت على الديموقراطية، كما هو مشاهد منذ منتصف التسعينيات الميلادية، حول ما وضحته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في رينو "Reno" بحكم صدر في حق اتحاد الحريات المدنية "ACLU" على النحو الآتي:

"يمكن مقارنة شبكة الإنترنت - من وجهة نظر القراء - بمكتبة واسعة تحتوي على ملايين المطبوعات المفهرسة والمتاحة بسهولة ومركز تجاري واسع ومتناثر يقدم سلعًا وخدمات متنوعة - ومن وجهة نظر الناشرين - فهي تشتمل على منبر ضخم يمكن من خلاله مخاطبة، وكذلك الاستماع لجمهور كبير يتكون من ملايين القراء والمشاهدين والباحثين والمشترين المنتشرين في جميع بقاع الأرض. ويمكن لأي شخص أو منظمة متصلة بواسطة جهاز كمبيوتر مربوط بشبكة الإنترنت من "نشر" المعلومات التي يريدها. ويتكون الناشرون من الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والهيئات التجارية وجماعات الدعوة، والأفراد... وغير ذلك.

ويمكن لأي شخص لديه خط هاتف أن يستخدم صالات المحادثات "Chat rooms" ويصبح مقدماً لإعلان البيانات في مدينته بصوت يتردد صداه أبعد مما يمكن أن يحصل من أي منبر عادي. ويتهيأ ذلك من خلال استخدام المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني المتنامي والمجموعات الإخبارية، ويمكن للشخص نفسه أن يصبح داعماً لأي قضية. وقد وجدت المحكمة الجزئية أن موضوعات الإنترنت متنوعة من حيث المحتوى بمستوى تنوع الفكر الإنساني[1].

إن الاختلاف الفريد لهذه المفاهيم الجديدة مقارنة بما كان سائداً في القرن العشرين يتضح بجلاء من خلال النص المقتبس من أقوال المحكمة. وهناك نوعان متميزان من الاختلافات: الأول، هو ما لاحظته المحكمة من "وجهة نظر القراء" المتمثل في وفرة وتنوع أساليب التعبير المتاحة لأي شخص في أي مكان، بأسلوب لم يكن ممكناً في بيئة وسائل التواصل الاجتماعي سابقاً. الثاني والأكثر أهمية، هو استطاعة أي كيان سواءً كان فرداً

أو مؤسسة تعليمية أو منظمة غير حكومية أن ينشر ما يريد، بجانب استمرار قدرته على المشاركة في الحوارات التقليدية المتاحة في وسائل الإعلام بنوعيها الحكومي والتجاري.

ومنذ نهاية التسعينيات الميلادية كان هناك انتقاد كبير يتعلق بالمفهوم السابق لآثار دعم الإنترنت للديمقراطية. وكان أحد مسارات النقد يشمل متغيرات "اعتراض بابل" المتمثل في كون المعلومات الكثيرة جدًّا تؤدي إلى تشتيت إمكانية استقطاب الرأي العام وضياع المجتمع السياسي. أما المسار النقدي الآخر المختلف والمتناقض مع المسار الأول، فيشير إلى أن بنية الإنترنت والمجالات التي يهتم بها المجتمع تكون مركزة ومكثفة بشكل كبير، ولكن بانتشار أقل بكثير عما كان يعتقد سابقاً. ونتيجة لذلك، أصبح ابتعاد شبكة الإنترنت عن مسار وسائل الإعلام أقل بكثير مما كان معتقداً في التسعينيات الميلادية وأقل بكثير مما كان مؤملاً.

لقد بدأت هذا الفصل بتقديم قائمة من التقنيات الأساسية ومجالات الاستخدام التي ظهرت، ابتداء من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي مثلت التقنية الأساسية لمسار الديمقراطية المستندة على الإنترنت، ومن ثم استخدمت "دراستي حالة" لشرح الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي يتم من خلالها تطبيق الأدوات الموضحة أدناه لبناء المجتمع المدني، مع شرح لحقيقة أن هذه الممارسات تختلف جذريًّا عن نموذج وسائل الإعلام. وعلى خلفية هذه الدراسات، يمكن تبني النقد المطروح لمواجهة الادعاء بأن الإنترنت تدعم النظام الديمقراطي. وقد أظهر الفحص الدقيق لتطبيق اقتصاد المعلومات المترابطة على منتجات المجتمع المدني أن نشوء المجتمع المدني المترابط يوفر تطويرًا مهمًّا جدًّا مقارنة بما يمكن أن توفره وسائل الإعلام التجارية. ومن المهم خلال البحث، الأخذ في الحسبان أن المقارنة المطلوبة يجب أن تكون بشكل مستمر في المجتمع المدني الذي كان قائماً طوال القرن العشرين الذي سيطرت عليه وسائل الإعلام، وأخذ ذلك بوصفه أساسًا للمقارنة بعيداً عن الصورة المثالية الأفلاطونية، التي تجعل الجميع مناصرين لقضايا معينة، ما حرك الآمال في التسعينيات الميلادية في اتجاه ديمقراطية الإنترنت؛ لأن الابتعاد عن تلك المثالية الساذجة ليس مؤشراً في أن الإنترنت لا تدعم الديمقراطية، بل إنها مجرد علامات على نضوج تلك الوسائل وتحليلاتها.

أدوات أساسية للاتصالات المترابطة:

عنـد تحليل تأثير بيئة المعلومات المترابطة على الرأي العام، عن طريق قوائم أدوات الاتصالات المتوافرة حالياً فإن ذلك سينعكس إلى حد ما، سلباً على قائمة الأدوات نفسها. وستستبدل - حتماً - بأدوات جديدة. وفي الوقت نفسه، لو تم تحليل تلك التأثيرات دون إدراك وتحديد للأدوات وكيفية استخدامها، فسيكون التحليل مستحيلاً. وهذا يجعلنا نحتاج إلى معرفة ما يجب وضعه ضمن قائمة الأدوات، في الوقت الذي نحاول فيه الابتعاد عما يستخدم في تحليل المعلومات والاتصالات وتحديد علاقة تلك الأدوات بنشوئها، ومن ثم توضع في جداول جديدة مختلفة تتلاءم مع نظرية اقتصاد المعلومات المترابطة بوصفها منصة جديدة للمجتمع المدني.

ويعد البريد الإلكتروني من أهم التطبيقات الأكثر شيوعاً في شبكة الإنترنت، إذ إنه منخفض التكلفة وسهل الاستخدام، والبريد الإلكتروني العادي، كما هو مستخدم حالياً، ليس مثاليًّا للاتصالات العامة. فمع أنه يوفر وسيلة غير مكلفة وفاعلة للتواصل مع أعداد كبيرة من الأفراد الذين لا يشكلون جزءًا أساسيًّا من المجتمع المعتاد، وذلك بسبب أن وجود كميات كبيرة من الرسائل التجارية غير المرغوب فيها والكم الهائل من البريد المتدفق من وإلى البريد الإلكتروني الخاص يجعل توزيع وتبادل الرسائل الإلكترونية العشوائية، آلية سيئة نسبيًّا تصد عن قراءة جميع الرسائل. ومع ذلك، فإن البريد الإلكتروني الموجه إلى مجموعات صغيرة مختارة من قبل المرسل لوجود اهتمام مشترك بينه وبين تلك المجموعات من خلال موضوع معيَّن أو علاقة خاصة، يوفر آلية لاتزال في مراحل نموها لتبادل الملاحظات والأفكار والآراء بين شريحة كبيرة من المجتمع، على أساس التخصص الموضوعي. كما أن قوائم عناوين البريد الإلكتروني تعد أكثر استقراراً، ويمكن انتقاؤها بفعالية أكبر، لهذا فهي أكثر أهمية بوصفها أداة أساسية لاستخدامات المجتمع المدني. وتخضع بعض القوائم البريدية للإشراف والتدقيق، ويديرها مدقق واحد أو عدد محدود من المدققين وبعضها الآخر لا يخضع لأي نوع من التدقيق. وما يفرق بين قوائم عناوين البريد الإلكتروني ومعظم استخدامات شبكة الإنترنت هو حقيقة أن قوائم البريد توصل المعلومات إلى صناديق المشتركين في البريد الإلكتروني بصورة منتظمة، إذ إن رغبات

الأفراد، هي التي تقيد نوعية اشتراكاتهم مما ينتج عنه نقل الرسائل البريدية بين الناس - الذين اختاروا مجموعة التراسل بناءً على مستوى عالٍ من الاهتمام المشترك - بشكل موضوعي أو مضموني، حيث إن مثل هذا التوافق يعزز درجة متابعة ما يطرح؛ لأن الجميع يشتركون في الاهتمام بالموضوع نفسه. وهذا النوع من التواصل لا يعد نموذجاً للاتصالات بين نقطة ومجموعة مستقبلين أو عدد من النقاط المحدودة والعديد من المستقبلين، كما هو حاصل في البث الإذاعي، الموجه لعدد كبير من المتلقين غير المعروفين من أفراد المجتمع، بل إنه يمكن الفرد أو عدد من الأفراد أو حتى مجموعة كبيرة معينة للاتصال بمجموعة كبيرة أخرى ولكن محدودة بصورة ذاتية؛ لأن التحديد مرتبط بالاهتمامات المشتركة أو حتى بالاهتمامات الموضوعية التي تنغمس فيها تلك المجاميع.

وتعد شبكة الإنترنت العالمية المنبر الرئيس الآخر للآليات التي يستخدمها الأفراد في الاتصال بالمجتمع المدني المترابط. حيث تهيئ مجموعة واسعة من التطبيقات، اعتباراً من المواقع الأساسية في شبكة الإنترنت الساكنة، إلى ما ظهر أخيرًا من المدونات المتنوعة ومختلف مواقع البرمجيات الاجتماعية المشتركة التي تمكن من إجراء حوارات على نطاق واسع كما تم شرحه في الفصل الثالث مثل "سلاشدوت". ويمكن أن تعد مواقع الإنترنت الساكنة بمنزلة بيئة بث إذاعي للأفراد، حيث إنها تمكن أي فرد أو منظمة في أن ينشر النصوص والتسجيلات الصوتية والصور المتعلقة بمواقفهم الأساسية. كما أنها تمكن المنظمات غير الحكومية الصغيرة ليكون لها وجود ورؤية في جميع أنحاء العالم وتمكن الأفراد كذلك من تقديم أفكارهم وتعليقاتهم وتمكن من إنشاء قاعدة بيانات ضخمة يسهل البحث فيها عن المعلومات والملحوظات والآراء، وتكون متاحة للجميع بتكلفة منخفضة جدًّا سواء لقراءتها أو الكتابة فيها. وهذا لا يعني حتى الآن أن البيانات المنشورة قد شوهدت من قبل الآخرين الموجهة إليهم من ذوي العلاقة. وسوف يخصص تحليل أوسع للنظر في هذه المشكلة، ولكن سنستكمل أولاً قائمة آليات وبنية تدفق المعلومات.

هناك ابتكاران نشأ حولهما ممارسة ثقافية تعتمد على شبكة الإنترنت، أدت إلى توسيع الخصائص الأساسية لمواقع الشبكة الإلكترونية، فحولتها إلى وسائل إعلام للمجتمع المدني السياسي ظهر في المدونات الإلكترونية، التي تعد أدوات وأسلوبًا جديدًا

لاستخدامات الإنترنت نتج عنها توسيع استخدام مواقع الإنترنت بطريقتين مهمتين. فمن الناحية الفنية، تعد المدونات جزءًا من شكل أوسع من أشكال الابتكارات التي مكنت من الكتابة والتدوين في الشبكة، وهو يعني أنها جعلت المواقع الإلكترونية قابلة للتغيير من خلال واجهة سهلة. وأصبح بالإمكان التعديل من أي مكان وفي أي وقت عن طريق الحواسيب المترابطة ونتج من هذه القدرة أن أصبحت تلك المدونات والصفحات البيتية متوافرة على الفور لأي شخص يريد قراءتها، وأدى هذا التغيير التقني إلى ابتكارين في الممارسة الثقافية لمواقع الشبكة في التسعينيات الميلادية: الابتكار الأول، أدى إلى تطوير صفحات بيتية شبيهة بالمجلات، حيث يمكن أن يشارك الأفراد بإضافة مقالات قصيرة أو طويلة في تلك المواقع. ومع تطور الممارسات المتعلقة بتحميل تلك الموضوعات، خلال السنوات القليلة الماضية، تم في معظم الأحيان، أرشفة تلك المشاركات حسب تاريخ تحميلها في الموقع. ومنذ سنوات أصبحت المدونات شكلاً من أشكال المجلات الإلكترونية الشخصية التي تُنشأ يوميًّا تقريبًا، للاستخدامات الخاصة، وربما لاستخدام مجموعة صغيرة جدًّا من الأصدقاء. والمهم في تلك الخصائص - من منظور بناء المجتمع المدني - هو أن المدونات تمكن الأفراد من الكتابة على صفحاتهم البيتية الخاصة في شبكة الإنترنت حسب الأحقاب الزمنية الشبيهة بفترات تحديثات المجلات العادية — أي كل ساعة أو يوميًّا أو أسبوعيًّا - في حين أن ثقافة الصفحات البيتية التي سبقت ذلك تتحرك ببطء: وتُعدّ أقل من كونها تحقيقات صحفية مع أنها ليست مقالة سريعة النشر. واليوم وبكل تأكيد؛ هناك أفراد يستخدمون برمجيات إنشاء المدونات لتحويل الصفحات البيتية الساكنة إلى مدونات تفاعلية، بحيث يتمكنون من إضافة مقالات ومحتوى متى ما أرادوا، كذلك يمكن أن يحولوها إلى مواقع لا تستخدم تقنية المدونات ويتم تحديثها يوميًّا. ويعتمد المجتمع المدني على شكل المضمون والإيقاع — أي شكل الممارسة المستخدمة، وليس المنصة التقنية.

أما الابتكار الثاني الحاسم المتعلق بالكتابة على الشبكة بشكل عام والمدونات بشكل خاص فهو أن المستخدمين والقراء، بالإضافة إلى مالكي المدونات، بإمكانهم الكتابة فيها، إذ إن البرمجيات الخاصة بالمدونات تمكن مالكيها من السماح لمن يشاؤون أو لجميع

القراء من الكتابة في مدوناتهم أو منع الجميع من التعليق على الموضوعات المنشورة أو نشر مقالات جديدة، وذلك بتطبيق سلطة التحرير أو التحكيم لتحديد الموضوعات المسموح بها أو الممنوعة أو بالتنازل عن تلك السلطة. ولم ينتج عن ذلك فقط مشاركة الكثير من الناس في التحرير والنشر على نطاق واسع، ولكن - أيضًا - تحول المنتج النهائي إلى حوار متوازن وليس مجرد سلعة مكتملة. ويعد هذا العمل حواراً بسبب الممارسة الشائعة المتمثلة في السماح بنشر التعليقات والموضوعات الجديدة وكتابة الملحوظات على تلك التعليقات. وكثيراً ما يضع المدونون ردودهم الشخصية وتعليقاتهم في قسم التعليقات بوصفها تعليقًا أو يضعونها في القسم الرئيس. وتعد الحوارات المعتمدة على المدونات متوازنة لأن الثقافة والإمكانيات التقنية للتدوين تعطي مالك المدونة وزناً أكبر لتحديد من يستطيع التعليق أو وضع مقال، ومن يعطى صلاحية أن يقرر بخصوص هذه التوجهات. ونجد أن مدونين مختلفين يمارسون هذه السلطة بأساليب مختلفة؛ بعضهم يبحثون عن موضوعات ومداخلات موسَّعة لمناقشتها في مدوناتهم، وبعضهم الآخر يديرون مدونة بسيطرة محكمة. ومع ذلك وفي جميع هذه الحالات، فإن نموذج بنية الاتصالات أو هيكلية تدفق المعلومات التي تجعل المدونة حوارًا متوازنًا يأتي على هيئة فرد أو مجموعة من المشاركين أو المحررين الرئيسين، بالإضافة إلى عدد أكبر من المشاركين الثانويين، وفي الغالب يكون عدد هؤلاء أكبر بكثير، ليضم التواصل عدداً غير محدود من القراء.

وتشتمل المواقع التفاعلية أيضاً على مجموعة أخرى من الممارسات المختلفة، ولكن غالباً ما يشمل ذلك، مع موضوع المدونات في كثير من الأدبيات. والمقصود هو إنشاء المواقع الكبيرة المتعددة والمتاحة على شبكة الإنترنت المتخصصة في إنتاج المحتوى التعاوني، كالذي سبق شرحه في الفصل الثالث. مثل مواقع "ويكيبيديا" أو "سلاشدوت" وهناك خاصتان أساسيتان تجعل تلك المواقع مختلفة عن المدونات: الأولى، إنها مخصصة لاستخدامات مجموعات كبيرة جدًّا من القراء والمحررين، بدلاً من كونها تهدف إلى تمكين الحوار الموجه بين مجموعة صغيرة من المتحاورين الرئيسين. وبخلاف المدونات، فهي ليست وسائل إعلامية أو ميزة حوار للتعبير عن وجهة نظر فرد أو مجموعة صغيرة من المتحاورين. ولكنها في جوهرها عبارة عن وسائل للتواصل بين مجموعات معينة من

المجتمع. وذلك بسبب أنها تتضمن حلولاً برمجية تهدف إلى الحد من الفوضى، وذلك عن طريق التدقيق الجماعي، والبنية البرمجية التي توفر صلاحية النشر والتحرير ونظم الحفاظ على السمعة وغير ذلك. الابتكار الثاني، كما هو في حالة مواقع الويكي التعاونية، هو اعتماد محرر نصوص موحد للمشاركة، بهدف تحميل جميع المواقف والآراء بأسلوب سهل ومتطابق. وقد أدى ظهور التأليف التعاوني للنصوص إلى إتاحة درجة إضافية لتماسك الحوار، بحيث يمكن تلاحم وجهات النظر المتعددة واستيعاب بعضها بعضًا والتنافس على احتلال المساحة المخصصة للكتابة. وبهذا الإجراء، يمكن التعرف على المخرجات بسهولة أكثر بوصفها منتجًا جماعيًّا ورأيًا أو ملحوظة بارزة مقارنة بما يحدث عندما يكون نموذج الحوار عبارة عن تبادل للآراء المتباينة التي تتدفق بحرية.

إن الأداة المشتركة بين جميع الأدوات المعتمدة على شبكة الإنترنت – سواءً كانت المواقع الساكنة أو التفاعلية أو الفردية أو التعاونية – تتمثل في إمكانية الربط والاقتباس والعرض. ويعد ذلك في صميم لغة التوصيف النصي التشعيبي (أتش تي أم أل HTML) الذي يسهل بشدة الارتباط بمواقع أو موضوعات أخرى. ويقع الارتباط التشعيبي ضمن أهم خصائص الشبكات التي تنشر الصفحات الإلكترونية إذ يمكِّن أي شخص من الوصول لأرشفة المواد إذا أراد ذلك، حيث إنها تصبح في متناول كل من يحتاج إليها بمجرد أن يحصل على الرابط التشعيبي. وبواسطة هذه الإمكانات الميسرة، نشأت ممارسة ثقافية تهدف إلى نشر الموضوعات والمقالات من خلال روابط تشعيبية تمكن من الانتقال السهل من الصفحة الخاصة بشخص ما، أو مقالة معينة إلى أخرى حسب الرابط المستخدم ضمن الصفحة أو الموضوع المنشور، سواءً كان الموضوع المشار إليه مصدراً للإلهام أو مخالفًا للفكرة مدار الحوار والمناقشة. وتختلف هذه الثقافة اختلافاً جذريًّا عن ثقافة وسائل الإعلام، حيث إن إرسال تقرير يتكون من خمس مئة صفحة إلى ملايين المستخدمين صعب ومكلف. بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام، تمكن القراء من قراءة التقرير واستعراض التعليقات الخاصة به في الصفحة نفسها، الأمر الذي يجعل ما تم إتاحته للقارئ لا يتعدى كونه رأي مراجع مهني في سياق ثقافة ثقة المجتمع بذلك المراجع. أما إذا نظرنا للشبكة العنكبوتية بصورة عامة، فإن الرابط التشعيبي الذي

يحيل القارئ إلى المراجع والمواد الأصلية يعد سمة أساسية من سمات الاتصال. وعلى وجه العموم يمكن القول: إن الثقافة تتجه نحو مقولة: "احصل على المعلومة بنفسك". كما أن الثقة بما يطرح من ملحوظات تأتي من سمعة الكاتب التي تنشأ مع الوقت، وكذلك من الروابط التي تشير إلى المصادر، وتعطي القارئ القدرة على تقييمها بنجاعة. ويعزز الثقة - أيضاً - إدراك حقيقة أنه يوجد لأي مرجع أو مصدر أو وجهة نظر محددة، عدد من الأفراد الذين لديهم القدرة للوصول إلى المصدر والوسائل التي توضح بجلاء اختلاف وجهات النظر بينهم وبين المتحدث، ولا تربطهم أي علاقة أو مصلحة به أو بالمراجع. بالإضافة إلى أن استخدام الروابط وإمكانية "احصل على المعلومة بنفسك" تمثل نموذجًا للموثوقية مختلفًا جذريًّا وأكثر مشاركة مما تجسده وسائل الإعلام.

والبعد الآخر الأقل تطويراً في الولايات المتحدة مما هو عليه في أوروبا وشرق آسيا يتمثل في التجوال وحرية التنقل، أو الانتشار المكاني والزماني وتوافر الأدوات الأساسية للتعليق والتدقيق في أي مكان وزمان على طول وعرض العالم الذي نعيش فيه. وقد كان دان جيلمور "Dan Gillmor" محقًّا عندما ضمن هذه الخصائص الأساسية في كتابه - نحن وسائل الإعلام "We the Media"، مضيفاً إلى الأدوات الأساسية خدمة الرسائل القصيرة (SMS) وكاميرات التصوير المرتبطة بالقوائم البريدية عن طريق الشبكة والمدونات الإلكترونية ومواقع التعاون الاجتماعي "الويكي" وأدوات أخرى غيرها، وقد وصفها بتحول في مفهوم الصحافة. واستمرت الولايات المتحدة في العمل من خلال أنظمة الحواسيب المرتبطة بشبكة الاتصالات، بينما في أوروبا وآسيا تزايد - في المقام الأول - نمو الأجهزة المحمولة والهواتف النقالة كثيراً. وأصبحت الرسائل القصيرة و"البريد الإلكتروني" وكاميرات التصوير المتوافرة في الهواتف النقالة من أهم مصادر المعلومات، التي يتم تداولها بشكل فوري. وتصبح الرسائل القصيرة محورية وأداة للتواصل في كل مكان ووقت في بعض البلدان الفقيرة، حيث إن تكلفة الاتصال عبر الهاتف الخلوي مرتفعة جدًّا ومكلفة للعديد من المستخدمين (تصل لدرجة عدم القدرة عليها)، كما أن الهواتف الثابتة قد لا تتوافر للجميع. وهذه الحقائق توحي لنا بالتغيير عندما تلتقي إمكانات النظامين، وتصبح متوفرة على نطاق واسع، بحيث تمكن من تدوين

الملحوظات ونشرها على هيئة نصوص وصوت وصور متحركة، أينما كنا، ومتى ما أردنا المشاركة. ويروي درازين بانتيتش "Drazen Pantic" كيف أن مستمعي المذياع المعتمد على الإنترنت "ب29-B29" في بلجراد قد تحدثوا عن أحداث حصلت في أحيائهم بعد أن أوقفت حكومة ميلوسيفيتش "Milosevic" بث محطتهم الإذاعية. كما وصف هوارد رينجولد "Howard Rheingold" كيف أن المواطنين المتمردين في الفلبين استخدموا الرسائل القصيرة لتنظيم تحركاتهم في وقت متزامن مع تظاهرهم بهدف إسقاط حكومتهم. وفي المجتمعات الحديثة المعقدة، حيث يمكن القيام بالأعمال ذات الاهتمام في أي وقت وفي أي مكان، أصبحت المجتمعات المدعومة بوسائل التسجيل، مهيأة لتوصيل ملحوظاتهم وتغيير علاقاتهم حسب الأحداث المحيطة بهم. وكل ما يراه الناس ويسمعونه يمكن أن يعد إسهامات في الحوار العام بأسلوب كان من المستحيل، عندما كان الحصول على المعلومات وتجهيزها وتوزيعها مخصصًا لعدد محدود من المنظمات وبضعة آلاف من موظفيها.

اقتصاد المعلومات المترابطة.. يلبي مطالب المجتمع المدني:

لم يتشكل المجتمع المدني من وسائل وأدوات، بل تشكل من ممارسات الإنتاج التعاوني الذي هيأته تلك الأدوات. كما أن التأثير الرئيس للإنترنت على المجتمع المدني في المجتمعات الحرة يعتمد على المعلومات وكفاءة الأسواق الافتراضية المنتجة للثقافة التي ينتجها الأشخاص بمفردهم أو بالتعاون مع الآخرين، ويعتمد كذلك على منتجات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأكثر رسمية وأثرها على القضايا التي تنشرها وسائل الإعلام نفسها. وهذه التأثيرات هي التي مكَّنت المجتمع المدني المترابط من مراقبة وإدارة القضيتين الجوهريتين المتعلقتين بوسائل الإعلام التجارية، من خلال المنابر المتوافرة للمجتمع، وهما: (1) السلطة المفرطة لمالكيها، و(2) تحكم المالكين في توجهات تلك السلطة؛ لأنه عندما لا يرغب المالكون في فرض سلطتهم على وسائلهم الإعلامية لدعم توجه معين قد يتبنون سياسة غير فاعلة. والأهم من ذلك أن الممارسات الاجتماعية للمعلومات والتوجهات تسمح لعدد كبير جدًّا من النشطاء لاعتبار أنفسهم مساهمين

محتملين لتوجيه الرأي العام ونشطاء مؤثرين في الساحة السياسية، بدلاً من كونهم متلقين سلبيين للمعلومات المقدمة لهم وليس باستطاعتهم الا فيما ندر اتخاذ القرارات التي يريدونها. وفي هذا القسم، سأطرح "دراسة حالة" لقضيتين مفصلتين تسلط الضوء على جوانب مختلفة من تأثير اقتصاد المعلومات المترابطة على بناء المجتمع المدني: القضية الأولى، تركز على كيفية أن المجتمع المدني مكن الأفراد من رصد وتعطيل سلطة وسائل الإعلام، ومراقبة وتنظيم العمل السياسي. أما القضية الثانية، فقد شرحتها بدراسة حالة تشدد بصورة خاصة، على كيفية أن المجتمع المدني المترابط قد مكن الأفراد والجماعات من المشاركة السياسية المكثفة التي يقدمون من خلالها التقارير والتعليقات، أي إنهم أصبحوا يؤدون الدور التقليدي للإعلام في مراقبة وتحليل وإثارة الموضوعات السياسية في القضايا التي تهم المجتمع، وتوفر بيئة لإدراك استجابة المجتمع المدني المترابط لأوجه القصور الأساسية في المجتمع المدني الواقع تحت سيطرة وسائل الإعلام التجارية، وكذلك النظر في الانتقادات الموجهة للإنترنت بصفتها منبراً للمجتمع المدني الحر.

الدراسة الأولى تخص شركة "سنكلير" الإذاعية "Sinclair Broadcasting" والانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2004م. حيث تمكنت من تسليط الضوء على فرص مالكي وسائل الإعلام لممارسة سلطتهم على المجتمع المدني، والمتغيرات في وسائل الإعلام نفسها لكيفية استخدام هذه السلطة، والأكثر أهمية - لأغراضنا هنا - هو التأثير التصحيحي المحتمل لبيئة المعلومات المترابطة، إذ تشير في جوهرها، إلى أن وجود منافذ موزعة بشكل كبير بين الأفراد والجماعات يمكّنها من توفير رقابة على السلطة المفرطة التي كان مالكو وسائل الإعلام يمارسونها على اقتصاد المعلومات الصناعية.

تملك شركة "سنكلير"، محطات التلفاز الرئيسة في عدد من الولايات التي تعد أكثر الولايات تنافسية وأهمية في انتخابات عام 2004م - بما في ذلك ولاية أوهايو وفلوريدا وويسكونسن وأيوا - واعتماداً على حق الملكية أبلغت موظفيها ومحطاتها أنها تخطط لاستباق الجدول الزمني العادي المعمول به في الاثنتين وستين محطة تلفازية لإذاعة فيلم وثائقي باسم "الشرف المسروق: الجرح الذي لا يبرأ أبداً"، كبرنامج إخباري قبل موعد الانتخابات بأسبوع ونصف[2]. وذكرت التقارير أن الفيلم الوثائقي كان هجوماً حاداً

على خدمة المرشح الديمقراطي جون كيري "John Kerry" في حرب فيتنام. وكان أحد المراسلين في مكتب "سنكلير" في واشنطن، معارضاً لبث هذا البرنامج، ووصفه بأنه "دعاية سياسية مفضوحة"، ما تسبب في إقالته على الفور[3]. وحقيقة أن شركة "سنكلير" تملك محطات يصل بثها إلى ربع الأسر في الولايات المتحدة، وأنها استخدمت حقوق ملكيتها وغيَّرت جداول البث المحلي وأقالت أحد المراسلين لأنه اعترض على قرار الشركة، جعل هذه الحادثة إلى جانب الملصق الإعلاني لطفلٍ ضد توجهات وسائل الإعلام المكثفة ومعارضة ملكية شخص واحد لعدد من المنافذ، مثالاً تقليديًّا لـ"تأثير برلسكوني". وتسربت خطط "سنكلير" يوم السبت، 9 أكتوبر 2004م، في صحيفة لوس أنجلوس تايمز "Los Angeles Times". وتوالت خلال عطلة نهاية الأسبوع، وبدأت ردود الفعل "الرسمية" تتفاعل في الحزب الديمقراطي. حيث أثارت حملة كيري الأسئلة حول ما إذا كان البرنامج قد انتهك قوانين الانتخابات بوصفه إسهاماً غير معلن "من حيث المحتوى" لحملة بوش. وفي يوم الثلاثاء 12 أكتوبر، أعلنت اللجنة الوطنية الديمقراطية أنها تقدمت بشكوى للجنة الانتخابات الفدرالية وفي الوقت نفسه كتب سبعة عشر عضواً من أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين رسائل إلى رئيس لجنة الاتصالات الاتحادية، يطالبون اللجنة بالتحقيق لمعرفة ما إذا كانت شركة "سنكلير" قد أساءت إلى ثقة المجتمع في وسائل البث الإذاعي، مع أن كلًّا من المنظمتين – لجنة الانتخابات، ولجنة الاتصالات الفدرالية – لم تقم بأي إجراء أو تدخل خلال تفجر القضية.

وإلى جانب الوسائل المعتادة لردود الفعل في المجتمع المدني التقليدي المتعلقة بتصرفات وسائل الإعلام التجارية والمنظمين لها والأحزاب القائمة، كان هناك نوع آخر مختلفاً جدًّا لردود فعلٍ تُنسج على شبكة الإنترنت من خلال الساحات والمدونات، إذ إن تقرير لوس أنجلوس تايمز "Los Angeles Times"، قد حظي في صباح يوم 9 أكتوبر عام 2004م، باهتمام عدد من المدونين المهتمين بالمدونات السياسية. حيث كتب جوش مارشال "Josh Marshall" في موقع مذكرة نقاط الحديث "talking-point-memo com" وكذلك كتب كريس باور "Chris Bower" في موقع "MyDD.com" وماركوس مولتساس "Markos Moulitsas" في موقع "dailyKos.com". وبحلول منتصف يوم

السبت 9 أكتوبر، ظهر مجهودان يرميان إلى تنظيم معارضة ضد "سنكلير" في موقعي: "dailyKos" و"MyDD". ثم ظهر موقع يحرره شخص مجهول، يدعو إلى مقاطعة شركة "سنكلير" ورفع شعار "قاطعوا سينكلير"، وفوراً وضعت له روابط تشير إليه في المدونتين المذكورتين. وقدم "كريس باورز" في موقع "MyDD" قائمة كاملة لمحطات "سنكلير" وحث الناس على الاتصال بالمحطات التي يستخدمونها والتهديد بالاعتصام حولها ومقاطعتها. وفي يوم الأحد 10 أكتوبر، نشر موقع "dailyKos" قائمة بأسماء المعلنين الوطنيين في محطات "سنكلير"، وحث القراء على الاتصال بهم ومطالبتهم بوقف إعلاناتهم.

وفي يوم الاثنين 11 أكتوبر، ربطت تلك القائمة مع موقع "MyDD"، بينما نشرت مجموعة أخرى متنوعة من المواقع قائمة لأنشطة وفعاليات تتراوح بين الاعتصام حول الشركات التابعة لسنكلير أو لها علاقة تجارية معها وتوضيح أن القراء يعارضون تجديد رخصة "سنكلير"، وطالبت المواطنين بالتركيز على تلك الأنشطة، وكل هذا قد نشر في مدونات جديدة أخرى مثل "theleftcoaster.com" الذي وفر رابطاً يشير إلى موقع لجنة الاتصالات الفدرالية لشرح عملية التجديد الأساسية للمواطنين والإشارة إلى قائمة المنظمات المدافعة عن المصلحة العامة للعمل من خلالها. وظهر في ذلك اليوم نفسه، موقع جديد لشخص منفرد يدعى نيك ديفيس "Nick Davis"، باسم "BoycottSBG.com"، ونشر فيه، الفكرة الأساسية التي توضح أن المقاطعة الشاملة التي يمكن أن يطبقها المعلنون التجاريون المحليون تعد الوسيلة المجدية للتأثير على "سنكلير"، بينما بدأ موقع آخر باسم "stopsinclair.org"، بالضغط لرفع قضية على الشركة. وخلال ذلك، نشر موقع "TalkingPointsMemo.com" رسالة من ريد هوندت "Reed Hundt"، الرئيس السابق للجنة الاتصالات الفدرالية، موجهة لشركة "سنكلير"، وتم كذلك العثور على مقتطفات عن الفيلم ومنتجه. وفي وقت لاحق من يوم الإثنين، نشرت "Talking-Points" رسالة من قارئ اقترح أن يبيع المساهمين في شركة "سنكلير" أسهمهم. وابتداءً من الساعة 5:00 من فجر يوم الثلاثاء 12 أكتوبر وضع موقع "Talking Points" رابطاً يشير إلى بيانات ديفيس في موقع "BoycottSBG.com". وفي الساعة

10:00 من صباح ذلك اليوم، نشر "مارشال" في موقع "Talking Points" رسالة من قارئ مجهول بدأ حديثه، قائلاً: "لقد عملت في مجال الإعلام 30 عامًا وأنا أؤكد لكم أن محطات التلفاز المحلية لا يهمها سوى البيع. إنهم لا يهتمون بتجديد التراخيص أو الغضب الشعبي الكاسح. بل إنهم يهتمون بحجم المبيعات فقط، لذلك فإن المعلنين المحليين هم من يستطيع التأثير على قراراتهم". ووضع هذا القارئ خطة لكيفية متابعة جميع المعلنين المحليين، وطالب المجتمع بالكتابة إلى مديري المبيعات، وليس للمديرين العموميين في المحطات المحلية، وحدد لهم أسماء المعلنين الذين يجب مخاطبتهم، ومن ثم الاتصال بهم هاتفيًّا. وفي الساعة 1:00 ظهراً نشر "مارشل" مقالاً يشرح تجربته الشخصية مع هذه الإستراتيجية، إذ استخدم قاعدة بيانات "ديفيس" للتعرف على المعلنين المحليين في ولاية أوهايو. وحاول الاتصال بمدير المبيعات في المحطة، ولكنه لم يتمكن من الوصول إليه. ثم اتصل بالمعلنين أنفسهم، واكتشف أن المعلنين لم يتابعوا هذا الموضوع، ولا يعلموا عنه أي شيء، وكان المقال عبارة عن دليل تعليمات يحتوي على نصائح للتذكير بأن المعلنين يجهلون ما يدور، وأنه يلزم شرح القضية لهم، مع تجنب أسلوب الاتهام، وما شابه ذلك. ثم بدأ "مارشال" في نشر رسائل من القراء يوضحون فيها مع من تكلموا على سبيل المثال؛ مدير مبيعات معين، وكذلك رسائل من القراء الذين أحيلوا إلى مكاتب وطنية رئيسة. وتابع التأكيد بأن المعلنين هم المقصودون في الحقيقة. وبحلول الساعة 5:00 من ظهر يوم الثلاثاء نفسه، صرح "مارشال" أن مزيدًا من القراء كتبوا عن تجاربهم، واستمر في حملته لتوجيه القراء إلى المواقع التي تساعدهم على تحديد مديري المبيعات والمعلنين المحليين[4].

وفي صباح يوم الأربعاء، 13 أكتوبر، أدرجت قاعدة بيانات المقاطعة بالفعل عناوين وأسماء ثماني مئة معلن، ونشرت نموذجًا للرسائل كي يستخدمها الناس لإرسالها للمعلنين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ذكرت "BoycottSBG" أن بعض المشاركين في حملة المقاطعة قد تلقوا ردوداً عن طريق رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهم تفيد بأن رسائلهم الإلكترونية تشكل إزعاجاً غير مشروع. عندها أوضح "ديفيس" أن قانون مناهضة الرسائل المزعجة "CANSPAM"، وهو النظام الاتحادي الأساسي، يطبق

فقـط على الرسـائل التجارية غير المرغـوب فيها ووجه القراء إلى موقع لشـركة قانونية يوجد به ملخص عام للقانون. ومع حلول يوم 14 أكتوبر، بدأت حملة المقاطعة تؤتي ثمارها بكل وضـوح. وذكر "ديفيس" أن الشـركات التابعة لشركة "سـنكلير" قد هددت المعلنين الذيـن ألغوا إعلاناتهم بأنها سـتتخذ إجـراءات قانونية بحقهم ودعـت المحامين للتطوع ومسـاعدتها في الـرد على الحملة. وردًّا على ذلك، اسـتطاع "ديفسـ" أن يجمع أكثر من عشـرة محامين متطوعين لمسـاعدة المعلنين خلال مدة وجيـزة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ظهر مدون آخر في موقع باسم "grassroots.com" أعد أداة تمكن المستخدمين مـن إرسـال بريـد إلكتروني لجميـع المعلنـين في قاعـدة بيانـات "BoycottSBG". وفي صـباح يـوم الجمعة 15 أكتوبر، صـرح "ديفيس" أن أكثر من خمسـين معلناً قد سـحبوا إعلاناتهم، وأن ثلاثة أو أربعة من تقارير المقاطعة قد تم نشـرها بواسطة وسائل الإعلام التـي اعتمـدت على تلـك المدونات. وفي ذلك اليوم، أصـدر محلل في بنـك ليمان براذرز "Lehman Brothers" بحثاً يتوقع فيه انخفاضـاً لسـعر سهم "سنكلير" خلال الاثني عشـر شـهراً القادمة، مشـيراً إلى مخاوفه أن يكون ذلك بسبب ما سـتفقده الشركة من عائدات المعلنين وأخطار الأنظمة المشـددة. وتلقفت وسـائل الإعـلام هذه الأخبار خلال عطلة نهاية الأسبوع والأسبوع الذي أعقبها، واعتبرت أن ما حصل يصب في سياق سحب المعلنين المحليين لإعلاناتهم من شركة "سنكلير".

وفي يوم الإثنين 18 أكتوبر، انخفض سـعر سهم الشركة بنسبة 8 ٪ في حين أن مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 قد زاد بنسبة نصف في المئة تقريباً. وفي صباح اليوم اللاحق، واصـل السـهم انخفاضـه ليصـل إلى 6%، قبل البدء في الصـعود مرة أخرى، ثم بدأ في الصـعود بمجرد أن أعلنت شـركة "سـنكلير" أنها لن تذيع فيلم "الشرف المسروق"، بل إنها سـتقدم برنامجاً متوازناً يحتوي علـى أجزاء فقط من الفيلم الوثائقي وأن البرنامج سيشتمل على وجهات النظر الأخرى. وفي ذلك اليوم، كان سعر سهم الشركة قد بلغ أدنى مستوى له خلال ثلاث سنوات. وفي اليوم اللاحق لإعلان التغيير الذي صرحت به الشركة بخصوص الفيلم، ارتد سعر السهم مرة أخرى إلى حيث كان في 15 أكتوبر. ومن الواضح أن هناك أسـباباً متعددة لخسـائر سعر السهم، كما أن سهم "سنكلير" استمر يعاني من

الهشاشة شهورًا عدة، من جراء هذه الأحداث. ومع ذلك، وكما يوضح الشكل 7.1، كانت ردود أفعال السوق بطيئة للغاية نتيجة لتصريحات وأداء الجهات التنظيمية والسياسية التي مارستها المؤسسة الديمقراطية في وقت سابق من الأسبوع الذي بدأ في 12 أكتوبر، وذلك بالمقارنة مع الانخفاض المفاجئ والارتداد المثير الذي أحاط بتوقعات السوق وأشار إلى خسائر الإعلانات. وفي حين أن ما حصل لا يثبت أن العامل الحاسم للمقاطعة التي قادتها ساحات شبكة الإنترنت، كان نتيجةً لما نشر في تلك المدونات، خاصة عند مقارنة ذلك بالمخاوف من الإجراءات التنظيمية الرسمية، ألا أن التوقيت يشير بشدة إلى أن نشاط المقاطعة قد قام بدورٍ مهمٍّ للغاية.

شكل 7.1 قيمة سهم سنكلير في المدة من 8 أكتوبر إلى 5 نوفمبر عام 2004م

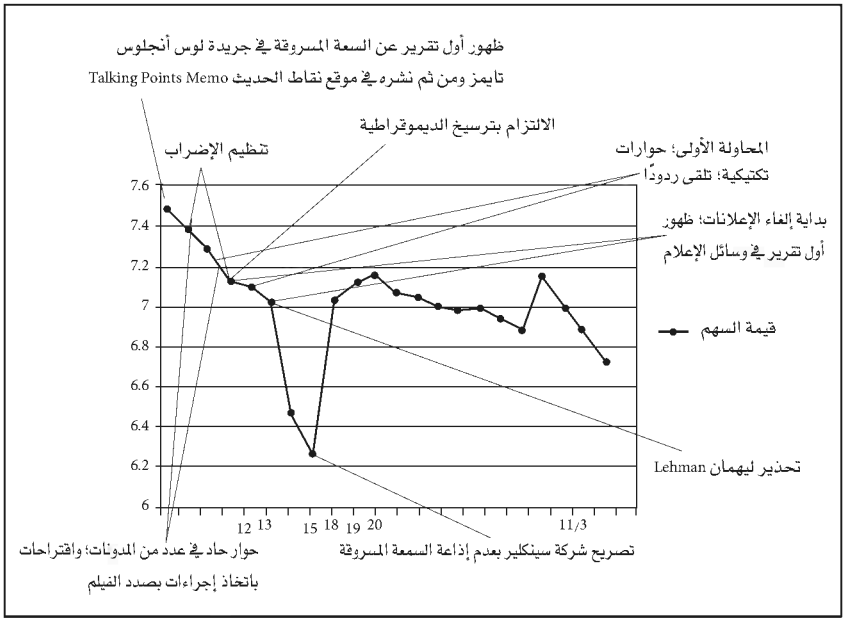

الدرس المستفاد الأول من قضية فيلم سنكلير "السعة المسروقة" له صلة بوسائل الإعلام التجارية نفسها. إذ تأكد أن ممارسة مالكي تلك الوسائل لسلطة مفرطة على تلك المرافق ليست وهمًّا، وأن ما حصل يمثل حالة شركة عامة مسجلة في السوق وأن مديرها العام يؤيد حزبًا سياسيًّا معينًا، لذا خطط لاستخدام نفوذ شركته على محطات

البث المرتبطة كونها تصل إلى ربع الأسر في الولايات المتحدة؛ لأن كثيراً من المشتركين الذين يقطنون الولايات يمكن أن ترجح أصواتهم نتائج الانتخابات، واستغل هذه الحقائق ووضع رسالة سياسية سافرة أمام تلك الجماهير الكبيرة. كما اتضح أيضاً، أنه عند غياب السيطرة الإعلامية، فإن مثل هذه القرارات لن تنجح في تحديد ما يسمعه أو يشاهده الناس؛ نظراً لتوافر منافذ أخرى موجهة للمجتمع تنتقد بعضها بعضًا في ظل هذه الظروف. كما أن تلك الانتقادات منفردة لن تثني إصرار مالكي وسائل الإعلام عن ممارسة نفوذهم لتوجيه المجتمع المدني، وإذا ما وضعت تلك الممارسات في مواقع لها وزن سياسي كبير، كما حاول وضعها مدير شركة سنكلير، فإن مثل هذا الفعل قد يكون له تأثير كبير. الدرس الثاني، بيَّن أن وسائل الإعلام المعتمدة على شبكات المجتمع المترابط يمكن أن تمارس قوة توازن مهمة جدًّا، إذ إنها توفر منابر جديدة للتواصل على نطاق واسع، بهدف المشاركة في الرؤى والتعليقات. وقد استطاع الأفراد إنشاء مواقع جديدة تعبر عن مواقفهم بسرعة فائقة، وكان من السهل، جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع محدد من الموضوعات التي تهم الرأي العام وإتاحتها لكل من يريدها، وكذلك؛ يمكن توفير منبر مختلف تماماً عما توفره البنية الاقتصادية والتنظيمية في وسائل الإعلام وتجهيزه لتبادل وجهات النظر حول كل ما يتعلق بالإستراتيجية السياسية وشرح التحركات المناسبة. أما الدرس الثالث، فقد ظهر من خلال التحركات الداخلية السريعة للمجتمع المدني المترابط، إذ كان واضحاً من هذا المثال أنه قد جرى تنقية وصياغة المعلومات والتحركات المقترحة من خلال المناقشات، ومحاولات الخطأ والصواب.

وقد ظهر إلى السطح مقترحات متعددة للعمل، كما أن الترابط الشبكي مكن معظم المهتمين المتصلين بأي نهاية طرفية للشبكات المترابطة من متابعة المقترحات والمراجع لفهم الكم الهائل من المقترحات. كما يمكن لعدد من الناس أن يتحدوا ضمن أنماط مختلفة، فعلى سبيل المثال وقع 150000 شخص استدعاءات من خلال موقع "stopsinclair.org"، والبعض الآخر بدأ العمل في تنفيذ المقاطعة. ويعد وضع آلية لمتابعة مثل هذه الحملات في غاية السهولة، من الناحيتين التقنية والتكلفة المالية، إذ إن فردًا واحدًا ملتزمًا يمكن أن يقوم بمثل ذلك. كما أن تبني الأفكار ووضع روابط لجعلها

متاحة في جميع المواقع المشاركة في الحملة، قد مكن المهتمين من تنقية المعلومات والتحكم في ردود الأفعال والقيام بدعم فاعل أسهم في تحقيق كفاءة عالية للحملة، ومن ثم أعادوا نشرها وتوزيعها مرة أخرى من خلال نظام مراجع مشتركة، وتمكنوا من اختبار وتبني الإجراءات المتعددة. بالإضافة إلى أن المواقع المشهورة في الشبكة مثل مذكرة نقاط الحديث "Talking points memo" أو "dailyKos"، وفرت مراكز لنشر المعلومات عن مختلف الجهود وهيَّأت منبراً للنقاش الحر بين مجموعات الاهتمام المشترك على مستوى واسع. وما زال هناك غموض لمعرفة مدى حاجة هذه الحوارات العامة لوسائل الإعلام التقليدية كي تحقق بروزاً سياسيًّا واسع النطاق. أما موقع "BoycottSBG.com" فقد زاره أكثر من ثلاث مئة ألف مُتصفِّح خلال الأسبوع الأول من الحملة، ووصل حجمه إلى أكثر من مليون صفحة تحتوي على آراء متنوعة. ونجحت في تنسيق حملة أسفرت عن تأثير حقيقي على المعلنين في عدد كبير من وسائل الإعلام التجارية المنتشرة في أسواق موزعة على مساحة جغرافية واسعة. ويمكن القول: إنه في هذه الحالة، كانت تقارير وسائل الإعلام المتعلقة بهذه الجهود قليلة جدًّا، وإن التقرير الذي نتج عنه تحول كبير في الحملة ونشأ عنه "آلية تراسل" مجدية لتوضيح تأثيراتها، لم يكن تقارير وسائل الإعلام، بل كان تقرير المحلل المالي في بنك "ليمان". مع أنه من الصعب معرفة التقرير الإعلامي الذي حظي باهتمام المحلل في البنك، وجعله يؤيد نجاح جهود المقاطعة. ومقولة: إن مخرجات وسائل الإعلام قد أدت دوراً في زيادة بروز المقاطعة لا يعني، أنها استحوذت على جزء من الدور الأساسي الذي اضطلعت به هذه الآليات الجديدة لجلب المعلومات والخبرات للتأثير على حوار عام واسع النطاق، واقتران ذلك بآلية تنظيم العمل السياسي من خلال العديد من المواقع والمفاهيم الاجتماعية المختلفة.

أما قضيتنا الثانية، فلم تركز على القدرة التفاعلية الجديدة المتوافرة في المجتمع المدني المترابط، لكنها بدلاً من ذلك ركزت على توضيح إمكانيات المجتمع الإنتاجية. ومن هذه الإمكانيات، تبدأ الخطوط العريضة للتغيير النوعي لدور الأفراد بوصفهم محققين ومراسلين محتملين ومشاركين فاعلين لتحديد سير الحوارات والإجراءات الواجب اتخاذها من خلال المجتمع المدني. وتدور أحداث هذا الموضوع حول شركة "دايبولد"

للأنظمة الإلكترونية، وهي (إحدى أبرز الشركات المصنعة لآلات التصويت الإلكترونية وتتبع إحدى أوائل الشركات الرائدة في إنتاج أجهزة الصراف الآلي في العالم، وتقدر عائداتها بأكثر من بليوني دولار سنويًّا)، ويتضح من هذه القضية الطريقة التي تطور من خلالها الانتقاد العام لآلات التصويت التي تنتجها تلك الشركة.

ويتضح أيضاً تواتر ملحوظات أسلوب عمل اقتصاد المعلومات المترابطة وكيف استطاع أن يمكِّن أعداداً كبيرةً من الناس للمشاركة في مشروعات تتعلق بالإنتاج الجماعي لجمع وتحليل وتوزيع الأخبار وتطبيقها على عدد من القضايا غير المؤكدة لدرجة كبيرة.

وكون سياق القضية يختص بحوار حول التصويت الإلكتروني، ليس هو الذي جعله مناسباً للديمقراطية. إذ إن الحوارات المتمحورة حول ممارسات أي من الشركات والحكومات، التي يترتب عليها آثار غير مستقرة يصعب التحري عنها وتحليلها، ويتم تجاهلها من قبل وسائل الإعلام الرئيسة بشكل كبير. والعنصر المميَّز هو أن المجتمع المدني المترابط قد شارك وتمكن من تحويل قضية لم تكن موضوعًا للنقاش العام الجاد، إلى جدل اجتماعي عميق ومناقشة عامة أدت إلى نشاط اجتماعي عام. وقد استخدمت آلات التصويت الإلكتروني للمرة الأولى بدرجة كبيرة في الولايات المتحدة في انتخابات نوفمبر عام 2002م. وظهرت؛ قبل هذه الانتخابات وبعدها مباشرةً، تغطية متفرقة في وسائل الإعلام بخصوصها. وكان الحديث يتركز في الغالب على حداثة هذه الآلات وإمكانية حدوث أعطال فيها وإمكانية توافر موظفي الدعم التقني المتمكن للمساعدة على الانتخابات. ولم تمثل المقالة التي ظهرت في مجلة الدستور "Journal-Constitution" في أتلانتا، بعنوان "جورجيا تضع ثقتها في التصويت الإلكتروني، وعدم توافر السجلات الورقية يغيظ النقاد"[5]، تغطية غير مألوفة في ذلك الوقت، الذي ازدادت فيه انتقادات مهندسي الحواسيب على وجه العموم، بل إنها نقلت رسالة تهدئة شاملة تؤكد فعالية الآلات وتوضح جهود المسؤولين والشركات للتأكد من أن الأمور على ما يرام. أما تقرير صحيفة "نيويورك تايمز" بخصوص جهود "جورجيا" فلم يتطرق حتى للانتقادات[6]. وتخوفت صحيفة "واشنطن بوست" من فشل تلك الجهود بسبب حداثة الآلات، لكن تقريرها شدد على الجهود المكثفة التي بذلتها الشركة المصنعة

"دايبولد"، لتدريب المسؤولين عن الانتخابات وتوفير مئات الفنيين لإصلاح أي عطل قد يطرأ في أثناء الانتخابات[7].

وبعد الانتخابات، كتبت مجلة الدستور "Journal-Constitution"، في أتلانتا، أن الأجهزة التي تعمل باللمس، تعد صيحة تقنية، مع أنها تجنبت الحديث عن أي إشارة في سياق المقال تشير إلى أن الأجهزة قد سلطت الضوء على أي مرشح بالخطأ أو أنها تسببت في تكوين طوابير طويلة في مواقع التصويت، ماعدا مقالة نشرت في صحيفة واشنطن بوست تحدثت عن حصول طوابير طويلة في أحد مراكز التصويت في مقاطعة "ميريلاند"، ولكن مضت في قولها: إن الانتخابات سارت بسلاسة في المواقع الأخرى. وفي وقت لاحق، نقلت الصحيفة عن دراسة لجامعة "ماريلاند" شملت المستخدمين لآلات التصويت، وذكرت أن عدداً قليلاً جدًّا من الناخبين قد احتاج إلى مساعدة مسؤولي الانتخابات التي قد أدت إلى النيل من خصوصية الناخبين[8]. ونظراً لما تشكله آلية التصويت للديمقراطية، فقد أصبحت المخاوف العميقة تتمثل في أن التصويت الآلي غير المعتاد هو الذي سيحدد الانتخابات الرئاسية لعام 2000، بالإضافة إلى تنامي الشعور بأن آلات التصويت ستكون حلًّا لمشكلة التصاق قطعة الورق الناتجة من تخريم بطاقات التصويت المعروفة بـ"Hanging Chads" إذ شاع هذا الاصطلاح في الماضي ليرمز إلى فشل انتخابات ولاية فلوردا، ومن الواضح أن تقارير وسائل الإعلام كانت خالية من أي تحقيق جدي يؤكد دقة آلات التصويت، ويبين درجة سلامتها، كما أن التقارير الصحفية احتوت على قدر كبير من التعليقات المهدئة التي صدرت من مسؤولي الانتخابات الذين اشتروا تلك الآلات ومن المديرين التنفيذيين في الشركات المصنعة الذين باعوها.

ولم يسعَ أي محرر في وسائل الإعلام لتجاوز تصريحات الشركة المصنعة والانتقال إلى التحقيق الجاد لمعرفة مدى سلامتها ودقتها ومقاومتها للعبث ومحاولات التغيير في نتائج التصويت، مع أنه دون أدنى شك يصعب القيام بذلك، وتمت حماية هذه النظم بدعوى المحافظة على الأسرار التجارية. وقد تعرضت حكومات الولايات للاتهام بسبب مصادقتها على تصنيف الآلية الداخلية لهذه الأجهزة بالسرية ومنعت الوصول إليها. بالإضافة إلى أن تحليل هذه النظم يتطلب درجة عالية من الخبرة في أمن الحواسيب،

مع أن الالتفاف حول هذه الحواجز أمر صعب. وبرغم ذلك، اتضح أن ذلك كان ممكناً لمجموعة من المتطوعين في مختلف البيئات والسياقات على شبكة الإنترنت، حيث بدأت بيف هارس "Bev Harris" في أواخر شهر يناير 2003م، وهي ناشطة مهتمة بآلات التصويت الإلكتروني، في إجراء بحث على آلات شركة "دايبولد"، التي وفرت أكثر من 75000 آلة تصويت في الولايات المتحدة، وأنتجت العديد من الآلات المستخدمة في نظام التصويت الإلكتروني في البرازيل التي تستخدم فقط التصويت الإلكتروني. وأنشأت موقعاً للإنذار المبكر بوصفه جزءًا من صفحتها البيتية التي أسمتها الصندوق الأسود للتصويت "blsck-box-voting.com". وتمكنت من الدخول على موقع شركة "دايبولد" المفتوح في شبكة الإنترنت، وهو يحتوي على أكثر من أربعين ألف ملف لشرح كيفية عمل نظام التصويت الآلي، وقد يكون هناك من أرشدها لذلك الموقع الذي اشتمل على مواصفات آلات التصويت، ومصادر الترميز "Source Codes" لآلات شركة "دايبولد" ونظام فرز الأصوات. وفي مطلع شهر فبراير عام 2003م، نشرت "بيف هارس" تقريرين صحفيين مبدئيين في مجلة إلكترونية في نيوزيلندا تسمى "Scoop.com" وهذا الموقع يوفر منبرًا حرًّا للمحررين الذين يرغبون في نشر موضوعاتهم. كما أنها أعدت مساحة في صفحتها الخاصة للقراء المتمكنين تقنيًّا وطلبت منهم التعليق على الملفات التي حصلت عليها من موقع الشركة. وفي أوائل شهر يوليو من ذلك العام، نشرت "بيف هارس" تحليلاً لنتائج المناقشات التي دارت في موقعها، وأشارت فيه إلى أن الوصول لموقع "دايبولد" المفتوح يمكن أن يستخدم للتأثير على نتائج انتخابات عام 2002 في جورجيا، وكان هناك تنافس شديد في مجلس النواب. وفي مقالة افتتاحية بعنوان "أكبر من وترجيت"، بيَّن محررو مجلة "Scoop" أن نتائج دراسة "بيف هارس" لا تتعدى كونها آلية للاستيلاء على عملية سير الانتخابات الأمريكية. ثم أتبعوا ذلك بعدد من السطور التي توضح كيف أن جوهر اقتصاد المعلومات المترابطة يمكنه أن يستخدم الإنتاج التعاوني ليؤدي دور المراقب للمصالح الاجتماعية جاء فيها:

[يمكننا الآن أن نكشف للمرة الأولى عن موقع النسخة الكاملة من مجموعة البيانات الأصلية لبرمجيات آلات التصويت المنشورة على الإنترنت. كما أننا نتوقع أن تقوم بعض الجهات

بمحاولات لمنع نشر هذه المعلومات؛ لذا فإننا نهيب بأنصار الديمقراطية في كل مكان نسخ هذه الملفات وإتاحتها للجميع على الصفحات الإلكترونية وشبكات تبادل الملفات مثل: "http:// users.actrix.co.nz/". ولأن العديد من الملفات محمية بكلمة سر مضغوطة "zip password protected" ولاحتمال أن يكون هناك حاجة لبعض المساعدة في فتحها، فإننا قد وجدنا أداة تعمل بشكل جيد، وتساعد على فتح تلك الملفات بسهولة ويسر، وهي متوافرة على العنوان الآتي: "http://www.lostpassword.com" ووجدنا أيضاً أن بعض الملفات معطوبة جزئيًا، ولكن يمكن قراءتها باستخدام أداة مساعدة متاحة على العنوان الآتي "http://www.zip-repair.com/" وفي هذه المرحلة من هذا البحث لا نعتقد أننا أصبحنا قريبين ولو بنسبة ضئيلة لدراسة كامل جوانب هذه البيانات، أي إنه ليس لدينا ما يؤهلنا للقول: إن الثغرات الأمنية التي تم اكتشافها حتى الآن نهائية. ولذلك فإننا نتوقع العديد من الاكتشافات الإضافية. ومن هذا المنطلق، نتوق لمساعدة مجتمع الحواسيب المرتبطة بالإنترنت للإسهام في هذا المشروع، ونشجعهم على نشر ما يتوصلون إليه من نتائج في المنتدى الآتي: "وتم توفير عنوان المنتدى"].

وبكل وضوح يتبين أنه لا يمكن تطبيق عدد من خصائص دعوة المواجهة الهجومية هذه في بيئة وسائل الإعلام التقليدية؛ لأنها تمثل في الواقع نهجاً مختلفاً تماماً لأسلوب إنتاج الأخبار وتحليلها وطرق تلافي الرقابة وسلطتها؛ لأنها تعتمد: أولاً، على تخزين المعلومات على نطاق واسع وموزع على مساحة كبيرة، بحيث يمكن الوصول إليها من خلال أنظمة اتصالات فاعلة، وهذا يعني أن الرأي العام يعتمد على مبدأ "اكتشف لنفسك" بدلاً من الاعتماد على مبدأ "ضع ثقتك فيما أقول" وتكمن الخطوة الأولى لتحقيق ذلك، في توفير المواد الأولية للجميع. وثانياً، اعتمدت على إدراك المحررين وتوقعهم في أن الشركة ستحاول منع انتشار المعلومات. ولم تتوقف ردة فعلهم عند استخدام ثقل التوازن بين قوة الاقتصاد والملكية العامة فقط من أجل تنظيم إعلامي كبير لحماية استخدام المواد بل، إنهم سعوا إلى توزيع المعلومات على نطاق واسع، لضمان توافرها لمن يريدها، وبينوا كذلك المواقع التي سيجد القراء فيها أدوات كشف كلمات السر وإصلاح الملفات العاطلة،

مـع نداء للتفاعل معهم للحصـول على هذه الملفات ونسـخها وتخزينها في مواقع متعددة لتجنب فقدها. ثالثاً، هؤلاء المدونون والمحررون لا يعملون للحصـول على مبالغ كبيرة من الأمـوال كما هي الحال في المؤسسـات الإعلامية الكبيرة التـي توظف الخبراء والمتدربين لتوفير الملفات. وبدلاً من ذلـك، أتاحوا تحديات للمهتمين بالحدث الذي تعالجه الحملة، إذ وفروا معلومات وتفاصـيل كثيرة لمن أراد التعامل معها، وبينوا أن هذا أمر مهم وصـيد ثمين للإسـهام في ترسـيخ الديمقراطية. وأخيرا، أتاحوا منبراً للتكامل في منتدى خاص بهم لتبادل الآراء. وقد اسـتعرض النداء الخطوط العريضـة لآلية ناجعة لتخزين وتوزيع وتحليل والإبلاغ عن كل ما يخص ملفات "دايبولد".

ومع كشـف متواصـل للموضـوعات خلال الأشـهر القليلة التي أعقبت ذلك، اتضـح بجـلاء نجاعة هذا النمـوذج المهم لمنتـج المراقبة الجماعية والاسـتطلاعات الصـحفية والتحليـلات والاتصـالات، وثبت أنه يـؤدي دوراً مهمًّا بالفعل. حيث نتج من هذه القضـية أن سُـحبت التراخيص من بعض نظم "دايبولد" في ولاية كاليفورنيا وأسـهمت كذلك، في تغيير الاحتياجات لعدد من الولايات، حيث طلبت بعض الولايات آلات تصـويت إلكترونية تسـتطيع طباعة جميع بيانات التصـويت على نسـخ ورقية لأغراض إعادة فرز الأصـوات إذا تطلـب الأمـر ذلك. وقد ظهـر أول تحليل لنظام "دايبولد" يسـتند علـى نتائج ملفات "بيف هارس" أجراه مجموعة من علماء الحواسيب في معهد أمن المعلومات في جامعة "جونز هوبكنز"، ونشـر بوصـفه ورقة عمل في أواخر يوليو عام 2003م. وبسـبب تقرير هوبكنز، أو تقرير روبين أفيل "Aviel Rubin" حسـب اسـم أحد مؤلفيه، تعرض نظام "دايبولـد" لانتقـادات عميقة وبرزت مواطن ضـعفه في حقول كثـيرة. ونظراً لما يتمتع بـه كتَّـاب التقرير من مصـداقية أكاديمية فقد كان من الضـروري أن تسـتجيب شـركة "دايبولد" بردود تقنية مركزة. حيث نشرت الشركة تقريراً يحتوي على ردود لكل سطر في تلك الورقة. وأعقب ذلك انضـمام عدد آخر من علماء الحواسيب للنقاش، وبينوا سلبيات ومزايـا تقريـر هوبكنز، علـى الرغم من أن رد شـركة "دايبولد" كان كافياً، إذ إنه شـمل اعترافاً ضمنيًّا بوجود عدد من مواطن الضعف التي حددها التقرير. وقد أسهم تقريران رئيسـان سـابقان أجريا بتكليف من ولاية "ميريلاند" في خريف عام 2003م، ثم في يناير

عام 2004م، في تفعيل التقرير والتعليقات المتعلقة به، بوصفه جزءًا من جهود هذه الولاية لاعتماد آلات التصويت الإلكترونية أو رفضها. وقد اكتشفت الدراستان عددًا كبيرًا من العيوب في الأنظمة التي تم بحثها، وحددت كذلك التعديلات المطلوبة (انظر الشكل 7.2).

وفي الوقت نفسه، استمرت مشكلات شركة "دايبولد" تتفاعل في مكان آخر. ففي أوائل أغسطس عام 2003م، قدم شخص مجهول لمجلة "wired magazine" كمية كبيرة جدًّا تحتوي على آلاف رسائل البريد الإلكتروني الداخلية لشركة "دايبولد". وذكرت المجلة أن رسائل البريد الإلكترونية وصلتهم عن طريق أحد القراصنة، واعتبرتها مثالاً آخر يدل على التراخي الأمني في شركة "دايبولد". مع أن المجلة لم تقدم تحليلاً للرسائل الإلكترونية ولم تتح الوصول إليها. ومن المعلوم أن "بيف هارس"، الناشطة التي وجدت أصلا مواد شركة "دايبولد"، قد حصلت أيضاً على الرسائل نفسها ونشرتها في موقعها مع بعض الملحوظات. وكانت ردة فعل "دايبولد" أن هددت بمقاضاة كل من اخترق موقعهم. وطالبت بتطبيق قانون حقوق الملكية لحماية رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالشركة، كما طالبت كلًّا من "بيف هارس" والشركة التي زودتها بخدمة الإنترنت وعدد من المواقع الأخرى التي نشرت المواد، بإزالة رسائل البريد الإلكتروني. وتم فعلاً إزالتها من تلك المواقع، بيد أن إستراتيجية نسخ البيانات المنشورة على نطاق واسع وتخزينها في بيئات رقمية متعددة ومتنوعة تنظيميًّا جعل جهود شركة "دايبولد" غير مجدية إطلاقاً. وأصبح طلاب الجامعات يمثلون القيادة الجديدة لهذه القضية. حيث شرع أولاً، طالبان في كلية "سوارثمور" في بنسلفانيا، يخزنان رسائل البريد الإلكتروني وينظفانها بهدف إخفاء الأدلة التي تدل على الاستخدامات غير المشروعة، ثم تبعهما على الفور عدد من الطلاب في مختلف الجامعات الأمريكية الأخرى. وفي أكتوبر عام 2003م، بدأت شركة "دايبولد" الكتابة للجامعات التي يحتفظ طلابها بالملفات الخاصة بالشركة. ولجأت إلى بنود قانون حقوق النشر الرقمية للألفية "Digital Millennium Copyright Act" التي تلزم الشركات المضيفة بإزالة المواد المنشورة في المواقع المستضافة لديهم عند مخالفتها لحقوق الطبع والنشر موضحة لهم أسماء المواقع التي توجد بها تلك المخالفات. ونظراً لكون الجامعات ملزمة بتطبيق القانون، فقد طالبت منسوبيها بإزالة المواد من

مواقع الطلاب. ومع ذلك لم يدفن الطلاب رؤوسهم في الرمال، بل إنهم أطلقوا حملة متعددة الجوانب أسموها حركة "العصيان المدني الإلكتروني" بدأت في 21 أكتوبر عام 2003م. حيث شرعوا أولاً، يتناقلون الملفات ويتبادلونها ويخزنونها في حواسيبهم الخاصة، كما شجعوا الطلبة في مختلف أنحاء البلاد لمقاومة الجهود التي تسعى للقضاء على تلك المواد. وفي المرحلة الثانية، قاموا بضخ الملفات في الشبكة الحرة FreeNet وهي شبكة تعاونية للنشر تقاوم مبدأ الرقابة، وتم تخزينها أيضاً في أنظمة أخرى مثل موقع تبادل الملفات التعاونية وموقع "eDonkey" وموقع "BitTorrent". ومن ثم وفي المرحلة الثالثة من حملتهم، تقدم الطلاب برفع دعوى قضائية ضد شركة "دايبولد" وذلك بدعم من مؤسسة الحدود الإلكترونية "Electronic Frontier Foundation"، وهي إحدى المنظمات الأساسية في مجال الحقوق المدنية المعنية بحرية الإنترنت، حيث سعوا للحصول على حكم يؤكد حقهم في حرية نشر المواد. ونجحوا في تحقيق جميع مطالبهم سواءً حملة العصيان الإلكتروني أو الدعاوى القضائية الرسمية.

شكل 7.2 تحليل لبرمجيات المصادر الترميزية لملفات شركة دايبولد

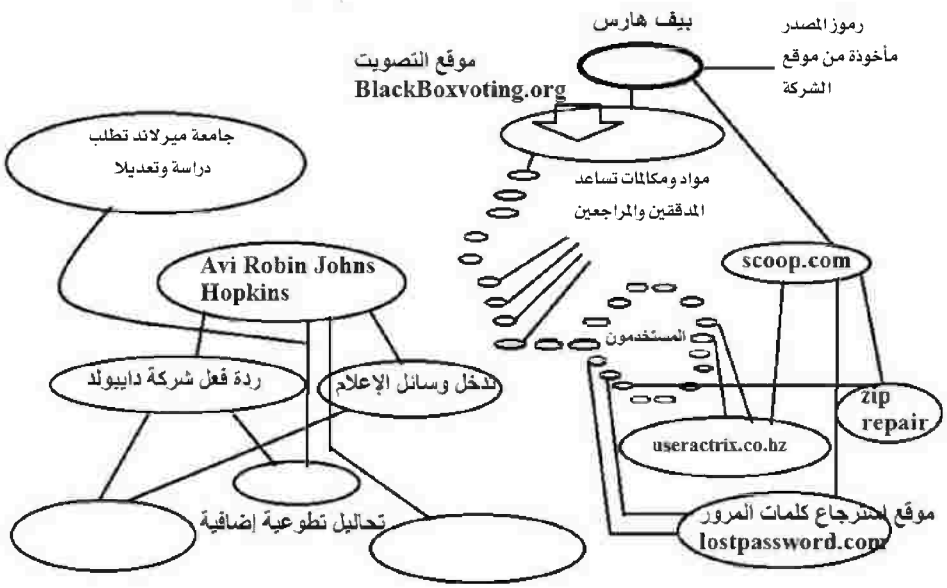

ومن الناحية العملية، ظلت المواد متاحة للجمهور طوال تلك المدة. أما بالنسبة لشركة "دايبولد" فقد أخذ مسار المحاكمة اتجاهًا سيئًا للغاية من المنظور القانوني، ما أجبرها لإصدار بيان تتعهد فيه بعدم مقاضاة الطلاب مرة أخرى. وبرغم ذلك قضت المحكمة للطلاب المتضررين وحمَّلت شركة "دايبولد" أتعاب المحاماة؛ لأنها وجدت أن الشركة "قدمت معلومات خاطئة من حيث المادة والمعرفة" فيما ادعته من أن نشر أرشفة البريد الإلكتروني انتهاك لحقوق التأليف والنشر، وكتبت لمزودي خدمة الإنترنت بذلك[9].

كما أن المحكمة لم تنظر في موضوع تحركات المجتمع المدني المترابط أساساً، وتم حل هذه المسألة في وقت لاحق بعد سنة تقريباً، وذلك بعد أن تكشفت بالفعل كثير من الأحداث المهمة، لكن أنشطة النشر الإلكتروني استمرت بقوة بين الطلاب الذين لم يكفوا أو ينقطعوا عن المراسلات، وشجعهم على ذلك رغبة الجامعات في تنفيذ الحكم. كما أن إستراتيجية تكرار نسخ الملفات وإتاحتها للجميع في كل مكان أدى إلى جعل إخفائها عن أعين الجمهور أمراً مستحيلاً، ومكن الجمهور من التدقيق وإمعان النظر. والأمور التي بدأت تطفو على السطح عند اطلاع المستخدمين على الملفات، وما رشح من رسائل البريد الإلكتروني الداخلي للشركة، شملت اعترافات موظفي الشركة بمشكلات نظام التصويت ووجدوا كذلك أنه قد تم إصلاح أو تحديث آلات التصويت في ولاية كاليفورنيا بعد أن رخص باستخدامها، كل ذلك حصل برغم زيادة أمن موقع نقل الملفات الذي حصلت منه "بيف هارس" على مواصفات نظم التصويت، وبرغم رفع سلامة وأمن آلية الرسائل الإلكترونية الداخلية للشركة. وقد فُسِّر ذلك عمليًّا، بأن الأجهزة التي تم استخدامها في ولاية كاليفورنيا تختلف على أقل تقدير، عن الأجهزة التي تم اختبارها واعتمادها من قبل الدولة. وقد أظهرت هذه النتيجة قضية مهمة للغاية.

وقد نتج عن تطورات هذه القضية تشكيل فريق لمناقشة نظام التصويت في ولاية كاليفورنيا في مكتب وزير الخارجية، وهو المكتب الذي تحقق من النظام ورخصه. وفي 3 نوفمبر عام 2003م، أي بعد أسبوعين فقط من انطلاق حملة العصيان الإلكترونية الطلابية، اجتمع أعضاء الفريق لمناقشة جدول الأعمال الذي أعد لهذا الغرض، وكان

الجـدول يحتوي على بند لمناقشـة التعديـلات المقترحة على أحد أنظمة التصـويت التي صـنعتها شـركة "دايبولد". وبدلاً من مناقشـة ذلك البنـد، اقترح أحد أعضـاء الفريق إعادة جدولته حتى تتاح الفرصة لوزير الخارجية للتحقيق، وذلك بسبب ما وصل إليه من معلومات حسب قوله على النحو الآتي: "وصلت إلينا معلومات مقلقة للغاية بخصوص البند (رقـم كذا) ونمى إلى علمنا أن هذه الشـركة، دايبولد، قـد قامت بتثبيت برمجيات غير مصـادق عليها في مقاطعة واحدة على الأقل قبل اعتمادها"[10]. وظل مصـدر المعلومات غير واضح في ذلك الوقت، وفي وقت لاحق نقل تقرير نشر في مجلة Wired أن مصدراً في مكتب وزير الخارجية لم تذكر المجلة اسـمه قد صـرح أن شخصاً داخل الشركة هو الذي وفر تلك المعلومات، إلا أن كلًّا من التوقيت والسياق، يشيران إلى أن مصدر المعلومات هو تسـرب رسـائل البريد الإلكتروني ومناقشـتها على الإنترنت، كما أن شخصين مجهولين سـجلا على نظام سـجل المكالمات معلومات من داخل الشـركة، وذكـر أحدهم على وجه التحديد معلومات مسـتقاة من البريد الإلكتروني للشركة. وفي اجتماع اللجنة الذي عقد في 16 ديسـمبر عام 2003م، أشـار أحد المواطنين العاديين الذي كان حاضراً إلى رسائل البريد الإلكتروني على الإنترنت تحديداً، مستشهداً بالبريد الإلكتروني الذي تم تداوله في يناير والمتعلق بالتحديثات والتغييرات في النظم المعتمدة. ونتج عن اجتماعات ديسـمبر، أن التحقيقـات المسـتقلة التي قام بها وزير الخارجية قد كشـفت النقـاب عن اختلافات منهجيـة بين النظم التي تم تركيبها والنظم التي تم اختبارها واعتمادها من قبل الولاية. وشهدت الأشهر القليلة التي أعقبت ذلك، المزيد من الدراسات والنتائج والمناظرات، وفي نهاية المطاف سـحبت تراخيص عديد من آلات التصويت المثبتة في كاليفورنيا من شركة "دايبولد" (انظر الشكلين 7.3أ و7.3ب).

إن بنية التحقيق والحوار والنشاط الجماعي المعلن الذي جسدته هذه القضية تختلف اختلافاً جوهريًّا عن هيكلية التحقيق والحوار المعلن في المجتمع المدني الذي تسيطر عليه وسـائل الإعلام التقليدية في القرن العشـرين. ففي هذه الحالة تمـت التحقيقات الأولية والتحليل من قبل ناشـطة فاعلة، عملت بميزانية منخفضـة ودون أي تمويل من أي شركة إعلاميـة. ولم تكـن مخرجات هذه التحقيقـات والتحاليل الأوليـة ذات مكانة عالية لدى

مشـاركين رئيسـين في الحوار العام، بل إن الذي أشـعل الحوار هو الحصـول على المواد الأصلية والملحوظات الأولية التي أتيحت لبدء المناقشات المتعلقة بالقضية.

شكل 7.3 اكتشاف بريد شركة دايبول ونشره

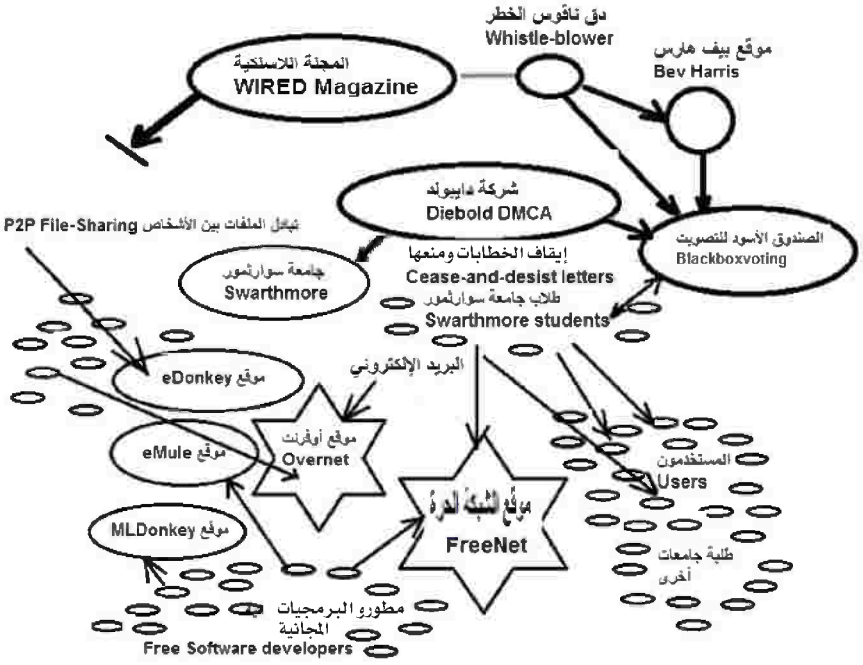

ثم ظهرت التحاليل التي قام بها مستخدمو الإنترنت ونشأ تعاون عملي بين عدد كبير من الأشـخاص والهيئات المختلفة التي تملك إمكانات متنوعة، وتنتشـر على نطاق واسع. وكان بينهم أكاديميون عكفوا على دراسة نظم التصويت الإلكتروني وناشطون وممارسون لنظم الحواسـيب بالإضافة إلى الطلبة الذين تم حشدهم لهذه القضية. وعندما ضغطت الشـركة التي تملك مبالغ وقدرات مالية عالية، وشـنت هجومها، لم تتصـدَّ لها الصحف الثرية مثل صـحيفة "واشـنطن بوسـت" أو "نيويورك تايمز" التي تعد الحامية الرسمية لسـلامة المعلومات وإتاحتها للمجتمع. بل إن الذي دعم الحملة، الجهود التعاونية الموزعة بشـكل كبير بين الطلاب وشـبكات التعاون الاجتماعي المنتشـرة في الإنترنت. وفي المقابل أسـهمت الجهود المتعلقة بالإنتاج التعاوني المتداخلة والمتوافرة في بقية المجتمعات في دعم

هذا التحرك المدني، مثل مجتمع البرمجيات المجانية التي طورت بعض التطبيقات، التي استخدمت لنشر رسائل البريد الإلكتروني بعدما أزالتها كلية "سوارثمور" من موقع طلابها. ولم يظهر أي أحد لتولي إدارة السلطة لا من الأحزاب ولا من بوتقة وسائل الإعلام التجارية المهنية. وبدلاً من ذلك كان هناك تواتر من الإجراءات غير المنسقة ولكنها إجراءات عززت بعضها، قام بها أفراد في بيئات وسياقات متباينة، يعملون في ظل قيود وإمكانات تنظيمية متنوعة لكشف وتحليل وتوزيع الانتقادات والأدلة. فالمجتمع المدني المترابط لا يعتمد على عوائد الدعاية والإعلان، ولا يملك القدرة للسيطرة على جمهور كبير لتركيز جهوده. وما برز بوضوح في جدول أعمال المجتمع المدني وشكَّل المناقشات العامة واسترعى الانتباه بدرجة معقولة لمجموعة كبيرة من المتابعين السلبيين هو مشاركة النشطاء الفاعلين. وبدلاً من الاعتماد على مفهوم القاسم المشترك الأدنى الذي يركز عادةً على مصالح وسائل الإعلام التجارية، أصبح بإمكان كل فرد وجماعة تركيز الجهود بشكل مكثف على ما يهم مشاركاتهم، وهذا - في الواقع - هو ردة الفعل المرجحة على وجه التحديد. وبعيداً عن الثقافة المبنية على ضيق الوقت ومحدودية المساحة للبث الإذاعي أو الكتابة في الصحف، نرى بروز ثقافة "ابحث بنفسك". كما أن إمكانية الوصول إلى الوثائق الأصلية والبيانات وآراء الآخرين بصورة مباشرة أصبح جزءاً محورياً في الوسائط الإعلامية الحديثة.

مراجعة نقدية للرد على مقولة: "إن الإنترنت تؤثر على الديمقراطية":

يعدّ الكثير من الناس حقبة التسعينيات الميلادية التي صدر فيها رأي المحكمة العليا في قضية "رينو" ضد منظمة اتحاد الحريات المدنية "Reno v. American Civil Liberties Union"، رمزاً للتفاؤل غير الواقعي لما يمكن أن تحققه الإنترنت، معربين بحماس كبير وطابع سياسي عن تفاؤل يتطابق تماماً مع التفاؤل الذي حرَّك فقاعة سوق الأسهم، وبدرجة تبرير تعادل تعليل بروز تلك الفقاعة. مع أن المجتمع المدني المثالي الحر لم يولد - في الواقع - من رحم الإنترنت كامل النمو، إلا كما ولدت مدينة "أثينا" بشكل كامل من جبهة الأسطورة الإغريقية "زيوس" - وهي خرافة تدَّعي أن زيوس أب

الآلهة والناس. ويمكن تصنيف الانتقادات المفصلة للادعاءات السابقة المتعلقة بالآثار الديمقراطية للإنترنت بوصفها متغيرات، إلى خمسة مطالب أساسية:

1. التحميل المفرط للمعلومات:

إذا ما زاد حجم المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام عن الحد المعقول، تنشأ مشكلة أساسية تشابه الفوضى الناتجة عندما تتاح الفرصة للجميع للتحدث في الوقت نفسه، إذ سيطرح كم هائل من التصريحات ينتجع عنها معلومات كثيرة جدًّا. وطرح العديد من التعليقات والآراء الكثيرة جدًّا، الأمر الذي يجعل تنقية المعلومات مشكلة عويصة للغاية تؤدي إلى ضجيج لا يمكن السيطرة عليه. ويتعلق الموضوع إجمالاً بمتغيرات "اعتراض بابل" التي تشكل ثلاثة مبررات محددة، وهي: إن المال على أي حال سيهيمن في النهاية، وسيكون هناك تشتيت لموضوعات الحوار، وإن ذلك التشتيت سيؤدي إلى التناقض.

- المال سيهيمن في النهاية على أي حال: إن أول من أثار هذه النقطة هو إيلي نعوم "Eli Noam" إذ يقول: إن الحصول على الانتباه في هذا الكون المتنامي الواسع، سيكون في مثل صعوبة وضع كاتب مغمور لمقالته الأولى في بيئة وسائل الإعلام، إن لم يكن أصعب من ذلك. وذلك يشير بدقة إلى السيطرة التامة لإمكانية الظهور في بيئة وسائل الإعلام الجماهيري – أي إن المال هو الذي يهيمن على إمكانية أن يستمع إليك الناس في شبكة الإنترنت، حتى لو لم يعد يسيطر على قدرة التعبير.

- تشتيت الانتباه والتوجهات: أثار كاس سانشتاين "Cass Sunstein" نقطة صريحة للغاية في موقع "Republic.com" وهي أن وجود المعلومات المطلق في كل زمان ومكان وغياب وسائل الإعلام بوصفها آلة توجيه مكثف سوف يشتت الرأي العام. ويقضي على المجتمع المدني. وسيشاهد الفرد العالم من حوله من خلال ملايين النوافذ التي تم تهيئتها لتلائمه شخصيًّا، ولا تحتوي على أرضية مشتركة للحوار أو النشاط السياسي، إلا من خلال مجموعات من الأفراد الذين يتفقون معه بشكل كبير، وجهزوا شاشاتهم لرؤية موضوعات مشابهة لما يشاهده ذلك الفرد.

- الاستقطاب أو التناقض Polarization: التصنيف المتعلق بسانتشاين "Sunstein" ولكنه يعد نقدًا تحليليًّا له، هو أن التشتيت يؤدي إلى التناقض. وذلك عندما يتم تبادل المعلومات والآراء ضمن مجموعات تتشابه في الإدراك والفكر فقط، ووضح طرحه بقوله: إن تلك المجموعات تميل إلى تعزيز آراء ومعتقدات بعضهم بعضًا دون التعامل مع وجهات النظر البديلة أو إدراك مستقل للمخاوف والانتقادات التي يطرحها الآخرون. وهذا يجعل الآراء أكثر تطرفاً ويضعها في مسار محدد لها سلفًا، ويزيد من المسافة بين المواقف التي تتخذها معسكرات متضاربة.

2. **مركزية الإنترنت:**

لقد كان واضحاً أن انتقادات الجيل الثاني للآثار الديمقراطية في الإنترنت لم تكن متجهة نحو الدعوة للمساواة ولم تنتشر كما كان متوقعاً لها في التسعينيات الميلادية. وهناك سببان لذلك: أولاً، التكثيف العالي المتعلق بالتطور المحتمل للأدوات الأساسية للاتصالات. وثانياً، وهو الأكثر مقاومة للتنظيمات، حقيقة تركيز الاهتمام بدرجة عالية على عدد قليل من المواقع المشهورة – ما يعني أن عددًا ضئيلاً من المواقع يشاهد من قبل غالبية القراء، بينما هناك مواقع كثيرة لم تحظ بأي زيارة من قبلهم، وينطبق هذا حتى على الشبكات المفتوحة. وفي هذا السياق فقط، يمكن القول: إن شبكة الإنترنت عبارة عن نسخة مكررة لنموذج وسائل الإعلام التقليدية، وربما يكون الفرق مجرد إضافة عدد قليل من القنوات، دون أي تغيير هيكلي حقيقي.

ويلاحظ أن الاهتمام بالتحميل المفرط للمعلومات يخضع لعلاقة متوترة بصورة مباشرة مع اهتمامات الجيل الثاني، التي تفيد أن الاهتمام بموضوع ازدحام الشبكة بالمعلومات أمر واقعي وحقيقي، وتشير إلى أن التحميل المفرط للمعلومات ليس مشكلة عميقة. ولكن مع الأسف، يتضح أنه من منظور الديمقراطية، ووفقاً لاعتبارات الازدحام المفرط للمعلومات في وسائل الإعلام الحديثة، نجد أن الناس يستمعون لعدد قليل من المتحدثين، تماماً كما هي الحال في بيئة وسائل الإعلام التقليدية. ومع أن هذا يعني أن الفوائد المفترضة للمجتمع المدني المترابط هي في حقيقة الأمر فوائد وهمية، إلا أنه أيضاً

يعني أن المخاوف لما قد يحدث عندما لا يتوافر مجموعة محورية من المتحدثين الذين يستمع إليهم معظم الناس بسبب التحميل المفرط للمعلومات، قد تم تجاوزها بالطريقة نفسها التي تعاملت معها وسائل الإعلام التقليدية، وذلك بضخ تنوع فعلي واسع للمعلومات والآراء والتعليقات في المجتمعات الكبيرة، وافتراض أن المجتمع سيغفلها. واستجابةً لهاتين المجموعتين من الاعتبارات فإن الأمر يتطلب توضيحات مشتركة لعدد من الأسئلة مثل: إلى أي مدى تكون مقولة الازدحام المعلوماتي صحيحة؟ وكيف تحل مشكلة تحميل المعلومات المفرط؟ وإلى أي مدى يكون ما لوحظ من الازدحام المفرط للمعلومات تكراراً لنموذج وسائل الإعلام التقليدي؟

3. مركزية وسائل الإعلام التجارية وظيفة السلطة الرابعة:

إن أهمية الصحافة للعملية السياسية ليست أمراً جديداً؛ لذا فقد اكتسبت لقب "السلطة الرابعة" (في إشارة إلى السلطات الثلاث التي شملتها حقبة ما قبل الثورة الفرنسية، وحددت السلطة العامة لمجلس الطبقات على النحو الآتي: سلطة الكنيسة وسلطة النبلاء و سلطة سكان القرى)، وهي السلطات التي مورست في فرنسا زهاء مئة وخمسين عاماً. وغالباً ما تصور نظرية حرية التعبير الأمريكية الصحافة، بأنها المسؤولة عن أداء "دور المراقبة" المنبثقة عن مفهوم ضرورة مراقبة نواب الشعب لضمان قيامهم بواجباتهم نحو من انتخبهم بكل أمانة وإخلاص. أما في بيئة الإنترنت، فقد بيَّن نيل نيتانيل "Neil Netanel" دور الصحافة بكل وضوح بقوله: في المجتمعات الحديثة المعقدة التي نعيش فيها اليوم، أصبح دور وسائط الإعلام التجارية أمراً حاسماً للحفاظ على مهمة الرقابة. فالحكومات الكبيرة المتطورة المؤسسة بشكل جيد والشركات الفاعلة في الأسواق تجد تحت تصرفها موارد هائلة لفعل أي شيء، بهدف تجنب التدقيق والرقابة الديمقراطية. ولا يمكن أن يجاري هذه المنظمات المؤسسية النخبوية سوى منظمات إعلامية تشبهها من حيث الحجم والقوة وممولة بشكل مستقل، وأخذت على عاتقها دور المراقب والناقد للمنظمات الكبيرة الأخرى. ويمكن القول: إن عددًا من الأفراد ومجموعة من المتطوعين المتصلين ببعضهم بعضًا يمكنهم فعل شيء ما، ولكن لا يمكن لهم أن يحلوا بأسلوب جدي محل مؤسسة إعلامية ممولة تمويلاً جيداً اقتصاديًّا وسياسيًّا.

4. يمكن أن تستخدم الدول الاستبدادية تنقية المعلومات والمراقبة للحد من استخدامات الإنترنت:

تتمثل تلك التنقية والمراقبة في إجراءات ومراجعات تتعلق بآثار الإنترنت على الدول الاستبدادية. حيث إن مراجعة وتدقيق محتويات الإنترنت، يعتقد أو ربما يكون من المؤكد أن تحال لبعض المؤيدين لحرية الفضاء الإلكتروني، ممن تتاح لهم حرية كافية للوصول إلى أدوات الإنترنت، وأنهم سيتكاثرون بنمو متزايد في كل مكان. ومثلي في ذلك الصين، التي أظهرت أكثر من أي بلد آخر، أنه بإمكانها السماح لسكانها في أن يصلوا للإنترنت، وأصبح سكانها اليوم يمثلون ثاني أكبر مستخدمين للإنترنت في العالم ولاتزال الحكومة مسيطرة بشكل جيد على تدفق المعلومات وتواصل شعبها مع العالم.

5. التقسيم الرقمي:

في الوقت الذي يتزايد فيه حجم المشاركين في الإنترنت في المجتمعات المدنية، نجد أن إمكانية الوصول إلى أدوات الإنترنت تتجه لصالح المقتدرين في المجتمع، من حيث الثروة والانتماء والمهارات. وسوف أتجنب الخوض في هذا الموضوع في هذا الفصل. وأوضح أولاً، أن هذا الموضوع يعد أقل بروزاً اليوم عما كان عليه في التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبحت تكلفة أجهزة الحواسيب وتوصيلها بالإنترنت أقل ثمناً وأكثر عدداً، وانتشرت على نطاق واسع في المكتبات العامة والمدارس. وكلما أصبحت شبكات الإنترنت محورية أكثر في الحياة، اتضح أن معدلات الوصول ومعدلات النمو بين الفئات قليلة الشأن، بات أعلى من معدل النمو بين المجموعات ذات الشأن الكبير. فالتقسيم الرقمي المتعلق بوسائل الوصول الأساسية في الاقتصاديات المتقدمة مهم طالما أنه موجود، ولكن يبدو أن الموضوع في مراحله الانتقالية. وعلاوة على ذلك، من المهم مقارنة آثار الإنترنت على الديمقراطية في إطار وسائل الإعلام، وليس من خلال مقارنتها بإطار أفلاطوني مثالي. ويمكن القول: إن ثقافة ومهارات الحواسيب على الرغم من أنها بعيدة كل البعد عن كونها وصلت لمستوى العالمية، إلا أنها انتشرت بنطاق أوسع بكثير من مهارات ووسائل الإنتاج في وسائل الإعلام. وثانياً، تم تكريس الفصل التاسع للإجابة عن كيفية نشوء إنتاج الأسواق الافتراضية والأسباب التي أدت إلى ذلك على وجه التحديد، ونتج عنها

إتاحة سبل جديدة لإدخال تحسينات جوهرية لتحقيق عدالة الوصول لاحتياجات متنوعة يتم توزيعها في السوق بشكل غير منصف، سواء داخل الاقتصاديات المتقدمة أو على الصعيد العالمي، مع أن سوء التوزيع أكثر حدة من ذلك بكثير. في حين أن دراسة التقسيم الرقمي يمكن أن تخفف من حماسنا لرؤية التغيير الجذري الذي يمثله اقتصاد المعلومات المترابطة، إذ إنه يكون في حد ذاته وسيلة للتخفيف من حدة سوء التوزيع، وذلك من منظور الديمقراطية، واقتصاد المعلومات المترابطة.

ما تبقى من هذا الفصل سأخصصه للاستجابة للمراجعة النقدية، موفراً وسائل للدفاع عن مقولة: إن الإنترنت يمكن أن تسهم في ظهور مجتمع مدني حر مثير للإعجاب. ومن خلال مضينا في توضيح الاعتراضات، يمكننا تطوير إدراك أفضل لاستجابة اقتصاد المعلومات المترابطة وتفهم لمدى تغلبه على فشل وسائل الإعلام المنهجي تحديداً وعدم قدرتها على إتاحة منبر حر للمجتمع المدني. وخلال هذا التحليل، يمكن مقارنة المظهر المثير للمجتمع المدني المترابط مع شكل المجتمع المدني الذي تسيطر عليه وسائل الإعلام وتجنب مقارنته بالمجتمع الأفلاطوني المثالي الذي ينظر إلى كل شخص على أنه ناشر للأعمال القصيرة، وهو ما يهمنا أكثر في أثناء تقييمنا للديمقراطية الموعودة.

هل الإنترنت عشوائية للغاية؟

وهل هي مكدسة للغاية بالمعلومات؟ أو لا هذا، ولا ذاك؟

توضح الدراسات الانتقادية التي قام بها الجيل السابق أن الإنترنت تدعم الديمقراطية، وتتمحور بشكل كبير حول ثلاثة متغيرات تنتج من التكديس المفرط للمعلومات أو بمعنى آخر حول ثلاثة متغيرات لاعتراض بابل. وقد نص أساس الاقتراح الوصفي الذي حررته المحكمة العليا في قضية "رينو" ضد اتحاد الحريات المدنية على أن جميع الناس لهم حق التدوين في شبكة الإنترنت دون أي تمييز، ثم أتبعت المحكمة هذا النص القضائي بشرح وصفي أو قاعدة قياسية تبين سبباً جوهريًّا لما يشكله هذا التطور من أخطار على الديمقراطية، أو على الأقل تبين أنه لا يساعد على نموها السريع. ويمكن اعتبار الحكم قضاءً دقيقاً على الأقل من الناحية الوصفية. وتكمن المشكلة الأساسية التي تشخصها هذه القاعدة في وسائل الوصول للمعلومات المكدسة وتحديد المتصفح

لما يحتاج إليه منها، إذ إنه عندما يتاح مجال التدوين لأي شخص في الشبكة، يصبح السبب الأساس للفشل قدرة المتصفح لقراءة كل ما نشر، أي إن السؤال ينحصر في تحديد من يقرأ وماذا يقرأ ولمن يقرأ وكيف يتم تنقية الموضوعات المهمة من بين هذا التكديس الكبير للمعلومات المدونة. وعندما نتحدث عن بيئة لا ينصت فيها أحد والجميع منهمك في الحديث أو التدوين فإن الأمر قد يكون مقبولاً على الأقل من الناحية النفسية فقط، ولكنه لا يمثل أي نوع من التقدم في الحوار السياسي. وقد أشارت تنبؤات "نعوم"، إلى أنه عند الرغبة في إعادة تسليط الضوء على الموضوعات المهمة فإنه من الضروري بروز المال بوصفه عاملاً رئيسًا لإيصال الصوت لمن يريد سماعه، ومن المؤكد أن أهمية المال ليست أقل مما كان عليه الوضع في بيئة وسائل الإعلام التقليدية، بل قد تكون أكثر أهمية، مع أن سانتشاين "Sunstein" يخالف هذه النظرية، إذ إنه يوافق نيكولاس نيغروبونتي "Nicholas Negroponte" في تنبؤاته بأن الناس سيقتصرون على قراءة ما يمكن تسميته "قراءتي اليومية" أي إن كل شخص سينشئ لنفسه واجهة في بيئة المعلومات ويصممها بدقة لعرض مزيج محدد من المعلومات التي يرغب في تصفحها. ومن خلال هذا الافتراض الذي يوضح أساليب التراسل وتبادل المعلومات بين الناس، وضع "نيكولاس" رأيين متميزين ومترابطين: الأول أن توجهات المجتمع ستتجزأ بسبب كثرة المعلومات وتكدسها. ومع غياب أخبار الساعة السادسة اليومية التي تقدم جدولاً يوميًّا يوضح ما يدور في المجتمع، سيجد الناس صعوبة لمتابعة ما يدور يوميًّا من أحداث، وكل ما يستطيعون متابعته لا يتعدى كونه مجرد جزئيات متعددة لجداول أعمال خاصة لا علاقة لها بمنبر الحوارات السياسية. والرأي الثاني هو أن الأفراد سيتكتلون في مجموعات تعزز بعضها، ومجموعات نقاش تتخذ بعضها بوصفها مرجعًا لنقل الآراء. وبين "نيكولاس" معتمداً على أدلة علمية، أن هذه الفئة من التكتلات تميل إلى جعل آراء المشاركين أكثر تطرفاً وأقل قابلية للحوار عبْر الانقسامات السياسية المتباينة اللازمة لتحقيق قرارات ديمقراطية مقبولة.

وأدت الدراسات التجريبية والنظرية الواسعة للأنماط والأدوات المستخدمة فعليًّا في الإنترنت على مدى خمس إلى ثماني سنوات مضت، إلى ظهور دراسات نقدية قام بها

الجيل الثاني تتعلق بمقولة: إن الإنترنت تدعم الديمقراطية. وأظهرت تلك الدراسات، أن تركيز الاهتمام بما يجري في شبكة الإنترنت يعد أكثر بكثير عما كان متوقعاً له منذ بضعة أعوام ونتج عن ذلك أمور عدة وضحت أن عدداً ضئيلاً جدًّا من المواقع مرتبطة مع بعضها بصورة جيدة، وأن الغالبية العظمى من المتحدثين أو المدونين لا يتم تصفح مواقعهم، كما أن قدرة الإنترنت على دعم الديمقراطية قد فقدت. وإذا صدقت هذه الاستنتاجات فإنها تشير إلى أن الإنترنت تستخدم أنماطاً وأدوات تؤدي لحل مشكلة تجزئة وتشتيت الرأي العام الذي أقلق سانشتاين "Sunstein". حيث إن المجتمع كان يتصفح في الماضي جريدة أخبار يومية معدة وفقاً لمتطلبات شخصية محددة، أما اليوم فإن الغالبية العظمى من القراء تحولوا لتصفح مواقع إلكترونية معينة. وإذا كان الحديث متعلقًا بشبكة اتصال تشتمل على عدد قليل جدًّا من المواقع المشهورة التي – عمليًّا – يتصفحها كل شخص، عندها يمكن القول: إن مشكلة تجزئة وتشتيت الآراء قد حُلَّت. وبما أن معظم القراء يتصفحون تلك المواقع، فستحل كذلك مسألة استقطاب وتناقض الآراء، ولا يقصد بالمواقع المشهورة تلك الصفحات التي يتعامل معها مجموعات صغيرة تجمعهم وجهات نظر متجانسة. وهذه الاستنتاجات تجسد النموذج الذي يزيل مخاوف "سانتشاين" ويتوافق تماماً مع تنبؤات "نعوم" التي تقضي بأنه من الضروري دفع المال للوصول إلى اهتمامات الناس، الأمر الذي يعني عمليًّا تكرارًا حقيقيًّا لنموذج وسائل الإعلام التقليدية. وبما أن الإفراط في تكديس المعلومات يرسخ اعتراض بابل (أي إن الجميع يتحدثون ولا يوجد من ينصت)، فإن ذلك يكون على حساب فقدان الكثير من توقع دعم الشبكة للديمقراطية.

لذلك، سننتقل الآن إلى التساؤلات الآتية: هل الإنترنت في الواقع عشوائية للغاية؟ وهل هي مكدسة للغاية بهدف إنتاج توجه ديمقراطي أكثر جاذبية مما قدمته وسائل الإعلام التقليدية؟ أعتقد أن كلتا الحالتين ليست صحيحة. ومع إمكانية اتهامي بأنني شخص تقليدي ميال للتوهم والخيال بشكل ساذج، فإني أزعم بدلاً من ذلك أن الاستخدام الملحوظ لما يعرض في الشبكة لا يدل على أنها وصلت لحالة التشبع، كما أنها ليست عشوائية للغاية، ولكنها على أقل تقدير تبني مجتمعًا مدنيًّا مترابطاً إن لم يكن مجتمعًا واقعيًّا، بجاذبية أكبر مما قد وفرتها وسائل الإعلام التقليدية التي كانت تسيطر

علـى المجتمعات المدنية. وهناك أمران مختلفان جدًّا يتعلقـان بمحورية الإنترنت: الأول، ويعد موضوعاً قديماً، يختص بمسار وسائل الإعلام المقفل الذي يعمل على توجيه المجتمع بأسـلوب مكثف. وهو الأسـهل، ويتماشى بسـهولة مع التنظيمات المتاحة. والأمر الثاني، يتعلق بالأنماط والأساليب الناشـئة التي تؤدي إلى تصـفح المواقع المشـهورة وإمكانية ترابطها مع مواقع أخرى من خلال شـبكة مفتوحة، ومن الصـعب تفسير ذلك، كما أنه لا يتماشـى مع التنظيمات. ومع ذلك، أرى أنها في الواقع ترسخ وتبني التوجه الديمقراطي، وتوفر أفضـل الحلول للمخاوف الناتجة من التشبع والتكديس المفرط للمعلومات، مقارنة بوسـائل الإعـلام التقليدية أو بأي جهود تسـعى لتنظيـم الانتباه للموضـوعات التي تهم المجتمع.

ويعد الجدل المتعلق بفئة وسـائط الإعلام المكدسة بالمعلومات أساساً لجوهر الحوار المتعلق بضـرورة الوصـول السـهل إلى منصـات النطاق العريض، وفقاً لما طرحه بشـدة لورانـس ليسـيغ "Lawrence Lessig" علـى مـدى السـنوات القليلة الماضـية. ويدور سـبب الخـلاف في حقيقة أن وسـائل اتصـالات الإنترنت الأساسـية موجـودة بوفرة كافية في السـوق. وهذه الوفرة هي التي جعلت إمكانية الوصـول لتلك الوسـائل دلالة علـى تركيز السـلطة المؤثرة على توجهـات المجتمع. وقد أظهرت دراسـة حديثة لإيلي نعوم "Eli Noam" صـورة معتمة[12] بيَّنت درجة تأثير وفرة أدوات الإنترنت في الأسواق على صـناعة الإعلام، وتعد تلك الدراسة الأكثر شمولية في وقتها، حيث نظر "نعوم" إلى الأسـواق بنظرة عميقة شـملت مكونات البنية الأساسـية للإنترنت، مثل: العمود الفقري لشـبكات الإنترنـت ومقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمـات ذات النطاق العريض والبوابـات الإلكترونية ومحركات البحث وبرامج التصـفح وبرامج وسـائل التسـجيلات وبرمجيات الاتصـال الهاتفي عبر الإنترنت. وبدراسة جميع هذه العناصر، وجد "نعوم" أن قطـاع الإنترنت اعتمد على إجـراءات مكافحة الاحتكار التقليدي طوال معظم الحقبة من تاريخ 1984م وحتى عام 2002م. ويمكن القول: إن قطاع الإنترنت في المدة بين عامي 1992م و 1998م كان متشـبعاً بدرجة كبيرة، وذلك بسبب إجراءات وزارة العدل المتعلقة بمكافحة الاحتكار التي سمحت لكل شخص بالكتابة في شبكة الإنترنت دون تمييز، الأمر الـذي أدى إلى تشـبع السـوق. وعلاوة على ذلك، يتضـح مـن النظر في أداء أعلى عشـر

شـركات قوية في جميع هذه الأسـواق، وبصورة عامة الشـركات التي سيطرت على نسبة كبيرة منها، أن عدداً ضئيلاً جدًّا منها قد حظي بنحو 25% من العائدات عن طريق قطاع الإنترنت. والأسـوأ من كل هذا، النتيجة المؤكدة التي نشـرتها هيئة الاتصالات الفدرالية "FCC"، مـن أن 96% من المنازل والمكاتب الصـغيرة يحصـلون علـى خدمات النطاق العريض إما من مشـغل خطوط النطاق العريض المحلي أو من شـركة الهاتف المحلية[13] أي إن غالبية متصفحي الإنترنت يستقون معلوماتهم من المصدر نفسه. والمهم إدراك أن هذه النتائج تشير إلى علامات فشل محتمل لاقتصاد المعلومات المترابطة. ولا تعد دراسة نقديـة لقدرة الشـبكة على تكريس الديمقراطية في المجتمع المدني، لأنها توضـح إمكانية فشل المجتمع في تطويرها باتباع سياسات خاطئة.

وما يجب أخذه في الحسـبان في خدمات النطاق العريض المشـبع بالمعلومات، هو أن عدداً قليلاً من الشركات يمكن أن تعد صغيرة الحجم بما فيه الكفاية تستطيع تكوين قوة اقتصـادية تتوافق مع مفهوم مكافحة الاحتكار الذي يسـمح للجميـع بالتدوين والكتابة، الأمر الذي يمكن تلك الشـركات من السيطرة على الأسـواق بسبب توافر وسائل وأدوات اتصـالات الإنترنت الأساسـية. ومع ذلك، وبالعـودة إلى حقيقة انخفاض تكلفة أجهزة الحاسـوب ومعماريـة أنمـاط التحكم في الإنترنـت وإتاحتهـا للجميع فإن تلك الوسـائل تصـبح أهم العناصـر التي تدفع في اتجاه الانتقال من نموذج وسـائل الإعلام التقليدية إلى نموذج المعلومات المترابطة. وطالما أن هذه الوسـائل الأساسية متاحة بحرية وحيادية لجميع المستخدمين وأيضاً منخفضة التكاليف نسبيًّا، فإن ذلك يجعل أساس الاقتصاد في إنتاج الأسواق الافتراضية، الذي تم شرحه في الباب الأول مازال قائماً. وفي ظل الظروف التنافسية، يمكن القول: إنه كلما أسهمت التقنية في خفض تكاليف الحوسبة والاتصالات، فإن السـوق العاملة بشـكل جيد سـتؤكد هذه النتائج. وفي حالة الأسـواق التي يكون فيها عدد التجار محدوداً سـيكون هناك تهديد بسـبب أن الشبكة ستصبح مكلفة للغاية لتكون محايدة بين تلك الأسـواق المحدودة والأسـواق الافتراضـية فيما يتعلق بالإنتاج. وعندما تصـبح إمكانية الربط وتحميل المعلومات والمسـاحات المتوافرة لإنشاء المواقع والساحات في خوادم الشـبكة، وكذلـك أدوات التحرير والقراءة باهظة الثمـن، بحيث يتطلب الأمر

تطبيق نموذج تجاري لتوفير هذه الإمكانات، عندئذ ستأخذ سمة الاقتصاد الأساسية التي تجسد إنتاج اقتصاد المعلومات المترابطة مسارًا معاكسًا (شبيه بالدور الكبير نسبيًّا الذي فرضته الملكية العامة والسوق الافتراضية). ومع ذلك، فإن المخاطر لا تنحصر بشكل رئيس على التكلفة، إذ إن وقت واهتمام المستخدم يعد أحد الموارد الأولية الشحيحة المتاحة في بيئة الشبكات. وكما تم إيضاحه في الفصل الخامس، يمكن مالكي مرافق الاتصالات للحصول على عوائد من مستخدمي مرافقهم بطرق أكثر دهاءً من مجرد زيادة الأسعار. إذ يمكنهم السيطرة على سرعة تحميل وبروز بعض المواقع والبيانات، بحيث يسهل تصفحها وتوجيه المستفيدين إليها حسب رغبتهم، أي يجعلونها أكثر بروزا على الشاشة وأسرع في التحميل، ويبيعون هذه المميزات ذات السهولة النسبية لمن هو مستعد أن يدفع الثمن[14]. وفي مثل تلك البيئة، فإن مواقع الأسواق الافتراضية ستتضرر بصرف النظر عن نوعية محتواها.

إن الدراسة النقدية المتعلقة بتشبع الشبكات في هذا النموذج لن تقوض مقولة: إن اقتصاد المعلومات المترابطة ستدعم ديمقراطية المجتمع المدني إذا سمح له بالنمو. كما أنها تبرز مخاطر الهيمنة على مكونات البنية التحتية التي تحقق استمرارية ترابط المجتمع المدني. وبتوحيد كل من الملحوظات المتعلقة بتشبع السوق مع إدراك أهمية المجتمع المدني المترابط في إبراز مجتمع ديمقراطي، يتضح أن تدخل السياسات أمر ممكن ومطلوب. ويوضح الفصل الحادي عشر سبب التدخل الموضوعي الذي يسمح للمجتمع في أن ينتج مكونات مهمة من عناصر البنية التحتية الأساسية وإدارتها من قبل كامل المجتمع، مثل شبكات التراسل اللاسلكي المادية والألياف البصرية والبرامج والمعايير التي تستخدم في تشغيل شبكات الاتصالات.

تطبيق دالة السلطة والقانون وهيكلية الشبكة وإيصال الصوت:

هناك تحديات تقف بشدة في طريق فرضية أن اقتصاد المعلومات المترابطة تكرس ديمقراطية المجتمع المدني، تبرز من خلال دراسة مجموعة ظواهر تميز الإنترنت والشبكات والمدونات، تتضح بكل تأكيد، من خلال معظم الشبكات التي تنمو بتسارع كبير.

إذ من الضروري أن يمارس المستفيدون بحرية تامة، أعمالاً تقود إلى ظهور نسق إداري جديد لاستخراج المعلومات من بين الكمية الفلكية من البيانات والمدونات والمراسلات التي أتاحتها الإنترنت. وبدلاً من الاستسلام لمشكلة "تشبع الشبكة بالمعلومات" فقد تكتلت المواقع على هيئة مجموعات صغيرة مترابطة في الشبكة. بالاعتماد على أدبيات جديدة ومتنامية تشير إلى إمكانية أن تترابط الشبكات مع بعضها. وقد تبين أن انتشار صيغة كهذه أمر مستبعد جدًّا. أي إن احتمال أن يربط عدد كبير من الناس مواقع معينة بمواقعهم يعد أمراً نادر الحدوث، ولكن المحتمل جدًّا هو أن يرتبط موقع معين مع موقع آخر، أو لا يرتبط مع أحد. وهذا الموضوع ينطبق على عدد كبير من المواقع والشبكات المتباينة بدرجة كبيرة كالتي تهتم بعلوم الفيزياء والأحياء والعلوم الاجتماعية، وكذلك المواقع التي تهتم بشبكات الاتصالات. وإن صح هذا التحليل بهذا الإطار الصرف المتعلق باستخدام الإنترنت، فإن هذه الظاهرة تظهر تحدياً خطيراً من الناحيتين النظرية والتجريبية لفرضية أن اتصالات الإنترنت تعمل على تشتيت وتجزئة توجهات الديمقراطية. وهي مشكلة لا يمكن السيطرة عليها عن طريق السياسات التنظيمية. كما لا يمكن عمليًّا إجبار الناس على قراءة موضوعات لا تتوافق مع اختياراتهم، ولا يرغب أحد في ذلك. وإذا وجد من يتجنب البحث في المعلومات المكدسة باستخدام مجموعة فرعية صغيرة من المواقع المتاحة للجميع، لتصفح تلك المواقع واختيار المقالات التي يدونها الآخرون، عندئذ يصعب تبرير التدخلات التنظيمية الهادفة لفرض نمط مختلف لأسلوب البحث، وذلك من وجهة نظر النظرية الديمقراطية التحررية.

وتُعد الدراسة الداعمة لنشر الروابط على شبكة الإنترنت والشبكة العنكبوتية جديدة نسبيًّا إذ إنها بدأت منذ بضع سنوات فقط. حيث برز حقل نظري مهم للغاية في علوم الرياضيات يعرف بدالة الرسوم البيانية، أو دالة معمارية الشبكة، ويهتم هذا الحقل بنشر السياسات القانونية في الشبكات والابتعاد عن نشر أي سياسات لا تمثل تنظيمًا قانونيًّا صرفًا، والاهتمام أيضاً بظاهرة "القرية العالمية الواحدة" في الشبكات من منظور علوم الرياضيات. والمفهوم الأساس هو أنه إذا وجد في الواقع مواقع قليلة جدًّا يمكنها الحصول على عدد كبير من الروابط، بينما الغالبية العظمى تحصل على روابط

قليلة أو دون أي روابط، فإنه من الصعب جدًّا تصفح المواقع التي لا يوجد لها روابط، ما لم تكن من المواقع المشهورة والشائعة بين مجتمعات الإنترنت. وهو ما يجعل نمط تصفح الشبكات المفتوحة نسخة مكررة لنموذج وسائل الإعلام التقليدية. وفي أثناء تناول هذه الأدبيات خلال الصفحات القليلة الآتية، سيتم توضيح أن المجتمع الذي ينشأ في واقع الأمر يختلف كثيراً عن المجتمع المدني الذي تسيطر عليه وسائل الإعلام الجماهيرية، ويحظى بجاذبية أكثر من ذلك.

وفي حقيقة الأمر تقدم شبكة الإنترنت والشبكات المترابطة ومجتمع المدونات والساحات تصوراً أكبر بكثير مما يمكن اعتباره تحرراً من القيود والقوانين، وتمكن كل شخص من تدوين ما يشاء بحرية تامة ولا تعد هذه الصيغة نسخة مكررة من نموذج وسائل الإعلام التجارية، حيث إننا نعيش اليوم في بيئة معلومات نشأت حديثاً، يتم فيها تصفح القليل من قبل الأكثرية، كما أن تكتلات المواقع المقروءة تتيح بدرجة معقولة، منبراً لأعداد كبيرة من المتحاورين أكبر بكثير من الأعداد التي أتاحتها بيئة وسائل الإعلام التقليدية. كما يتم تنقية وتصفية المعلومات وتحقيقها وصياغتها وإبرازها من خلال نظام مراجعة تعاوني تقوم به مجاميع متشابهة من حيث الاهتمامات بالأمور المحلية التي تهم المجتمع أو المصالح العامة المتوافقة موضوعيًّا. وهذه المجاميع هي التي تنقي الملحوظات والآراء لعدد كبير من الناس، وتنشر ما تم مراجعته وتحقيقه من قبل المتعاونين المحليين، وبعد ذلك يمرر لمجموعات أكبر، وفي آخر المطاف ينشر على نطاق أوسع بكثير، دون المرور بنقاط سيطرة تعيق تدفق المعلومات بسبب تحكم السوق. إن الاهتمام المكثف والتزام المجموعات الصغيرة التي تشترك مع الآخرين في الاهتمامات نفسها، هي التي تثير الاهتمام بما يتم تدوينه وتجعله أكثر تصفحاً مقارنةً بما تحققه العوامل المشتركة لمجموعات واسعة تقصي بعضها بعضًا إلى حد كبير، وهو ما يلفت الانتباه إلى البيانات، ويجعل المهتمين بها يتابعونها بصورة دائمة. الأمر الذي يجعل المجتمع المدني المترابط يستجيب بأسلوب أكثر، للموضوعات التي يطلع عليها بشكل مكثف عدد أكبر من المجتمع، مقارنةً بما كانت وسائل الإعلام التجارية تستطيع تحقيقه، كما أن المال ليس له تأثير على هذا النموذج من التواصل الاجتماعي الذي يعد أكثر مقاومة للإفساد المالي.

شكل 7.4 توضيح الاختلاف بين منحنى التوزيع العادي ومنحنى السلطة والقانون ويبين الشكل أن عدد الروابط يتناقص كلما زاد عدد المواقع والعكس صحيح

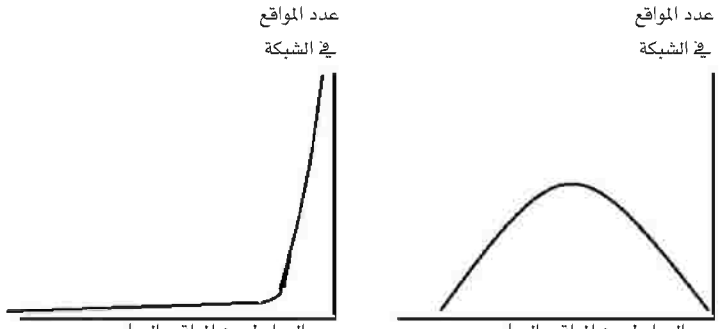

منحنى التوزيع الطبيعي: عدد قليل من المواقع يوجد بها روابط قليلة أو لا يوجد بها روابط، بينما عدد كبير من المواقع يوجد بها عدد معقول من الروابط وعدد قليل من المواقع يشير إليها عدد كبير من الروابط.

منحنى قانون الطاقة: عدد قليل من المواقع يوجد بها روابط قليلة أو لا يوجد بها روابط، عدد كبير من المواقع يوجد بها عدد معقول من الروابط وعدد صغير من المواقع يشير إليها عدد كبير من المواقع.

والسؤال المطروح الآن هو: ما شكل الاهتمام المركز على شبكة الإنترنت؟ لقد شاهدنا كثيراً من دوال التوزيع الاحتمالي الذي يبرز الظواهر الاجتماعية على هيئة دالة التوزيع الطبيعي المعروفة بدالة جازيان "Gaussian distribution"، حيث يتطابق المتوسط العام للمنحنى مع منتصف قيمة المنحنى التوضيحي، وتظهر احتمالات وقوع الأحداث في نقاط متناظرة حول المنتصف. وتتطابق كذلك مع دالة بيل "Bell" الشهيرة. ولوحظ كذلك، أن بعض الظواهر، تتطابق مع أعمال باريتو "Pareto" المتعلقة بدالة توزيع الدخل، وكذلك مع أعمال زيف "Zipf" المتعلقة بدالة احتمال تكرار الكلمات الإنجليزية في النصوص واحتمالية توزيع السكان في المدن، وهي دوال مختلفة تماماً عن بقية دوال توزيع الاحتمالات. وتتميز هذه الدوال بشكل الذيل الطويل في الاتجاهين الأفقي والرأسي من الرسم، أي إنها تتميز باحتمالية مكررات عالية جداً في جمل يتم اختيارها عشوائيًّا (مثل كلمة "the" أو "to") كما أن عددًا كبيرًا جدًّا من الكلمات يكون احتمال ظهورها في الجمل نادراً مثل كلمة "احتمال" أو "المدونات". وحتى نفهم بصورة بدهية حدوث مثل هذا التوزيع غير المتوقع، يمكن أن نستعيد وصف الإذاعي الساخر جارسون كيلورز "Garrison Keillor"

للبحيرة الخيالية وبيجون "Wobegon" حيث قال: إن "نسبة الأطفال في تلك البحيرة فوق المتوسط". ويمكن اعتبار هذه الجملة مجرد فكاهة إذا افترضنا أن الأذكياء يمثلون دالة توزيع احتمالات عادية من بين المستمعين. أما إذا كان توزيع الذكاء يتبع دالة السلطة والقانون، فإن عدد الأطفال يصبح في الواقع تحت المتوسط – أي إن الوسط أقل بكثير من معدل المتوسط في مثل هذه الدوال (انظر الشكل 7.4). وقد أظهرت أعمال هربرت سيمون "Herbert Simon" التي أعقبت ذلك في الخمسينيات الميلادية، وكذلك أعمال ديريك دي سولا برايس "Derek de Solla Price" في الستينيات الميلادية، التي أجرياها على فوائد التراكمات التي تدعم الإنجازات العلمية أن خمس عشرة نبوءة توقعت في نهاية التسعينيات نشوء اهتمامات مكثفة تتبع خصائص دالة السلطة والقانون، وذلك فيما يتعلق بدرجة التوزيع أو بعدد توصيل أي نقطة في الشبكة بنقطة أخرى[15]، ونتج ذلك بدراسة عدد كبير من الشبكات، بما في ذلك شبكات الخلايا العصبية وشبكات المحاور العصبية، والشبكات الاجتماعية والاتصالات وشبكات المعلومات.

وقد وفرت شبكة الإنترنت والشبكة العالمية إطارًا يمكن فحصه والتحقق منه، حيث يمكن أن يتم التحقق على نطاق واسع بصورة تلقائية من خلال دراسة معمارية الارتباط (أي تحديد من يرتبط بموقع من؟ ومن الذين يرتبطون بموقع ذلك الشخص؟ ومن الذين يرتبطون بمواقع الآخرين؟ وكيف يتم هذا الترابط؟ وما إلى ذلك)، ومعرفة أين يمكن أن تظهر التطبيقات العملية بسهولة أكبر، ليتحقق إدراك أفضل للتوصيل بين المواقع المختلفة، مثل تصميم محركات بحث أفضل. ونشر ألبرت لا زيلو باربراسي "Albert-La´szlo Barbarasi" وريكا ألبرت "Reka Albert" في عام 1999م، بحثًا في مجلة العلوم يوضح أن مجموعة من الظواهر المترابطة لها معمارية يمكن التنبؤ بها، مثل كون دالة توزيع الروابط الداخلة والخارجة من النهايات الطرفية في أي شبكة تتبع دالة السلطة والقانون. وهناك احتمال ضعيف جدًّا أن نسبة ارتباط أي موقع أو نهاية طرفيه، في الشبكات تعد مرتبطة فقط بأسلوب ضعيف بموقع آخر، أو ربما أنها غير مرتبطة على الإطلاق. ويفترض أن كثيراً من روابط مواقع شبكة الإنترنت متصلة بالمعلومات الموجودة في موقع "ياهو"، في مقابل أعداد قليلة يفترض أنها متصلة بمواقع في الشبكة يملكها

أشخاص يتم اختارهم عشوائيًّا. وقد افترض كل من باربراسي "Barabasi" وألبرت "Albert" آلية لهذا التوزيع، طورت فيما بعد تدريجيًّا وأطلقوا عليها اسم "الارتباطات التفضيلية". وهي تعني أنه يفضل ربط النهايات الطرفية الجديدة بنهايات أخرى مرتبطة بصورة جيدة فعليًّا. كما أن الشبكة التي تنمو من خلال إضافة نهايات جديدة، ومرتبطة بشكل تفضيلي بنهايات مرتبطة جيداً ببقية الشبكة ستتبع في نهاية المطاف ذلك المستوى من الارتباط[16]. وبعبارة أخرى، يزداد الأغنياء ثراءً. وفي الوقت نفسه، نشر اثنان من علماء الحاسوب، وهما لادا أدامك "Lada Adamic" وبرناردو هابرمان "Bernardo Huberman"، دراسة في مجلة الطبيعة وضحت أن عددًا من صفحات شبكات الإنترنت الموجودة في موقع محدد تتبع دالة توزيعات السلطة والقانون. مع أنهم لم يفترضوا أن النهايات الطرفية الجديدة مرتبطة بأسلوب تفضيلي مع النهايات القديمة، ولكنهم افترضوا أن لكل موقع معدل نمو مختلف خاصًّا به، كما أن المواقع الجديدة تتكون وتتشكل بوصفها مواقع جديدة بدالة أسية تتزايد بصورة هائلة[17].

ويمكن تفسير معدلات النمو هذه بأنها بسبب الجودة واهتمامات المجتمع أو قد يكون بسبب الاستثمار المادي لتطوير الموقع وتسويقه. وقد وضَّح الباحثون أنه بتطبيق هذه الافتراضات، تبرز بوضوح دالة توزيع السلطة والقانون. وقد شاهدنا نموًّا واسعًا للأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بنظرية دوال الرسوم البيانية منذ نشر هذه المقالات، وكذلك الحال بالنسبة لبنية ونمو الشبكات، وخاصة بنية الشبكة العالمية. وقد أظهرت تلك النظريات باستمرار أن عدد الروابط داخل مواقع الشبكة وخارجها يتبع دالة السلطة والقانون، وأن الأس (أي عامل القوة الذي يجعل الانخفاض بين المواقع الأكثر ارتباطاً بالنسبة لما يليها في الترتيب من حيث أكثرية الارتباط بالمواقع، ويليها المواقع التي تكون في الترتيب الثالث، وهكذا، تتزايد من حيث القيمة بشكل كبير للغاية، ويوضح عامل القوة - أيضاً - أسلوب هذا النمو) حيث إنه يصل إلى نحو 1.2 للوصلات الداخلة وإلى نحو 2.7 للوصلات الخارجة.

وإذا افترض المرء أن معظم الناس يتصفحون الإنترنت عن طريق تتبع الروابط أو عن طريق محركات البحث مثل "جوجل"، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الروابط الداخلية

لترتيب نتائجها، فمن المرجح أن يتبع متصفحو الشبكة، ومن ثم قراء المدونات، دالة توزيع مشابهة تماماً لذلك. وأول ما يخطر للذهن أن هذه النتائج تشير إلى ديمقراطية قاتمة تماماً. ولكن، كما لاحظت المحكمة العليا بشدة، أن الجميع يمكنهم أن يكونوا مدونين في الإنترنت ومن حقهم تفعيل منابر خاصة بهم، على الرغم من أن شبكة الإنترنت في الواقع، لا تسمح لهم بتوصيل أصواتهم بفاعلية أكبر عما يحققه شخص يقف على منصة مرتفعة في وسط المدينة. وبكل سهولة يمكن القول: إن العديد من صفحات الشبكة والمدونات لا تقرأ، لذلك فإنها لن تسهم في إنتاج مزيد من الحوارات السياسية أو تمنعها. وأفضل ما يوضح هذا الطرح ما روج له بارباسي "Barabasi" في مجال نشاطه بعنوان الارتباط "Linked" إذ يقول: "النتيجة الأكثر إثارة للاهتمام التي حصلنا عليها من تطبيق دوال الرسوم البيانية على استخدامات الإنترنت هي الغياب الكامل للديمقراطية والعدالة والمساواة والقيم على الشبكة. وتبين لنا أن معمارية الشبكة لا تمكننا من قراءة مليارات الوثائق المخزنة في المواقع الإلكترونية، بينما نستطيع فقط قراءة كمية صغيرة منها[18]".

الموضوعات المطروحة في هذا الفصل وفي مجمل فصول هذا الكتاب التي تتعلق بتطبيق دالة السلطة والقانون على روابط شبكة الإنترنت بهدف إنشاء بيئة مشبعة بالمعلومات تبرز فرضية محيرة للغاية. كما أن نجاح موقع "نيك ديفيس" الذي تبنى حملة المقاطعة في الدراسة، يعد ضربة حظ بحتة، إذ إن احتمال إنشاء موقع في يوم الإثنين، ليزوره بحلول يوم الجمعة من الأسبوع نفسه ثلاث مئة ألف زائر، ويقوم بتدبير حملة ناجحة، يعد حدثاً غير متوقع لدرجة يمكن إهماله. وبالمثل فإن احتمال إنشاء موقع آخر في اليوم نفسه مختلفاً تماماً عنه وباسم آخر في شبكة مغمورة - وبمحرر غير معروف لينجح في كسب انتباه القراء بما فيه الكفاية لجمع 150000 توقيع لعريضة احتجاج على بث شركة سنكلير للفيلم، بدلاً من التخبط دون أن يحظى بأي اكتراث من قبل المدونين الغاضبين- أمر في غاية الندرة من الناحية العملية. وما يبدو مفاجئاً بشكل بدهي حتى الآن، هو أن عدداً كبيراً من الأفراد يتم تهيئتهم سياسيًّا لينضموا للجانب نفسه الذي ينتمي إليه من جندهم في الخريطة السياسية وجعلهم يشاركون المجتمع المدني الهدف السياسي نفسه، باستخدام شبكة تمكن بأسلوب في غاية السهولة من إيجاد نقاط جديدة لتبادل

المعلومات وتنسيقها والإعلان عنها، بل إنه قد تم تداول المعلومات عملياً ونتج عنه تجمع من كل مكان وصوب للمشاركة في مظاهرة سياسية. كما أننا رأينا كيف أن إستراتيجية المقاطعة التي وضعها "ديفيس" في موقعه قد نوقشت على موقع "TalkingPoints" وهو موقع قريب من قمة دالة السلطة والقانون في الرسم البياني لمواقع المدونات السياسية، مع أن ما أجبر المتعاونين المحليين مع "سينكلير"، للاستجابة للجمهور كان مجرد اقتراح قدمه شخص مجهول ادعى أنه يعرف ما الذي يجعل الفروع المحلية تستجيب لمطالبهم، ولم يكن جوش مارسال محرر موقع "TalkingPoints". وعند منتصف الأسبوع الذي ارتفع فيه نداء "ديفيس" للمقاطعة، كان موقع "مارشال" قد تراجع وأصبح موقع "ديفيس" النقطة الحية لنشر التقارير والحوارات الميدانية والتعبئة العامة. ولم يكن موقع "ديفيس" مشهوراً لكنه حظي بروابط مهمة ورفيعة المستوى مثل موقع "TalkingPoints"، وهذه العلاقة مع موقع مشهور كانت أحد أسباب نجاحه. وبطبيعة الحال، فإن هذه القصة بمفردها لا يمكن أن تدحض نظرية تطبيق دالة توزيع السلطة والقانون على روابط الشبكة ولم يطرح على أنه برهان لدحضه، سوى أنه يوفر محيطاً للبحث عن كثب لإدراك نشوء معمارية شبكة الإنترنت وعلاقتها بالمخاوف من تشبع الإنترنت بالمواقع ومكشلات التحميل المفرط للمعلومات وتجزئة الآراء وتشتتها والدرجة التي يصل إليها تأثير المال على هذه البيئة غير المنظمة والمفتوحة على نطاق واسع لكامل المجتمع. كما أنها توفر فرضية أكثر تعقيداً من مجرد القول إن: "الأغنياء يزدادون ثراء" ومقولة: "لك حرية الحوار والحديث، ولكن لن يسمعك أحد". وفي هذه الحالة، سمحت معمارية الشبكة بظهور سريع، لمواقع تسعى لتنقية الموضوعات وصياغتها، ودفعها بقوة للظهور. كما ساعدت معمارية الشبكة على تسهيل أنشطة جميع عناصر المجتمع المدني، بدلاً من تقويضها. ويمكننا العودة إلى أدبيات العلوم الرياضية وعلوم الحواسيب لمعرفة أسباب حصول مثل هذه الأمور.

وفي غضون شهرين من تاريخ نشر ورقة عمل باراباسي "Barabasi" وألبرت "Albert"، كان كل من أداماك "Adamic" وهابرمان "Huberman" قد نشرا رسالة توضح أنه إذا كان باراباسي وألبرت على حق في طرحهم لفرضية "الربط التفضيلي"، فإنه من الضروري وضع المواقع الأقدم ضمن الصفحات الإلكترونية الواقعة في أعلى

دالة الرسم البياني المتعلق بالتوزيع وتصبح المواقع الجديدة غير معروفة. وبما أن المواقع القديمة مرتبطة بالفعل، لذلك ليس أمام المواقع الجديدة سوى الربط معها. وهذا بدوره، يجعلها أكثر شهرة عندما تظهر كتلة جديدة من المواقع على شبكة الإنترنت ويصبح السؤال مع من سيتم الارتباط. وفي الحقيقة، أظهر "أداماك" و"هابرمان" أنه لا توجد علاقة تجريبية بين مواقع الشبكة، ووضحا أن هذه الآلية، المتعلقة بالنهايات الطرفية في الشبكة لها معدلات نمو خاصة بها ويمكن تطبيقها بصورة أفضل على بيانات الحواسيب. وأظهر "باراباسي" و"إلبرت" في ردهما على ذلك، أنه في حدود ما لديهم من بيانات، فإن النهايات الطرفية القديمة تكون في الواقع مرتبطة بمستوى أكثر وبأسلوب يتبع دالة السلطة والقانون، ولكن في المتوسط فقط، وهذا يعني أن متوسط عدد الروابط في الفئة الأقدم عند مقارنتها بمتوسط عدد الروابط في فئة النهايات الأحدث، فإنها تتبع دالة السلطة والقانون.

وأوضحا كذلك أن النموذج الأساس الذي طرحاه يعد صحيحاً، ولكنه يحتاج إلى تعديل للمعادلات لتشتمل على ما طرحه كل من "هابرمان" و"أداماك"، وكذلك إضافة معامل نمو لكل نهاية طرفية، بالإضافة إلى تحديد الارتباط التفضيلي للنهايات الجديدة مع نهايات موجودة في السابق[19]. ويعد هذا التعديل مهمًّا مع أنه لا يعني أن جميع النهايات الجديدة لن يتم تصفحها مقارنةً بالنهايات القديمة، بل إنه يعني أنه في المتوسط تكون قراءة الصفحات الجديدة أقل بكثير من احتمال قراءة الصفحات القديمة. وهذا التعديل يؤدي إلى ظهور مجال لنمو نهايات جديدة بتسارع كبير، لكنه لا يطرح فرضيات توضح أسباب زيادة معدل النمو. فمن الممكن، على سبيل المثال، أن يتحكم المال في معدلات النمو، أي إنه من أجل إشهار، مواقع جديدة أو مقالات من الضروري إنفاق المال لتحقيق الشهرة والبروز. وكما تعلمنا من القضية التي عرضها موقع "BoycottSBG" ضد شركة "دايبولد"، وكذلك قضية لوت Lott التي سأشرحها لاحقاً في هذا الفصل، فإنه يوجد طرق أخرى لتحقيق ظهور فوري. حيث إن موقع "BoycottSBG" قد أتاح لتلك القضية، حلًّا تردد صداه بين عدد كبير من أفراد المجتمع الذي شارك في المعتقدات السياسية نفسها، وكان مفيداً لهم للتعبير عن آرائهم وتعبئة مجتمعهم. وعلاوة على ذلك، فإن

استمرارية الترابط التفضيلي تشير إلى أن مواقع الشبكة غير التجارية المرتبطة بالفعل بدرجة جيدة بسبب وقت ظهورها مثل مؤسسة الحدود الإلكترونية "Electronic Frontier Foundation"، وكذلك الحال للكثير من المواقع التي جذبت عدداً كبيراً من مجتمع الشبكات المهتمين بما تقدمه من خدمات مثل موقع "سلاشدوت"، أو بسبب إبرازها لمصالح فورية تهم المستخدمين مثل موقع "BoycottSBG"، ستحقق نجاحاً فيما يتعلق بتصفح المجتمع لها، حتى عندما تتعرض لتنافس كبير مع المواقع التجارية المدعومة بالأموال.

وينتج عن التطور في فرضية معمارية الشبكة وعلاقتها بالبنية الحقيقية للإنترنت المنظمة بأسلوب علمي خريطة لبيئة المعلومات المترابطة تختلف تماماً عن النمط الميسر الذي يعدّ "الجميع مدونين" لدرجة أن فسرت هذه النتائج بأساليب سياسية ونُظر إليها على أنها مخيبة للآمال؛ لأن العالم الحقيقي كما هو واضح، لا يرقى إلى مستوى أفلاطوني مثالي يتطابق مع نمط كهذا. ومع ذلك، يعد هذا النمط أساساً للأخطاء في بعض الدراسات. حيث لم يكن هناك قط، مجتمع كبير ومعقد يتمتع بديمقراطية حديثة يتمكن الجميع فيها من القيام بحوارات حرة ويجدون في الوقت نفسه من يستمع إليهم. وبقبول هذا المنطق يصبح الأساس الصحيح هو هيكلية الاتجاه الواحد الذي تمثله وسائط الإعلام التجارية. وتكمن المسألة الوصفية القياسية المتعلقة بهذا في معرفة ما إذا كان المجتمع المدني المترابط يوفر مدخلات ومشاركة أوسع في تنقية المعلومات، ويقدم منصات حوار، لا يمكن إفسادها نسبيًّا بالمال وتصب في مصلحة المجتمع، وأنا شخصيًّا أعتقد ذلك. وهناك أربع خصائص لمعمارية بنية الشبكة وشبكة الإنترنت وعالم المدونات، تشكل إطاراً في جميع الأحوال ومن ثم يمكن اعتباره نموذجاً جيداً للمشاركة: الخاصية الأولى، على المستوى الدقيق، عبارة عن تكتل المواقع الإلكترونية وخاصة المتوافقة موضوعيًّا، وتتشابه من حيث المصالح؛ لأنها تترابط مع بعضها بقدر أكبر عما سواها. الخاصية الثانية، تعالج على المستوى الشمولي مواقع شبكة الإنترنت والمدونات العملاقة التي أصبحت مراكز قوية للترابط ، إذ إنها تمثل 20% إلى 30% من جميع المواقع المترابطة بصورة تبادلية جيدة للغاية، وتشمل عشرات أو مئات الملايين من

المواقع وليس كما هو في حالة المحطات التلفازية التي يقدر ترابطها بعشرة أو خمسين محطة فقط وقد تصل في أحسن الأحوال إلى خمس مئة محطة. وهذا النمط يكرر نفسه كذلك في تكتلات فرعية أصغر. الخاصية الثالثة، هي حقيقة أنه كلما صغر التكتل بما فيه الكفاية تتلاشى ضبابية المواقع الصغيرة المشاركة في تلك التكتلات، في حين أن رؤية المواقع المشهورة تبقى في مستويات عالية، مكونةً قدرة لتنقية البيانات وعمودًا فقريًّا للتراسل وتصفية محلية للمعلومات على المستوى العالمي. الخاصية الرابعة والأخيرة، هي أن الشبكة تقدم ما يعرف بظاهرة "القرية الواحدة" وهذه الظاهرة تمكن من الوصول لمعظم مواقع الشبكة من خلال مسارات قليلة من معظم المواقع الأخرى. وسأشرح كل ذلك فيما يلي من فقرات، وكذلك سأوضح كيفية تفاعلها لتكوين صورة جذابة بشكل معقول للمجتمع المدني المترابط.

أولاً: روابط المواقع الإلكترونية ليست موزعة بالتساوي على جميع أجزاء الشبكة. فالمواقع تتكتل على هيئة مجموعات تربطها "موضوعات متشابهة" أو "مصالح مشتركة". وقد بدأ علماء الحواسيب ينظرون للتكتلات من منظور توافقها من حيث الموضوعات أو بسبب خصائص أخرى مشتركة تفسر سبب ترابطها بدرجة تركيز عالية نسبيًّا. ومع أن مستخدمي الشبكة يمكنهم بالبديهة توقع النتائج التي وصل إليها العلماء، إلا أن أهمية تلك النتائج تتضح عند محاولة فهم هيكلية تدفق المعلومات على شبكة الإنترنت. وكذلك عند محاولة فهم تكتلات المواقع المترابطة موضوعيًّا أو اجتماعيًّا أو تنظيميًّا. وفي الماضي أجريت دراسة في مركز أبحاث آي بي إم المادين "IBM Almaden Research Center" لمعرفة كيفية استخدام بنية الارتباط بوصفه أسلوب بحث، وتم جدولة مواقع مترابطة بطريقة مكثفة دون النظر في محتواها، ونتج من تلك الدراسة أنه يمكن العثور على مجموعة مواقع ذات مصالح مشتركة تحدد أجزاء دقيقة مترابطة موضوعيًّا، مثل مواقع فرق الإطفاء في أستراليا أو مواقع الطلبة الأتراك في الولايات المتحدة[20]. وفي وقت لاحق عرَّفت دراسة في معهد بحوث شركة إن إي سي "NEC Research Institute" بصورة رسمية، الروابط التي تحدد "تكتل" تكون فيه المواقع الإلكترونية مزدحمة بالروابط التي توصلها بمواقع تشاركها التخصص نفسه، بصورة أكبر من ترابطها بأخرى

خارج تخصصها. كما أظهرت الدراسة أيضا أن المواقع المتصلة موضوعيًّا تتوافق مع هذا التعريف. وعلى سبيل المثال، نجد أن المواقع التي لها علاقة بـ"الأحياء الجزيئية" تتكتل بعضها مع بعض - أي إنها مرتبطة بشكل أكبر بعضها مع بعض مقارنة بترابطها مع مواقع تختص بموضوعات مختلفة – وعلى المنوال نفسه يكون ترابط مواقع علوم الفيزياء والثقوب السوداء[21].

شكل 7.5 بنية ربطة العنق Bow Tie في الشبكة

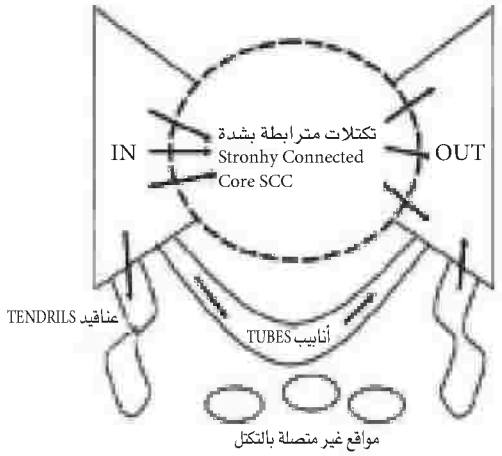

وقد أوضح لادا أداماك "Lada Adamic" وناتالي جلانس "Natalie Glance" أخيرًا أن المدونين السياسيين الأحرار والمدونين المحافظين مترابطون مع بعضهم بصورة مكثفة، وهم في الغالب يوجهون الروابط نحو ميولهم السياسية مع أن نحو 15% من الوصلات التي تنشر بواسطة المواقع الأكثر شهرة ترتبط حسب الانقسامات السياسية[22]. أما الفيزيائيون فإنهم يحللون التكتلات بصفتها ميزة عبور في الشبكات، بمعنى أن الارتفاع في احتمال أن يكون موقع (أ) متصلاً بموقع (ب) وأن موقع (ب) متصل بموقع (ج)، يجعل موقع (أ) هو الآخر متصلاً بموقع (ج) مشكلين مثلثاً. وقد أظهر نيومان "Newman" أن معامل تكتل أي شبكة يكون مرتبطاً بأس منحنى التوزيع الطبيعي، إذا كان ارتباط التكتل أو درجة منه تتبع منحنى السلطة والقانون، أي إن المواقع تميل للتكتل. وعندما يكون الأس منخفضاً، بحيث تصبح قيمته أقل من 2.333 يصبح

معامل التكتل مرتفعاً. وهذا يفسر من الناحية التحليلية الملحوظة التجريبية التي تشير إلى وجود مستوى تكتل عالٍ للمواقع في الشبكة العنكبوتية، وقد ثبت أن قيمة أس الترابط الداخلي يساوي 2.1 بالتجربة العملية[23].

والأمر الثاني: سأعالجه على المستوى الشمولي، وكذلك بالنظر للتكتلات الفرعية الأصغر، حيث تبين أن منحنى التوزيع الذي يمثل السلطة والقانون لا يظهر أن كل موقع مرتبط مع عدد قليل من المواقع الرئيسة التي تشكل جزءًا من مواقع "العمود الفقري" للشبكة تمثل علاقة تطابق نموذج وسائل الإعلام التقليدية. وابتداء من عام 1999م، أظهر برودر "Broder" وغيره أن عددًا كبيرًا جدًّا من المواقع شكلت ما أسموه تكتل المواقع العملاقة المترابطة بكثافة عالية[24]، وهي المواقع المتكتلة التي ترتبط بكثافة فيما بينها وخارج تكتلها بمسارات متعددة ومكررة. وعمليًّا ومنذ عام 2001م، اشتملت هذه الهيكلية على نحو 28% من المواقع. وفي الوقت نفسه، كان هناك مواقع يصل عددها إلى نحو 22% لها روابط مع هذا التكتل، ولكن لم تكن مرتبطة مع مواقع التكتل نفسها، وقد تكون مواقع جديدة، أو أنها مواقع نسبة الاهتمام بها منخفضة. كما أن نسبة مساوية لها من المواقع يمكن الوصول إليها من داخل التكتل ولكنها غير مرتبطة بالتكتل من ناحيتها، وربما أنها عبارة عن مواقع تخزين الوثائق، أو مواقع تنظيمية داخلية. وأخيراً، هناك إلى حد ما النسبة نفسها من المواقع احتلت روابط صغيرة جدًّا تشبه العناقيد "tendrils" أو الأنابيب الضيقة "tubes" وهذه الروابط لا تمكنها من الوصول لتكتل المواقع المترابطة بكثافة أو من وصول التكتل إليها. ويمكن الوصول لتلك العناقيد عن طريق مجموعة من المواقع الأخرى المرتبطة بالكتل المتصلة مع بعضها بروابط مكثفة كما يمكنها الربط مع مجموعات بهدف توصيلها من التكتل وإليه.

أما الأنابيب فهي توصل المواقع الداخلة للتكتل مع المواقع الخارجة منه دون الدخول لذلك التكتل. كما وجد أن نحو 10% من المواقع معزولة تماماً. وقد أطلق على هذه البنية اسم ربطة العنق "Bow tie" – وهو يشير إلى التكتلات الكبيرة المتساوية في الحجم وفي تدفق المعلومات منها وإلى ذلك التكتل (انظر الشكل 7.5).

وهـذه البنية لا تدعم الديمقراطية، ويمكن تفسـيرها بأسـلوب واحد: وهو أن ما تم مناقشـته يعني أن نصـف مجموع المواقع الموجودة في شـبكة الإنترنت لا يمكن الوصـول إليها من قبل النصـف الآخر، إذ إن العناقيد الموصـلة إليها والأجزاء المنفصـلة عنها لا يمكـن الوصـول إليها من أي من المواقع التي تشـكل تكتلات مترابطة بشـدة "Strongly Connected Core SCC" أو مـن خـارج تلك التكتـلات. وفي الحقيقة أن هذا مخيب للآمال من وجهة نظر "المدونين".

ومن ناحية أخرى، يمكن القول: إن نصف عدد صفحات شبكة الإنترنت، والتكتلات المترابطة بشـدة وعناصرها المتصـلة مع مواقع خارج تلك التكتلات، يمكن الوصول إليها مـن داخـل التكتـل وكذلك من مواقـع التكتـلات المترابطة بشـدة. وهذا يعنـي أن مئات الملايين من الصفحات يمكن الوصول إليها من مئات الملايين من نقاط الدخول المحتملة. وهـذا يمثـل دورًا مختلفًا جـدًّا لمنافذ المدخـلات ولحرية التعبير بأسـلوب يحقق احتمال الوصـول إلى الآخرين بنسـبة تزيـد على ما يمكن أن تقدمه خمس مئة قناة في نموذج وسـائل الإعـلام. والأكثر أهمية مـن ذلك، ما وصـل إليه دل "Dill" وآخـرون غيره أن بنية ربطة العنق "Bow tie" لا تظهر فقط في مسـتوى الشـبكة العنكبوتية ككل، ولكن تعيد نفسـها ضـمن التكتلات. ويبدو أن الشـبكة تظهر سمات التشـابه بين مواقعها، إلى درجة معينة، كما أن الروابط داخل الكتل تتبع أيضًـا منحنى توزيع السـلطة والقانون وتتبع أيضـاً التكتلات نفسـها، وتشـكل بنية ربطة العنق "Bow tie" نسبة مماثلة لنسبة كامـل الشـبكة. وبربـط الحالتين المتعلقـة بالتكتل وبتأثير الكتل المترابطة بشـدة وضـح ديل "Dill" والمشـاركون معه من المؤلفين أن ما يسـمى بالتكتلات الموحدة موضـوعيًّا "thematically unified clusters"، مثـل المواقع الجغرافية أو مواقع المجموعات التي تختص بنشـر محتويـات متماثلة على الشـبكة، أنها تمثـل تكتلات مرتبطة بشـدة توفر من الناحية الموضوعية تعريفاً لمسار التصفح من خلال العمود الفقري للشبكة. ولا يشمل ذلك موقعًا أو موقعين أساسيين مرتبطين بجميع المواقع التي لها صلة موضوعية ببعضها، حيث إن ما نسبته 25% إلى 30% من المواقع على مسـتوى الشبكة تكون مترابطة بشدة،

و25% من المواقع الأخرى يمكن الوصول إليها من داخل التكتلات المترابطة بشدة[25]. وعلاوة على ذلك، عند تشذيب البيانات لمعالجة الصفحات البيتية ككتلة واحدة، بدلاً من معالجة كل صفحة في موقع محدد باعتبار ذلك الموقع نهاية طرفية مستقلة، نجد أن 82% من المواقع تعد ضمن الكتل المترابطة بشدة و13% يمكن الوصول إليها من خلال التكتلات المترابطة بشدة كمجموعات خارجية، أي على سبيل المثال، يعامل كل ما جاء تحت موقع "www.foo.com" ككتلة واحدة بدلاً من الطريقة المعتادة التي تعامل كل من "www.foo.com" وwww.foo.com/nonsuch و www.foo.com/somethingelse كمواقع منفصلة.

شكل 7.6 شرح يبين انحراف منحنى توزيع لا يتبع منحنى السلطة والقانون

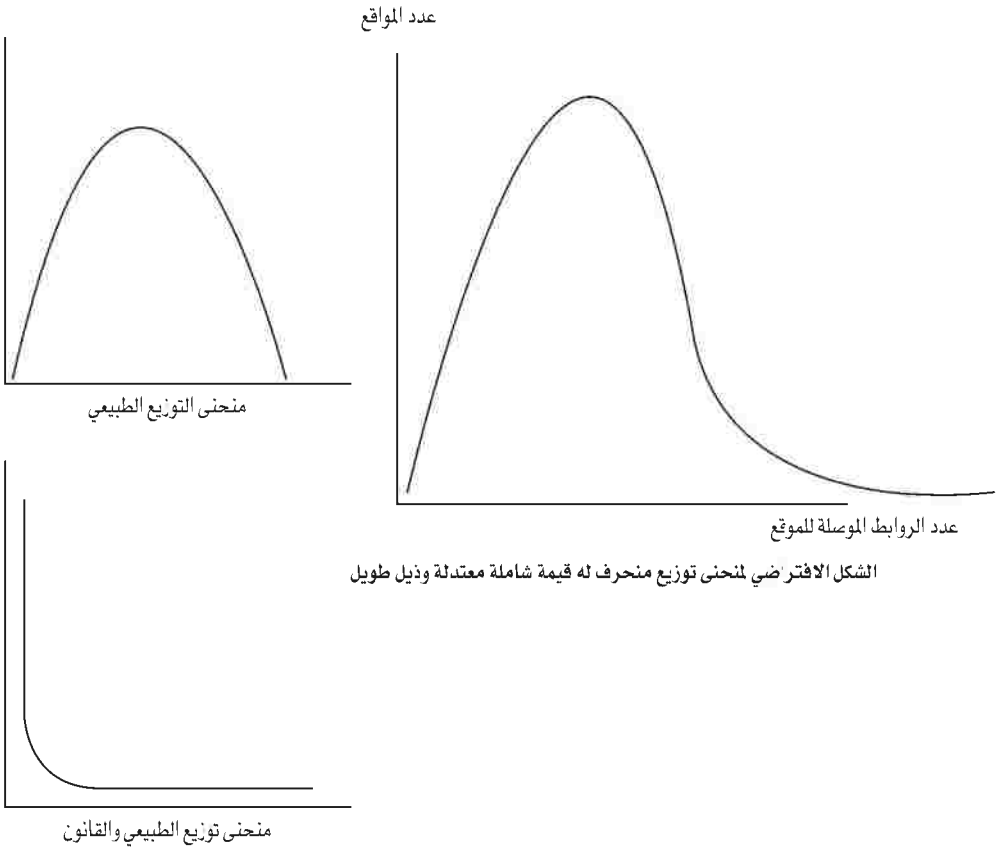

الشكل الافتراضي لمنحنى توزيع منحرف له قيمة شاملة معتدلة وذيل طويل

الأمـر الثالث والأخـير، يمثل النتائـج الأخرى المتعلقـة بمعمارية الشـبكة والتعديل الحاسـم في نموذج باربراسـي "Baraba´si" وألبرت "Albert" وهو أنه عندما تصبح التكتلات المترابطة مع بعضـها، موضـوعيًّا أو تنظيميًّا، صـغيرة بما فيه الكفاية – أي إن أعدادهـا في حـدود مئات أو حتى آلاف قليلة من الصـفحات البيتيـة – فإنها لم تعد تتبع منحنى توزيع السـلطة والقانون بدقة. وبدلاً من ذلك، تتبع منحنى توزيع مشـابه له ذيل طويل جدًّا (وهو اصـطلاح يعبر عن رسـم بياني يكون فيه قيمة المتغيرات بالنسـبة لأحد المحاور تمتد فوق الصفر إلى ما لا نهاية وتشكل ما يشبه الذيل)، وهذه التكتلات الصغيرة لا تزال تشـكل عدداً لا بأس به من الشهرة الحقيقية، ولكن جسم منحنى التوزيع يعد إلى حد كبير أكثر اعتدالاً؛ أي إنه بالإضـافة إلى الشـهرة، فإن شـكل منحنى توزيع الارتباط يبدو مماثـلاً قليـلاً لمنحنى التوزيـع الطبيعي. وبدلاً مـن الانخفاض المسـتمر في القيمة الخوارزمية الطبيعية (الأسـية: سـص) فـإن مواقع كثيرة تتبع درجـات ترابط معتدلة. ويوضـح الشـكل 7.6 طريقة توزيع افتراضـية من هذا النوع، وهـي تختلف عن منحنيات التوزيع الطبيعي وتوزيع السلطة والقانون المشروحة في "شكل 7.4".

وقد أضاف ديفيد بينوك "David Pennock" وآخرون معه، في ورقتهم التي تصف هـذه النتائـج التجريبية، معاملاً افتراضـيًّا ثابتاً لنمـوذج دالة باراباسـي "Barabasi" وإلـبرت "Albert" الخوارزميـة الصـرفة. ويمكـن أن يكون هذا المعامل الافتراضـي الثابت عشـوائيًّا (حسـب ما افترضـوه)، ولكن قد يمثل أيضاً جودة عناصـر الشبكة، أو مستوى اهتمام المشاركين بالمواقع في التكتلات الصغيرة. ونجد في عدد كبير من المواقع، أن الدالة الأسـية تسـيطر على المعامل الافتراضـي، ما يفسـر سـبب اتباع منحنى توزيع السـلطة والقانون بدقة عند النظر بشـمولية للشبكة، وكذلك عند التدقيق في موضوعات محددة على نطاق واسـع. أما في حالة التكتلات الصغيرة فإن المعامل الافتراضي الثابت يتسـبب في تأثير أشـد على منحنى التوزيع. حيث إن الدالة الأسـية تحافظ على سـلامة منحنى الذيل الطويل، بينما المعامل الافتراضـي الثابت يبرر سـبب اعتدال القيمة الكلية للمنحنى. كما أن كثيراً من المواقع تشـتمل على عشـرات أو حتى مئات من الروابط. وقد بحـث بانـوك "Pennock" في ورقته، المواقع التي تم تخفيض عددها، حيث نظر فقط

في مواقع مؤسسات محددة - مثل مواقع الجامعات والشركات العامة. وفي وقت لاحق أكد تشاكرابارتي "Chakrabarti" وآخرون اشتركوا معه في البحث، هذه النتيجة لتكتل مترابط موضوعي. أي إنهم عندما نظروا إلى تكتلات صغيرة لمواقع مرتبطة موضوعيًّا، وجدوا أن منحنى توزيع الروابط لعدد صغير من المواقع المترابطة بشدة لا يزال يتبع دالة منحنى الذيل الطويل لكل موضوع معين، ولكن القيمة الشمولية لمنحنى التوزيع تحيد عن منحنى توزيع السلطة والقانون، وتمثل هذه القيمة نسبة كبيرة من المواقع التي ترتبط بشكل معتدل[26]. وبشكل محدد بصورة أكبر، وضح دانيال دريزنر "Daniel Drezner" وهنري فاريل "Henry Farrell" أن تعديل باناك "Pennock" يصف بأسلوب أفضل توزيع الروابط بين المدونات والساحات السياسية على وجه التحديد[27].

وتُعدّ هذه النتائج حاسمة لتفسير منحنيات توزيع الروابط، حيث إنها تربط بين رغبة الإنسان وشبكات الاتصالات. وهناك فارق كبير بين الحالة التي لا أحد يبحث فيها من خلال أي موقع في النهاية المنخفضة من منحنى التوزيع، بسبب أن الجميع مهتم بالمواقع المشهورة وبين الحالة عندما تكون عشرات أو مئات من المواقع في النهاية المنخفضة من المنحنى تراقب بعضها، وتراقب كذلك المواقع المشهورة. حيث في الحالة الأولى لا أحد يتصفح تلك المواقع، ما يتسبب في إهمالها تماماً إذا ما استثنينا عدداً قليلاً جدًّا منها. أما الحالة الأخرى كما سيتم شرحها بتفصيل أكبر في الفقرة المقبلة فهي توفر آلية لتكتلات المواقع المرتبطة موضوعيًّا، وكذلك التكتلات التي تعتمد على الاهتمامات التي تشكل نظام تدقيق تعاوني لتنقية المعلومات وتوثيقها وتوضيح أسلوب صياغتها. حيث يعطي منحنى الذيل الطويل في نهايته المنخفضة بعض الثقل والاتزان (وبعض من التذبذب).

الجزء الرابع والأخير لإبراز الشبكة بوصفها منصة للمجتمع المدني هو ما يطلق عليه وصف "تأثير القرية الصغيرة" فبالعودة لتجربة ستانلي ميلجرام "Stanley Milgram" الاجتماعية والنماذج الرياضية التي اقترحها فيما بعد كل من دنكان واتس "Duncan Watts" وستيفن ستروجاتز "Steven Strogatz"، نتيجة لبحوثهم النظرية والتجريبية التي أظهرت أن عدد الروابط التي يجب المرور بها عند الانتقال من أي نقطة في الشبكة إلى أي نقطة أخرى تعد

نسبيًّا صغيرة[28]. كما أنها تمثل تحركاً ضحلاً نسبيًّا، إذ إن النقر على ثلاث طبقات أو أربع من الروابط يسمح للمتصفح بأن يغطي جزءًا كبيراً من الشبكة.

ومن الواضح أن ما ينطبق على مواقع الشبكة العنكبوتية ككل، ينطبق أيضاً على مجتمع المدونات "blogosphere"، وعلى وجه التحديد المدونات السياسية. وقد شهد أوائل عام 2003م زيادة في حوار المدونات يتعلق بظهور عدد منها يتم تصفحه بصورة كبيرة جدًّا، شكلت قائمة كبيرة أطلق عليها قائمة-أ "Alist"، وبات من الواضح أنها أقرب للوسائل الإعلامية من كونها مجرد مدونات. وبهذا الخصوص تم نشر دراستين متعلقتين بعالم المدونات السياسية لقيتا قبولاً كبيراً لدى القراء: الأولى كانت من عمل كلي شيركي "Clay Shirky" ثم تبعتهما دراسة جايسون كوتيك "Jason Kottke"، وقد أكدت الدراستان أن عالم المدونات السياسية يتبع بدقة خصائص دالة السلطة والقانون التي اعتدنا عليها في شبكة الإنترنت[29]. ولم يكن النقاش الذي نشأ عام 2003م بخصوص هذا النوع من المدونات مستغرباً أبداً، حيث إنه في هذا الوقت الحساس ظهرت دراسة نشرها كمار "Kumar" وآخرون في عام 2003م، قدمت تحليلاً لمعمارية شبكة عالم المدونات السياسية. ووجد الباحثون أنها كانت مشابهة جدًّا لخصائص شبكة الإنترنت ككل، على المستويين الدقيق والشمولي. ومن المثير للاهتمام، ما وجده الباحثون من أن المدونات السياسية المترابطة بشدة بدأت تنمو بعد وصولها قدرًا معينًا من حيث عددها الإجمالي، كما أنها بدأت تنمو بقدر كبير ابتداءً من عام 2001م، حيث وصل عددها إلى نحو 20% من إجمالي عدد المدونات في عام 2002م، ومنذ ذلك الوقت استمرت في النمو المتسارع. وأظهرت الدراسات كذلك أن ما عرف باسم؛ بنية "مجتمع المدونات" وهو تعبير يوضح درجة التكتل أو الترابط المتبادل بين مدونات فئة المجتمع هذه، كان مرتفعاً للغاية، إذ بلغ مقداره أكثر مما يمكن أن يعبر عنه بدالة رسم بياني عشوائي بقيمة أسية مماثلة يتولد منها منحنى السلطة والقانون. وعلاوة على ذلك، وجدوا أن درجة النشاط أو الخمول التي يصل إليها أي تكتل، وكذلك مدى ترابطه أو عدم ترابطه يتغير مع الزمن. بالإضافة إلى أن المواقع المشهورة جدًّا التي تتأثر بالوقت، يحدث فيها أيضًا توجه متفجر نحو الارتباط بمواقع تعتمد على أنشطة واهتمامات مجتمع يشاركهم تلك

الاهتمامات. وهذه الملحوظة تتفق مع ما شهدناه يحدث في موقع "BoycottSBG.com". وقد شرح كومار "Kumar" ومعاونوه هذه الظاهرة بتصريح لم يكن مستغرباً أبداً يؤكد أن المدونين يربطون مدوناتهم على أساس توافق المحتوى من حيث الموضوعية، وهو ما يحدد تقييمهم لنوعية وأهمية موضوعات المحتوى، وليس على أساس جودة الارتباط الفعلي فيما بينهم[30].

لقد أنتج هذا النوع من الأدبيات المتعلقة بمعمارية الشبكة إطاراً نموذجيًّا يوضح أسلوب نشوء منهجية شبكة الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية وعالم المدونات. فالمجتمع المدني المترابط مكَّن مئات الملايين من الناس لنشر ما يشاؤون ومتى شاؤوا دون تحول منشوراتهم إلى منازعات فوضوية لا يمكن الاستفادة منها، وكما جادل نُقاد الجيل الأول، الذين حققوا تنقية للمعلومات، وركزوا الأنظار والاهتمام إلى الشبكة، دون إعادة إنشاء نموذج مشبع بالمعلومات بشكل كبير، في وسائل الإعلام التي تهم نُقاد الجيل الثاني. ونعرف اليوم أن الشبكة في جميع طبقاتها المتنوعة تتبع مستوى منهجيًّا، بحيث تحقق شهرة كبيرة لبعض المواقع ينتج عنها إمكانية تصفح عالية. مع أن هذه المنهجية حرة بما فيه الكفاية لإظهار عدد كافٍ من المسارات التبادلية التي تربط عددًا هائلاً من المواقع مع أخرى تساويها في العدد، بحيث يكون التأثير مختلفاً اختلافاً جذريًّا عما يحدثه العدد القليل من المحررين المهنيين في وسائل الإعلام التجارية.

إن تكتلات الأفراد والمنظمات الفردية التي تجمعها قواسم مشتركة سواءً كانت موضوعية أو تنظيمية أو صفات عامة أخرى. وتحظى بمستوى كافٍ من الأجزاء الصغيرة المترابطة، تجعل كل موقع قادرًا على أن يشكل بوتقة إدخال للمعلومات، بحيث تكون مصدراً للملحوظات أو الآراء على نحو فعال بين المستخدمين لذلك التكتل المبني على تشابه الاهتمامات، وذلك بسبب أن نسبة كبيرة من المواقع المتكتلة مترابطة بصورة جيدة. وحتى في التكتلات الصغيرة تستمر دالة توزيع الروابط في تطبيق دالة الذيل الطويل، وتضم كذلك مواقع مشهورة عالية التصفح. وتشكل هذه المواقع المشهورة نسبيًّا نقاطاً لنقل الملحوظات والآراء من وإلى تكتلات أكبر، حيث تؤدي دور العمود الفقري المنبه للاهتمام، الناقل للمعلومات بين التكتلات المختلفة. كما أن التكتلات الفرعية التي

توحدها موضوعات أو صفات متشابهة، مثل مدونات حزب الأحرار وحزب المحافظين، فإنها تتكتل بوصفها مجموعة مدونات سياسية أوسع – وتكون أيضاً مترابطة فيما بينها على الرغم من أن ترابطها هذا يعد أقل كثافة من الترابط الداخلي للتكتل نفسه. كما أن المستوى الأعلى أو الأكبر حجماً للتكتل يبرز مرة أخرى صفات مشابهة، بينما تشكل المواقع المشهورة عالية التصفح مراكز متابعة ونقاط تواصل بين التكتلات وعبر كامل شبكة الإنترنت، حيث إن جميع هذه المواقع تكون مترابطة بصورة عالية جدًّا، عن طريق قنوات ربط تبادلية من خلال شبكة عملاقة، تضم أكثر من ربع النهايات الطرفية في أي مستوى محدد من التكتلات. أما ظاهرة "القرية الصغيرة الواحدة" فإنها تعني أن الأفراد المستخدمين الذين يتصفحون الشبكة من خلال عدد صغير من الوصلات المختلفة ومن نقاط انطلاق متماثلة داخل تكتل معين، فإنهم يغطون أجزاءً كبيرةً من شبكة الإنترنت ويعثرون على مواقع متنوعة أكثر من غيرهم. فيربطونها بمواقعهم أو يوجهونها بواسطة البريد الإلكتروني للآخرين أو يضعون لها روابط في مدوناتهم، إذ إن المواقع المترابطة عن طريق مسارات عدة تبادلية تكون متاحة لعدد كبير من المستخدمين، وتجعلهم يطلعون على معظم بيانات شبكة الإنترنت. كما أن المواقع المشهورة عالية التصفح يمكنها تضخيم وجهات نظر معينة والتركيز على موضوعات محددة، وفي هذا الإطار، يكون لها هيمنة أكبر على بيئة المعلومات التي تشغلونها. ومع ذلك، هناك ما يكفي من المسارات التبادلية التي تربط المواقع الشهيرة عالية التصفح، بحيث لا يمكن لموقع منفرد أو مجموعة صغيرة من المواقع أن تسيطر على تدفق المعلومات التي تمر بتلك المواقع أو حتى في الشبكة بكاملها. وهذا صحيح سواء على مستوى التكتل أو على مستوى الشبكة ككل.

ونتج من كل هذا منهجية تنظيم للمدخلات والتنقية والصياغة التي تبلورت من الناحية النظرية بشكل عام في الشبكات، وتبين علميًّا أن كل هذا أصبح متاحاً في الشبكات العالمية. كما أنه لا يعتمد على نقطة تحكم منفردة، وأن المخاوف التي كانت متوقعة بسبب تجزئة الحوار الذي قد يجعله مجرد ضجيج لا يسمع من خلاله أصوات أخرى قد تم تجنبها. ومع أن المال قد يكون مفيداً في تحقيق تصفح عالٍ للمواقع، إلا أن بنية الشبكة تؤكد أن المال ليس ضروريًّا وليس كافياً لتوجيه الانتباه لموضوعات محددة؛ لأن اقتصاد

المعلومات المترابطة، على نقيض سلفه السابق المتعلق بالمجال الصناعي، لا يتيح نقاطاً سهلة يمكن بيعها للتحكم في اهتمامات المستخدمين، وأن أدبيات معمارية الشبكة أتاحت للجميع تصورات ثرية مفصلة بتوسع ومدعومة بدراسات علمية توضح كيف يمكن أن تكون الشبكة منبراً للمجتمع المدني مبنية على أسلوب مختلف جذريًّا عن نموذج وسائل الإعلام التقليدية. وقد عولجت مشكلة سيطرة المال من خلال مبدأ التنظيم الذاتي، بدءًا من مجتمعات تربطها مصالح مشتركة على نطاق ضيق إلى حد ما، ويمارسون روابط مشتركة، مستغلين حقيقة حرية اختيار ما يريدون مشاهدته ومع من يرتبطون، بأساليب ربط واضحة يتم تداولها بين الأفراد توضح لهم المواقع التي يمكن أن يرتبطوا بها، وتبرز النقاط المترابطة جيداً، حتى في المواقع الصغيرة، وتستمر في التكرار لتحقق مستوى تصفح عالٍ مع نمو التكتلات المتزايد. دون أن يتطلب ذلك تشكيل تسلسل قيادي رسمي، ودون تكوين نقطة تحكم منفردة، وكل تكتل يولد مجموعة من المواقع التي تتيح نقاطاً أولية لتنقية المعلومات، بطرق منسجمة مع تطلعات المشاركين في التكتل الصغير المترابط إلى حد كبير. وتتكرر العملية على مستوى أكبر وتصل لتكتلات أكثر انتشاراً، إلى درجة أن توجهات المجتمع التي تمت صياغتها "محليًّا" وإقليميًّا" يمكن أن تصل إلى مواقع عالمية ويطلع عليها الجميع. وهكذا بدأ يتبين لنا أننا لسنا مجرد مخلوقات عاقلة. كما أننا لا نستخدم الحرية التي جعلت من الممكن التعمق في الشبكة من خلال فقاعات ليس لها حدود وغير مقيدة. وبدلاً من ذلك، ومن خلال عمليات تعاونية مكررة لتنقية المعلومات وإرسالها للآخرين عبر مواقع معروفة للجميع وتحظى بنسبة تصفح عالية، تتحول النهاية المنخفضة من دالة الذيل الطويل لتمثل تنقية المعلومات وتراسلها بواسطة الإنتاج الاجتماعي الذي يقوم به عدد كبير جدًّا من المشتركين الذين يفوق عددهم ما لا يمكن تصوره في نموذج وسائل الإعلام التجارية.

إن بنية الروابط الثقافية وقوائم البريد الإلكتروني وإمكانية التحرير في الشبكة العالمية قد عززت التأثيرات التي تسببها معمارية الشبكة. وتعدّ الأدبيات كل صفحة أو موقع نهاية طرفية فيها. كما أن نشوء إمكانية التدوين والتحرير جعل كل نهاية طرفية بذاتها تمثل تكتلاً من المستخدمين والمدونين الذين اكتسبوا بشكل جماعي، بروزاً وشهرة

عالميـة عاليـة. فنجد مثلاً أن "سلاشـدوت" تمثـل نهاية طرفية في الإنترنـت ككل، وهي مرتبطة بصـورة جيدة ويتصـفحها أعـداد كبيرة من المهتمين بموضـوعاتها. ويعد موقع "سلاشدوت" نظام إنتاج جماعي للملحوظات والآراء التي تفرض على المهتمين بتقنية المعلومـات والاتصـالات الاهتمـام بها. كمـا أن بعض المدونات الشـهيرة مثـل ديلي كوز "dailyKos" تعد هي الأخرى مدونات إنتاج تعاوني يشـترك فيها عدد من المحررين. والأهم من ذلك أن المدونات الرئيسة تستقبل الإسهامات من خلال مشاركات المستخدمين أو عن طريق رسـائل البريد الإلكتروني. وعلى سـبيل المثال يمكن العودة لأسـاس الحوار المتعلق بمقاطعة شـركة "سـنكلير" الـذي تم تركيزه علـى المعلنين المحليين بسـبب بريد إلكـتروني وصـل إلى موقع نقاط النقاش "TalkingPoints" أرسـله أحد القراء. ومن المعروف أن موقع نقاط النقاش يحرص على الاستفادة من مدخلات المشاركين وبحوثهم ويعمـل علـى دمجها لتحقيق الفائدة. كما أن الممارسـات الثقافية لتحريـر المدونات التي يتطلع مالكوها إلى تحقيق مشاركات عالية من الجمهور بسهولة تفوق أسلوب كتابة رسالة إلى رئيس التحريـر وبمرونـة عالية دون مراعاة للقيود المفروضـة على ما يمكن نشـره، يجعـل هذه المواقع منابـر للتعبير، وتنقية المعلومات وصـياغة الملحوظات والآراء. وعلاوة على ذلك، وكما بيّن كل من دريزنر "Drezner" وفاريل "Farrell" فقد طورت المدونات ممارسـات ثقافية تشـير للمصـادر والمواقع ذات الاهتمامـات المشـتركة، أي إنه عندما يجد أحد المشـاركين مصدراً جديداً للمعلومات فإنه يجعل له رابطاً في المدونة الأساسية، ولا يشـير إليـه فقط. وقد بين جاك بالكـين "Jack Balkin" أن ثقافة الربط الإلكتروني بشـكل عام وثقافة "ابحث بنفسك" قد أحدثت وسـيلة فاعلة تمنع تشتيت وجهات النظر وتجزئتها؛ لأنه يمكن للمسـتخدمين الوصـول لمصـادر المعلومات التي تهم الموضوع الذي يناقشونه، حتى لو كانت تلك المعلومات تتعارض مع آرائهم.

وهكذا أصبح فهمنا لهيكلية بيئة شبكات المعلومات الناشئة، توفر أساساً لمجموعة من ردود الفعل الانتقادية لتوجهات الجيل الأول التي تعدّ الإنترنت نظاماً يكرِّس الديمقراطية. ويمكن العودة لما سبق ذكره من أن تلك الانتقادات، ترتبط جذريًّا بمشكلة التشبع المفرط للشـبكة بكميـة المعلومات، التي تـؤدي إلى اعتراض بابل، وهي تدور حول ثلاث مسـائل:

المسألة الأولى، هي أن شبكة الإنترنت تؤدي إلى تشتيت الرأي العام. لكن تكتل المواقع المتشابهة موضوعيًّا، مثل المواقع ذات الطابع السياسي والجماعات ذات المصالح المشتركة وظهور المواقع عالية التصفح التي يمكن لمعظم المواقع الارتباط بها وممارسة ترابط تبادلي للمواقع؛ يبرز بوضوح ما سيفعله مستخدمو شبكة الإنترنت كميًّا ونوعيًّا بشكل بدهي. وطالما يتوافر تنوع هائل في شبكة الإنترنت، فستتاح أيضًا أدوات وممارسات يتولد عنها أفكار واهتمامات يتبناها مجموعة من الناس، وستتوافر معارف عامة يمكن أن ينشأ من خلالها مجتمع مدني. ومن المرجح أن إمكانية الوصول لأي موقع لا يتطلب سوى عدد قليل جدًّا من النقرات على الفأرة انطلاقاً من عدد كبير جدًّا من المواقع الأخرى عالية التصفح، التي تشكل عمودًا فقريًّا للموارد العامة، والآراء والملحوظات والاهتمامات المشتركة. ومن المؤكد أن جميع النتائج التي ظهرت من تطبيق دالة توزيع السلطة والقانون على مسألة الترابط بين المواقع المختلفة واستخدام فكرة التكتل ووجود تكتل لمواقع مترابطة بشدة، فضلاً عن ثقافة الروابط ومبدأ "ابحث بنفسك" كل ذلك يقلص احتمالية تشتيت الموضوعات والآراء العامة. ولقد نظم المستخدمون أنفسهم لتنقية الكم الهائل من المعلومات التي تضخ في الشبكة. وهذا التنظيم الذاتي شمل عدداً من المواقع البارزة جدًّا التي توفر كمية أساسية من الخبرات الاجتماعية والثقافية والمعارف العامة التي يمكن أن تكون أساسًا لتكوين مجتمع مدني متماسك بدلاً من مجتمع مفكك.

والمسألة الثانية تتعلق بمعتقد أن تشتت المعلومات والآراء يؤدي إلى التناقض. وذلك بسبب أن الأشخاص الذين يشتركون في معتقدات واحدة لا يتحاورون إلا مع بعضهم بعضًا، إذ إنهم يميلون إلى تضخيم خلافاتهم وتبني مواقف أكثر تطرفاً من مواقفهم الأساسية. وبالنظر إلى أن الأدلة تثبت عدم وجود تشتيت للآراء، في حالة عدم وجود آراء عامة، فقد يكون من المستغرب وجود تناقض أشد بسبب الإنترنت. وعلاوة على ذلك، كما وضح بالكين "Balkin"، باستنتاجه أن الإنترنت تجعل مجموعة منتشرة على نطاق واسع يشتركون في وجهات نظر متطرفة يعثرون بعضهم على بعض، ويتحاورون، ولا يعد ذلك فشلاً في المجتمع المدني الحر، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى تحديات جديدة لوضعٍ حر من خلال تصرفات مقيدة بأقصى ما يمكن. وما يمكن اعتباره تحديات أمام

فعالية المجتمع المدني المترابط، يتمثل في الاستقطاب والتناقض بين وجهات نظر المجتمع ككل. ومع ذلك، فإن استخدام الروابط، ومبدأ "ابحث بنفسك"، وأسلوب تسجيل المواقف الانتقادية والممارسات المنتشرة على نطاق واسع، المتعلقة باستكشاف وانتقاد افتراضات وثوابت المتحاورين تشير في الواقع نحو اتجاه آخر، يؤدي إلى تغيير مؤثر لمنع التناقض والاستقطاب. ومع ذلك، فإن الحوار المعاكس المتوقع، ينشأ من خلال أهم دراسة حديثة للمدونات السياسية. حيث بين كل من أدامك "Adamic" وجلانس "Glance" في تلك الدراسة المكثفة، أن نحو 10% فقط من الوصلات الموجودة في أي مدونة سياسية يتم اختيارها عشوائيًّا، تكون مرتبطة بموقع من مواقع التفرعات الفكرية المختلفة. ووجدوا كذلك أن "قائمة أ" التي تمثل المدونات السياسية تقضي وقتاً، وهي في حالة ارتباط بمواقع التفرعات السياسية المتنوعة يزيد عن على نحو 15% من زمن تواصلها مع الآخرين. كما أن التصور الذي بينته الدراسة يمثل حالة متميزة للحوار بين مجتمعات "الأحرار" ومجتمعات "المحافظين"، من حيث استخدامهم روابط مكثفة فيما بينها وأخرى أقل كثافة مع الآخرين. لذلك فإن أحد التفسيرات، يشير إلى أن الحوار الفعلي يحدث في مجالات متميزة ومنفصلة برغم وجود مواقع بارزة توفر مواد للموضوعات العامة تصب في توجهات المجتمع – ويتطابق ذلك تماماً مع ما بينه سنشتاين "Sunstein" من كونها تقود للاستقطاب والتناقضات. مع أن نتائج دراستين أخريين تشيران إلى تفسير مختلف: الاختلاف الأول يؤكد أنه مازال يوجد قدر كبير من المواقع المتوافقة موضوعيًّا مترابطة فيما بينها، حيث إن واحدًا من بين كل ست أو سبع وصلات بين المواقع الشهيرة في كل فئة متوافقة من المواقع تكون مرتبطة مع المواقع الأخرى المطابقة لها بنسب متساوية تقريباً (على الرغم من أن الفئة المحافظة تميل قليلاً إلى الارتباط مع الكل، سواءً فيما بينها أو من خلال المواقع الأخرى).

والاختلاف الثاني، يتبين عند محاولة معرفة ما إذا كانت المواقع المتحفظة مترابطة بشكل وثيق فيما بينها، بحيث تظهر مزيداً من التقارب من خلال " الرسائل الإلكترونية"، حيث وجد كل من أدامك "Adamic" وجلانس "Glance" أن زيادة الترابط التبادلي بين المواقع التي تشترك مع بعضها موضوعيًّا لا يؤدي إلى علاقة مع المواقع الخارجة

عـن عالم المدونات الأخرى، بحيث يجعلها مراجع ذات أشـكال متنوعـة قليلاً ترتبط أقل بالمواقع المتنوعة لتشـكيل نقاط مرجعية خارجة عن توجهاتها[31]. وهذه النتائج مجتمعة، تشـير إلى تفسـير مختلف. وهو أن كل تكتل لمدونين يجمعهم فكر واحد يميلون بأسـلوب أو بآخر لتصفح مواقع بعضهم بعضاً ويقتبسون منها أكثر بكثير مما يفعله غيرهم. ولا يمثل هـذا عملاً حقيقيًّا، بقدر ما يشـكل حيز صـدى لسـاحة يتم التعامل فيهـا مع الملحوظات والتفسـيرات الداخليـة، بين الأشـخاص الذين تتطابق أفكارهم، حيـث إن كثيراً من هذه التصريحات أو الاستفسارات الأولية تتلاشى بسبب أن المجتمع يعدّها غير مهمة وعقيمة. إلا أن بعضـها يحقق بروزاً أكبر، ويتم توزيعـه من خلال مواقع بارزة لجميع فئات المجتمع الذي يهمه الأمر. ويحقق هذا النوع من القضـايا بروزاً سياسـيًّا بسبب موضوعات الحوار والتعليقات التي تضـخ في المواقع المتوافقة موضـوعيًّا. وهذا بكل تأكيد يتوافق مع موضـوع مقاطعة شركة سنكلير التي تبنتها حملة مقاطعة الشركة "BoycottSBG" وقضية شركة "دايبولد"، حيث رأينا في وقت مبكر تعاملاً مهمًّا مع هذه الإسـتراتيجيات والملحوظات قبل أن يصل الانتقاد إلى مستوى سياسي حقيقي وبارز. كما أنه لا يوجد سبب للمعارضين لكي يرتبطوا بالأفكار التي ضخت في وقت مبكر في المجتمع وينتقدوها، مثل معارضة تجديد تطبيقات محطة شـركة سـنكلير. إلا أنه بعد بضـعة أيام فقط، عندمـا تبلورت المقاطعة، أصـبح لدى المعارضـين سبب ليشـيروا إلى جهود المقاطعة ومناقشـتها. بالإضافة إلى أن هذا التفسـير يميز جيدًا الطريقة التي تبين قضـية ترينت لوت "Trent Lott" التي بدأت ترشـح من جانب مجتمع المدونات الحر، ثم تحولت إلى يمين الوسـط، وسأشرحها لاحقاً في هذا الفصل.

والمسألة الثالثة تتعلق بعودة المال بوصفه مصدرًا رئيسًا لهيمنة بيوت الوساطة، نتيجةً لصعوبة الحصول على اهتمام المتصفحين لشبكة الإنترنت. وهذه المسألة تتفق مع تنبؤات الجيل الثاني، التي تعدّ الإنترنت ستعمل على توحيد الرأي العام. وهو أمر يختلف عن آلية التشـبع بكمية المواقع: لأنه لن يكون نتيجة لظهور ملكية خاصة للشبكات على نطاق واسع، بل مجرد اسـتخدام للوسـائل القديمة المتمثلة في مبدأ المحاولة والخطأ بهدف الاسـتيلاء على أموال السـاحة السياسـية. لكن نموذج الإنتاج التعاوني الـذي يحقق التنقية والحوار

معاً، يوحي بأن المال لا يستطيع إفساد المجتمع المدني المترابط. وفي نطاق التفسيرات التي اقترحتها، أوضحت أن تنقية معلومات الشبكة على وجه العموم تجري على شكل قرارات متداخلة تنتج من مراجعات تعاونية، تبدأ من أقرب مجموعة تتفق مع مدون المعلومات. وهذه المراجعات تتفق تماماً مع ما لوحظ سابقاً في مشروعات الإنتاج التعاوني المنظم بدقة عالية مثل "ويكيبيديا" و"سلاشدوت" ومشروعات البرمجيات المجانية، حيث إن المجتمعات ذات الاهتمام المشترك تستخدم التكتل والروابط الإلكترونية المتبادلة للإشارة إلى إنتاج تعاوني يؤدي إلى إيجاد آلية تنقية ضرورية للمجتمع المدني تحقق له الفعالية وتجنبه الانزلاق في فوضوية العموم. كما أن بنية الشبكة المتداخلة، التي تكوِّن فيها التكتلات الفرعية كتلاً كثيفة نسبيًّا بمستويات أعلى، تتجمع مرة أخرى في مجموعات بمستويات أعلى من سابقتها، وفي كل مرحلة، تتعامل مع عدد من المواقع الراقية المعروفة، ما يجعل المقالات والبيانات التي تجتاز كل هذه المرشحات بارزةً عالميًّا في المجتمعات المدنية المهتمة بمثل تلك الموضوعات. وهذه الهيكلية، التي تشرح العمل التحليلي والتجريبي على شبكة الإنترنت ككل، تتوافق بشكل ملحوظ كوصف للآليات التي شهدناها في البحوث المكثفة التي سبق شرحها في حملة مقاطعة شركة سنكلير، وكذلك الحملة الناجحة أيضاً المتعلقة بالتحقيق في قضية آلات التصويت التي باعتها شركة "دايبولد".

كما أن هيكلية المنتجات التعاونية المتعلقة بالعمود الفقري لترابط المواقع، تشير إلى أن المال ليس ضروريًّا وغير كافٍ لجذب انتباه المجتمع المدني المترابط لمتابعة مواقع محددة (وهذا القول لا يعني أن المال أصبح غير مهم على مستوى الاهتمام السياسي، وذلك بسبب استمرار أهمية وسائل الإعلام التجارية). وهذا يجعل الحملة الانتخابية التمهيدية لرئاسة الحزب الديمقراطي التي قادها هوارد دين "Howard Dean" بشراسة في عام 2003م غير مستغربة، وكذلك النجاح الأكثر استقراراً الذي حققه موقع التحرك للأمام "MoveOn.org" منذ أواخر التسعينيات الميلادية. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الاهتمام بما يدون على الشبكة له علاقة وثيقة بحشد الآراء وروابط الموضوعات وتعاون عدد كبير من صغار المشاركين الذين يسهمون بآرائهم دون الحاجة لإنفاق مبلغ كبير من المال. ولا يوجد أي محطة بث واضحة يمكن للمرء أن يشتري فيها

برامج لضمان بروزه. ولكن يوجد بطبيعة الحال، مواقع إلكترونية واضحة للغاية، توفر آلية تستطيع توصيل الرسائل إلى أعداد كبيرة من الناس. ومع ذلك، فإن درجة ترابط القراء وتكتلهم، تشير إلى أنهم في الواقع، يتعرضون لرسالة محددة في موقع معين أو عدد قليل من المواقع المشهورة ما يفسر أن جزءًا صغيرًا جدًّا فقط مما ينشر تتم قراءته. والأهم من ذلك، أنه يشير إلى أن القراءة تعد جزءًا صغيراً مما يفعله الناس في بيئة الشبكة، وذلك مقارنةً بما يجري فيها من حوارات. وفي المجتمع المدني المترابط، يصبح الحصول على المعلومات أو الخروج برسالة مكتملة مجرد أجزاء من التوجهات الديمقراطية، ولا تعد بالضرورة من أهم أجزائها. والتطلعات المحورية لأي حملة سياسية يتم شنها عن طريق الإنترنت تتمثل في القدرة على إشراك المستخدمين لدرجة تجعلهم مساهمين فاعلين في الحوارات والجهود السياسية، بحيث يحققون لحزبهم مصلحة حقيقية مرتبطة إلى حد كبير، بالحوارات التي يتبناها المجتمع بنطاق شمولي. وليس من السهل شراء مثل هذه المشاركات، كما أنه لا يمكن السيطرة عليها من خلال طبقة المجتمع المثقفة التي تتلقى جميع ما تحتاج إليه من معلومات بصورة منظمة لكي تصبح على اطلاع بمجريات الأمور. وبدلاً من ذلك وعلى وجه التحديد، يصبح الوضع مجرد نماذج متنوعة من حوارات صغيرة ومتوسطة وعلى نطاق واسع، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعالية المستديمة، التي تجعل بيئة المجتمع المدني المترابط مختلفةً وأكثر جاذبيةً، مما كان عليه المجتمع المدني القائم على وسائل الإعلام التقليدية.

لم يكن المجتمع المدني المترابط أكثر مقاومةً لسيطرة المال فقط، ولكنه أيضاً كان أقل عرضة لتأثير، القاسم المشترك الأدنى الذي يجعل السعي وراء المال هو المحرك الفعلي الذي غالباً ما تتبناه وسائل الإعلام. وذلك بسبب أن الاتصالات في الوسائط المنتجة تعاونيًّا تبدأ بدوافع ذاتية، إذ إن الكتابة أو التعليق على موضوع محدد يهم محرره، يبدأ من اتجاه معاكس لتوجهات القاسم المشترك الأدنى. فهو يبدأ بالموضوع الذي يزعج الشخص أو المشارك المتعاون أو المجموعات المختلفة أكثر من غيره من الموضوعات. وهذا في العالم السياسي، يتفق مع مقولة إريك ريموند "Eric Raymond" التي تنص على أن كل مشروع برمجيات مجانية مفتوح المصدر يبدأ من خلال مبرمجين لهم رغبة

جامحة تضطرهم للمحاولة – وهي عبارة عن رغبة متصلة بصورة مباشرة بحياتهم وباحتياجاتهم التي يريدون إصلاحها. واقتصاد المعلومات المترابطة يتبع المنطق نفسه، الذي يمكن الأفراد سواء بمفردهم أو بالتعاون مع الآخرين أن يطوفوا حول العالم ويتابعوا الأحداث السياسية التي تهمهم، للتواصل معها والتعليق عليها ومحاورة الآخرين بخصوصها. وهذا هو سبب أن أحد الكتاب المستقلين ذا الميول اليسارية ويدعى روس كيك "Russ Kick" استطاع الاحتفاظ بموقعة على شبكة الإنترنت الذي أسماه ثقب الذاكرة "The Memory Hole"، وزوده بمستندات حصل عليها من خلال مطالبته بتطبيق قانون حرية المعلومات. حيث أصبح روس كيك في إبريل عام 2004م، أول من حصل على صور أكفان قتلى الجيش الأمريكي في العراق التي تم نقلها إلى أمريكا. ولم يسبق لأي منظمة إخبارية فعل ذلك من قبل، إلا أن كثيرين قد قاموا بنشر الصور على الفور تقريباً بعد ظهورها في موقع روس كيك. وكما هي الحال في نشر البرمجيات المجانية وما قام به ديفيس والمدونون الذين شاركوا في المناقشات في قضية مقاطعة شركة سنكلير، أو الطلاب الذين نشروا البريد الإلكتروني لشركة "دايبولد" حيث إن قرار النشر وما قاموا بنشره لم يصدر من مديرين تنفيذيين أو رؤساء تحرير يحددون ما يجب وما لا يجب نشره وما يمكن أن يكون مهمًّا لكثيرٍ من الناس دون أن يخل بشكل مفرط بمشاعر الآخرين. وكل هذا بدأ بطرح سؤال واحد: ماذا يهمني الآن أكثر من غيره؟

وفي الختام نحتاج إلى النظر في جاذبية المجتمع المدني المترابط من المفهوم المثالي الذي كان سائداً في منتصف التسعينيات الميلادية، ولكن من منظور كيفية مقارنته مع وسائل الإعلام الفعلية التي هيمنت على المجتمع المدني في جميع الديمقراطيات الحديثة. حيث إن المجتمع المدني المترابط وفر أسواقاً افتراضية بديلة وفاعلة لنقاط إدخال وتنقية وصياغة المعلومات بعيداً عن وسائل الإعلام القائمة على آليات السوق التقليدية. ويمكن أن يخفف هذا البديل الافتراضي من التأثير على توجهات المجتمع المدني الناتجة من السيطرة على وسائل الإعلام، أو من خلال شراء بعض عناصره التي تقود إلى السيطرة. كما توفر هذه البدائل وسائل إدخال للملحوظات والآراء التي يمكن أن يصوغها أي شخص له اهتمامات بالنظام السياسي من أي مكان، لتوزع بنطاق واسع. والواضح أن

الأسـواق الافتراضية قد وضعت بنية تسـمح لهذا الحدث الهائل المتعلق بتنقية المعلومات وصـياغتها وجعلها جزءًا من الرأي العام. وتجسـد هذه البنية المتداخلة من تكتل المجتمع المرتبط بمصالح مشـتركة، المواقع الكبيرة ذات الانتشار الواسع التي تنمو بتسارع كبير، مـا يمكن من تنقية الموضـوعات وبروزها لتتسـلق إلى أعلى التسلسـل الهرمي في المواقع المتكتلـة، وتقدم مسـارات مكررة وروابط كافيـة لتجنب إحداث مجموعة نقاط صـغيرة للسيطرة يمكن أن تؤدي إلى ممارسة الهيمنة، إما بصورة مباشرة أو بالشراء.

ويظهر هذا البحث، درجة هائلة لإمكانية حدوث مصـادفات وتطورات واقعية. تتعلق بتصـوراتي فيما يخص اقتصـاد المعلومات المترابطة الذي يكون منـبراً للمجتمع المدني، وهذه التصـورات لا تسـتند على اسـتحقاقات عامة للطبائع الإنسـانية ومعاني التوجهات التحرريـة وبيئـة الكفاءة المسـتقلة أو طبيعة التقنية الحسـنة التي صـادفناها في نهايات القرن العشـرين، إذ إنها تعتمد بدلاً من ذلك، على الدقة المستمرة التي تميز اقتصاديات تصنيع أجهزة الحواسيب وأدوات توصيل الشبكات وتوضيح أسلوب الترابط المتغير المتعلق بتوصيل مواقع الشبكة. ومن هذا المنطلق، تتجه تصوراتي نحو عدم اعتبار الإنترنت وسيلة تحرر بطبيعتها. ولا أقصد هنا أن إنتاج المعلومات والمعارف والثقافات المستندة على الملكية العامة ستكسب بسبب قوى متقدمة تصعب مقاومتها. وهذا هو الذي جعل دراسة اقتصاد المعلومات السياسـي والمعرفة والثقافة في البيئة المترابطة، تتصـل مباشـرةً بالسياسـات التنظيمية. حيث تشير أدبيات معمارية الشبكة إلى أنه طالما يوجد سعات موزعة على نطاق واسع للنشر والتواصل وتقديم المشورة للآخرين حول ما يجب قراءته وتوضيح المواقع التي يفضل الارتباط بها لتحقيق عمليات ذاتية تسمح بجلب معلومات متكاملة. وإنه في مثل هذه الظروف يمكن القول: إن نمط تدفق المعلومات في هذه الشبكات يعد أكثر مقاومة للسيطرة والتأثـيرات الخارجية عما كان عليه حال نموذج وسـائل الإعـلام التقليدية. ولكن الأمور قد تتغير. فعلى سـبيل المثال يمكن أن يصـبح محرك جوجل قويًّا جدًّا على سـطح المكتب وعلى أدوات البريد الإلكتروني وعلى عموم شـبكة الإنترنت، أي إنه قد يعمل بفعالية فائقة بوصفه نهاية طرفية ممتازة جدًّا تبرز بالفعل احتمالية عودة ظهور نموذج وسائل الإعلام التقليدية (ويحصـل ذلك عندما يهيمن على شـبكة الإنترنت). عندئذ تصـبح سياسات

محركات البحث، مثل لوكاس "Lucas" وإنترونا "Introna" وهيلين نيسنباوم المسماة استدعيتها "Called it" محورية. ويتحول الحماس المتعلق بالمشاركات التعاونية لتبادل الأفلام والموسيقى إلى إعادة تصميم حقيقي لمعدات الحواسب والشبكات، لدرجة تجعل من الصعب أن يتبادل المستخدمون النهائيون المعلومات التي ينتجونها. وعند تصور ما سنفقده من جراء هذه التغييرات ستتشوه معمارية الشبكة، ومن خلال ذلك يتضح أن البنية الأساسية للمجتمع المدني المترابط تمثل تماماً هدف هذا الكتاب ككل. ولكن الآن وبرغم كل ذلك، دعونا نفترض أن اقتصاد المعلومات المترابطة كما تم تطويره حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب قادر على توفير نقاط المدخلات وتنقية المعلومات وصياغة الملحوظات والآراء من قبل مواطنين يبلغ حجمهم أكبر من حجم الجمهور الذي يمكن استقطابه عن طريق وسائل الإعلام التقليدية. وقد تحقق ذلك دون إعادة إنشاء نقاط محددة وموثوق بها للسيطرة والهيمنة، بحيث يمكنها الإسهام في تكرار القيود الأساسية لنموذج المجتمع المدني المعتمد على وسائل الإعلام التقليدية – الذي تكمن حساسيته في ممارسة السيطرة من قبل المنظمين له والملاك أو الذين يدفعون لهم.

من سيقوم بدور المراقبة؟

لقد برز مستوى ملموس من التساؤلات في محيط المجتمع المدني المترابط، كونه يمثل منصة للسياسات الديمقراطية وتمحورت تلك التساؤلات حول من سيؤدي دور مراقبة الشبكة. ويعدّ نيل نيتانيل "Neil Netanel" أكثر من ناقش هذا الموضوع بشفافية عالية. وكان قلقه يدور حول حقيقة أن حرية التعبير أمر جيد ومطلوب للجميع، وربما يصبح بوسعنا التغلب على مشكلات تدفق المعلومات، غير أننا نعيش في عالم معقد يتخلله عناصر فاعلة وقوية. فسلطة الحكومات والشركات قوية بشكل كبير، بحيث لا يمكن للأفراد بغض النظر عن جودة أدواتهم، أن يكونوا بديلاً حقيقيًّا لصحافة مستقلة وممولة تمويلاً جيداً تستطيع أن تدفع بسخاء للصحفيين والمحققين، وتملك القدرة على الدفاع عن أي قضية قانونية تسجل ضدها، وتتعامل معها على وجه العموم بصورة مماثلة لما قامت به صحيفة "نيويورك تايمز" وصحيفة "واشنطن بوست" عندما قاما بنشر وثائق وزارة

الدفـاع الأمريكية التي تعد من أهم ما اسـتخدم في مقاومة إدارة نيكسـون، حيث وفرت تلـك الوثائق بعض الأدلة الدامغة ضـد التخطيـط والملاحقة القانونية المسـتمرة لحرب فيتنام. وكان "نيتانيل" يدرك حجم الصراع القائم بين الحاجة إلى استقطاب أكبر عدد من المشـاهدين وبيع الإعلانات، من ناحية، والدور الرقابي، من ناحية أخرى. وأكد على أي حـال، أن المجتمـع المدني المترابط لا يمكنه التحقيق بعمـق وتكوين البروز العام الذي يمكن أن تقوم به وسـائل الإعلام التجارية. وهذه القيود أسـهمت في جعل وسائل الإعلام التجارية برغم جميع القيود ضرورية لأي مجتمع مدني حر.

وهـذا التشـخيص المتعلق باحتمـال نقص التمثيل في سـعة إنتاجيـة المجتمع المدني المترابط، وضـحته قضـية شـركة "دايبولد" حيـث قدمت ردًّا مفصـلاً يجيب عن جميع المخـاوف بخصـوص المراقبـة، ولا سـيما أن قضـية آلات التصـويت تشـتمل على جميع الخصـائص لموضـوع مهم وصـعب كهذا. فقد حركت المخاوف العميقة المتعلقة بإمكانية اختلاس الديمقراطية، ونتج عن ذلك فوضى عارمة، شملت مجموعة افتراضات تنطوي علـى قدر مـن الآراء الفنية المهمة حول أداء آلات التصـويت. وتطلب الأمر نشـر وتحليل مواد تملكها الشـركة، وتُعدّ في صـميم التهديدات القضـائية وتسـاعد على قمع الجهود المضادة والتشكيك في صحة الانتقادات. وفي كل منعطف من تلك الحملة، اتجه المشاركون باسـتمرار للإنتاج التعاوني واسـتخدام وسائل منتشرة بصـورة جيدة للتحقيق والتحليل والتوزيع ومقاومة القمع: والملحوظات الأولية لمن قام بهذا العمل الكبير أو القرصان الذي حصـل على المعلومات الابتدائية؛ من خلال المواد المتاحة، تمركزت حول اسـتخدم مبدأ "ابحث بنفسك" ومبدأ "حلل هذا وتبادل وجهات النظر مع الآخرين"؛ بالإضافة إلى التوزيـع الـذي قام به الطـلاب، والخيار الذي اسـتخدموه عندما أقفـل الخادم الخاص بهم بالاسـتمرار في عملية النسخ ونشر الموضـوع في جميع أنحاء الشبكة. وفي كل مرحلة، يـبرز حل يعتمد على الإنتاج التعاوني في موضـع من المواضـع الممولة تمويـلاً جيداً، التي تشـكل منفذاً لوسـائل الإعـلام التي في الغالب تدفـع بعض الاعتمـادات المالية في مقابل مبيعات محتملة. ولم تدخل الوسـائل الإعلامية التجارية في هذه القضـية إلا بعد أن قام المجتمع المدني المترابط بتطوير التحليلات والحوار، مع أنها دخلت بحذر شديد.

لم تكن قضية "دايبولد" حالة شاذة، ولكنها عبَّرت عن دراسة حالة غنية لظاهرة أوسع بكثير مما يمكن أن يتصوره أي مراقب، وقد وصفها بدقة دان غيلمور "Dan Gilmore" في عمله - نحن وسائل الإعلام - "We the Media". حيث طبق الأنظمة الأساسية التي يتميز بها اقتصاد المعلومات المترابطة على موضوع إنتاج المعلومات المتعلقة بالأمور السياسية. وبرز أوضح مثال لتطبيق اقتصاد المعلومات المترابطة على مهمة مراقبة وسائل الإعلام باستخدام المدونات السياسية في عام 2005م، حيث تم البحث فيما بعد الإنتاج التعاوني والبحث بصورة أعم بالجمع بين مجموعة واسعة من نماذج الإنتاج بواسطة وسائل لا تخضع للملكية الخاصة. وقد تم بناء أسطورة تأسيس قوة مجتمع المدونات الصحفية على عاتق زعيم الأغلبية بمجلس النواب في ذلك الوقت ترنت لوت "Trent Lott".

ففي عام 2002م، صرح "لوت ترنت" بحماقة في عيد الميلاد المئة للشيخ الجمهوري ستروم ثورموند "Strom Thurmond"، بقوله: لو أن "ثورموند" فاز بحملته الرئاسية في الجمعية الحقوقية المعارضة في جنوب أمريكا "Dixiecrat" فإننا لن نتعرض لكل هذه المشكلات طيلة هذه السنوات. وكان "ثورموند" قد ترشح لحملة التفرقة العنصرية، التي تفرعت من انقسام الحزب الديمقراطي لمعارضة جهود هاري ترومان "Harry Truman" السابقة لدعم الحقوق المدنية، وما إن هبت الرياح التي سبقت الحرب العالمية الثانية وأدت في نهاية المطاف إلى القضاء على التمييز العنصري في الولايات المتحدة وزوال فصوله القانونية والرسمية. حتى تم اتخاذ نقاط عدة تحولت إلى بدهيات واضحة للأخلاق الوطنية العامة الأمريكية في مستهل القرن الحادي والعشرين التي فرضتها الدولة رسميًّا تحت شعار "التمييز العنصري ممقوت". ومع ذلك لم تشهد الأيام القليلة الأولى بعد حفلة عيد الميلاد التي أدلى فيها "لوت ترنت" ببيانه أي تقارير يمكن ذكرها عن البيان. فيما عدا أن أخبار أي بي سي "ABC News" وصحيفة "واشنطن بوست" تحدثتا باختصار عن الموضوع، ولكن معظم وسائل الإعلام لم تذكر سوى مجرد تحية وداع متماشية مع الاحتفال بتكريم أقدم عضو مجلس شيوخ وأطولهم خدمة. وكانت الأمور مختلفة في عالم المدونات. ففي البداية بدأ المدونون الأحرار بالتنقيب في

التصريحات العنصرية الماضية التي تشدق بها "لوت ترنت"، ثم تبعهم خلال ثلاثة أيام المدونـون المحافظون، ودقت طبول الدعوة لتوجيه اللوم له أو عزله بوصـفه زعيمًا لمجلس النواب. وفي غضـون أسبوع تقريباً، ظهرت القصة في وسائل الإعلام الرئيسة، وأصبحت مصـدر إحراج كبير، وأدت إلى استقالة "لوت" بوصفه زعيمًا للأغلبية في مجلس النواب بعد نحو أسـبوع. ولم توضح دراسـة الحالة الدقيقة سبب تجاهل وسائل الإعلام الرئيسة في بـادئ الأمـر هذا الموضـوع[32]. وربمـا كان السـبب في اهتمام الصـحفيين بالتقارير الخاطئة هو الانشـغال بالحدث الاجتماعي الكبير. وقد يكون أيضـاً بسـبب أن المراسلين الصـحفيين ورؤساء التحرير يعتمدون على الشخصيات الفاعلة في العاصمة "واشنطن" مـا جعلهـم يترددون في تحدي "لوت". وربما اعتقدوا أنه مـن الوقاحة التركيز على ذلك التعليـق الطائش أو المزعج كثيراً للمجتمـع بأكمله لتجنب التفكير في مدى قرب وتسـلل الأفكار السـطحية التي تُعدّ بغيضـة للمجتمع الأمريكي. وهناك عدم توافق بسـيط حول مـا إذا كان "مارشـال" قد ناقش الموضـوع بعد يـوم من الحفل في موقـع نقاط الحديث "TalkingPoints"، أو أن مدونًـا آخر من الأحرار يدعى أتريوس "Atrios" هو الذي بـدأ، وقد حصـلوا عليها فيمـا يبدو من خلال مقالـة كتبت في موقع صـندوق المحادثات "Chatterbox" الذي يديرة سليت "Slate" وهو بدوره عثر على القصة عن طريق "أي بي سـي نيوز" حيث تطرقت لها في موجز الأخبار المتاحة على موقع الشـبكة التلفازية في شبكة الإنترنت. وبينما تجاهلت وسائل الإعلام هذا الموضوع إلى حد كبير، كما أن الاثنين أو الثلاثة صـحفيين الذين حاولوا الكتابة عن ذلك في وسـائل الإعلام الرئيسـة واجهوا بعض العراقيل.

إلا أن المدونين اسـتطاعوا جمع المزيد من الحالات السابقة التي تبين مواقف "لوت" الداعمة للعنصـرية. وعلى سبيل المثال وجد "مارشال" أن "لوت" تقدم بنصائح موجزة للمحكمة برغم أنه لم يكن عضواً فيها بل بصفته صديقًا لها في عام 1981م لدعم جامعة بـوب جونـز "Bob Jones University" في جهودهـا الرامية لإعفائها من الضـرائب. وقد ألغت الحكومة الأمريكية هذا الطلب بسـبب أن الجامعة تمارس التمييز العنصـري آنـذاك، مثـل تحريم مواعيد الصـداقة بـين الأعراق المختلفـة. وبحلول يـوم الإثنين من

الأسبوع اللاحق، وبعد أربعة أيام من التصريحات، وجه المدونان المحافظان مثل جلين رينولدز "Glenn Reynolds" في موقع إنستابوندت "Instapundit" وإندرو سوليفان "Andrew Sullivan" وغيرهما، نداءً يدعو "لوت" إلى الاستقالة من منصبه. ومن الممكن أن تتطور القضية حتى لو لم تنشط المدونات؛ لأن اثنين أو أكثر من مراسلي الصحف كانوا مستمرين في بحث القصة. كما أن القس جيسي جاكسون خرج خلال أربعة أيام بتعليق طالب فيه "لوت" بالاستقالة من منصب زعيم الأغلبية. وفي نهاية المطاف، غطت وسائل الإعلام الحدث، وهيمنت بشكل واضح على اهتمامات المجتمع وعمل مراسلوها على كشف المواد التي ساعدت على سرعة خروج "لوت" من وظيفته. ومع ذلك، وبالنظر لدورة الأخبار القصيرة، ولغياب الاهتمام الأولي من قبل وسائل الإعلام، والفارق الزمني الكبير بين الحدث نفسه، والزمن الذي استغرقته وسائل الإعلام قبل أن تعالج فعليًّا هذا الموضوع، يبدو من المرجح أن الموضوع سيتلاشى لو لم تتدخل المدونات. والذي حدث هو تكتل المدونات السياسية – بدءًا من اليسار ثم الانتقال عبر التقسيمات السياسية بين اليسار واليمين – الذين تناولوا الموضوع، وحققوا فيه وكتبوا حوله الآراء وجمعوا الروابط وأثاروا اهتمام المجتمع، وأخيراً استحوذوا على ما يكفي من الاهتمام لتحويل الموضوع إلى قضية عامة. بعيداً عن الحاجة للظهور بمظهر محايدين دون الإساءة إلى القراء ودون الحاجة إلى الحفاظ على علاقات عمل وثيقة مع موضوعات الأخبار والمدونين القادرين على تحديد ما يضايق مشاعرهم والحديث عنه والتنقيب في أعماقه مولدين في النهاية تأثيراً كبيراً في المجتمع المدني. لكن من الضروري أن يمر ذلك التأثير من خلال وسائل الإعلام؛ لأننا لا نزال نعيش في بيئة الاتصالات التي تعتمد إلى حد كبير على تلك الوسائط. ومع ذلك، فإن المصدر الجديد للإدراك والحوار وفي النهاية التكثيف المؤثر للرأي العام يبرز من خلال بيئة شبكات المعلومات.

المهم في الموضوع ألا تكون ردود الأفعال بالدعاء والابتهالات. فالجدل حول دور وسائل الإعلام التجارية للقيام بدور الرقابة أمر طبيعي، وهو الجدل نفسه الذي برز بخصوص البرمجيات وأجهزة الحواسيب العملاقة والموسوعات وإغراق المجتمع بالنصوص الترفية. لذلك، فإن الجواب في غاية الوضوح الآن. فشبكة الإنترنت التي

أوجدت منصة قوية لظهور النشرات السنوية الهائلة والفاعلة، مثل المناخ "almanac"، وأنتجت البرمجيات المجانية التي أسهمت في إنتاج كم هائل من البرامج الممتازة والإنتاج التعاوني الذي كتب موسوعة عظيمة، يمكنه كذلك أداء مهمة المراقبة العامة، إلا أن مستخدمي الإنترنت الذين يشكلون مجموعات غير منظمة ينقصهم بكل وضوح بعض الأدوات الأساسية المتاحة في وسائل الإعلام التجارية: مثل المراسلين المتفرغين والتواصل مع السياسيين الذين يحتاجون إلى وسائل الإعلام من أجل بقائهم، لذلك قد لا يسعهم على الدوام تأكيد معلوماتهم أو تحقيق توجه جماعي واضح وتوثيق يعزز مزاعمهم. كذلك فإن الإنتاج التعاوني المستند على الشبكة هو الآخر يتجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى المقاضاة ونفور الشركات الذي قد يتسبب في تقلص الإعلانات في مدوناتهم، وكذلك العمل على تلافي تنفير القراء. وبالنظر إلى التباين الواسع والتنوع الكبير في المعرفة وتوافر الوقت والإمكانات والرؤى والخبرة فضلاً عن الاتصالات الواسعة والسريعة وموارد المعلومات المتاحة تقريباً لأي شخص يعيش في بيئة الاقتصاد المتقدم، يمكننا أن نرى إمكانية إنتاج مهمة المراقبة في بيئة اقتصاد المعلومات المترابطة بالأسلوب التعاوني.

وبملاحظة أن تركيزي في هذا الفصل يتعلق في جُلِّه بتنظيم التوجهات العامة في المجتمع، فإن دراستي الحالة التي تخص شركة "سنكلير" وشركة "دايبولد" هي أيضاً تحدد خصائص انتشار العمل السياسي. كما أننا نرى نشوء العمل الجماعي من خلال التقارب بين الأنشطة الفردية المستقلة، التي لا تخضع لسيطرة هرمية مثل ما هو موجود في الأحزاب السياسية أو الحملات المنظمة. وقد يوجد بعض التنسيق وتكثيف النشاط كما حصل في مواقع مقاطعة سنكلير "BoycottSBG.com" وموقع صناديق التصويت السوداء "blackboxvoting.org". وكما هي حال منصات التكامل الأخرى المتعلقة بأنظمة الإنتاج التعاوني، نجد أن نقاط التكثيف هذه تسهم في تقديم مهمة حاسمة. وهي في الوقت نفسه لا تسيطر على سير العملية. وأحد مظاهر التنسيق لتوزيع العمل السياسي هو ما أسماه هوارد رينجولد "Howard Rheingold" "الغوغاء الذكية" التي يقوم بها مجموعات كبيرة من الأفراد القادرين على تنسيق العمل في العالم الحقيقي من خلال

المعلومات الموزعة على نطاق واسع باستخدام تقنية الاتصالات. و يروي "هاورد" قصة ثورة "سلطة الشعب الثانية" التي حصلت في مانيلا عام 2001م، حيث أطاحت المظاهرات بالرئيس استرادا "Estrada" وذلك بالتنسيق المتزامن عن طريق الرسائل النصية المكثفة[33]. وتوافرت بعض الصور - في أوائل القرن الحادي والعشرون - التي يمكن من خلالها تأكيد هذه الظاهرة بوضوح أكثر عما حققته المظاهرات التي انفجرت في أنحاء العالم في تاريخ 15 فبراير من عام 2003م. حيث خرج ما بين ستة وعشرة ملايين نسمة من المحتجين إلى شوارع المدن الكبرى في نحو ستين بلداً لمعارضة الغزو الأمريكي للعراق. دون أن يكون هناك أي تنظيم إعلامي كبير لدعم هذه المظاهرات، مع أن الاهتمام الإعلامي أتى فيما بعد دون أن يكون هناك لجنة تنظيمية لهذا الحدث. بل كان هناك فقط شبكة من الإجراءات المتطابقة تقريباً، لا يسيطر أي جزء منها على الآخر، ولا يناقش الجميع ما يجب فعله ومتى يكون ذلك. ويقدم موقع التحرك للأمام "MoveOn.org" في الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً لمنصات التنسيق لشبكات الأنشطة التعبوية السياسية. ويعتمد الموقع على البريد الإلكتروني والوسائل الإعلامية المتاحة على شبكة الإنترنت لتوصيل فرص العمل السياسي لكل من لديه استعداد وقدرة على الانخراط فيه. إن حلول المسائل المتعلقة بالحشد السياسي المستندة على الانتشار من خلال الشبكات تخضع لخصائص إنتاج المعلومات المترابطة نفسها، ويمكن القول بعمومية أكبر: إن ذلك يتمثل في الاتصالات الواسعة النطاق التي تنتج أنماطاً من الممارسات المتوافقة والتعاونية دون إدخال التسلسل الهرمي أو استخدام المال.

استخدام الاتصالات المترابطة لتجنب سيطرة الحكومات المستبدة

هناك عدد من الفوائد تنتج من شبكة الإنترنت والمجتمع المدني المترابط، ولكن عندما يصبحان منبراً للحرية في الدول المستبدة فإنهما سيتعرضان لتهديدات كثيرة ومتنوعة. حيث إن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات تدعم بشدة إحكام السيطرة والاستبداد، لوجود ما يكفي من الوسائل الفنية والتنظيمية التي تمكنها من السيطرة في معظم تلك الدول. كما أن وسائط الإعلام التقليدية تتيح للحكومة إمكانيات

سهلة نسبيًّا تمكنها من الاستحواذ والسيطرة التامة على كل ما يمكن نشره، بالإضافة إلى أن السيطرة الناجحة على وسائل الإعلام التي يمكن مشاهدتها عالميًّا تصبح من أهم المتطلبات للهيمنة على المعلومات التي بدورها تسهل السيطرة على المجتمع. وليس من المستغرب أن يصبح الاستيلاء على محطات البث التلفازي الوطني والمحطات الإذاعية من أهم الأهداف الأولية التي يحرص عليها الثوار وقت الانقلابات والثورات. علماً بأنه يصعب السيطرة على الاتصالات بتلك الطريقة من خلال شبكات الإنترنت المنتشرة بنطاق واسع بسبب بنيتها الهيكلية.

وتُعدّ إذاعة بـ 29 "Radio B92" في يوغوسلافيا مثالاً مهمًّا لصعوبة سيطرة الحكومة على المعلومات، حيث إن تلك الإذاعة تأسست في عام 1989م، بوصفها محطة إذاعية مستقلة. وعلى مدار التسعينيات الميلادية، أنشأت مركزاً إذاعيًّا مهمًّا لبث الأخبار المستقلة من المحطة نفسها، ثم تحولت إلى مركز لبث الأخبار من خلال ثلاثين شركة مستقلة تابعة لها. وقد صدر حظر مرتين بحقها بعد قصف حلف شمال الأطلسي لمدينة بلجراد، في محاولة من نظام ميلوسيفيتش "Milosevic" للسيطرة على أخبار الحرب. ومع ذلك وفي كل مرة، تواصل المحطة إنتاج البرامج، وتوزيعها عبر شبكة الإنترنت من خادم حاسوبي موجود في أمستردام، ولم يكن ذلك صعباً حيث إن إغلاق محطة بث في غاية السهولة. فهناك مرسل محدد وهوائي محدد، من السهل جدًّا إن تعثر عليهما الشرطة وتصادرهما. ولكن من الصعب جدًّا إغلاق الاتصالات كافة في وجه جميع الصحفيين ومنعهم من التواصل مع الخادم من وإلى الدول الأخرى التي يوجد بها خوادم إلكترونية أخرى.

وهذا لا يعني أنه من الضروري على المدى الطويل أن تطيح شبكة الإنترنت بكل الأنظمة الاستبدادية. وأحد البدائل السهلة المتاحة لتلك الأنظمة هو مقاومة استخدام الإنترنت. ففي عام 2003م، وصل عدد مستخدمي الإنترنت في بورما، أو ميانمار، إلى 28000 من بين مجمل عدد سكانها الذي يبلغ أكثر من 42 مليون نسمة، أو شخص واحد لكل ألف وخمس مئة نسمة، وبالمقارنة على سبيل المثال، مع تايلاند المجاورة لها بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 6 ملايين شخص من أصل عدد السكان البالغ 65 مليون نسمة، أو

مستخدم واحد تقريباً لكل أحد عشر مواطنًا. ومع ذلك فإن معظم الدول ليست على استعداد أن تتخلى عن فوائد الإنترنت مقابل الحفاظ على سيطرتها. وبالمثل بلغ عدد سكان إيران 69 مليون نسمة من بينهم 4.3 مليون يستخدمون الإنترنت، في حين أنه يوجد في الصين ما يقارب 80 مليون مستخدم، الأمر الذي يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث العدد، من بين مجمل عدد السكان البالغ 1.3 مليار نسمة. وهذا يجعل كلًّا من الصين وإيران يسجلان كثافة لمستخدمي الإنترنت تصل إلى نحو مستخدم واحد لكل ستة عشر مواطنًا[34]. ويمكن اعتبار المستوى المنخفض جدًّا الاستخدام الإنترنت في بورما نتيجة للتأثير المشترك بين انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP وسياسات الحكومة. علماً بأن بعض البلدان التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالمستوى نفسه في بورما لا يزال مستويات مستخدمي الإنترنت فيها تساوي تلك المستويات على الرغم من أن عدد السكان يصل إلى ضعف حجم السكان في تلك الدول، وعلى سبيل المثال نجد أن عدد المستخدمين في الكاميرون يصل إلى مستخدم واحد لكل 27 شخصًا من السكان، وفي المالديف (1 إلى 30)، وفي منغوليا (1 إلى 55). وحتى في البلدان الفقيرة والكبيرة جدًّا تصل أعداد مستخدمي الإنترنت مرات عدة أكثر من عدد السكان في ميانمار: إذ يصل مثلاً عدد المستخدمين في باكستان (1 لكل 100 نسمة) وفي موريتانيا (1 لكل 300)، وفي بنجلاديش (1 لكل 580).

وقد شرح كل من لورانس سولم "Lawrence Solum" ومن تشونج "Minn Chung" كيف استطاعت ميانمار أن تحقق درجة عالية من السيطرة وانخفاض كبير في مستوى استخدام الشبكة[35]. وتبين أن حكومة ميانمار تملك نظام تقديم خدمة الإنترنت الوحيد في البلاد. والحكومة هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تصرح لأي شخص يريد استخدام الإنترنت أو إنشاء صفحة بيتية خاصة به داخل البلاد. وبعض الجهات المرخص لها مثل الشركات الأجنبية، يسمح لها على ما يبدو بإرسال البريد الإلكتروني فقط، بينما يقتصر استخدام الشبكة على مسؤولي الأمن المسؤولين عن مراقبتها. وبتطبيق هذا المستوى من التنظيم الصارم، استطاعت ميانمار تجنب آثار حرية شبكة الإنترنت بالكامل، على حساب فقدان جميع الفوائد الاقتصادية. وهناك قلة من الأنظمة على استعداد لدفع مثل هذا الثمن.

إن إدخال اتصالات الإنترنت في المجتمع لا يعني نشوء مجتمع مدني حر بصورة فورية وتلقائية. مع أنه من الصعب السيطرة عليها مقارنةً بوسائل الإعلام التقليدية؛ لأن ذلك يرفع التكاليف ويقلل من كفاءة السيطرة على المعلومات. ومع ذلك، فإن بعض الحكومات مستعدة وقادرة على إنفاق ما يكفي من المال لهندسة التسلط، والحد من وصول شعوبها إلى شبكة الإنترنت كما يفترض، ويمكنها في ذات الوقت تحقيق نجاح كبير من السيطرة على تدفق المعلومات من داخل البلاد وإليها. وقد وصف كل من لورانس سولم "Lawrence Solum" ومن تشونج "Minn Chung" بالتفصيل إجراءات تعد من أكثر وأوسع وأنجح الجهود، التي بذلتها الصين – وهي موطن لثاني أكبر مستخدمي الإنترنت في العالم – إذ تمكنت سياساتها من السيطرة على اثنين من بين كل خمسة عشر مستخدمًا للإنترنت في العالم في عام 2003م. وذلك لأن الحكومة الصينية تهيمن على جميع وصلات الإنترنت الداخلة والخارجة من البلاد. وهي التي تملك أو ترخص لاستخدامات الأعمدة الفقرية الوطنية الأربعة التي تنقل حركة المرور في جميع أنحاء الصين وربطها بالشبكة العالمية. ويتم الترخيص لمقدمي خدمات الإنترنت وتوصيلهم بالعمود الفقري، شريطة أن يقدموا معلومات توضح مكان وأساليب العمل في مرافقهم، وكذلك الالتزام بقواعد عمل محددة.

كما يجب على الأفراد تسجل وتوفير معلومات تتعلق بنوع أجهزتهم الخاصة، ويطلب من مقاهي الإنترنت الكثيرة تثبيت برامج تحجب المواقع المعادية للدولة وتشن حملات كثيرة على مقاهي الإنترنت لفرض هذه المتطلبات. كما أعادت هذه التنظيمات تطبيق جانب من نموذج التحكم في وسائل الإعلام التقليدية على الإنترنت – فأوجدت نقطة تركيز مركزية واحدة لتدفق المعلومات يمكن من خلالها التحكم بسهولة في استخدامات الإنترنت. ومع ذلك، فإن إمكانات اقتصاد المعلومات المترابطة المنتشرة بشكل كبير تعني ضرورة بذل المزيد من الجهود في نقطة الاختناق لكبت تدفق المعلومات والآراء مقارنة بما كان يبذل من جهود في وسائل الإعلام التقليدية، وذلك بدلاً من مجرد التحكم في نقل وتوزيع المعلومات في الإنترنت. وتسعى الصين بجد في تطبيق مرشحات تلقائية، بعضها يتم تطبيقه في مقاهي الإنترنت وبعضها الآخر يطبق في مراكز تزويد خدمات الإنترنت المحلية، بالإضافة إلى تطبيقها على مستوى العمود الفقري للشبكات الوطنية. وينعكس تباين هذه المواقع وتأثيرها، على الكفاءة الجزئية والأداء المتغير لهذه الآليات. وتعد

الدراسة التي أجراها كل من جوناثان زيتراين "Jonathan Zittrain" وبن إدلمان "Ben Edelman" من أهم الدراسة التي أجريت على نجاعة إستراتيجيات السيطرة على تدفق المعلومات من الصين وإليها عن طريق الإنترنت. حيث إنهما أجريا تحليلاً لعدد يقارب مئتي ألف موقع باستخدام حواسيب تقديم الخدمة من داخل الصين، ووجدا أن نحو خمسين ألفاً منها ليست متوافرة للاتصال لمرة واحدة على الأقل، ونحو تسعة عشر ألفاً غير متاحة في مناسبتين مختلفتين. ويبدو أن نمط منع الوصول للمواقع يتطابق مع نموذج المنع في وسائل الإعلام - حيث إن بي بي سي نيوز "BBC News" لا تتوافر على الدوام، كما أن سي إن إن "CNN" وغيرها من المواقع الإخبارية الرئيسة غير متاحة في كثير من الأوقات، بينما نجد أن موقع نظام المحاكم الأمريكية الرسمي لا يتوافر أبداً. ومع ذلك، فإن المواقع التي تقدم معلومات مماثلة - مثل التي تتمتع بإمكانية نقل جميع القضايا المعروضة على المحاكم، وليست ضمن النظام الرسمي - يمكن الوصول إليها باستمرار. ويتضح كذلك أن المواقع الأساسية لمنظمات حقوق الإنسان أو المواقع التايوانية والمنظمات ذات الصلة بالتبت محجوبة، بالإضافة إلى أن نحو ستين من النتائج المئة الأولى الناتجة من البحث في كلمة "التبت" على جوجل قد حجبت أيضاً. واتضح كذلك من تلك الدراسة، ما أكدته تقارير منظمة العفو الدولية فيما يخص الرقابة على الإنترنت في الصين، وهو أنه برغم شدة الرقابة إلا أن فعاليتها جزئية[36]. حيث أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن مستخدمي الإنترنت الصينيين قادرون على استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات لتفادي الحجب، مثل استخدام خوادم الوساطة "proxy servers"، لكن حتى "زيتراين" و"الدمان"، عندما كانا يبحثان لمعرفة مستوى المنع الذي يعاني منه مستخدمو الإنترنت العاديون أو الملتزمون بالقوانين الصينية، استطاعا الوصول إلى العديد من المواقع التي يمكنها بشكل أو بآخر زعزعة الاستقرار.

ويعد هذا المستوى من الرقابة ناجعاً بما يكفي، لأغراض التفاوض لتوسيع الاقتصاد والتجارة مع ضمان الاستقرار السياسي والسيطرة عليه لأي حكومة. ولكنه مع ذلك، يحد من قدرة الحكومة بما فيها الحكومات التي تصر على السيطرة العالية عن طريق التحكم في أدوات اتصال الإنترنت التي تستخدم لتجنب الرقابة وتسهيل عثور المستخدمين على ما يهمهم من معلومات وتبادل ونشر ما لديهم مع الآخرين، وبشكل خاص المستخدمين الذين لديهم

إصـرار كبير. كما أن تجربة إيران، التي حظيت بمستوى وصول إلى الإنترنت مماثل لمستويات الوصول في الدول المذكورة أعلاه، توضح صعوبة السيطرة على النشر في الشبكة العالمية[37].

وقد نشـأت الشـبكة الإيرانية في عام 1993م ومازالت تعمل، وكانت نشـأتها من خلال نظام الجامعة، ولكنها اسـتكملت بسرعة فائقة من قبل مقدمي خدمات الإنترنت التجارية. وبسبب أن نشر واستخدام الإنترنت سبق تنظيمه من قبل الحكومة للجامعات، فقد نتج عن ذلك أن بنيتها لا تسـمح بمراقبة الشـبكة بسهولة وبأسلوب مركزي مقارنةً بما هو ممكن في الصـين. ويبدو أن الوصـول إلى الإنترنت من خلال مواقع الجامعة ومقاهي الإنترنت سـهل للغايـة، وقد عملت الشـبكات بحرية بعيدة عن إجراءات القمع التـي تتعرض لها مطبوعات المعارضـة والصـحفيين المعارضـين حتى السـنوات الثلاث أو الأربع الماضـية. أما الجهات المحافظة من الحكومة فقد طبقت على ما يبدو قدراً أكبر من الاهتمام باتصالات الإنترنت، ومنـذ الإعلان عن سـجن آية الله منتظري، في ديسـمبر عام 2000م، تزايـدت الانتقادات المتعلقة بأسس تكوين الدولة الإسلامية على شبكة الانترنت. ومع أنه قد تم القضاء على موقع منتظري الأصـلي "montazeri.com" كما هو واضـح، إلا أن هناك موقعًا آخر مستضافًا في نطاق غربي "Western Samoan" ويحمل اسم "montazeri.ws" لا يزال يعمل، كما هـي حال عدد من المواقع الإيرانية الأخرى التي تعمل في النطاق الغربي نفسـه. ويوجد الآن عشـرات الصـفحات الخاصـة بالمحادثات والمدونات والمواقع والبريد الإلكتروني التي تؤدي أدواراً متزايدة في تنظيم المعارضـة وتثقيف المعارضـين. بينما تسـعى الجهات المحافظة في الدولة الإيرانية إلى تضـييق الخناق على هذه النماذج من النشـر الإلكتروني، كما أن بعض المدونين ومشغلي الموقع تعرضوا لسوء المعاملة نفسها التي تعرض لها الصحفيون، ومع ذلك فإن فعالية الجهود الساعية لإسكات صوت المعارضة محدود وليس سهلاً.

وتسبب الوسائل الإعلامية الأخرى بالإضافة إلى المواقع غير التفاعلية في الشبكة مشكلات أعمق بكثير للحكومات في كل من الصين وإيران. حيث إن مراقبة النصوص في رسائل البريد الإلكتروني لملايين المسـتخدمين الذين يمكن تشـفير اتصـالاتهم باسـتخدام الأدوات المتاحة بنطاق واسـع يعقد المشـكلة بشـكل أكبر. كما أن المواقع الإعلامية المتغيرة بصورة سريعة مثل صـالات المحادثات والدردشـة وأدوات تحرير المواقع تسـمح بتغيير محتوى التواصل ومحتوى

المواقع في شبكة الإنترنت بسهولة واستمرارية منتظمة، مما يزيد من صعوبة حجب المواقع، بينما أصبح تنسيق التحركات لمواقع جديدة بهدف تلافي وسائل الحظر في غاية السهولة. وبالنظر لدرجة أعمق من التعقيد، فإن بنية الإنترنت المنتشرة على نطاق واسع قادرة على تمكين المستخدمين من بناء شبكات مقاومة للرقابة عن طريق تكامل مواردهم الخاصة.

ومن الأمثلة الرائدة لهذا النهج موقع الشبكة المجانية "Free-net"، الذي تم تطوير مراحله الأولى في عامي 1999م و2000م عن طريق إيان كلارك "Ian Clarke"، وهو إيرلندي الأصل ومتخرج حديث مبرمجًا وحاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي من جامعة أدنبرة. وقد أصبح الآن مشروع كبيرًا لكتابة البرمجيات المجانية، كما أنه يعد مشروعاً تعاونيًّا لذوي الاختصاصات المتماثلة المصممة خصيصاً لمقاومة الرقابة. وبخلاف المواقع التعاونية الأكثر شهرة التي طورت في ذلك الوقت مثل موقع نابستر "Napster" فإن موقع الشبكة المجانية "Free-net" لم يقصد به تخزين ملفات الموسيقى على الأقراص الصلبة للمستخدمين. بل إنه يهتم بتخزين أجزاء وفقرات من المنشورات، ثم يستخدم خوارزميات متطورة لتقديم الوثائق إلى كل من يسعى للحصول عليها، بأسلوب مشفر. وهذه المقايضة المتعلقة بالتصاميم المتاحة بشكل ميسر بهدف إتاحة سلسلة من التدابير الأمنية التي تمنع حتى مالكي الأقراص الصلبة التي تخزن عليها البيانات أو المفتشين الحكوميين الذين قد يبحثون في مخزون أجهزة حواسيبهم الخاصة، من معرفة ما هو مخزن على القرص الصلب أو السيطرة عليه. ومن الناحية العملية، إذا أخذنا شخصًا ما، يعيش في بلد يحظر محتوى معينًا من المعلومات ولكنه يتيح اتصالات الإنترنت، فإنه إذا رغب أن ينشر مقالة أو محتوى محظورًا أو أن يكون له موقع على شبكة الإنترنت أو مدونة، فإن بإمكانه تحميل ذلك في موقع الشبكة المجانية "Free-net" مع حصوله على مستوى عالٍ من الأمان. حيث إن موقعه أو مدونته ستكون مشفرة ومقسمة إلى أجزاء صغيرة يتم تخزينها في عدد كبير من الأقراص الصلبة التي يملكها عدد كبير من المشاركين المنتشرين حول العالم. ولن تجد حاسوباً واحداً يحتوي على المعلومات كافة، كما أن غلق أي جهاز لن يجعل المعلومات غير متاحة؛ لأن جميع المعلومات ستكون في متناول أي شخص يستخدم الخادم الإلكتروني للشبكة المجانية. ويبدو في الواقع، أن الشبكة المجانية "Free-net" هي التي تستخدم

في الصين، على الرغم من صعوبة تحديد مدى استخدامات هذه الطريقة بدقة؛ لأن الموقع صمم بهدف إخفاء هوية ومواقع القراء والناشرين في هذا النظام. والنقطة التي يجب التركيز عليها ليست خصوصية موقع الشبكة المجانية، ولكن المهم هو القدرة على إنشاء مخازن للوثائق الإلكترونية مقاومة للرقابة ونظم استرجاع يكون من المستحيل عمليًّا لنظام الرقابة الوطنية في أي دولة تحديد وحجب المحتوى أو تخريبه.

وفي الختام يمكن القول، إن نشوء اتصالات الإنترنت في الدول الاستبدادية، جعل السيطرة على المجتمع المدني صعبًا ومكلفًا للغاية. ولن يكون بإمكان الحكومات تجنب هذه المشكلات إلا إذا كانت مستعدة أن تتخلى عن فوائد اتصالات الإنترنت؛ لأنها لن تتمكن من السيطرة على المجتمع المدني إذا لم تضحِّ بهذه الفوائد. ويتوافر بطبيعة الحال وسائل أخرى من القمع الإلكتروني أكثر مباشرة. ومع ذلك، تعد السيطرة على وسائل الإعلام، طوال معظم القرن العشرين، هي الأداة الأساسية المستخدمة من قبل الحكومات القمعية. حيث إنها تسمح لها بالتحكم فيما يعرفه وتعتقده الجماهير الغفيرة من مواطنيها، وتستطيع تلك الوسائل تجزئة المجتمع الذي ترغب الحكومة أن تقمعه فعليًّا إلى مجموعات صغيرة يحصرون في منطقة جغرافية محددة في كثير من الأحوال. وما أضعف فعالية تقنيات القمع الذي تمارسه بعض الدول، هو نشوء شبكة الإنترنت واقتصاد المعلومات المترابطة. حيث إن الاتصالات المنخفضة التكلفة وهيكلية تقنية التوزيع والتنظيم، وتوافر أدوات التدوين التفاعلي في كل مكان وزمان جعل السيطرة على المجتمع المدني في غاية الصعوبة وعمليًّا غير متقن.

التوجه نحو مجتمع مدني مترابط:

لقد تأكدت صحة الآراء السابقة التي ترجح مقولة: إن شبكة الإنترنت تسهم في ترسيخ الديمقراطية، برغم عدم دقتها. والمؤكد أن الإنترنت أعادت بنية الرأي العام بأساليب مكنت الأفراد من الإدلاء بآرائهم والقيام بدور أكبر في نشرها مقارنة بما كانت تقوم به وسائل الإعلام التقليدية. حيث إن الإنترنت قد وفرت مسارات واسعة للتعبير عن الآراء متجنبة العراقيل المصاحبة لوسائل الإعلام القديمة، التي كانت تفرض من قبل

الحكومات الاستبدادية أو من قبل مالكي وسائل الإعلام. ومع أن آليات هذا التغيير تعد أكثر تعقيداً مما كان واضحاً في الحقبة الماضية. إلا أنها كانت استجابات للانتقادات الأساسية التي أثيرت ضد فكرة أن الانترنت تعزز الديمقراطية.

ويمكن القول: إن جزءًا من التغيير في الإنترنت له علاقة بتقنيات بنيتها التحتية. حيث أن تلك البنية لا تسمح بسهولة في إيجاد نهاية طرفية منفردة يمكن السيطرة من خلالها على شبكة الاتصالات كما هي الحال في وسائل الإعلام التقليدية. وعلى الرغم من أنه من الممكن للأنظمة الاستبدادية محاولة السيطرة على نقاط مناطق الاختناقات المرورية في الشبكة، إلا أن ذلك مكلف وفعاليته أقل عما يمكن تحقيقه في الأنظمة القديمة. ومع أن هذا لا يعني أن الإنترنت تصب تلقائيًّا في صالح الديمقراطية العالمية، ألا أنها صعَّبت عمل الأنظمة الاستبدادية. أما في الدول الديمقراطية، فإن التأثير الرئيس للإنترنت يتبين من خلال نشوء اقتصاد المعلومات المترابطة. حيث إننا نشاهد باهتمام كبير جدًّا ظهور الأسواق الافتراضية، والجهود الإنتاجية الفردية والتعاونية التي تسعى لإنتاج منافذ بأعداد كبيرة على مستوى العالم لتمرير الملحوظات والآراء التي توضح حالة العالم، وما يجب القيام به أو ما يمكن فعله حيال ذلك. ونتابع كذلك ظهور وسائل لتنقية المعلومات وتوثيقها وآليات لصياغتها بوصفها جزءًا مما يحدث في شبكة الإنترنت. وتعتمد هذه الآليات على تكتل مجموعات تربطها مصالح مشتركة وتنظيمات وتوافق لتسليط الضوء على مواقع معينة، ينتج عنه توفير مسارات متعددة للتعبير عن الآراء وتوثيقها. وهذه الممارسات تضمن عدم إغفال أي احتمال لفشل الحوارات، أي إنها لا تترك مجالاً مهما صغر يمكن أن يؤدي إلى إسكات الآراء أو تحويل انتباه المجتمع إلى ما يريده أصحاب المصالح – سواءً كان ذلك باستخدام المعتقدات الدينية أو المال. وذلك لأن هذه الأنظمة الناشئة، المتمثلة في اقتصاد المعلومات المترابطة قد حلت مشكلات التحميل المفرط للمعلومات ومخاوف تجزئة وتشتيت توجهات المجتمع دون الحاجة لإعادة تبني النموذج المشوه في وسائل الإعلام التقليدية. إن الإنتاج التعاوني، سواءً المطبق على المدى الطويل أو المنظم، كما هي الحال في موقع "سلاشدوت"، والحالات المنفردة، والحالات الحركية في المدونات أو قضية شركة سنكلير أو مشكلة شركة "دايبولد"، جميع هذه الحالات توضح

بعض الوظائف المهمة لوسائل الإعلام. كما أن هذه الجهود تتيح إمكانية المراقبة التي تُعدّ مصدراً مهمًّا للآراء والملحوظات البارزة للمسائل التي تهم المجتمع، ومنبراً لمناقشة البدائل المتاحة أمام المنظمات.

ويمكن لأي شخص يعيش في بيئة المعلومات المترابطة، أن يكون حرًّا في أن يراقب ويدون ملاحظاته ويكتب التقارير ويطرح التساؤلات ويحاور، ليس فقط من حيث المبدأ، ولكنه يحصل على فرص حقيقية. ويمكنه القيام بذلك، إما عن طريق عدد كبير من قراء مدوناته الخاصة، أو من خلال القوائم البريدية، أو عن طريق وسائل الإعلام التعاونية التي تعتمد على الشبكة مثل "سلاشدوت" والموضوعات التي تنشر في المدونات أو حتى مجرد ما يتم تبادله من خلال رسائل البريد الإلكتروني إلى الأصدقاء وهم بدورهم يهيئون إمكانات كبيرة لنشره على مستوى تكتلات مواقع وقوائم بريدية في نطاقات أصغر. ونشاهد اليوم تغييراً جوهريًّا في كيفية تفاعل الأفراد مع الديمقراطية وممارسة أدوارهم بوصفهم مواطنين. وليس المواطنون المثاليون هم من ينتظر سماع ما يقوله الآخرون ليصوتوا بذكاء. وليس من الضروري أن يحصروا أحاديثهم وأحكامهم الخاصة، بتكرير آراء صانعي توجهات المجتمع. كما أنهم لم يعودوا مقيدين للقيام بدور القراء والمشاهدين والمستمعين فقط. ولكنهم بدلاً من ذلك، يصبحون مشاركين في الحوار. لقد بدأ المجتمع يمارس ويطبق الأدوات الجديدة التي أسهمت في تحويل كتابة المحتوى بعيداً عن هيمنة عدد محدود من الصحفيين الذين يتصدون لقضايا المجتمع وإيصال الآراء إلى الأفراد الذين يكونون ذلك المجتمع. لقد بدؤوا في تحرير جداول أعمال المجتمع من اعتمادها على أحكام المديرين، الذين يسعون لضمان أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين والمستمعين والسيطرة عليهم في أسواق الدعاية والإعلان التي تسيطر على أعين البشر. وحوَّلوا جداولهم اليومية إلى حياة وتجارب الأشخاص المشاركين في حوارات مجتمعاتهم، بآرائهم وملحوظاتهم وخبراتهم وما يجول بخواطرهم. لقد استطاعت الشبكة أن تمكن جميع المواطنين لتغيير علاقتهم بالمجتمع المدني. فلم يعودوا مجرد متلقين ومشاهدين سلبيين. بل أصبحوا مبدعين وعناصر أساسية في المجتمع. ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن الإنترنت كرست النظام الديمقراطي ودعمته.

الفصل الثامن

الحرية الثقافية ثقافة مرنة وانتقادية

ذهب مع الريح	الفاكهة الغريبة
كانت هناك أرض يقطنها شعراء متعجرفون بها حقول قطن يسمونها الجنوب القديم. هنا في هذا العالم الجميل، ركع النبلاء ركعتهم الأخيرة. هنا آخر ما سنشاهده من الفرسان وجمال نسائهم، وما سنرى من الأسياد والعبيد. ابحثوا عنهم فقط في الكتب، إنها مجرد ذكريات من أحلام، مجرد حضارة ذهبت مع الريح. – من فيلم أنتجته شركة إم جي إم عام 1939م مقتبس من رواية لمارجريت متشل عام 1936م. - MGM (1939) film adaptation of Margaret Mitchell's novel (1936)	أشجار الجنوب تثمر فاكهة غريبة، دم على الأوراق ودم في الجذور، أجسام سوداء يهزها نسيم جنوبي، وفاكهة غريبة تتدلى من أشجار الزنبق. منظر ريفي يظهر روعة الجنوب، العيون البارزة والأفواه الملتوية، عبق زهور المنغوليا، لطيف وعذب، وفجأة فاحت روائح الأجسام المحترقة، هذه هي الثمار التي ستمزقها الغربان، ويلملمها المطر وتذروها الرياح، تحللها الشمس، وتسقطها الأشجار، هنا تجدون محصولاً غريبًا كريه. – بيلي هوليدي (1939م) من قصيدة غنائية للشاعر أبيل ويربول عام (1937م). –Billie Holiday (1939) from lyrics by Abel Meeropol (1937)

في عام 1939م، حصد فيلم "ذهب مع الريح" سبع جوائز من الأوسكار، بينما حققت أغنية "بيلي هوليدي" الترتيب السادس عشر على مقياس أفضل الأغاني، على الرغم من

أن شـركة كولومبيا للتسجيلات رفضـت إذاعتها، الأمر الذي أجبر المغنية "هوليدي" على تسـجيلها مرة أخرى في شـركة تسجيلات صـغيرة كانت تدار من محل عرض أسطوانات الموسيقى في وسط مانهاتن. ومع بداية فترة إعادة البناء الثانية، التي مثلت حقبة إصلاح الإطـار القانـوني للعلاقات العرقيـة على مدى عقدين مـن الزمن، بدءًا مـن إلغاء نظام التفرقة العنصرية في القوات المسلحة في أواخر حقبة الأربعينيات الميلادية ثم بلغت ذروتها مـع ظهور قانون الحقوق المدنية الـذي اعتمد في الحقبة ما بين عام 1964م وعام 1968م، ويـدور النقاش في تلـك الحقبة على محوريـن: أحدهما قانون إلغاء الفصـل العنصـري والآخر يركز على مخلفات عصر العبودية، وظهرت رموز جديدة يمكن من خلالها التعبير عـن المعتقدات الأساسـية حول الجنوب ومؤسسـاته الغريبة. وبمجـرد زوال الثلاثة عقود اللاحقة لتلك الحقبة اضطر الجنوب تدريجيًّا إلى تغيير أساليبه، واستمر النطاق الثقافي في تحديـد المعنى الحقيقي للعلاقـات العرقية وكتابة تاريخ العبوديـة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأصـبح التحـرك نحو تنظيم التمييز العنصـري وتنفيذ قانون إلغاء الفصـل العنصـري وتفعيل العمل الإيجابي يسير ببطء شديد بعد ذلك، وكذلك كان الأمر بالنسبة لتفعيل سياسـة محلية مشـددة للتوظيف والفصـل من الوظيفة، وقد اتسمت تلك الحقبة بظهور رموز تبين قصـص العلاقـات العرقية في الولايات المتحدة، بـدءًا من مقولة: "هل تخمن من سيتعشى معنا الليلة؟" إلى فيلم "الجذور". ومع ذلك، فإن موضوع هذا الفصل من الكتاب، لم يهدف إلى مناقشـة العلاقات العرقية، ولكن لفهم الثقافة والإنتاج الثقافي مـن منظور النظرية السياسـية. إذ إن فيلم "ذهـب مع الريح" و"الثمـار الغريبة" و"هل تخمن من سيتعشى معنا الليلة" كل هذا يتيح لنا الوصول بشكل بدهي لسمات أوسع نطاقاً وأكثر عمقاً لفهم التصرفات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية. إن معنى الشراكة الثقافية وفهم الشـعارات الاجتماعية يصـبان في تصـورنا لكيفيـة بناء وجهات نظرنـاً في الحياة باسـتخدام نطاق واسع من الإمكانات، الشخصية والسياسـية والاجتماعية. ويعد أسلوب إنتاج الثقافة عنصـرًا أساسـيًّا لبناء الإدراك والتنمية والاقتناع بمفهوم الحرية والعدالة. ففي القرن العشرين، قامت "هوليوود" وشركات صناعة التسجيلات الموسيقية بدور كبير جدًّا في هذا المجال. ويبدو الآن أن اقتصـاد المعلومات المترابطة جاهز تماماً لتخفيف هذا الدور لصالح مزيد من المشاركة والشفافية لنظام الإنتاج الثقافي.

وتحتل حرية الثقافة مساحة لها علاقة بالحرية السياسية واستقلالية الأفراد، ولكنها ليست صنواً لأي منهما، لا في الدلالة ولا في المفهوم. وتكمن جذور أهميتها في حقيقة أن أي إنسان لا يستطيع أن يعيش خارج الثقافة. ونحن بوصفنا أفرادًا وجهات سياسية فاعلة، نفهم العالم الذي نعيش فيه ونقيِّمه ونتصرف فيه من خلال مجموعة من المفاهيم والمعاني والمراجع التي نتشارك فيها مع الآخرين. وتعد مسارات العمل والأنشطة الجذابة وشكل التفاعل مع الآخرين الذي يقبله المجتمع بوصفه توجهًا مناسبًا مرتبطاً بشدة لما تعدّه المؤسسات وأصحاب القرار في المجتمع قانونيًّا وشرعيًّا ويستحق الامتثال له أو المشاركة فيه، وتقع جميعها ضمن مفاهيم التفاوض من خلال مجموعة من الأطر التي تتفق مع التعبيرات والرموز المشتركة. كما أن أساليب صياغة هذه الأطر التعبيرية ومن يتولى تشكيلها أمست مكونات أساسية لهيكل الحرية عند الأفراد والمجتمعات الذين يمارسونها والذين تطبق عليهم. فهم يعرِّفون المجتمع المدني بمفهوم أوسع بكثير مما شهدناه في الفصول السابقة.

لقد أعاد اقتصاد المعلومات المترابطة تشكيل الفئة التي تستطيع "إنتاج الثقافة" وأعاد كذلك طرق "إنتاجها" مقارنةً مع أساليب الإنتاج الثقافي خلال القرن العشرين. حيث أضاف إطاراً جديداً في صميم الإنتاج اللامركزي للأفراد وإنتاج الأسواق الافتراضية التعاونية، إلى نظام الإنتاج المركزي الموجه نحو الأسواق التقليدية. ومن ثم أثر على مستوى قدرة مشاركة الأفراد والجماعات في إنتاج الأدوات الثقافية ونماذج توجهات المجتمع وأساليب إدراكهم لما يدور حولهم. لقد أثر أيضاً على الطريقة التي نتبعها للتفاعل بعضنا مع بعض من خلال ثقافاتنا، بوصفنا أفرادًا وأعضاء في تكتلات سياسية. وكذلك جعل الثقافة أكثر شفافية لمن يمارسونها. كما أنه وجه عملية الإنتاج الثقافي بدرجة أكبر نحو المشاركة الاجتماعية، بمعنى أن معظم الذين يعيشون في إطار ثقافي واحد يمكنهم المشاركة في إنشائها. ونشهد اليوم إمكانية ظهور ثقافة شعبية جديدة، نشأت من خلال نموذج ثقافة شعبية تمارس بنشاط واسع، بدلاً من تلقينها للجماهير وضخها بطرق سلبية. ومن خلال صفات مزدوجة - الشفافية والمشاركة — أنشأ اقتصاد المعلومات المترابطة مساحة أكبر يمكن من خلالها تقييم ومراجعة مكونات

وأدوات الثقافة. وقد حولتنا ممارسة إنتاج الثقافة جميعاً؛ إلى قراء ومشاهدين ومستمعين يحظون بوعيٍ أكبر. وحولتنا كذلك إلى محررين فاعلين.

وقد كانت الممارسة الشائعة لصناعة الصور الثابتة والمتحركة والشعارات المنتشرة على نطاق واسع، طوال القرن العشرين، تمر من خلال نقاط تحكم لتنقيتها والسيطرة عليها من قبل شركات صناعة الأفلام في "هوليوود" وشركات صناعة التسجيلات. ومع ذلك، أدى الانخفاض الكبير لتكاليف إنتاج الأفلام الخداعية والصور الثابتة والصوتية والنصوص إلى ظهور الانتقادات الثقافية والمشاركة الواسعة في صناعة الأحداث بشكل أكبر عما كانت عليه في الماضي. ويمكن لأي شخص يملك جهاز حاسوب شخصي وقدرة على القص واللصق وخلط الملفات، أن يصنع ملفاته الخاصة، وينشرها لمشاهدين على مستوى العالم. وهذا لا يعني أن ثقافة "اصنعها بنفسك" وثقافة الهزل والانتقادات لم تكن موجودة من قبل. ويمكن لأي شخص أن يتفحص حركة الرواد الطليعيين (وهم جماعة نشطة في الاختراعات وتطبيق تقنيات جديدة في حقول معينة وعلى وجه الخصوص حقل الفنون) وينظر كذلك، بالقدر نفسه وبشكل جيد في الثقافة الإفريقية البرازيلية أو في رواية سيدتنا القادمة من غوادالوبي "Our Lady of Guadalupe" ليكتشف تلك الثقافات. وحتى بالنسبة للتلفاز، الذي يعد أكثر سلبية من معظم وسائل الإعلام الإلكترونية الأخرى، يقول جون فيسك "John Fiske" باستخدام قاعدة علوم سمات الديمقراطية "semiotic democracy": إن انشغال المشاهدين بالمسرحيات الخيالية التي تعرض في برامج التلفاز، هو الدليل بأنهم بالفعل يشاهدونها. ومع ذلك، فإن الخصائص الرقمية لتقنية المعلومات، واقتصاديات إنتاج المعلومات المترابطة، والممارسات الاجتماعية لتوجهات المجتمع المترابط بشكل نوعي يغير دور الأفراد الذين بإمكانهم القيام بالإنتاج الثقافي.

ويتمثل الموروث الثقافي في القدرة العملية التي يجب أن يستخدمها ويتعامل معها الأفراد والهيئات الفاعلة غير التجارية في هذه الأيام، ويتفوق ذلك الموروث على ما يقدمه التلفاز ودور السينما والموسيقى المسجلة بكثير، سواءً أكان هزليًّا أو انتقاديًّا، وقد برز إنتاج كل ذلك خلال القرن العشرين. وأدى التحرك نحو التنوع الثقافي والموضوعات التي

نتجت من هذه الإمكانيات الإبداعية الجديدة إلى نمو كبير لمجموعة العناصر الثقافية المتاحة لأي شخص. ولذلك، فإن قدرة التنقل في البيئة الثقافية والاستفادة من موروثاتها قد ازدادت بصورة أدت إلى ظهور تباين نوعي، سواءً كان ذلك من خلال الاختراعات الجديدة أو من خلال اختيار الأحدث والأهم. وقد زخرت أدبيات القانون الأكاديمية بكثير من الكتابات والبحوث، ومنها ما كتبه نيفا الكين كورين "Niva Elkin Koren" في وقت سابق عن الديمقراطية المحتملة بقولها: إن المعنى يسيِّر الإجراءات "meaning making processes" وكتب كذلك ويليام فيشر "William Fisher" في مجال علوم سمات الديمقراطية، وجاك بالكين "Jack Balkin" في ثقافة الديمقراطية. وبحث ليسيغ "Lessig" القدرة المولدة لحرية إنشاء الثقافة، ومساهمتها في الإبداع نفسه. وتدور جميع هذه الجهود حول فكرة وجود أمر طبيعي جذاب من منظور "الديمقراطية" له قيمة تحررية، ويتعلق بحقيقة أن أي شخص يستطيع استخدام المعدات المتاحة على نطاق واسع، وعلى أقل تقدير، يمكنه أن يستغل الفضاء الفسيح للثقافة القائمة كما شاء، وذلك باستخدام وسائل القطع واللصق والخلط المتاحة ومن ثم صياغتها لتصبح خاصة به، وكذلك يمكنه التعبير عن حبه الشديد أو اشمئزازه أو قبوله ورفضه لبعض المفاهيم والتصورات على حد سواء.

وبالبناء على تلك الأدبيات، سأتطرق في هذا الفصل لثلاثة أمور: أولاً، توجهاتي بأن طرق إنتاج وتبادل الثقافات يعد موضوعاً مناسباً لتقييم قياسي يدخل في صلب مجال واسع لنظرية الحرية السياسية، وأن الثقافة معرفة اجتماعية عاطفية للوجود الإنساني. كما أن تجاهلها بوصفها مظهرًا يختص بالحقوق والمنافع، كما ترغب أن تتجه إليه منظمات التحرر السياسية، سيعطل النظرية السياسية ويمنعها من التعليق على خصائص المجتمع المحورية وأطره المؤسسية. كما أن تحليل محاسن نظام معين لمؤسسة سياسية محددة، يؤدي إلى ثغرة كبيرة في التحليل ما لم يتم النظر في كيفية تأثير ذلك النظام على إنتاج الثقافة، ومن خلال ذلك يتم إنتاج الأطر الأساسية للمفاهيم التي يعمل من خلالها الأفراد والجماعات لصياغة حياتهم الخاصة. حيث إن نظرية الحرية السياسية في حاجة إلى نظرية ثقافية وعوامل متماسكة بما فيه الكفاية لضمان التحول الطبيعي، ولكنها في

الوقت نفسه مرنة بما يكفي لتكوين محور ثقافي دقيق لمساحة مؤثرة باستقلالية - يستفيد منه الفرد والنظام السياسي - وليس مجرد أساليب للتعبير أو امتداد للثقافة. ثانياً، أرى أن إنتاج الثقافة كشكل من أشكال اقتصاد المعلومات المترابطة، يتيح للأفراد دوراً كبيراً للمشاركة في إنتاج الثقافة التي يعيشون في بيئتها، وإظهارها بشفافية أكبر لممارسيها. ويحتل هذا الجزء الوصفي جزءاً كبيراً من هذا الفصل. ثالثاً، سأقترح أخيراً استنتاجاً سهلاً نسبيًّا للملحوظتين السابقتين. بالإضافة إلى أن شكل الثقافة الشعبية التعاونية الشفافة والمنفتحة التي تنشأ في البيئة المترابطة تتميز بطبيعتها بجاذبية أكبر عما كان عليه نظام إنتاج الثقافة الصناعي الذي جسدته شركات إنتاج الأفلام في "هوليوود" وشركات صناعة التسجيلات، وذلك من منظور نظرية الحرية السياسية.

ولو فرضنا على سبيل المثال أن فتاة في التاسعة من عمرها تبحث عن كلمة باربي "Barbie" في آلة البحث "جوجل" فإنها بسرعة كبيرة ستجد روابط عدة لموقع أديوس باربي "AdiosBarbie.com"، وموقع منظمة باربي للتحرير "Barbie Liberation Organization" ومواقع أخرى، ويتخلل ذلك مواقع مهمة غيرها مخصصة لبيع تلك الدمية وتوابعها ووسائل اللعب معها. إذ أصبحت طبيعة التنافس على مكونات الدمية معروفة وواضحة في كل مكان برغم ما ينشر عنها في الندوات النسائية والمقررات الجامعية. ويوضح هذا البحث السهل على شبكة الإنترنت جميع الإسهامات الأساسية للاقتصاد المعرفي المترابط: أولاً؛ لكونه يتيح شفافية جديدة للشعارات الثقافية، من وجهة نظر الفتاة التي قامت بالبحث. وثانياً، يُعدّ استخدام الفتاة لتلك المواقع من وجهة نظر المشاركين في أديوس – باربي "Adios-Barbie" أو منظمة باربي للتحرير (BLO) أنه يدعم مساعيهم الخاصة للمشاركة في صنع معنى لثقافة شعار "باربي". كما أن بيئة المعلومات المترابطة قد وفرت متنفساً للتعبير المعاكس ووسيلة للتخلص من الافتراضات الأساسية التي سيطرت على المجتمع وحددت أساس الثقافة. إنه أسلوب إنتاج واسع الانتشار، بصورة كبيرة، يتيح قدراً أكبر من حرية المشاركة الناجعة لتحديد الشعارات والرموز الثقافية هذه الأيام. كما أن هذه الخصائص تجعل البيئة المترابطة مناسبة جدًّا، من وجهة نظر حرية التعبير الشخصية، وكذلك إتاحة إمكانية للتفاعل مع التوجهات السياسية ومتابعتها.

ومع ذلك، لا نستطيع القول: إن الإمكانية التقنية للمشاركة في الحوارات الثقافية، عن طريق خلط الصور والأحداث لصياغة منتج خاص، يمكن تفسيره من مفهوم حرية القدرة على فعل ذلك. حيث إن الممارسات الجديدة للإبداع الثقافي والثقافة التقليدية المألوفة تقع في صميم معركة علوم البيئة وتطبيقها على البيئة الرقمية. وقد لا يكون هذا توتراً جديداً أو فريداً في شبكة الإنترنت، ولكنه ظهر بوضوح أكبر في هذه المدة. حيث وجد صانعو شعارات السبعينيات مثل: مهبط طائرات قراصنة الجو، أنه تم الاستيلاء على رموزهم عندما رسموا الرموز المتحركة لميكي وميني ودونالد وديزي بأوضاع تختلف تماماً عن الثقافة المألوفة.

والآن، ومن خلال النطاق المتنامي بتسارع كبير لقانون حفظ الحقوق الفكرية والآليات التنظيمية المرتبطة به من جهة والإبداع الفردي والتعاوني في الأسواق الافتراضية من جهة أخرى، فقد أدى ذلك إلى زيادة الصراع بين حرية الثقافة والأطر التنظيمية التي اعتمد عليها الإنتاج الثقافي الصناعي. كما رسمها كل من ليسيج "Lessig" وجيسيكا ليتمان "Jessica Litman" وسيفا فيداناثان "Siva Vaidhyanathan" بدقة وتفصيل مميز، كما أن مالكي الشركات التي تعتمد على قانون حفظ الحقوق الفكرية أقنعوا أعضاء مجلس النواب والمحاكم الأمريكية، في مناسبات عديدة، بضرورة حظر انتهاك القانون من قبل مخترعي منتجات الأسواق الافتراضية التي تستخدم المخرجات الثقافية لاقتصاد المعلومات الصناعية. ويتمثل الوضع الآن، في تجميد الحرية التي تمارس في بيئة الثقافة بسبب القيود القانونية الناتجة من ارتفاع تكاليف التنفيذ، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب انتشار وانخفاض تكلفة وسائل استخدام الموروثات لتوفير مكونات تقنية متعددة يمكن استخدامها لإنتاج ثقافة جديدة. وهذه الحقائق الاجتماعية والمؤسسية والتقنية مستمرة في توفير قدر كبير من التعبير الإبداعي غير المرخص. ومع ذلك، يمكن القول: إن تلك المسلمات، ممكنة مع أنها هشة. ويحدد الفصل الحادي عشر بشيء من التفصيل، المسار الطويل نحو صياغة تنظيم قانوني للإنتاج الثقافي أقوى من أي وقت مضى، وعلى وجه الخصوص، حركة التقييد التي بدأت في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبلغت أشدها في منتصف التسعينيات. وقد ظهرت على ما يبدو، سلسلة من التحركات التنظيمية

المستقلة التي تهدد الثقافة الشعبية المترابطة. بدءًا من التفسيرات القضائية لقانون حفظ الحقوق الفكرية ومروراً بالجهود الرامية إلى تنظيم الأجهزة والبرامج المستخدمة في بيئة الشبكة المترابطة، ونشهد اليوم سلسلة من الجهود التي تقيد استخدام المواد الثقافية التي ظهرت خلال القرن العشرين في الأسواق الافتراضية بهدف الحفاظ على نموذج الأعمال التجارية التي تستخدمها "هوليوود" وشركات صناعة التسجيلات الموسيقية. وهذه الجهود التنظيمية تهدد حرية المشاركة في الإنتاج الثقافي خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن المبتكرات الحالية تتطلب استخدام المواد الثقافية ومزجها مع مواد القرن العشرين التي تشكل ثقافتنا اليوم وتحدد كينونتنا بوصفها جزءًا لا يتجزأ من تلك الثقافة. وهنا، سأركز على شرح خريطة مشاركة الثقافة في مشروع نظرية الحرية السياسية، ولماذا يكون من الضروري النظر للممارسات الثقافية الناشئة على أنها أمر مناسب ضمن الإطار الطبيعي. وسأترك مناقشة آثار السياسات المترتبة على ذلك للباب الثالث.

حرية الثقافة من منطلق النظرية السياسية:

توجد علاقة معقدة بين الثقافة وكل من نظرية الاستغلال ونظرية حفظ حرية الحقوق السياسية. فالتوجهات الأساسية لنظرية حفظ حرية الحقوق السياسية تفترض كثيرًا من الأمور المتعلقة باستقلالية الأفراد من مفهوم تلك النظرية. فهي تفترض أن الأفراد منطقيون ويعرفون ما يحتاجون إليه من معلومات، وأنهم على أقل تقدير يعرفون كذلك ما يفيدهم. ويمكن افتراض أن لديهم القدرة على الإدراك، وحصولهم على عدد من الخيارات قبل أن يشاركوا الآخرين. ومن ثم تتابع النظرية الاهتمام بالبنية السياسية التي تحترم استقلالية الأفراد دون الإخلال بتلك الخصائص. وفي المجال السياسي، يبرز هذا المفهوم للفرد، بصورة أوضح من خلال النظرية التعددية، ما يتطلب إنشاء مؤسسات لصنع القرارات الجماعية الناتجة بالفعل من خيارات الأفراد أو المنظمات التطوعية.

وتتيح الثقافة مفاهيم يكتنفها الغموض لهذه الأنواع من نظريات الحرية السياسية. ومن الصعب تحديد عمل النظرية في ظروف تتناسب بدقة مع تصورات الأفراد ومعتقداتهم وخياراتهم لما يخدم مصالحهم الخاصة ومعاملة ذلك، كما لو أن تلك

المفاهيم موجودة مسبقاً وغير مرتبطة بالمجتمع؛ لأن مفهوم الثقافة يتطلب وجود بعض المسائل المشتركة بين هؤلاء الأفراد. كما أن أبسط التصورات البدهية لمفهوم الثقافة، تعدّ الإطار العام لتصورات الأفراد ناتجًا من العمليات الاجتماعية المتاحة أصلاً قبل طرحها في المجتمع أو في النظام السياسي، مع أن جزءًا من البنية السياسية يرتبط بشدة بما يضعه الأفراد على طاولة الحوار عند مناقشة أمورهم مع الآخرين. بالإضافة إلى أن مزاولة أي ثقافة يعد شرطاً أساسيًّا لتبني أي تفسير لما يمكن أن يحدث في أي مجتمع يتم فيه تبادل الآراء والتواصل بين أفراده. ويمكن القول: إننا ندرك، بشكل جزئي دون وعي، أنه من الصعب أن تصبح العمليات الاجتماعية التي تحدث وتتغير على الدوام مع تغير الثقافة، نموذجًا لصياغة قرارات عامة تتمحور حول تصميم منبر منطقي يتواصل من خلاله الأفراد بشكل خاص مع الذين يشاركون في صناعة الإرادة السياسية. ولكن من السهل إيجاد نموذج لاحترام إرادة الفرد عندما يتم تبني وجهة نظر مستقلة ومستقرة وناشئة بشكل حقيقي من داخل المجتمع. ومن الصعب فعل ذلك عندما يكون المتوقع من ذلك الشخص كما يحصل بالفعل - بدرجات متفاوتة وغير محددة - أن يلتزم بدعم مسار مشاركة الآخرين والتبادل معهم بما يثمنه ويختاره من قيم وآراء.

وبطبيعة الحال، فقد أدرجت الثقافة في النظرية السياسية بوصفها جزءًا أساسيًّا من الدراسات الانتقادية للحريات. وأصبحت السياسة والثقافة وسيلة أساسية لانتقاد النظرية منذ أن كتب عنها ماركس "Marx" بقوله: "إن الدين... أفيون الشعوب" وقوله أيضاً: "من أجل دعوة المجتمع للتخلي عن الأوهام المتعلقة بأحواله لا بد من دعوتهم إلى التخلي عن الأمور التي تعتمد على الأوهام"[1].

كما قد شهد القرن العشرون كمًّا هائلاً من الدراسات، بدءًا من الثقافة الماركسية وحتى مرحلة ما بعد البناء "post-structuralism" ومرحلة ما بعد الحداثة "postmodernism". ومع ذلك، تجاهل التيار المؤيد للنظرية السياسية التحررية تلك الدراسات الانتقادية، بدلاً من الاستجابة والتكيف معها. وعلى سبيل المثال، تحدث راولز "Rawls" عما أسماه "الحقيقة" المتعلقة بالتعددية المنطقية في الحرية السياسية - أي تعددية الجماعات المتمسكة بالمذاهب الشمولية المتنافسة منطقيًّا - وهي في

الوقت نفسه تتعامل مع التعددية السياسية بوصفها وسيلة لإدارة الخلافات التي لا يمكن حلها. وهذا يمكّن من صياغة عقيدة شاملة ونظام للاعتقاد يوفر صندوقاً مغلقاً لشرح النظرية التحررية بنوع من المنطق. وقد ينتج من ذلك نشوء إستراتيجية كافية لتحليل بنية المؤسسات السياسية الرسمية بتجرد كبير. مع أن تلك الإستراتيجية تمنع النظرية السياسية التحررية من الإجابة عن كثير من الأسئلة المتعلقة بالسياسات الدقيقة التي تعمل داخل ذلك الصندوق المغلق.

كما أن التعامل مع الثقافة بصفتها صندوقاً مغلقاً، يعطل عمليًّا، أي شكل من أشكال النظرية السياسية في أن تكون وسيلة تشخص القيم السياسية للظروف الفعلية في حياة المجتمع. وتفعل ذلك، تماماً، بالطريقة نفسها التي يطبقها المفهوم الرسمي للاستقلالية لمنع ممارسيها من تشخيص وضعها في الحياة العملية. فلو فرضنا لحظة أننا متأكدون من دقة النسخة الأساسية من نظرية الهيمنة التي صاغها أنطونيو غرامشي "Antonio Gramsci" بوصفها موضوعًا لعلم الاجتماع الوصفي. عندها يمكن القول: إن سلطة الطبقات واقعيًّا ستتعامل - بإدراك وبنجاح - مع ثقافة الطبقات المضطهدة بهدف إخضاعها. وسيكون من الصعب، بعد ذلك، الاستمرار في تبرير التمسك بموقف المؤسسات السياسية، أو التمسك بالاستقلالية، التي عالجت موضوع صياغة الثقافة بوصفها صندوقًا مغلقًا، سواءً كان ذلك بشكل عام أو من خلال جزئية ضيقة من مذهب شامل معقول مثل الدين. وسيكون من الصعب الدفاع عن اعتبار أن خيارات الاستقلالية تمثل خيارًا مستقلاً للفرد، وذلك عندما يتمكن مراقب موضوعي أن يرى عملية اجتماعية تفرض من المحيط الخارجي على الفرد للتأثير عليه، وتصبح هي السبب الرئيس لتمسكه بآرائه. وإذا كانت هذه المعتقدات والخيارات من الناحية الوصفية هي في الواقع نفسها نتاج هيمنة بعض الجماعات على الآخرين، فإنه سيكون من الصعب تصميم سياسة لشخص معين يستطيع فرضها على تصرفات المجتمع، بحيث يتبناها ويعبر عنها بوصفها جزءًا من معتقداته وخياراته، ويدافع عنها، وفي نهاية المطاف يصوت عليها.

وبطبيعة الحال لم يكن هدف هذا البحث إثبات أن وصف نظرية الهيمنة التي طرحها غرامشي "Gramsci" كان صحيحاً أو أن أيًّا من الموضوعات المتعددة للدراسات

النظريـة الانتقاديـة المتعلقة بالثقافـة كانت هي الأخرى صـحيحةً. بل يمكـن القول: إن نظريات الحرية التي تتجاهل الثقافة لا تسـتطيع تفسـير بعض القضـايا التي ينتج عنها آثار حقيقية على الأفراد والسياسـات عندما تثار في العالم الواقعي. ويوجد مجال واسـع من التصرفات الاجتماعية والنفسية واللغوية التي يمكن أن تميز ثقافة المجتمع من حيث توافقها مع اهتمامات الحرية الفردية وتقرير مصير المجتمع - بشكل أو بآخر. ويمكن أن تتيح بعض نظريات الثقافة مكاسب كافية بسبب الدور الذي تقوم به لتوضيح فوائد نظام الإنتاج الثقافي من واقع النظرية السياسـية. ولا يتطلب ذلك أن تبتعد نظرية الحرية عن الأفراد الذين يطالبون بتطبيق الأخلاق الفاضلة في الأداء السياسي. كما أنها لا تدعو إلى تركز نظرية الحرية السياسـية على الثقافة بدلاً من تركيزها على المؤسسـات السياسية الرسـمية. ومـع ذلك، يتطلـب الأمر على أقل تقديـر أن تتيح نظرية الحرية، بأي شـكل، ظروفًـا مختلفة للحيـاة الثقافية العملية في المجتمع، لتصـبح مقبولة من منظور النظرية السياسية التحررية.

وقد أتاح الحوار الدائر حول نظريات الحرية التي تُعدّ الثقافة مصدراً واضحاً لرؤى المجتمـع، تصـوراً للثقافة وعلاقتهـا بالحرية، ونتج عن ذلك بالتحديـد وكحد أدنى، نمو إدراك متبـادل بـين الأفراد، الأمر الـذي لا يمكن فهمه بوضـوح دون إدراك كامل لمفهوم الثقافة. وكما قال يورجن هابرماس "Jurgen Habermas" في كتاباته: إن الثقافة تؤدي دوراً أساسـيًّا للتفاهـم المشـترك، نجـد أن الثقافة هي التـي تقوم بهذا الدور الأسـاس بوصـفه قاعـدة "للتفاهـم بين أفـراد المجتمـع"، وكما شـرح بروس أكرمـان "Bruce Ackerman"، عندما اعتبر المسـتوى الثقافي شـرطاً ضروريًّا للحوار التحرري. ويرى أيضـاً أن الأطفـال يحتاجون إلى "الترابط الثقافي" بوصـفه شـرطاً مسـبقًا ليصـبحوا مواطنـين أحـراراً في المسـتقبل، حيث إن ترابـط الثقافات المتعددة يسـمح لهم بالنقاش والدفـاع عن مطالبهم بأسـلوب لا يمكـن أن يتوافر من دونه حوار حر[2]. وأوضـح مايكل والـزر "Michael Walzer" أنه في المسـائل الأخلاقية يجب تركيز الحوار بلطف على المفاهيم المشـتركة[3]. وأشـار ويل كيمليكا "Will Kymlicka" إلى أن استقلالية الفرد وحريتـه التـي تتيح له الاختيـار من بين مجموعـة البدائل المتنوعـة، ومجموعة الثقافات

المتنوعة؛ لا توفر فقط تلك البدائل، لكنها تعطيها معنى؛ لأن المجتمع الثقافي بدوره، هو الذي يمثل "المفردات المشتركة بين التقاليد والأعراف" الموجودة في الحياة الاجتماعية المتجسدة مؤسسيًّا في المدارس ووسائل الإعلام والاقتصاد والحكومة وغير ذلك[4]. كما أن المفردات المشتركة في جميع هذه الأطر يجب أن تعني أكثر من مجرد الإدراك العادي لما يبوح به الآخرون. حيث إنها توفر قاعدة مشتركة، وهي في اللحظة نفسها ليست موضوع الحوار أو التدقيق، لكنها تشكل الخلفية التي يجري من خلالها الحوار والمراجعة. وعلى سبيل المثال يعد تعريف العالم الحي "life-word" الذي وضعه هابرماس "Habermas" خلفية للإدراك بمنزلة اقتراح هش للثقافة، عند قيامها بذلك الدور:

> إن العالم الحي يقيدنا بوصفه حقيقة لا تحتاج إلى وسيط، حيث إننا نعيش ونتحدث من خلال ارتباطه الوثيق بالمكان والزمان. ويمكن إدراك كل ذلك برغم غموضه؛ لأنه يعد خلفية لعمل جماعي غير ملحوظ، ويمكن وصفه بوصفه شكلاً من أشكال التواصل المكثف، وهو كذلك يُعدّ نموذجاً ناقصاً للمعرفة والإمكانيات؛ لذا علينا في البداية، الاستفادة من المعرفة اللاإرادية، دون الإشارة إلى أننا ندرك وجودها. حيث إن ما يجعل المعرفة الأساسية حقيقة مطلقة بهذه الطريقة، ويعمل على تقوية نوعيتها المعرفية من وجهة نظر ذاتية، هي بالتأكيد تلك الخصوصية التي تسلبها صفة المعرفة الأساسية؛ لذا علينا الاستفادة من هذه المعرفة دون التفكير في أنه من الممكن أن تكون خاطئة. وحتى الآن يمكن القول بثقة: إن جميع المعارف غير معصومة من الأخطاء، كما أن المعرفة الأساسية لا تمثل المعرفة الشاملة بكل ما تعنيه الكلمة، إذ إن المعرفة الأساسية، تفتقر إلى صفة التحدي، أي إنها رفعت إلى المستوى الذي يجعل من الممكن انتقاد موثوقيتها. ويمكن القيام بذلك فقط عن طريق تحويله من عنصر في موضوع الحوار إلى تجزئته من خلال خلفيته المقيدة وفقط عند هذه المرحلة - أي عندما يكتمل التحويل - فإنها تتوقف عن العمل بوصفها خلفية لحياة العالم[5].

وبعبارة أخرى، يصبح إدراكنا لحقيقة وضعنا وأوضاع الآخرين، وما يجب أن يكون عليه العالم، مجرد فرضيات غير مدروسة في معظمها، على الرغم من أننا نتعامل

بموجبها مع الآخرين، ونتوقع من الآخرين استخدامها عندما نتواصل معهم. ولا يعني هذا أن الثقافة مرآة لمفاهيم خاطئة. ولا يعني كذلك أنه من غير الممكن تفحص المعارف الأساسية بدقة، وإن تلك المعارف ستؤدي إلى إضعاف إمكانية توافر أو ترابط الفرد الحر أو التنظيم السياسي الحر إذا لم تدقق. بل يعني، أنه في أي لحظة زمنية معينة، وبأي سياق محدد، سيكون هناك عدد من المعتقدات المحتملة تاريخيًّا والمواقف والظروف الاجتماعية والنفسية التي لا تزال في الغالب غير مدققة، ولكنها في الوقت نفسه تشكل أساساً لحوار غير مدروس. ويمكن مراجعة الثقافة من خلال دراسة دقيقة، وفي أثناء الدراسة لا تُعدّ الثقافة معارف عامة لكنها تتحول إلى فرضيات تحت النقاش. وعلى الرغم من ذلك، فإنه عند مراجعة جزء من المعارف العامة غير المدروسة يصبح من الضروري الدخول في حوار مفتوح مع ضمان عدم وصوله إلى دائرة مغلقة، وتفحص الافتراضات من خلال أي توجه يسلكه الحوار.

وفي هذا الإطار لا تشكل الثقافة مسألة لا يمكن تفاديها، إذ إنها لا تحدد حقيقة وضعنا أو ماذا يمكن أن نكون أو نفعل، كما أنها ليست أداة يستحيل الاستغناء عنها. بل إنها نتاج مسار متغيِّر من الالتزامات بين الذين شكلوا تلك الثقافة. وهي مجموعة من المسائل التي يجب علينا العمل والحوار من خلالها، ونتفاوض باستمرار في إطار قيودها وإمكاناتها. وفيما عدا ذلك لا يوجد أي مرتكز خارج الثقافة يمكن استخدامه. وهناك خرافة قديمة في الثقافة اليديشية "Yiddish folktale" تزعم أن حاخامًا ساذجًا احتفظ بعشرة روابل داخل نسخته من التوراة، في الصفحة التي تحتوي على وصية "تجنب السرقة". وفي الليلة نفسها، دخل لص منزل الحاخام، وعثر على العشرة روابل، فأخذ نصفها وترك خمسة روابل في الصفحة التي تحتوي على وصية "أحبب لجارك ما تحبه لنفسك". توضح هذه الأسطورة أن الحاخام واللص يشتركان في إطار ثقافي واحد (تماماً كما نفعل من خلال فروع الثقافة المختلفة)، ومن خلال تلك التصورات يمكن فهم ما يقوم به المجتمع من أعمال متباينة، ومن دون ذلك يستحيل عمليًّا فهم أي فعل. كما توضح هذه الأسطورة نظرية الثقافة والسلطة والحرية الملائمة للنظرية السياسية الحرة بأسلوب أكبر من ملاءمتها للنظريات الانتقادية، وفي الوقت نفسه تقدم تصوراً لدور

الثقافة في العلاقات الإنسانية التي تتيح قدرًا كافيًا من التماسك أو المرونة، والسماح لصناعة مفردات ثقافية تؤدي دوراً في صميم الاهتمامات النظرية السياسية التحررية. ويعد جزءًا من تلك الأعمال إستراتيجيًّا وجزءًا تواصليًّا، أي يمكن القول إلى حد ما: إنها تسعى لتثبيت النتيجة، وإشراك الآخرين في حوار للوصول إلى نتائج يقبلها الجميع. فالحاخام وضع العشرة روابل في كتابه المقدس بهدف التأثير على السارق ليترك المال في مكانه؛ لأنه لا يستطيع ممارسة أي نفوذ آخر على السارق، كأن يضع المال في مكان آمن إذ ليس لديه ذلك المكان. وبدلاً من ذلك، طبق مفاهيم مشتركة تحكم المجتمع في محاولة لإقناع اللص. لكن اللص، وعلى عكس ما فعل، كان بإمكانه أخذ كامل المبلغ لكنه لم يفعل ذلك، حيث إنه اتفق مع الحاخام في المفهوم نفسه. عندما استخدم جزءًا من المفاهيم، وبرر حصوله على خمسة روابل. وفي الجزء الآخر قاوم سلطة الحاخام – ولم يكن ذلك فقط برفض الثقافة التي جعلت الحاخام هو الخبير وصاحب الامتياز - ولكن من خلال الجدل العقديّ. وعلى الرغم من ذلك كان هناك ثمن، للمشاركة في هذا الحوار. وهو أن اللص لا يستطيع أخذ كامل المبلغ، ويجب عليه ترك نصفه.

وتوضح هذه الأسطورة أيضاً، أن الثقافة معرضة للتأويل والصياغة، ولكن ليس بقدر كبير. فبعض التصرفات يمكن أن تغير الثقافة وتكون مقبولة في ذلك الإطار، وبعضها الآخر لا تتمكن من تحقيق ذلك؛ لأن القوة الفعلية للثقافة ليست استبدادية. ولا يمكن أن تفرض نتائج محددة، لكن يمكنها ممارسة توجهات فعلية على عدد من السلوكيات التي يتبناها الناس بجدية، بصفتهم أفرادًا وهيئات سياسية. حيث يعتمد المحررون على المفاهيم الثقافية للمتلقي أو تفاعله في أثناء التواصل لنشر ما يكتبون أو يقولون. وقد كشفت تلك الأسطورة السمة الثقافية الواضحة، وثقافة المتلقين المشتركة المتعلقة باعتقادهم أن السرقة فرض للسلطة، وليست مطالبة بتطبيق العدل؛ وأن الذين يمارسونها لا يعتقدون أنهم يمارسون أعمالاً دفاعية مشروعة. وفي بادئ الأمر يمكن اعتبار أن الحاخام ساذج، وأن جدل اللص يتعارض مع طبيعة السرقة كما نقبلها نحن وبالطريقة نفسها التي ينظر إليها الحاخام تماماً، والتي كانت على عكس ما اعتقد اللص. كما أن اللص والحاخام ومحرر الأسطورة، شاركوا جميعاً في صياغة وتغيير سياق الوصايا المذكورة.

وتتغير الثقافة حسب تصرفات الأفراد في البيئة الثقافية. فالمعتقدات تؤدي إلى تواصل وتفاعلات مشتركة ليس لها سوى تفسير واحد؛ وهو أن صفاتها قد تبدأ في التحول نتيجة لخطوات أخرى يقوم بها مشاركون آخرون في الإطار الثقافي ذاته قبل البدء في تطبيقها. وليس هناك حاجة إلى تبني أي نظرية رمزية مكتملة للثقافة، على نحو التبني السياسي للثقافة الذي اتبعه كل من ريتشارد دوكينز "Richard Dawkins"، وبالكين "Balkin" إذا اعتبروا الثقافة نظرية عقديَّة، وقبلوا كذلك أنها وجدت بسبب التواصل بين البشر، وأنها تمارس بعض الضغوط على ما يمكن أن يقولوه لبعضهم بعضًا، وكيف يمكن تلقي ذلك، كما أن استخدام مكونات الثقافة بوصفها إطارًا لصياغة وسائل التعامل بين الناس تتغير مع مرور الوقت.

أما كيفية حدوث التحركات الثقافية، ومن يحركها، وبأي درجة من التماثل التام أو التغيير الواضح أو التغيير غير الواضح، فقد تحول إلى عناصر مهمة في تحديد معدل وتوجهات التحولات الثقافية. ومع مرور الزمن غيرت هذه التحولات، الأطر التي يفترض أن يستخدمها الأفراد، لفهم العالم الذي يعيشون فيه، وأدت إلى المشاركة في حوارات تمكن من توفير تواصلاً يفهمه الجميع، ويوضح العالم الذي يعيشون فيه وأين يمكن أن يتجه والوجهة التي يفترض أن يتجه إليها. وقد فهمت الثقافة على أنها حقيقة اجتماعية تمثل عدداً من المفردات المتاحة للمجتمع على امتداد التاريخ الإنساني. واعتبارها كذلك، حقيقة اجتماعية تقيد، وفي الوقت نفسه تسهل التطور وحرية الرأي ومناقشة المعتقدات والتوجهات. ومثالاً على ذلك يعد الجدل الذي طرح حول ضرورة تدريس نظرية التطور والارتقاء الداروينية "Darwinism" من عدمه في المدارس العامة؛ مسألة سياسية دارت في مناطق شاسعة من الولايات المتحدة، وبرزت بوصفها خلافًا حول ما إذا كانت الداروينية "مجرد نظرية" لا ترقى إلى مستوى الحقيقة الثابتة. وأيضاً؛ تعد ممارسة التفرقة العنصرية في المدارس غير مقبولة أو حتى مجرد أن تكون فقرة في جداول الأعمال السياسية، بل إنه لا يمكن تصور ذلك. كما أن الفرق بين الداروينية وقبول مبدأ التفرقة العنصرية لا يتعلق بكون أحدهما صحيحًا علميًّا والآخر ليس كذلك. لكن الفرق يكمن في حقيقة أن الموضوع الأول لا يعد جزءاً من "المعارف العامة" حسبما يراه قطاع

كبير من المجتمع، بينما المسألة الثانية، لم تعد تحتاج إلى إثبات تقدمه دراسات اجتماعية ونفسية واسعة مماثلة لما استشهد به في المحكمة العليا لقضية براون ضد مجلس التعليم "Brown v. Board of Education"، التي تعدّ أن التمييز في مجال التعليم يشمل عدم المساواة.

وإذا كانت الثقافة في حقيقة الأمر، جزءًا من تصور مشترك للمعارف العامة المشتركة غير المدروسة، فإنها ستؤدي دورًا مهمًّا في صياغة معنى لحالة العالم، وتوفير البدائل وإيجاد الرغبة في ممارسة الاختيار، وكذلك تنظيم الرأي العام. أما عند التطرق إلى مسألة صياغة الثقافة (بما في ذلك، مكونات وتحركات الحوار الأساسية) عندها يتصل الموضوع بشدة، بنظرية الحرية السياسية. وبين الثقافة الجامدة التي توضحها أسطورة سيلا "Scylla" اليونانية التي تدور حول وجود وحش بحري يعيش في كهف ويلتهم البحَّارة (التي تعبر عن تكثيف سلطة التسلسل الهرمي الذي يسيطر على التطور الثقافي وتفسير مكوناته)، والثقافة المفتوحة تماماً التي تمثلها أسطورة أخرى تتعلق بتشارليبديز "Charybdis" اليونانية (حيث لم يعد أي شيء مؤكدًا وأن أي شيء وكل شيء يؤخذ بالقوة، دون إتاحة أي مصدر أمان للتفاهم وتبادل الرأي)، وتظهر عدد كبير من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية العملية التي تتعلق بإنتاج واستخدام الثقافة. وعند تقييم محاسن الترتيبات المختلفة من منطلق نظرية الحرية، نصل إلى مفهوم مقايضة معروفة من السابق، وكذلك الحصول أيضاً على أجوبة متوقعة.

وكما هي الحال في موضوع الاستقلالية والتوجهات السياسية، فإن الإمكانية الكبيرة لقدرة الأفراد على المشاركة في صياغة عناصر الثقافة في العالم الذي يعيشون فيه أمر في غاية الأهمية من منظور الالتزامات الحرة المتعلقة بحرية الفرد ومشاركته في صياغة الديمقراطية. ومن خلال هاتين المساحتين اللتين تحدثنا عنهما يبرز اعتراض بابل: حيث يظهر أن الحرية الزائدة التي تتحدى، وتصف بيئة ثقافتنا ستؤدي إلى غياب العناصر المشتركة. ومع ذلك، فإن هاتين الحالتين تظهران أن المخاوف من مجتمع نشط للغاية في صياغة العناصر قد تكون مبالغًا فيها. إذ إن تخفيض تأثيرات السلطة المهيمنة في هوليوود والتلفاز على الثقافة المعاصرة قد يمثل تحسنًا تدريجيًّا، من منظور الالتزامات

السياسية التحررية. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الشفافية الثقافية، ومن ثم إلى زيادة القدرة على التفكير الانتقادي، كما أنها ستوفر المزيد من الفرص للمشاركة في صياغة الثقافة، وإقحام ملاحظات تفسيرية وعناصر محدثة من قبل الأفراد، مع توفير صيغ تتعلق بموضوعات مشتركة.

شفافية ثقافة الإنترنت:

عندما يجري شخص ما، بحثًا عن كلمة باربي "Barbie" باستخدام ثلاثة محركات بحث مستقلة مثل جوجل وأفارتشيو "Overture" وياهو، فإنه سيحصل على نتائج مختلفة تماماً. ويوضح الجدول 8.1 النتائج التي تظهر فيه على محركات البحث المذكورة بالترتيب. مع العلم أن "أفارتشيو" عبارة عن محرك بحث يبيع مواقع ظهور نتائج بحثه لملاك العناصر التي يتم البحث عنها. لذلك نجد أن نتائج البحث في هذا المحرك تترتب على أساس من يدفع أكثر؛ لذا لا يوجد في النتائج العشرة الأولى لهذه القائمة، ما يتعلق بمبيعات مواقع باربي. وتبدأ المواقع المهمة المتعلقة بباربي في الظهور ضمن النتائج الخامسة والعشرين، وربما تظهر تلك النتائج بعد إبراز مواقع جميع العملاء الذين دفعوا مقابل الترتيب العالي في النتائج. أما محرك جوجل، كما نعرف، فهو يستخدم آلية غير مركزية البتة، عند ترتيب نتائج البحث. حيث إن هذا المحرك يحسب عدد المواقع التي سبق أن اتصلت بمواقع محددة تشتمل على الكلمات التي يتم البحث عنها، ويرتب نتائج البحث من خلال وضع الموقع الذي ارتبط به عدد كبير من الوصلات الواردة في موضع متقدم على المواقع التي كان عدد الوصلات التي ارتبطت معها أقل. وفي الواقع، فإن كل ناشر لموقع الشبكة "يصوت" لأهمية الموقع عند الارتباط به، وتتولى جوجل تجميع تلك الأصوات وتهيئتها على صفحة النتائج بترتيب أعلى. وسوف تحصل الفتاة الصغيرة التي تبحث عن "باربي" في محرك جوجل على ترتيب لبحثها يخضع لصراع ثقافي، حيث إن الكل يريد الحصول عليه. أما الفتاة التي تبحث عن السلعة نفسها في أوفرتشيون، فإنها ستحصل على منتج للعبة ما. والواضح أن جهود شركة ماتيل "Mattel" المنتجة لدمية باربي هي نفسها لم تتغير في جميع هذه الحالات. ويكمن الاختلاف فقط في بيئة البحث

حيث تقاس أهمية السلعة حسب إجراءات السوق الافتراضية – مثل الإجراء الذي يمكن أن تقوم به عند وضعك رابطاً يوصلك لموقع تعدّه مناسباً لتحقيق ما تريده من موقعك على الشبكة - وقد أصبحت دمية باربي سلعة ثقافية أكثر وضوحاً مقارنةً بالمال. فمن الأسهل لأي فتاة صغيرة أن ترى أن الدمية ليست مجرد لعبة، وليست فقط رمزاً للجمال والإثارة، بل إنها أيضاً رمز يوضح كيف أن معايير الجمال الأنثوي في مجتمعنا تمثل ظلماً واستبداداً للنساء والبنات. أما الشفافية التي حصلت عليها الفتاة الصغيرة من نتائج البحث فإنها لا تجبرها على اختيار عنصر محدد للدمية دون غيره، بل إنها مع ذلك، تبرز معاني متعددة لدمية باربي، ويتعلق اختيار أي من تلك المعاني باهتمام فئات من المجتمع ممن يشتركون في تلك الثقافة. أما نتائج البحث في محرك "ياهو" فإنها تحتل موقعاً وسطاً – حيث إن خوارزميات برنامجه لم تتمكن من الوصول لموقعين مهمين ضمن المواقع العشرة، وكذلك كانت أعلى عشرين نتيجة لهذا المحرك – إذ اعتبر معظم المواقع التي ظهرت على محرك جوجل أعلى عشرة مواقع، كأن لا علاقة لها بالبيع أو الترويج للدمية.

جدول 8.1 نتائج البحث عن كلمة باربي "Barbie" في محرك بحث جوجل Google

مقارنة بكل من محرك بحث أوفرتشر Overture ومحرك بحث ياهو Yahoo

Yahoo محرك بحث ياهو	Overture محرك بحث أوفرتشر	Google محرك بحث جوجل
عثر على باربي في موقع Barbie.com	عثر على باربي في موقع الأمزون Barbie at Amazon.com	عثر على موقع باربي الأصلي Barbie.com (Mattel's site)
مجلة سوق باربي Barbie Bazaar Magazine	ألعاب ومتع في QVC—Barbie	موقع Mattel الرسمي لهواة تجميع مقتنيات باربي، وهو موقع متخصص لهواة التجميع
هواة تجميع مقتنيات باربي Barbie Collector	دمية باربي للبيع في متجر ألعاب KBT Barbie on Sale at KBToys	موقع صورة جسد لكل دمية وهو موقع أنشأته سيدة تنتقد الصورة التي تبرزها دمية باربي: AdiosBarbie.com
موقع مناظري My Scene.com	موقع الهدف لبيع دمية باربي ومقتنياتها Target.com: Barbies	مجلة سوق باربي (أخبار ومعلومات عن باربي) Barbie Bazaar Magazine
موقع كل شيء للبنات EverythingGirl.com	موقع bizarate.com لأفضل الأسعار والخيارات لدمية باربي	ماذا تختار أن تكون لو أنك نسخة سيئة لباربي؟
تاريخ باربي (أنواع التاريخ المخصص للجمهور معظمها كتب عند بدء انتشار الدمى)	دمى باربي جديدة ومستخدمة في شبكة الدمى NetDoll	مشروع باربي المرئي (عبارة عن شرائح لصور باربي كما هو في المشروعات العلمية)
موقع شركة ماتال Mattel, Inc	موقع لمقارنة أسعار باربي (nextag.com)	باربي: صورن جميعاً (بحث سري في عام 1995م يتعلق بتاريخ باربي الثقافي)
موقع سباتيولا جاكسون لباربي يحتوي على صور لباربي بثقافات مختلفة Spatula Jackson	ألعاب باربي (خط كامل لمقتنيات باربي الإلكترونية في الإنترنت)	موقع Andigraph.free.fr باربي وأقاربها تمثيل للجنس
موقع مشجعي باربي	احتياجات باربي للحفلات	باربي الانتحارية (دمية باربي بحزام ناسف)
موقع باربي المشوهة	باربي ومقتنياتها في شبكة الإنترنت	باربيز (صور لباربي وهي في أزياء لثقافات مختلفة ومزينة بنقوش يستخدمها نساء تلك الثقافات

وبرزت ظاهرة أخرى مماثلة، كررت نفسها على هيئة جهود متواصلة للتعريف بدمية باربي من خلال الموسوعات. وفي أثناء تحرير هذا الكتاب ظهرت ست موسوعات عامة على شبكة الإنترنت سهلة التصفح عن بعد – يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال محركات البحث الرئيسة – ويتسنى ذلك بالبحث عن المواقع التي تركز على التعليم والتربية والتقنيات المماثلة الأخرى. وتصنف خمسة من تلك الموسوعات بأنها موسوعات تجارية، والأخرى تعد مثالاً لمشروع إنتاج جماعي، وهي موسوعة ويكيبيديا. ومن بين الموسوعات الخمس التجارية، واحدة فقط متاحة بالمجان، وهي موسوعة كولومبيا Columbia Encyclopedia"، وهي مصممة على هيئة نموذجين رأسيين: أحدهما "encyclopedia.com" والآخر هو [6]"Bartleby.com". والأربعة الأخرى هي: موسوعة بريتانيكا "Britannica" ومايكروسوفت إنكارتا "Encarta" وموسوعة كتاب العالم "the World Book" وجرولير "Grolier" وهي تتقاضى رسوم اشتراك مختلفة تتراوح بين خمسين وستين دولارًا سنويًّا. علماً بأن موسوعة كولومبيا لا تشتمل على أي إشارة لدمية باربي. وكذلك موسوعة كتاب العالم لا يوجد بها أي مدخلات لباربي، ولكنها تشير إليها بوصفها جزءًا من مادة مهمة إلى حد ما ضمن موضوعات "الدمى"، كما أن المعلومات الوحيدة المنشورة في تلك الموسوعة عبارة عن مقال يوضح أن الدمية ظهرت في عام 1959م، وأن لديها خزانة ملابس كبيرة، وذكر في مساحة أخرى أن باربي ذات البشرة السمراء ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين.

ويختتم المقال بعرض دليل يشتمل على نحو ثلاث مئة كلمة لفائدة الممارسين المهتمين بهواية جمع الدمى. وشملت موسوعة مايكروسوفت إنكارتا "Encarta" أيضاً باربي في مقالة بعنوان "الدمية"، لكنها قدمت تعريفًا موجزًا مستقلاً أيضًا، وهو تكرار لمعلومات كتاب العالم بشكل مختلف قليلاً، حيث ذكرت ظهورها في عام 1959" وخزانة ملابسها الكبيرة، ودمية باربي ذات البشرة السمراء. كما أن الصورة المتاحة مع التعريف على شبكة الإنترنت هي صورة باربي ذات البشرة السمراء والشعر الأسود. وكذلك الحال لكل من موسوعة جرولير "Grolier" وهي موسوعة موضوعات عامة في شبكة الإنترنت وموسوعة أمريكانا "Americana"، حيث إنهما لم يشيرا إلى دمية باربي، ولكنهما

ذكرا تلك الدمية بوصفها جزءًا من موضوع الدمى. وتصنف باربي بأنها ثورة في صناعة الدمى الحديثة المصنعة لتمثل عارضة أزياء للمراهقين بوصفها جزءًا من إدراك واقع الدمى. وبرغم ذلك يمكن القول: إن موسوعة جرولير "Grolier"، وضعت رابطاً يوصل إلى دراسة أمريكية متخصصة جدًّا نشرت في موسوعة تحتوي على مقالة عن باربي. وتلك المقالة ركزت بشدة على عدد الدمى المبيعة وأسعارها، مع توفير بعض الأوصاف التاريخية والزمنية للدمية، وإشارات غامضة عن لياقة باربي البدنية والتركيز على مستوى استهلاكها. وفي حين أن الموسوعة قد اشتملت على قائمة توضح مراجع الأعمال المهمة المتعلقة بدمية باربي، إلا أن المراجع التحريرية للانتقادات الثقافية أو المشكلات التي أثارتها تُعدّ عادية وغير مباشرة تماماً.

وهناك فقط موسعتان ركزتا بشكل واضح على الرمز الثقافي لدمية باربي، وهما: بريتانيكا وويكيبيديا. حيث كتب إم جي لورد "M. G. Lord" عن هذا الموضوع في موسوعة بريتانيكا وهو صحفي محترف ومؤلف كتاب بعنوان "باربي للأبد: السيرة غير المرخصة لدمية حقيقية". كانت كتابته محكمة للغاية تبرز بشكل واضح انتقادات لدمية باربي من حيث أبعاد جسمها وعلاقته بصور أجسام الفتيات، والنزعة الموجهة نحو الاستهلاك المفرط للدمية. وكشف أيضاً بشدة، حقيقة أن دمية باربي هي الأولى التي تقدم صورة الفتاة اللعوب البعيدة عما تقره قواعد الرعاية الأسرية، وقدمت بدلاً من ذلك صورة الفتاة المهنية المستقلة البالغة: التي تؤدي أدواراً مثل قائد طائرة ورائد فضاء أو مرشح للرئاسة. ووفرت المقالة كذلك رؤى موجزة عن دور باربي في اقتصاد السوق العالمية فيما يتعلق بتصنيع الدمية خارج الولايات المتحدة، وتسويقها بوصفها رمزًا للثقافة الأمريكية، مع أن الشركة المصنعة لها قدمتها في بداية الأمر بصفتها تسويقًا مباشرًا للأطفال. أما موسوعة ويكيبيديا فقد وفرت بشكل أو بآخر جميع المعلومات الواردة في تعريف الموسوعة البريطانية بريتانيكا، بما في ذلك إشارة إلى كتاب إم جي لورد نفسه، وأضافت مزيداً من المواد المتعلقة إلى حد كبير بما يمكن استخلاصه من المفاهيم الثقافية لباربي نفسها، بالإضافة إلى وضع جدول زمني مفصل لتاريخ الدمية. وأبرزت كذلك تركيزاً قويًّا على الجدل القائم بخصوص نسق جسمها، وألقت الضوء على الانتقاد بأن

باربي تشجع الفتيات للتركيز على الاستهلاك الضحل لإضافات الأزياء، وأن تلك الدمية تمثل نمط حياة غير مدرك لمعظم الفتيات اللائي يلعبن بها. وقد نشرت النسخة الأولى من هذا التعريف في 3 يناير عام 2003م، ولم تشتمل إلا على إشارة مقتضبة تؤكد على أن التغيير في خصر باربي كان نتيجة للجهود التي بذلها الآباء والهيئات المعنية بفقدان الشهية التي تشير إلى دور الدمية في التأثير على تغذية الفتيات. وبقي هذا مرجعًا وحيدًا يختص بانتقادات باربي، حتى 15 ديسمبر عام 2003م، حيث أقدم شخص مجهول (لم يسجل معلومات عن نفسه) على عرض مقطع كتب بهشاشة مقبولة إلى حد ما، يتحدث عن تنسيق جسم الدمية والاهتمامات الاستهلاكية لها. وخلال اليوم نفسه، قام عدد من المساهمين العاديين (وهم المستخدمون الذين يدخلون للموقع بأسمائهم وصفحات نقاشاتهم الخاصة) بتعديل المقطع الجديد وتحسين لغته وصياغته، دون أي تغيير في المفاهيم الأساسية. وبعد ثلاثة أسابيع، أي في 5 يناير عام 2004م، أعاد مستخدمًا آخر منتظم المقطع ونظم الفقرات بأن فصل الانتقادات المتعلقة بالاستهلاك العالي لباربي عن الفقرات المتعلقة بأبعاد جسمها وفصل ووضح أيضاً الحوارات المنطقية المتعلقة باستقلالية باربي وهيئاتها المهنية التي لها آثار إيجابية على تصورات الفتيات وتمكينهن من وضع خطط لحياتهن الخاصة. وأشار أيضاً هذا المشارك، إلى أن مصطلح "باربي" كثيراً ما يستخدم للدلالة على الفتاة أو المرأة الضحلة. ثم حصل تغيير بعد ثلاثة أسابيع يصف باربي من واقع أن اسمها في معظم حياتها يخص المرأة البيضاء، وهو على الأرجح اسم بروتستانتي، الأمر الذي يجعلها تمثل "امرأة بيضاء من أصل يبدو أنه أوروبي" وتم تثبيت هذا الجزء من التعريف. ويهدف هذا الوصف إلى تأكيد أن تاريخ تطور المادة في ويكيبيديا يتسم بالشفافية التامة. حيث إن منهجية البرنامج تسمح لأي قارئ أن يطلع على الإصدارات السابقة من التعريف، لمقارنة إصدارات معينة، وقراءة صفحات "الحوار"، وهي الصفحات التي يناقش المشاركون من خلالها تعريفاتهم وأفكارهم حول موضوع ما.

إن التركيز النسبي على محرك جوجل وموسوعة ويكيبيديا من ناحية، ومحرِّكيْ أوفرتشيون وياهو، والموسوعات التجارية الأخرى باستثناء موسوعة بريتانيكا من ناحية

أخرى، يجسد رمزاً للتباين الجوهري بين الأسواق والحوارات الاجتماعية المتعلقة بالثقافة. فإذا ما ركزنا على دور الثقافة بصفتها معارف عامة أو معارف أساسية، نجد أن علاقتها بالسوق تأتي من خارجه - على الأقل حسب وجهات نظر الاقتصاديين النظريين. ويمكن أن تعد الثقافة معطيات وتُعامَل بوصفها أذواقًا. وهي في الواقع تمثل في بيئات العمل الأكثر حيوية، مصدر الذوق والاستحقاقات، ولكنها لا تُعدّ دخيلة على المجتمع. وعندما ترتبط الثقافة والشعارات والمقاصد بالسلع القائمة على آليات السوق فإنها تصبح محورًا رئيسيًّا للدعاية والإعلان وإدارة المطالب والاحتياجات. ولا يستطيع أي شخص ممن تعرض للحملات الدعائية لشركة كوكا كولا وشركة نايك أو دعاية أجهزة كمبيوتر أبل، أو أنه عمليًّا قد تعرض كذلك إلى أي حملة من الحملات الإعلانية المتزايدة على مدى العقود القليلة الماضية، ألا يرى أن تلك الإعلانات لا توفر في المقام الأول معلومات عن خصائص المواد أو صفات المنتجات أو الخدمات التي يروج لها المعلنون، ولكنها تتعلق بمقاصد أخرى.

إن هذه الحملات ليست سوى محاولة للاستفادة من عمليات الشراء التي يجريها المجتمع بتوجيهه لشراء منتجات أو خدمات المعلنين مع غرس مضامين ثقافية يسيطرون عليها، ومحاولة تعميمها ضمن ممارسات المجتمع الذي يتعرض لإعلاناتهم، بهدف واضح جدًّا لصياغة أذواق الناس. فهي توفر لهم فرصة توليد عوائد مالية، يدفعها المستهلك لأنه اقتنع أن يشتري حذاءه من تلك الشركة وليس من الأخرى، بزعم أن ذلك الحذاء المحدد يعطي العميل ميزة خاصة به ليست لدى الآخرين، فتجعله هادئ الطباع وليس متزمتًا ومحنكاً وليس عاديًا. ويمكن القول: إن الاقتصاديين النظريين ومديري التسويق ليس لهم أي مصلحة في جعل الثقافة شفافة أو مكتوبة. وسواء عوملت الثقافة بوصفها معتقدات من خارج المجتمع، أو بصفتها إطارًا لتقييد مرونة الطلب لمنتج معين بصورة خاصة، فإنه لا يوجد حافز يسهل على المستهلكين فهم معاني الرموز والشعارات الثقافية، ومناقشة أهميتها أو تبنيها. وإذا توافر سبب تجاري لفعل أي شيء يتعلق بالثقافة، فإنه يكمن في محاولة صياغة المعنى الثقافي للسلعة أو الممارسة، من أجل تحفيز الطلب عليه، مع الاستمرار في إخفاء دور الثقافة وضمان السيطرة على التناغم الثقافي الدقيق للرموز

والشعارات المرتبطة بالشركة. وبالفعل، سن الكونجرس الأمريكي في عام 1995م، تشريعاً جديداً يختص بقانون العلامات التجارية سمي؛ القانون الاتحادي لمكافحة إضعاف الشعارات التجارية "Federal Anti-dilution Act"، وقد فصل للمرة الأولى بين حماية العلامات التجارية وحماية المستهلكين من الالتباس بسبب عدم التأكد من معرفة السلع المقلدة. وقد ضمن هذا القانون لمالك أي علامة تجارية مشهورة – فقط أي علامة مشهورة – حمايتها من أي استخدام يؤدي إلى إضعاف المعنى الذي قصده مالك تلك العلامة التجارية لسلعته أو خدماته. بحيث تتضح بجلاء العلامة التجارية المقلدة عن العلامة الأصلية لجميع المستهلكين، مع إعطاء مالك العلامة الأصلية الحق في وقف استخدام العلامة المقلدة. ولئن توافرت بعض الحماية الدستورية لحرية التعبير بهدف الانتقادات، فقد برز كذلك تغيير أساسي لفهم قانون العلامات التجارية – من خلال قانون حماية المستهلك الهادف إلى ضمان التطابق الواضح للسلع التي تحمل علامة تجارية معينة، وضمان حقوق الملكية للسيطرة على معاني الشعارات التجارية التي تمكنت الشركات من النجاح في غرسها، وإشهارها. ويمثل هذا التعديل القانوني تحولاً كبيراً في فهم دور القانون في وضع أسس لمراقبة معاني الشعارات الثقافية التي أنشأها الناشطون في السوق.

وبخلاف صناعة الأسواق التجارية للثقافة، فإن صياغة المعاني بوصفها ممارسة اجتماعية في الأسواق الافتراضية ليس له سبب منهجي مشابه يسهم في قبول المعاني على علاَّتها. مع أنه من المؤكد أن هناك من يفعل ذلك من خلال بعض العلاقات الاجتماعية. فعندما تلعب الفتيات بالدمى أو عند جمعها أو عرضها فإنهن نادراً ما يفكرن في المعنى الرمزي للدمى، مثلهن تماماً مثل مشجعي الممثلة سكارليت أوهارا "Scarlett O'Hara"، فلو أجرى شخص بحثًا وجيزًا في الإنترنت، يجد في الغالب، أن هناك العديد من الناس لا يشاركون في انتقاد فيلم "ذهب مع الريح" بقدر ما هم مولعون بتقليدها وتبني منهجها الرومانسي. ومع ذلك وبكل وضوح، فإن بعض الحوارات التي تتم في المجتمع تتعلق بفهم من نكون وكيف وصلنا إلى ما نحن عليه، وما إذا كنا سنجد قبولاً من عدمه لإجابات هذه الأسئلة. وبعبارة أخرى، فإن بعض التفاعلات الاجتماعية تتيح مجالاً

لدراسة الثقافة وممارستها، بهدف النظر في المعارف الأساسية للوضع الذي تكون عليه، بدلاً من اعتبارها مدخلات ثابتة على هيئة مطالب أو استخدامها بوصفها وسيلة لإدارة المعاني والمطالب. وكثيراً ما ينهمك الناس في الحوارات مع بعضهم، لفهم أنفسهم من خلال العالم الذي يعيشون فيه وتحديد علاقاتهم مع الآخرين وكذلك معرفة ما يجعلهم يحبون أو لا يحبون الآخرين. ويعد هذا مجالاً رئيساً يتم فيه تبني هذه الصياغة للهوية الذاتية والهوية الجماعية أو رفضها، مسائلة لفهم الرموز والشعارات الثقافية ومصادر المعاني التي تؤدي إلى تماسك مجموعة من الناس وتنافر أخرى؛ وتجعل الناس يحبون أو لا يحبون بعضهم بعضًا.

إن التمييز الذي توصلت إليه بين علاقة الأنشطة القائمة على آليات السوق التقليدية والأسواق الافتراضية، تم طرحه بنوع من المبالغة المقصودة لتوضيح الفوارق الأساسية بين هذين النموذجين المتعلقين بهيكلية تنظيم التواصل ودرجة الشفافية الثقافية التي يرعيانها. وحتى لو أخذنا قصة بسيطة جدًّا مثل كيفية تعريف باربي باستخدام محركات البحث في الإنترنت فإن تلك الاتصالات توضح أن الممارسات ليست في العادة موزعة بالتساوي. ومثلما هي الحال في دور الصحف الشهيرة عندما توفر تغطية سياسية كما سبق ذكره في الفصل السادس، فإن بعض الجهود القائمة على آليات السوق توفر شفافية؛ بل إن المنطق الواضح في السوق يدفعها للدخول في جهود منتظمة لتوفير الشفافية. ونجد منذ البداية أن إستراتيجية جوجل تفترض أن ما يهتم به الأفراد هو انعكاس لما يهتم به غيرهم من الأفراد وما يعتقدون أنه جدير باهتمامهم، أي المهتمين بالموضوعات نفسها تقريباً، ولكنهم يقضون المزيد من الوقت على ذلك، والمقصود محرري الصفحات البيتية في الشبكة. إن الشركة التي تبني نموذج أعمالها بإتاحة شفافية لجميع المعلومات التي توفرها للناس والمنظمات وتبرزها لهم بحرية تعد في صميم موضوعنا. فعلى سبيل المثال تضطر شركة جوجل أحياناً، إلى أن تتعامل مع شركات محركات البحث التي تسعى لتطوير محركاتها "search engine optimizers" بتقديم النصح لها حول كيفية التخطيط لمحرك البحث لتحقيق مستوى عالٍ من الأداء. وقد خاضت جوجل معارك عدة مع تلك الشركات، أحيانًا عن طريق منع صريح لحركة المرور التي

تنشـأ من محركها. وتوضح هذه الحالات منافسـة تقنية بين الشركات – شركات تطوير المحركات – التي تتمحور مصـلحتها في جذب انتباه المسـتخدمين على أسـاس مصـالح الذين يدفعون لهم أكثر، وبين خيار شـركة جوجل الإسـتراتيجي، الذي يسعى لجعل حكم المسـتخدمين على جدولة نتائج البحث مسـيطراً عادلاً بشكل أو بآخر. وهذا في الواقع هو الحافز التجاري الذي دفع الاستثمار الإيجابي لمحركات جوجل نحو الشفافية. ومع ذلك، يفترضـ أن يكون قرار السـوق إسـتراتيجيًّا، وليس تكتيكيًّا لكي يحقق ذلك. لقد تسـبب الخوف من المقاضـاة، على سـبيل المثال، في أن تتخلص شـركة جوجل من الروابط التي تهددها بتحميلها المسـؤولية. وأبرز هذه الحالات حصل عندما هددت الكنيسة العلمانية "Church of Scientology" بمقاضـاة جوجـل بسـبب تقـديم وصـلات لربـط موقع "www.xenu.net"، وهو موقع متخصـص في انتقاد الكنيسـة العلمانية. وفي البداية أزالت جوجل الرابط. مع أن مصـالحها الإسـتراتيجية قد تعرضـت لانتقادات واسعة في محيط الإنترنت ولدى الشركات المتعاطفة معها بسبب تلك القرارات، إذ إن نتائج البحث عن كلمة "Scientology" في أثناء تحرير هذا الكتاب تكشف عن مجموعة واسعة من المواقع، والعديد من موضـوعات المهمة المتعلقة بالعلمانية، لكن موقع "xenu.net" يظهر في الرابـط الـذي يعقب ذلك. كما أن البحث عن كلمتي "جوجل و Scientology" سـوف يظهـر الكثير من الموضـوعات في الترتيـب الأعلى، وليسـ جميعها إيجابيًّـا، ومن المؤكد أنها تصب في مصلحة جوجل أو الكنيسة العلمانية.

ونشـهد تنوعًا آخر بين الموسـوعات، حيث عرضت موسـوعة بريتانيكا حوارًا واسعًا بخصـوص دمية باربي لا يقل عما عرضته ويكيبيديا. وقد بنت بريتانيكا سمعتها ونموذج عملها في نشـر المعرفة والآراء بالاعتماد على طاقم من الكتاب ممن يضـعون أنفسهم في مواقع السلطة باسم الثقافة والكفاءة المهنية العالية، وتوفر هذه التوجهات لمن يريد شراء الموسوعة ويحرص على الوصول بشكل دقيق إلى هذا النوع من قواعد المعرفة والفرضيات والمصداقية الرسمية. وفي كلتا الحالتين – المحركات والموسوعات الإلكترونية – نجد أن النموذج التجاري للشركات يبرز انعكاسات وجهات النظر والأفكار التي يطرحها العملاء من خارج السـوق بصورة مباشرة، وذلك على المدى البعيد - سواء كانوا أكاديميين ممن

يكتبون المقالات لبريتانيكا، أو مالكي الصفحات الإلكترونية العديدة والمتنوعة. وتتيح هذه النماذج التجارية تمثيلاً ثقافيًّا أكثر شفافية عما يمكن أن توفره شركات أفلام هوليوود أو "شارع ماديسون" للدعاية الأمريكية. وفي المقابل نجد أن جميع المنظمات القائمة على آليات السوق التقليدية تقدم ثقافة غامضة، مع أن جميع الحوارات المعتمدة على الأسواق الافتراضية والعلاقات الاجتماعية لا تهدف إلى استكشاف وإبراز المسلمات الثقافية. إلا أنه يمكن من الناحية العملية أن تناقش المجتمعات المسلمات التي يحترمها المجتمع بشكل كبير، مع تلافي الانتقادات المعاكسة بشمولية وفعالية عالية، مقارنةً بما يمكن أن تتيحه الحوارات المعتمدة على الأسواق التجارية. وغالباً ما نلحظ، في كل من المجتمعات التقليدية والحديثة، ضغوطاً اجتماعية كبيرة لمساندة ثوابت الثقافة الأساسية في الحوارات الاجتماعية، سواءً كان ذلك في المجتمعات المتدينة التي لا تسمح بالخوض في ثوابتها الدينية أو التي تطبق سياسة فرض المساواة بصرامة. وعلى سبيل المثال، كنا نمارس على الدوام كثيراً من التجارب الثقافية الأكثر اضطراباً في المدن، حيث إن العلاقات الاجتماعية أكثر مرونة والمجتمعات لا تمارس تسلطاً رقابيًّا على الثقافة بهدف الحجر على العقول وقمع الحوارات الحرة. فلقد توسعت اتصالات الإنترنت لتغطي العالم بأسره بشكل دائم وطيلة الوقت لتعطي مساحة من الحرية في ميادين المدن وشوارعها، بالإضافة إلى توفيرها في المقاهي والأماكن العامة - حيث وفرت منابر تجارية يتفاعل من خلالها المجتمع – وأتاحتها للجميع في كل شبر من البلاد.

وفي الحقيقة يمكنني القول هنا، كما سبق أن شرحت في مواقع أخرى من هذا الكتاب: إن منتجات الأسواق الافتراضية لن تحل بأي شكل من الأشكال محل منتجات الأسواق التقليدية، ولن يكون مثل هذا الإحلال ضروريًّا لتحقيق زيادة في درجة المشاركة لإنتاج الثقافة وإظهارها للمجتمع، إذ إن اعتقادي فيما يتعلق بنشوء مسار قوي في الأسواق الافتراضية للحوار الثقافي بديلاً لما هو متوافر في الأسواق التقليدية، يزيد من درجات الحرية المتاحة للأفراد والجماعات؛ ليتمكنوا من الإسهام في الإنتاج الثقافي والمشاركة الجماعية، ومثل هذا العمل يزيد من شفافية الثقافة لكل من يمارسها. الأمر الذي اعتقد أنه مرتبط بفترة تقنية محددة متمركزة في بؤرةٍ لأحداثٍ معينة - تمثله بيئة اتصالاتنا

المترابطة. وهو يستند على حقيقة أن نشوء ذلك المسار يزيح شكلًا من أشكال المعلومات الصناعية والإنتاج الثقافي الذي عهدناه منذ القرن العشرين، مع تركيزه الشديد على الاستهلاك في الأسواق الكبيرة. وفي هذا السياق، نجد أن بروز قطاع كبير من إنتاج الأسواق الافتراضية والإنتاج الجماعي أو ظهور الأفراد الذين يتشاركون بأسلوب تعاوني بوصفه مصدرًا جديدًا لنشر الآراء والحوارات على نطاق واسع من أجل توضيح مفردات الثقافة التي نمارسها معاً، هو الذي يجعل الثقافة أكثر شفافية وأتاحها للحوار، ومن ثم للمراجعة والنقد.

لقد سبق أن شرحت بكل وضوح، بعدين آخرين في مثال موسوعة ويكيبيديا: الأول يمثل درجة الوعي الشخصي الذي يُمكِّن من تعريف الثقافة الأكثر شفافية، من خلال النقاش الحر. والبعد الثاني يحدد الدرجة التي تصبح عندها الثقافة قابلة للتدوين، وكذلك المدى الذي يُمكِّن الأفراد من المشاركة في المزج والتوفيق بين توجهاتهم وصياغة اهتماماتهم الخاصة، لأنفسهم وللآخرين، باستخدام الشعارات المتاحة. فعلى سبيل المثال، استخدم فيشر "Fisher" مصطلح قاعدة علوم سمات الديمقراطية "semiotic democracy" لوصف الإمكانات المتاحة التي مكَّنت المستخدمين من المشاركة عن طريق الانفتاح الناشئ من ثقافة الإنترنت. وقد نبع هذا المصطلح من ثقافة التلفاز كما يراها فيسك "Fiske" بوصفها وجهة نظر مناقضة لمقولة: إن التلفاز يمثل، في الواقع، وسيلة تواصل في اتجاه واحد فقط أي إنها تسوِّق الثقافة التي تريدها على المشاهدين. وبدلاً من ذلك، يرى فيسك أن المشاهدين يقاومون هذه التوجهات، ويضعونها في سياقاتها حسب ما يرونه ويستخدمونها بطرق مختلفة ويحرفونها لتتوافق مع تفسيراتهم الشخصية. ويمكن القول: إن الكثير من هذه المقاومات غير معلنة وبعضها دون وعي شخصي. وهناك مسألة التلقي والتفسير لما يضخ في المجتمع وكذلك الطرق المتنوعة في استخدام الصور والنصوص بسياقات مختلفة عما قصد منها في البرنامج التلفازي الذي أذاعها؛ ولكن هذه الأفعال محلية وتوجه لعدد محدود من الثقافات المحلية وليست نتيجة لحوارات شخصية واعية بين المستخدمين لتلك الثقافة من أجل تحديد مداها ومقاصدها ومستوى تأثيراتها السلبية على ممارسيها. كما أن إحدى الظواهر التي بدأنا نلاحظها في شبكة

الإنترنت، بروز ثقافة الحديث عن الثقافة نفسها، سواءً من خلال الوعي الشخصي أو التلقي عن طريق الروابط الإلكترونية أو النقل عن مراجع معينة. ويعد تطور التعريف لدمية باربي في موسوعة ويكيبيديا، بدء تاريخ لثقافة مناقشة الثقافة، كما أن توافر صفحة إلكترونية إلى جانب ذلك لمناقشة التعريف، يُعدّ نموذجاً متطرفاً من المناقشات الشخصية حول الثقافة. لقد أتاحت الأدوات الأساسية للإنترنت مثل - القطع واللصق والصياغة والتذييل والتعليق – فوائد تفاعلية وحوارات واعية وسهولة في إنتاج شعارات ثقافية مبتدعة ودائمة ونشرها للعموم.

فالمرونة التي تتقبل من خلالها الثقافة الشعارات والرموز المبتكرة القادرة على التفسير والحفظ والتغليف بسياقات وحوارات مختلفة، تسهل على أي شخص في أي مكان أن يدون رأياً شخصيًّا حول الثقافة، إذ إنها تمكن من أخذ ما يُعدّ ثقافة عامة وإعادة صياغته ليتطابق مع وجهة نظر خاصة في حوار ثقافي؛ وهو ما قد أسماه بالكين "Balkin" اختلاس "glomming on"[7]. كما أن انخفاض تكلفة التخزين الإلكتروني، وإمكانية الوصول إليه من أي نقطة تواصل من أي مكان في العالم وفي جميع الأوقات هو ما جعل الاطلاع على أي رأي منشور أمراً مؤكداً ومتاحاً للآخرين. كما أن سهولة التعليق والترابط الإلكتروني والتحرير في مدونات أخرى، يضيف بدوره، احتمالية الردود على وجهات النظر والاستجابة المضادة لتلك الردود. ويمكن أن تصل أعداد أخرى من القراء إلى ذلك الحوار والإسهام فيه، أو قراءته على أقل تقدير. وبعبارة أخرى، وكما هي الحال في غيرها من المشروعات التعاونية الهادفة مثل مشروع ويكيبيديا، فإن الخصائص الأساسية للإنترنت بصورة عامة والشبكة العالمية على وجه الخصوص قد مكنت أي شخص من أي مكان ولأي سبب من الأسباب البدء في المشاركة بإضافة آرائه للحوار المتعلق بمسائل ثقافية أساسية واضحة، أو التعبير عما يعتقد فيما يتعلق بالثقافة وخصائصها بصورة عامة. ويمكن لهذا الحوار أن يستمر عبر الزمان ويتوافر للجميع برغم المسافة الشاسعة بين المتلقين ويصبح متاحاً لجميع المشاركين النشطاء والقراء السلبيين على السواء، ليستفيد منه كثير من الناس في أماكن متعددة. والنتيجة كما شهدناها جميعاً تكمن في بروز حوارات شخصية حول معاني الثقافة الحديثة، يشارك فيها كل من يمارس تلك الثقافة ويمكن الوصول

والتفاعل مع تلك الحوارات بسهولة كبيرة. وإمكانية الكتابة والتدوين وهذه - أيضاً - هي السمة الثانية التي أظهرها بوضوح نشوء الويكيبيديا وتعدّ التغيير الثاني الكبير الذي نتج من اقتصاد المعلومات المترابطة في البيئة الرقمية.

مرونة ثقافة الإنترنت:

مستقبل الثقافة الشعبية ذات القيمة الإنتاجية العالية:

لقد سبق أن شرحت ظاهرة التدوين، والأفلام المنتجة بشكل فردي مثل سيرة جيدي "The Jedi Saga" واللعبة التنافسية "الحياة الثانية" ومنهجية عمل اللعبة التي تتيح للمشاركين إنتاج النصوص القصصية وإنتاج الرموز والمكونات الأخرى، بينما يقتصر عمل الشركة التجارية المنتجة على تصميم الأدوات واستضافة منصة يعمل من خلالها المشاركون في صياغة القصص الجماعية. وبينما نشاهد الآن نشوءًا واسعًا لنماذج الأعمال التي تهدف إلى تزويد المشاركين بأدوات الكتابة والتأليف وإنتاج الأفلام وخلط المواد المتاحة ونشر الأعمال وإخراج المسرحيات والصياغة وتوزيع ما تم تحقيقه للآخرين، في كل مكان. حيث نجد على سبيل المثال، أن المدونين يوفرون أدوات سهلة لنشر المواد المكتوبة على شبكة الإنترنت. وبالأسلوب نفسه تعرض شركة أبل للحواسيب منتجًا يسمى فرقة موقف السيارة "GarageBand" يسمح للمستخدمين بتأليف وعزف موسيقى خاصة بهم. ويشتمل هذا المنتج على مكتبة كبيرة من المقاطع الموسيقية التي تحاكي نغمات آلات موسيقية متنوعة وإيقاعات وحلقات مكررة تمكن المستخدم من خلط تلك الأدوات وتنسيقها وتسجيلها وإضافة مقاطع خاصة، بهم ومن ثم إنتاج قطعة موسيقية يعدّونها من إنتاجهم ويشغلونها. ولقد مكنت أدوات صناعة الأفلام مقرونة بمرونة وسهولة إخراج الأفلام الرقمية كل شخص من صناعة أفلام بنفسه، سواءً عن حياته الخاصة أو سيرة خيالية كما فعل جيدي في فيلم "سيرة جيدي". إن نشوء ظاهرة استخدام الرسومات المتحركة المسماة ماكينيميا "Machinima" - التي تمكن من صناعة أفلام قصيرة باستخدام منصات الألعاب الإلكترونية – تؤكد بالفعل كيف أن المنصات الرقمية يمكن أن تصبح أدوات للإبداع بطرق لم يكن يقصدها مصممو تلك المنصات. حيث يتمكن

المبدعون من استخدام إمكانات التشغيل بثلاثة أبعاد "3D" للعبة موجودة واستخدامها لإنتاج مرحلة من مشهد سينمائي أو عرض لفيلم قصير ويسجلون الفيلم في أثناء عرضه. ومن ثم يتم توزيع التسجيل على شبكة الإنترنت كفيلم قصير منفرد. ومع أن العديد من هذه الأفلام غير متقنة، إلا أن الاحتمالات الأساسية التي تتيحها بوصفها نماذج لصناعة الأفلام كبيرة جدًّا. وليس المطلوب أن يصبح الجميع في مستوى الموسيقار الشهير موزارت "Mozart". ولا يعد كل شخص موسيقيًّا موهوبًا أو مؤلفًا أو مخرجًا ولو بدرجة معقولة. وأقصى ما يمكن أن يكون أو يتم فعله لا يمثل الإبداعية الجامحة، ومعظمها يتبع ما أسماه بالكين اختلاس "glomming on": وهو أن يأخذ المستخدمين ثقافة شعبية قائمة، أو ثقافة مخترعة مهنيًّا ويستخدمونها في أعمالهم، وأحياناً يضيفون جهداً يهدف إلى إبراز دقة وإخلاص لما قام به المهنيون، وفي كثير من الأحيان لا يظهرون تحريفاً يبين بصماتهم، ويجعل العمل خاصًّا بهم بطريقة مفهومة بشكل فوري أو تحقيق ذلك لاحقاً. ويمكن استنتاج أنه بمجرد تعلم قراءة السلم الموسيقي والعزف على آلة موسيقية يصبح المستمع أكثر استنارة ومعرفة بسماع الموسيقى وكذلك تفعل ممارسة صناعة الشعارات والرموز الثقافية بجميع أشكالها من أماكن متعددة حيث إنها تصقل الأفراد في كل المجتمعات ليصبحوا قراءً ومستمعين ومشاهدين أفضل ومنتجين مهنيين للثقافة، ومسهمين كذلك في التعابير الخاصة المتعلقة بمزيج ثقافاتنا الجماعية.

وقد عرف الناس الثقافة منذ الأزل. فلم يبدأ الموسيقار إلفز "Elvis" الموسيقى التي اشتهرت في معظم دول العالم، إذ إن الثقافات الشعبية، في مجال الموسيقى والروايات والمسرح موجودة منذ القدم. وما حدث خلال القرن العشرين في الدول ذات الاقتصاد المتطور وإلى حد أقل بكثير ولكن بأهمية كبيرة في جميع أنحاء العالم، هو مجرد إحلال للثقافة التجارية الشمولية التي تُنتج بكميات كبيرة محل الثقافة الشعبية. لقد تغير دور الأفراد والمجتمعات فيما يتعلق بإنتاج الرموز والشعارات الثقافية، من كونهم منتجين متعاونين ومقلدين إلى مستهلكين سلبيين. فالفترة الزمنية التي يستطيع أن يجلس فيها كبار السن مع صغارهم ليرووا لهم بعض الروايات، يكون الأطفال قد استغلوه ليخرجوا فيلماً يشاهده الكبار، أو أنهم قد أدوا خلاله أغنية باستخدام موسيقى خلفية مسجلة

من الإذاعة أو مشغل الأسطوانات أو التلفاز. ومع التقدم العلمي الذي سهل كل هذا بدأنا نتطلع لتحقيق مستويات إنتاجية ذات قيم عالية ونقاوة عالية في الصوت والصورة وإتقان محكم في التقديم والاستعراض، ولا يمكن تحقيق تلك المستويات باستخدام الوسائل القديمة والأصوات غير المدربة نسبيًّا أو باستعمال الآلات. ولم يكن الوقت اللازم للإنتاج هو الشيء الوحيد الذي تم اختصاره، ولكن تغيرت - أيضاً - الأذواق لما يمكن أن يعد جذاباً ومستحسناً في الثقافة. وفي مقالة تقليدية جديدة ظهرت في عام 1937م، بعنوان "العمل الفني في عصر الاستنساخ الميكانيكي" تنبأ والتر بنيامين "Walter Benjamin" بالتوجه الذي ستسلكه النظرية الانتقادية ويُعدّ التنبؤ الوحيد المتفائل الذي يبشر بظهور الثقافة الشعبية في القرن العشرين وقيامها بدور محتمل للتحرر. وقد أراد بنيامين في الأساس توضيح أن إمكانية إنتاج نسخ فنية متعددة باستخدام آلات الاستنساخ الميكانيكية، هي التي بددت الهالة التي كانت ملازمة للأعمال الفنية الفريدة التي لا يوجد لها نسخ أخرى.

واعتبر بنيامين أن تلك الهالة من الأعمال الفنية الفريدة هي التي أسهمت في زيادة التباعد بين الجماهير وتصورهم للثقافة، وعززت قدرتهم على إدراك هزالة تلك الأعمال وبعدها عن الأشياء العظيمة حقًّا. كما رأى إمكانية أن يؤدي الاستنساخ الميكانيكي إلى تخفيض هائل في قيمة النسخ الفنية ويجعلها في متناول الجماهير، الأمر الذي سيعكس مستوى التباعد والضعف النسبي لنظرة المجتمع لتلك الفنون الثقافية. والذي لم يفطن إليه بنيامين حتى الآن، الأساليب التي سوف يُدخِل الاستنساخ الميكانيكي من خلالها عوائق عدة متنوعة بين أفراد كثيرين متباعدين وبين قدرتهم على صنع الثقافة. لقد استبدلت العوائق التي تؤثر على تكلفة الإنتاج وقيمته الفنية والنظام المتميز الذي جاء معها، الدور الإبداعي للأعمال الفنية الفريدة بدور جديد ولكن مع المحافظة على إبقاء الحواجز العالية التي تعيق المشاركة في صنع الثقافة. والمقصود الدقيق بارتفاع العوائق هو أن القدرات التي أتاحتها الوسائل الرقمية قد بدأت تتلاشى. وأصبح بالإمكان أن يقوم المستخدمون بالقص واللصق أي "يختلسون" بعض المواد الثقافية المتاحة؛ لتضمين تصوراتهم وأذواقهم وآرائهم باستخدام أدوات تمكنهم من إنتاج أعمال بمستويات جديدة

مقبولة من حيث جودتها التقنية، ومن ثم توزيعها للآخرين، سواءً كانوا قريبين أو بعيدين عنهم. وكلما توجهت هوليوود بإنتاج المزيد من المؤثرات والأهم من ذلك صناعة أفلام كاملة باستخدام الحواسيب وتطورت البرمجيات والأجهزة التي تسهم في توليد الصور وانتشارها على نطاق واسع، تضيق فجوة مستوى قيمة الإنتاج بين الأفراد أو مجموعة من الأفراد المشاركين وبين الصالات المهنية التجارية، وعلى سبيل المثال قد شهد عام 2004م فقط، ظهور أفلام مثل شرك اثنين "Shrek2" والخارقون "The Incredibles" والطريق السريع للقطب "Polar Express". وفي أثناء استكمال تحرير هذا الكتاب في أوائل عام 2005م، لا يوجد منتج يظهر بوضوح قيمة تكرير رواية قصصية تراثية بمنظور انتقادي حديث وبارع للثقافة السائدة أفضل من أفلام شرك اثنين والخارقون وبالقدر نفسه لا يوجد ما يكشف الحدود الفنية الصرفة وجودة الأفلام المتميزة أفضل من فيلم "الطريق السريع للقطب" الخالي من الأحياء. وكما زودت الألعاب الإلكترونية مثل "الحياة الثانية" المشاركين بأدوات ومنصات ألعاب جديدة على الإنترنت لنشر وإعادة نشر رواياتهم وقصصهم، أو نشر نسخ خاصة بهم عبر اتباع مسارات معروفة جيداً، فإن الأدوات الرقمية المتعددة فعلت الشيء نفسه للأفراد الموجودين خارج منصات التدوين التعاوني، ويمكن أن نشهد الآن عودة ظهور القصص والأغاني الشعبية التقليدية والممارسات الثقافية على نطاق واسع. وكلما أصبح التواصل الشبكي متوافرًا في كل مكان وزمان وتطورت محركات البحث والمرشحات الإلكترونية، يمكننا التأكد من أن هذه الثقافة الشعبية ستؤدي دوراً أكبر بكثير عما سبق في إنتاج بيئتنا الثقافية.

ثقافة المشاركة السياسية:

الثقافة مفهوم واسع جدًّا؛ لذا يصعب اقتراح نظرية تشملها وتتمحور حول التقنية بصورة عامة أو الإنترنت على وجه الخصوص. لذلك سيكون تركيزي في هذا المجال أضيق بكثير من مفهوم الثقافة ويتجه نحو بعدين: البعد الأول، يتمثل في اهتمامي بالتفكير في دور الثقافة بالنسبة للتفاعلات الإنسانية التي يمكن فهمها من خلال الاستحقاقات الجوهرية للسياسة التحررية – أي الاهتمام بدرجة الحرية التي يتمتع

بها الأفراد لصياغة وممارسة أسلوب حياتهم الخاصة، ومدى المشاركة التي يمكن أن يمارسوها لمناقشة وتحديد العمل الجماعي. البعد الثاني، التركيز على المزايا النسبية المقبولة في النموذج الصناعي الذي برز خلال القرن العشرين وأسهم في الإنتاج الثقافي وكذلك التركيز على النموذج الذي بدأ في الظهور ليسهم في التواصل الشبكي في أوائل القرن الحادي والعشرين، بدلاً من التركيز على علاقته ببعض التعاريف النظرية للثقافة المثالية.

ولا يمكن أن تهمل نظرية الحرية السياسية دور الثقافة في تنظيم الأحداث البشرية. حيث إننا ننخرط في نطاقات واسعة من الممارسات الاجتماعية وتبادل رموز وشعارات توضح كيف تكون حياتنا وكيف يمكن أن تصبح عليه وأي مسار يكون الأفضل لنا بوصفنا أفرادًا وما المسار الذي لا يفيدنا وما الأهداف التي نود تحقيقها بوصفنا مجتمعات متكاتفة - محليًّا وعالميًّا. وتمثل جميع هذه الاستحقاقات حوارات غير منظمة، تهتم محوريًّا بالأمور التي يتحدث عنها النظام السياسي الحر، ولكنها لا تخضع لأي التزامات كما هي حال العمليات المؤسسية التي تعد منتجاتها "منظمة". فالثقافة تتحرك ضمن عدد من الافتراضات الأساسية والمعارف العامة التي تحدد تصورنا لحالة العالم وتوضح مدى الأفعال والنتائج المتاحة لنا بوصفنا أفرادًا وجماعات. وتقيد اتجاه حواراتنا المتعلقة بالنظر فيما نفعل وكيف يمكن أن نفعله بشكل مختلف. وفي هذا الاتجاه، تعد الثقافات مصدراً للسيطرة إذا ما قيست بالنظرية الانتقادية - أي إنها مصدر يضع قيوداً حقيقية على ما يمكننا القيام به وعلى ما سنكون عليه. وهي بوصفها مصدرًا للقوة، لا تعد قوةً طبيعيةً غير مؤثرة على المساعي الإنسانية ومن ثم نجد أنها تشكل واقعاً لا يكترث بالانتقادات السياسية. وتتأكد قابلية الثقافة للهيمنة وإمكانية التحكم فيها بوضوح عندما نرى جهود الآباء والمعلمين ووكالات الإعلان وإدارات الدعاية، كما تعد الثقافة بؤرة عمل عالمية مباشرة تهدف تحديداً إلى تسخير قوتها بوصفها وسيلة للتحكم في حياة من يمارسها. وفي الوقت نفسه، ليست الثقافة فوهة بندقية أو أغلالاً وزنزانات. لكن هناك قيودًا على الدرجة التي يمكن أن تصل إليها الثقافة لتتحكم في الذين يمارسونها. وتعتمد تلك الدرجة إلى حد كبير على الصعوبة أو السهولة النسبية في حرية الحوارات الثقافية،

أي ما يمكن أن يتحاور بخصوصه الآخرون بحرية أكبر، وتوضح حريتهم في استعراض بدائل وطرق أخرى للتعبير عن تلك الثقافة بشعارات ممكنة ومقبولة.

فعندما تُفهم الثقافة بوصفها موضوعًا مرتبطاً بالاهتمامات السياسية، حتى لو كان ذلك من منظور إطار الحرية فإنه لا يعني، تحويلها إلى متطلبات لممارسة التدخل في المكونات الثقافية وتحويلها إلى امتداد لشرعية صنع القرار السياسي. وبنظرة منهجية، لا تعد التوجهات الثقافية بعيدة عن التنظيم الرسمي والتدابير وتوجهات النظام السياسي. لأسباب عدة: أولاً، كون المشاركة في الآراء الثقافية، غير مرتبطة بصورة وثيقة بخصوصية الآراء الشخصية للفرد ومن ثم تتدخل تنظيمات الثقافة في مستويات عده من استقلالية الفرد تؤدي إلى جعل أي قيمة متعلقة بإسهامات النظام السياسي غير مجدية عمليًّا. الأمر الثاني، هو أن الثقافة مرتبطة بنسيج الحياة اليومية بأسلوب متماسك يجعلها أكثر قوة مما نجده في العمليات والحوارات السياسية. وتمثل لغتها الإطار الأساسي الذي يمكننا من فهم أي شيء، ومن خلالها نفعل أي شيء في أي مكان. ويمكن القول: إن تنظيم الثقافة يعد تنظيماً لإدراكنا العميق للعالم الذي نعيش فيه. والأمر الثالث، هو أن الثقافة تثري أفكارنا بقدر كبير من الإدراك. ما ينتج - عن التحكم فيها أو التدخل في إنشائها وتوجيهها - ردود أفعال شخصية مدركة تؤثر على المواطنين في مستوى اللاوعي أو في مستويات اللاوعي الضعيفة. والأمر الرابع والأخير، هو أنه لا يوجد نقطة ارتكاز خارج الثقافة يمكن أن نعتمد عليها ونقرر ما نريد فعله، كما هي الحال في مبدأ التناظر الذي تؤكده النظرية الأرخميدسية "Archimedean point" للمواد الصلبة – الذي يعتمد على مبدأ التناظر لدراسة الأحجام والأسطح المنتظمة في الطبيعة - وإذا مضينا في البحث بأسلوب أعمق قليلاً في هذا النوع من الإدراك فإننا سنحقق، فهم أفضل - أي إدراك يتلاءم حتى مع أكثر المسائل عدلاً وشرعية عندما تضمن في الحسابات السياسية.

ولا يسمح لنا الالتزام المنهجي المعارض للتدخل المباشر في التبادلات الثقافية دون فعل أو قول أي شيء عن الثقافة أو عن القانون والسياسة أو ما يتصل بها. كما أن ما نشهده يعبر عن القدرة والحاجة على التمسك بنظام إنتاج وتبادل ثقافي وضمان أن الثقافة غير مقيدة وخالية من السيطرة بأفضل مستوى يمكن الوصول. لذلك يجب معرفة ما يجعل

الثقافة غير واضحة لمن يمارسها؛ وما يجعلها أكثر أو أقل عرضة للتقييد الصارم بسبب الحوارات التي تعتمد عليها؛ وكذلك تحديد كل ما يجعل توافر مصادر عديدة ومتنوعة وأشكالاً مختلفة للتدخل الثقافي متاحاً بإمكانية أكثر أو أقل.

وعلى خلفية ذلك، رأيت أن بروز ثقافة الإنترنت يعد تطوراً مقبولاً من منظور النظرية السياسية التحررية. وأُرجِع ذلك بشكل متساوٍ، إلى ما تسببه الخصائص التقنية للوسائل الرقمية وشبكات الاتصالات التي يتحكم فيها الحاسوب وبسبب البنية الصناعية الناشئة في اقتصاد المعلومات المترابطة، الذي يجسده ظهور زيادة منتجات الأسواق الافتراضية بصفة عامة والإنتاج الفردي على وجه الخصوص، سواءً كان ذلك بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين. لقد مكن انفتاح الشبكات الرقمية من ظهور تصورات، بمدى أوسع كثيراً، فيما يتعلق بالشعارات والرموز أو بمجموعات متعددة منها وجعلها واضحة لكل شخص وفي كل مكان. وعلى سبيل المثال، إذا استعرضنا آراء شريحة تمثل قطاعًا واسعًا ممن لديهم وجهات نظر تختص بدمية باربي، باعتبار أنها تشكل رمزاً قابلاً للجدل، فإن ذلك سيؤدي بسهولة وبشكل عام إلى إمكانية تمسكهم بأشكال ثقافية لرموز مختلفة عنها تماماً وتكوين آراء حول تلك الرموز لأي فرد من أفراد تلك الشريحة. وهذه الشفافية غير المعلنة للفرضيات الأساسية والمعارف العامة تعد بداية للتفكير الشخصي المستقل والقدرة على الخروج من قوالب معينة، حيث إن الزيادة في الشفافية تعد – أيضاً – عنصراً ضرورياً ونتيجة حتمية للأعمال التعاونية، ويظهر ذلك بوضوح عندما يتوصل مختلف المشاركين إلى اتفاق واضح لما يعتقدونه، سواء كان ذلك التوافق متأصلاً لدى الجميع أو أنهم وصلوا إليه بالتفاوض حول ما يختلفون عليه وهذه الخطوة هي التي تنقل وجهات النظر من الخلفية الاجتماعية إلى الواقع الحالي، بحيث تصبح الثقافة أكثر قابلية للانتقاد والدراسة. كما أن المرونة المتوافرة في الوسائل الرقمية تحسن بدورها، الدرجة التي تمكن الأفراد من البدء في إنتاج الثقافة الشعبية الجديدة، ونقصد بذلك الثقافة المبنية بالفعل على ثقافة القرن العشرين التي لم تكن متاحةً أبداً لمتهني القصص الشعبية ومدى قدرتهم على إعادة صياغة تلك القصص. كما أن هذه المرونة وقدرة الأشخاص على صياغة ثقافة خاصة بهم، هي التي تغذي الشفافية،

وذلك بسبب ممارسة الأفراد لإنتاج موسيقى أو أفلام أو مقالات خاصة بهم، ما يجعل المرء مشاركاً بوعي أكثر للأعمال الفنية الثقافية التي ينتجها الآخرون وعلى حد سواء، بسبب إعادة رواية القصص المعروفة بأسلوب جديد، إننا نتعرَّف مرة أخرى على الأصول ومصادرها ومعرفة ما إذا كانت تلائم نظرتنا لما تسير عليه الأمور، وما ينبغي أن تكون عليه. وقد برزت ممارسة واسعة للتعلم من خلال العمل الذي جعل المجتمع بأسره قراءً وكتاباً لثقافتهم بفعالية أكثر.

وبالمقارنة مع النظام الثقافي المصمم بشكل جيد في اقتصاد المعلومات الصناعي، نجد أن نشوء أي ثقافة شعبية جديدة وبروز ممارسة أوسع من قبل نشطاء يمتهنون تقديم القصص الجديدة أو قصص مستقاة من الرموز الثقافية التقليدية وإظهار ما يتبع ذلك من اهتمامات، يفتح طريقاً جديداً للحرية. ما يجعل الثقافة أسهل للمشاركة وأكثر وضوحاً لممارسيها. وبطبيعة الحال دون أن يقضي على قوة البنية الثقافة الأساسية. كما أن مفهوم تداول عناصر ثقافية منفصلة عن الثقافة الأم يعد اعتقاداً خاطئًا. وهو في الواقع أمر غير مرغوب فيه. ومع ذلك، فإن الإطار الذي تتيحه لنا الثقافة واللغة التي تمكننا من التعبير ودمج أفكارنا مع ما يعبر عنه الآخرون في حواراتهم الاجتماعية اليومية التي تتخلل حياتنا، يُعدّ أحد الأمور الأكثر تعرضاً للتقييم المنطلق من داخلنا. لقد أصبحنا أكثر حنكة وخبرة بوصفنا مستخدمين لهذا الإطار وأكثر وعياً بهذه المسائل وتولدت لدينا قدرات أكبر للتمييز والتحدي وتغيير كل ما نعده ظلماً والقدرة على التعبير وتبادل المعلومات وتبني ما نجده مفيداً لنا. ومع ذلك، وكما هو موضح في الفصل الحادي عشر، فإن التنافس بين النموذج الصناعي للإنتاج الثقافي واقتصاد المعلومات المترابطة لم يظهر بشكل واضح في أي مكان أكثر مما هو بارز من خلال التساؤلات المتعلقة بتحديد درجة ما تسمح به الثقافة الشعبية الجديدة للقرن الحادي والعشرين لتستفيد من مخرجات النموذج الصناعي للقرن العشرين. إن المخاطر في هذه المعركة عالية. ولا يستطيع أحد أن يخترع ثقافة جديدة من العدم. وكما هو عليه الحال اليوم نعد أنفسنا كائنات ثقافية، نشترك في استخدام عدد من الشعارات والرموز والروايات التي تعتمد بشدة على مخرجات تلك الحقبة الصناعية. وإذا أردنا امتلاك هذه الثقافة

وقبولها واستخدامها منبراً جديداً للتعبير عن احتياجاتنا وحواراتنا اليومية، يصبح من الضروري إيجاد وسائل تمكن من القطع واللصق وإعادة الخلط للثقافة الموجودة. وهذه الحرية بكل تأكيد، هي التي واجهت تحديات القوانين التي كتبت لتنظم ممارسة تقنيات واقتصاد وثقافة القرن العشرين بشكل مباشر.

الفصل التاسع

العدالة والتنمية

كيف يمكن أن يؤثر ظهور قطاع كبير من الأسواق الافتراضية، يعتمد على منتجات اقتصاد المعلومات ويستند على الملكية العامة، في توزيع ونشر تلك المنتجات ويشارك في ازدهار المجتمع ورفاهيته؟ الجواب التشاؤمي، أن التأثير ضئيل جدًّا؛ لأنه لا يمكن التغلب على مشكلة الجوع وانتشار الأمراض والتفرقة العنصرية المتجذرة بعمق في المجتمعات وكذلك التفرقة العرقية والطبقية والفئوية، عن طريق نظام إنتاج لامركزي للمعلومات وغير خاضع لسيطرة أحد وغير مملوك لجهة أو شخص محدد. كما أنه دون توافر مياه نقية ومحو للأمية وظهور حكومات معتدلة تؤدي واجباتها بشكل جيد وتتبنى بصدق الالتزامات العالمية المتعلقة بمعاملة جميع البشر بما يستحقونه فعليًّا من العدل والمساواة، يصبح تأثير عالم الإنترنت الرائع غير مجدٍ لمليارات الفقراء والمحرومين، سواءً كانوا يعيشون في عالم يحظى باقتصادٍ متطور أو أنهم وعلى نحوٍ أكثر أهمية وعمق يعيشون في بلدان فقيرة اقتصاديًّا ودخل متوسط. ويوجد ما يكفي من الحقائق للميل نحو هذه الإجابة التشاؤمية، ولتجنب مثل هذه الإجابة لا بد من قبول أن التحول إلى اقتصاد المعلومات المترابطة سيؤدي إلى ظهور آثار واضحة في مجال العدالة والتنمية البشرية.

وعلى الرغم من الحذر المطلوب لتجنب المبالغة في الحديث عن الدور الذي يمكن أن يؤديه اقتصاد المعلومات المترابطة لحل قضايا العدالة، إلا أنه من المهم أن ندرك أن المعلومات والمعرفة والثقافة هي المدخلات الأساسية لنمو الإنسان ورفاهيته. فالمعرفة

والابتكارات البيولوجية أمران أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي. وتعد الاختراعات الطبية والوصول إليها أساساً لتمكين الناس من العيش حياة طويلة وصحية. كما أن محو الأمية والتعليم أمران أساسيان لانتقال الأفراد، إلى الديمقراطية والتحكم في أنفسهم وفي إمكاناتهم الاقتصادية، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يعتمد بشدة على الابتكارات والمعلومات. ولهذه الأسباب مجتمعة، أصبحت سياسة شفافية المعلومات عنصراً حاسماً في سياسة التنمية وتحقيق الازدهار والرفاهة في المجتمع وتوزيعها بعدالة بين أفراده. وقد أصبح الحصول على المعرفة مسألة أساسية لتنمية الإنسان. كما أن ظهور اقتصاد المعلومات المترابطة يتيح فرصاً واضحة لتطوير نموذج معياري للعدالة والحرية، مقارنةً مع ما قد حققه اقتصاد المعلومات الصناعية.

ويمكن تحليل الآثار المترتبة بسبب نشوء اقتصاد المعلومات المترابطة على العدالة والمساواة بالتدقيق في محورين مختلفين تماماً: الأول، يتعلق بالحرية ويعتني في المقام الأول بشكلٍ من أشكال تساوي الفرص. والثاني يتعلق بالديمقراطية الاجتماعية، أو التنمية الموجهة والمركزة نحو تزويد المجتمع العالمي بقدر كبير من عناصر الازدهار والنمو الإنساني. ويمكن القول: إن توافر المعلومات من مصادر الأسواق الافتراضية وإتاحة قدر من تساوي الفرص للعمل في بيئة إنتاج حرة وغير خاضعة لسيطرة أحد يؤدي إلى تحسين التوزيع العادل ونموه من خلال المحورين المذكورين على حد سواء، ويتم هذا التحسين بوسائل مختلفة. وعلى الرغم من الاختلافات القائمة بين هذين المحورين، إلا أن التأثير يتبلور في إمكانية الوصول، أي الوصول لفرص العمل المتاحة للفرد وكذلك الوصول إلى المخرجات والمدخلات المتاحة في اقتصاد المعلومات. ومن المعلوم أن الاقتصاد الصناعي قد أوجد حواجز تتمثل في التكلفة والمعاملات المؤسسية لكلا المحورين. بينما قلص اقتصاد المعلومات المترابطة تلك الحواجز أو أنه أوجد مسارات بديلة للالتفاف حولها. أي إنه إلى حد ما، ساوى بذلك بين فرص المشاركة بوصفها عنصرًا اقتصاديًا فاعلاً وبين القدرة العملية على اقتسام معطيات الاقتصاد العالمي المتنامي المستند على المعلومات.

ونجد مع ذلك، أن الفرص التي وفرها اقتصاد المعلومات المترابطة، كثيراً ما تتعارض مع المجريات الأساسية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المتعلقة

بالتجـارة الدوليـة وأنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ إن هاتين القوتين الرئيسـتين قد أسـهمتا بشـكل منهجي في التوجه نحو حماية حقوق الملكية الخاصة بأقصى ما يمكن والعمل أيضـاً على زيادة الاعتماد الصـارم على براءات الاخـتراع وحفظ حقوق التأليف والنشـر والحقوق الحصـرية والحقوق المماثلة بوصـفها أساسًا لسياسـة النمو والتطوير المعتمدة على المعلومات الأساسية. في الفصل الثاني تم إيضاح أن أسباب اهتمام مثل هذه السياسات بتحسين الابتكارات نابع من وجهة نظر اقتصادية بحتة، حيث إن النظام الذي يعتمد بشـدة على منهجية الملكية الخاصـة لإنتاج المعلومات لا ينظـر إليه على أنه مجرد نظام غير فاعل، بل إنه غير عادل. وقد صـممت قوانين حقوق الملكية الخاصـة لاستنباط المؤشرات التي توضح مدى قدرة واستعداد الناس للشراء. وبوجود تباين كبير بين أساليب التوزيع، كما هي الحال في الاقتصـاد العالمي، تصـبح السـوق معيارًا غـير مؤهل لقياس مسـتوى ازدهار المجتمع. ويُعدّ النظام الذي يسـتند على الابتكارات من أفضـل الأنظمة وأكثرها دعماً للوصول إلى رفاهية المجتمع على أساس قدرات الأفراد ودرجة استعدادهم للشـراء ومدى توجههم للتعبير عن مسـتوى ازدهار الأثرياء وتدهور حياة الفقراء. فعلى سبيل المثال نجد أن عشرين ألف مراهق أمريكي يرغبون ولديهم القدرة على شراء علاج حب الشـباب، بينما يموت أكثر من مليون إفريقي سـنويًّا من الملاريا بسبب عدم قدرتهم على شـراء اللقاح اللازم. لذا يمكن اسـتنتاج، أن النظام الذي يعتمد اعتماداً كبيراً جدًّا على نموذج الملكية الخاصـة في إدارة الإنتاج وتبادل المعلومات يعد نظاماً غير عادل؛ لأنه يدفع نحو زيادة رفاهية نسبة ضئيلة من الأشخاص الذين يستطيعون دفع الكثير من المال لإدخال تحسينات تدريجية في معيشتهم، ويعمل في اتجاه إنقاص رفاهية أشخاص كثيرين لا يستطيعون شراء ضروريات الحياة.

نظرية حرية العدالة واقتصاد المعلومات المترابطة:

يمكـن تصـنيف نظريـات العدالة والحرية حسـب طريقة تصـنيفها لمصـادر عدم المسـاواة على أساس الحظ والمسـؤولية والترتيبات الهيكلية. وأقصد بالحظ أسباب فقر الفرد الخارجة عن إرادته، التي تمثل جزءًا كبيراً من حياته بسبب خياراته أو إجراءاته.

وأعني بالمسؤولية، أسباب فقر الفرد الذي يمكن إرجاعه إلى خياراته وأفعاله. أما الترتيبات الهيكلية فهي أسباب عدم المساواة بين الأفراد الخارجة عن إرادتهم، ولكن يمكن إرجاعها إلى المؤسسات والمنظمات الاقتصادية أو إلى العلاقات الاجتماعية التي تشكل إطار التعاملات في المجتمع وتقيد سلوك الفرد أو تقوض فعاليته في مساعدة ذاته.

ويمكن اعتبار أن "نظرية العدالة" تقوم على فكرة أن أفقر الناس أصبحوا كذلك بسبب الحظ فقط، كما يراها جون رولز "John Rawls". فهو يرى أن الطريقة المنهجية للدفاع عن الحد من إعادة التوزيع تستند على "مبدأ اختلاف الرأي". ومن الضروري أن ينظم المجتمع جهوده في إعادة التوزيع لكي يحقق للأفراد الأقل رفاهية أفضل ما يمكن أن يصلوا إليه من رفاه. أما "نظرية الاستحقاق" فهي تنص على أنه، بسبب أن أيًّا منا يمكن - من حيث المبدأ - أن يكون ضحية الحظ الصرف، لذا يجب علينا جميعاً الاتفاق على تقليل تعرضنا للظروف المروعة جدًّا، إذ لا يعرف أحد موقعه في خريطة توزيع سوء الحظ. والتطبيق العملي، هو أنه في الوقت الذي نسعى فيه نحو التضحية بجزء من الإنتاجية لتحقيق إعادة التوزيع، فإننا لا نستطيع التضحية بأكثر مما يجب. وإذا فعلنا ذلك، فإننا على الأرجح سنتسبب في ضرر الضعفاء والفقراء بدلاً من مساعدتهم. وقد شرح روبرت نوزيخ "Robert Nozick" نظريات العدالة والحرية، بأسلوب واضح جدًّا في نظريته التي أطلق عليها اسم "نظرية الاستحقاق" التي تميل إلى تجاهل سوء الحظ أو تأثير الترتيب الهيكلي على فقر المجتمع. وتركز فقط على معرفة ما إذا كانت إعاقة شخص معين في أي لحظة قد فرضت عليه بأسلوب غير عادل. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فليس من العدل وضعها على كاهل الشخص نفسه. والواضح أن هذه النظريات تتجاهل الفقراء، وتعدّ - ضمنيًّا - أن تفاقم الفقر من مسببات نجاح الأثرياء، وتنكر النظرية محنة الفقراء وتوجههم لعدم المطالبة بإعادة التوزيع.

ويمكن استنتاج ملاحظة أساسية؛ وهي ارتباط حالة الفرد الاقتصادية بأفعاله الشخصية، إذ ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة بموضوع رفض إعادة التوزيع، كما شرحه عدد من الكتاب الأحرار في أعمالهم. ومنهم رونالد دوركين "Ronald Dworkin" الذي قدم من خلال بحثه المسمى "عدم المساواة" نقداً لبحث نشره راولز "Rawls"، حاول

فيه إدراج أحد عناصر "المسؤولية الشخصية" بجانب الدور الذي يؤديه الحظ للتسبب في الفقر. وحسب طرحه، تطرق لحالتين من حالات الفقر:

(1) حالة الفقر عندما توزع الموارد بالعدل.

(2) عندما يعوض نظام التأمين سوء الحظ في المحاولة الأولى.

واستنتج بعد ذلك أن الفقر ينتج من الاختيارات الخاطئة، وليس الحظ السيئ، ولن يستفيد صاحبه من مبدأ إعادة التوزيع. ومع أن نظرية راولز تتجاهل "المسؤولية الشخصية" وهي في هذا الصدد، أقل قبولاً من منظور النظرية التحررية التي تحترم الاستقلال الشخصي للفرد، إلا أنها تتميز بتوفير مقياس أساسي واضح بجلاء يبرز نظاماً عادلاً يفسر هذه المسألة. ويمكن قياس رفاهية الطبقة الأكثر فقراً وفقاً لقواعد مختلفة لإعادة التوزيع في اقتصاد السوق. وعند ذلك يمكن أن يرى الإنسان درجة المبالغة في تأثيرات إعادة التوزيع، فيما يتعلق بتقليص الرفاهية لدرجةٍ يصبح عندها أشد الناس فقراً، أسوأ حالاً عما سيكونون عليه في ظل نظام يعتمد على مساواة غير عادلة. ويمكن لأي مراقب مقارنة ما حصل في الاتحاد السوفيتي سابقاً وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن التاسع عشر، واستخلاص النتائج. وتتطلب خطة دوركين "Dworkin" المتعلقة بالتأمين، إمكانية دقيقة للغاية لقياس التأثير المتوقع الذي يتسبب في تعطيل مختلف المسببات لإعاقة الثراء في الاقتصاد التجاري – مثل الثروة والذكاء والصحة – ومعايرة درجة الثراء لتحييد تلك المسببات وكذلك توفير وسيلة قياس للسياسات. ومع ذلك، فقد كان لها الفضل في التمييز بين طفل محظوظ سقط في براثن الفقر من خلال الاستثمارات السيئة المقرونة بتكاسله، وبين شخص ولد في عائلة فقيرة بقدرات عقلية منخفضة، وذلك لأغراض تقدير فوائد الاستفادة من جهود إعادة التوزيع بين أفراد المجتمع. وقدم بروس أكرمان "Bruce Ackerman" في كتابه: العدالة الاجتماعية والدولة المتحررة "Social Justice and the Liberal State" آلية للتمييز بين المستحقين وغير المستحقين، ولكنه أضاف مرونة للسياسة بتضمين بعد بنية محيط الحظ والمسؤولية الشخصية. وبالإضافة إلى الحظ الصرف المرتبط بثراء عائلة الفرد عند ولادته والصفات الجينية

التي ولد بها، هناك أيضاً مسائل تتعلق بنظام التعليم ونموذج التعاملات الذي يعيش فيها الفرد، وتتمثل في الفرص المتاحة، التي تزيل عن طريقه جميع المشكلات والأعباء. وتسعى مقترحاته كذلك لتوفير علاج مهم لهذه الإخفاقات يؤدي نتيجة معقولة. وتتطابق أحد اقتراحاته مع فكرة آن ألستوت "Ann Alstott" وبروس أكرمان "Bruce Ackerman" التي تقترح اعتماد هبات شخصية للأطفال تمولها الحكومة عند ولادتهم، بالإضافة إلى حرية صرفها مع تحمله تدني معيشته وازدهاره[1]. وأكد أيضاً على ضرورة الالتزام بنموذج تعاملات أكثر انفتاحاً وتأييداً للمساواة يسمح لأي شخص أن يصل إلى فرص التعامل مع الآخرين بدلاً من الاعتماد – مثلاً – على أسلوب انتقائي للوصول إلى الروابط الاجتماعية بوصفها شرطاً مسبقًا للسلوك المؤدي للإنتاج.

وتتفق جميع النظريات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحريات على أن اقتصاد المعلومات المترابطة يحسِّن العدالة. ولتوضيح ذلك تصور وجود سلعة ما تدعم تطوير من يستخدمها، مثل البرمجيات أو الموسوعات أو أداة لفحص المنتجات. الآن تخيل أنه بالإمكان الاختيار بين إنتاج تلك السلعة بالاعتماد على السوق الافتراضية والإنتاج الاجتماعي العالي التكلفة، وبين تمكُّن مالك تلك السلعة من استبعاد المنافسين سواءً المعتمدين على آليات السوق التقليدية أو المعتمدين على الإنتاج الاجتماعي. وذلك باستخدام سلطة الحكومة لتطبيق براءات اختراع لواجهة برنامج مهم، بحيث يصبح استخدامه لجعل برنامج يعمل مع برنامج آخر بسهولة مكلفاً جدًّا؛ كأن يفرض رسومًا محددة على المؤلفين لأي موسوعة يريدون استخدامها في التعليم الرسمي لفائدة طلاب المدارس أو فرض شروط صارمة جدًّا لحقوق الطباعة والنشر باستخدام معلومات واردة في مصادر أخرى (مثل حظر طباعة نُسخ من موضوع معين في لغة البلد المعني) وفرض عقوبات عالية على من يخالف أي فقرة صغيرة من الحقوق؛ أو إعطاء الموضوعات المفترضة للفحص حقوقًا قوية جدًّا تسمح لهم بالمطالبة برسوم لتمكينهم من استخدام المنتج لفحص منتج محدد – مثل السماح بحقوق استخدام العلامات التجارية للدلالة على المنتجات، أو حظر استخدام الآلية من قبل أي شخص لفحص ما لديه دون إذن مسبق. ليست التفاصيل مكان اهتمامي الآن. ولكنني أطرحها فقط لتوفير تصور للبدائل

الشائعة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات فعليًّا، لتحميل المنتجين للسلع المعتمدة على الأسواق الافتراضية أعباءً كبيرة، سواءً كانت الجهة المنتجة منظمة غير ربحية أو مجموعة غير رسمية تسعى للإنتاج التعاوني. كما يمكن افتراض وجود مجموعتين من الأنظمة هما: مجموعة أنظمة (أ) ومجموعة أنظمة (ب) وأن مجموعة (أ) أكثر مرونة من حيث إمكانية الوصول إلى المعلومات المتاحة ومجموعة (ب) تفرض رسومًا عالية للحصول على تلك المعلومات. وكما هو موضح في الفصل الثاني، فإن تبني مجموعة (ب) سيؤدي إلى خفض إنتاج المعلومات والاختراعات، حتى لو كان القصد من ذلك زيادة إنتاج المعلومات عن طريق تعزيز حقوق الطبع والنشر مثلاً أو فرض رسوم براءات الاختراع التي تُشجِّع المنتجين. وذلك بسبب ضرورة موازنة الحوافز التي تضاف لبعض المنتجين الذين يهدفون إلى تحقيق فوائد تنشأ من تطبيق حقوق الطباعة والنشر أو حقوق براءات الاختراع مع حجم تكاليفهم. وتشمل هذه التكاليف (1) ارتفاع التكاليف بالنسبة للمنتجين المعتمدين على الحقوق الحصرية و(2) ارتفاع التكاليف للمنتجين الذين لا يعتمدون بتاتاً على الحقوق الحصرية، ولكن بدلاً من ذلك فإنهم إما يستخدمون نموذج الأسواق التي تعتمد على الملكية العامة – مثل نموذج الخدمات العامة – أو أنهم يستخدمون نموذج المنظمات غير الربحية والمؤلفين الفرديين، علماً بأن ذلك لا يستفيد بأي حال من الأحوال من تشريعات إنفاق الملكية العامة المتاحة بشكل متزايد. ومع ذلك، إذ اعتبرنا حالة أضعف بكثير من ذلك الافتراض، تتمثل في أن أي شدة في تنظيمات الحقوق الحصرية لن تؤثر على عموم الإنتاج. وذلك بافتراض أن يسعى المنتجون الذين يعتمدون على نموذج الملكية الخاصة إلى زيادة في حجم منتجاتهم تكفي بشكل دقيق لتعويضهم عن الخسائر التي تسببها تكلفة الإنتاج المستند على أدوات الملكية العامة.

ومن السهل ملاحظة أن التحول في السياسة من مجموعة أنظمة (أ) إلى (ب) يؤدي إلى تناقص نسبي في الإنتاج حسب نظريات متعددة مثل نظريات راولز "Rawls" أو أكرمان "Ackerman". وذلك يعني أنه بتطبيق مجموعة أنظمة (أ) في دولة (أأ) التي يتوفر فيها خمسة موسوعات إلكترونية، وأن إحدى الموسوعات أنتجت حسب النموذج التعاوني وأنها متاحة مجاناً لأي شخص. عندئذ ستحقق مجموعة أنظمة (ب)

نجاحاً أفضل. وعندما يتوافر في دولة أخرى (ب ب)، أيضاً خمس موسوعات. وأنه قد أصبح تشغيل الموسوعات المجانية مكلفًا للغاية، وأن تشغيل الموسوعات التجارية على الإنترنت أكثر ربحية. فإنه عندما تدخل موسوعة تجارية جديدة منافسة في السوق مع الموسوعات الأربع التجارية القائمة في دولة (أأ) وبسحب الموسوعة المجانية من السوق فإنه يلاحظ حسب مبدأ التباين، أنه يمكننا اعتبار أن التحول قد أدى إلى استقرار في الازدهار العام كما يتصوره كالدور هيكس "Kaldor Hicks"، أي إن الازدهار العام قد ازداد بما فيه الكفاية بحيث إنه على الرغم من أن بعض الناس قد يصبحون أسوأ حالاً من ذي قبل، إلا أن الذين تحسنت أحوالهم يمكنهم، من حيث المبدأ، تعويض عدد الناس الذين ساءت أحوالهم بقدر كافٍ لجعل الجميع إما أفضل حالاً أو إبقاء أحوالهم على ما كانت عليه من قبل - برغم وجود خمس موسوعات الآن جميعها يتقاضى رسوم اشتراك. والحقيقة أن أفقر أفراد المجتمع يصبحون في حال أسوأ، حتى عند ما نفترض أن رخاء المجتمع العام ظل على حاله دون تغيير. ففي دولة (أأ) مثلاً، يستطيع المجتمع الوصول إلى موسوعة مجانية واحدة. ويمكنهم كذلك استخدام المعلومات أو الأداة المساعدة في البرمجة، إذا كنا نتحدث عن مثال أدوات البرمجة دون الاضطرار إلى التخلي عن أي موارد أخرى من مصادر الرخاء.

أما في دولة (ب ب) فإنه يجب عليهم الاختيار بين استخدام العدد نفسه من الموسوعات كما كانوا عليه من قبل، مع استخدام أقل لبعض الموارد الأخرى المتعلقة برخائهم، أو المحافظة على مستوى الرخاء نفسه باستخدام موارد أخرى، دون أن يكون لديهم موسوعة. وإذا افترضنا، على عكس ما تطرحه النظريات والدلالات الأكاديمية المتاحة في أدبيات الاختراعات الاقتصادية، أن الانتقال إلى دولة (ب ب) بمنهجية محتملة ستحسن حوافز واستثمارات المنتجين التجاريين وتبقى دون تغيير ودون أن تبرر التحول في السياسة من وجهة نظر مبدأ التباين. ويلزم الحفاظ على متطلبات أكثر صرامة: تجعل التحسن الهامشي في نوعية الموسوعات وانخفاض الأسعار التي تسببها المنافسات التجارية التي لا يشعر بها المنتجون التجاريون عندما يتنافسون مع المجموعات التعاونية المنتجين للسلع المجانية تحسن أحوال الفقراء، على الرغم من أنهم مضطرون الآن لدفع أي ثمن للوصول إلى الموسوعة، مقارنةً مع ما كانوا عليه عندما كان يوجد أربعة

منافسين تجاريين مع مستويات استثمارية مسبقة تعمل في طبيعة تنافسية تتكون من أربع موسوعات تجارية وواحدة مجانية.

وحسب نظرية أكرمان "Ackerman" في العدالة، فإن مزايا اقتصاد المعلومات المترابطة مازالت أكثر وضوحاً حتى الآن. إذ إن "أكرمان" وضع تصنيفاً لبعض المتطلبات الأولية للمشاركة في اقتصاد السوق للوصول إلى إطار التعاملات وإلى المعلومات الأساسية والمواهب التعليمية الملائمة. لدرجة أنه يرى أن أي وسيلة أساسية ضرورية للمشاركة في اقتصاد المعلومات لا تكون مرتبطةً بالأسعار – أي إنها تتوافر مجاناً لأي شخص – وهي متاحة بهيئة تجعلها معزولةً إلى حد كبير عن حالة الثراء المسبق. وبهذا المعنى على الأقل، يتغلب تطور اقتصاد المعلومات المترابطة على بعض عناصر بنية الفقر المستمرة التي يسببها نقص الحصول على المعلومات المتعلقة بتوضيح الفرص المتاحة للإنتاج والاستهلاك الأرخص في الأسواق، ومستوى الجودة أو عدم القدرة على التواصل أو بيئة العمل التي يمكن للمرء أن يمارس فيها إنتاجية عالية. ومع أن نظرية "دوركين" لا توفر مساحة واضحة مماثلة لرسم خرائط تأثير اقتصاد المعلومات المترابطة على العدالة، إلا أنها توضح بعض الفوائد، دون وجود خسائر، وذلك من منظور، إتاحة إمكانات أكثر لاقتصاد المعلومات المترابطة على أسس الأسواق الافتراضية. وطالما أن هناك من يقبل مبدأ سوء الحظ بوصفه مسببًا جزئيًّا للفقر، عندها يعد توافر مصادر المعلومات للاستخدام المجاني أحد آليات تخفيف آثار سوء الحظ وأنه يقلل من الحاجة للتعويض عن تلك الآثار بقدر ما تفسر بنقص الوصول إلى مصادر المعلومات. كما أن إمكانية التواصل الإضافية التي أتاحتها شبكات اتصالات يستخدمها في الوقت نفسه المنتجون للتواصل ببعضهم بطواعية تامة واحترام لرغبتهم في التواصل لتبادل بيانات منتجاتهم بشكل مجاني. في حين أن الفوائد تصل إلى الأفراد بغض النظر عما إذا كانوا يعانون من سوء الحظ أو أن فقرهم كان بسبب عدم تحملهم للمسؤولية، ولا يشتمل ذلك على إعادة توزيع الموارد بصورة إجبارية يفرضها الأفراد المعتمد عليهم على الأفراد عديمي المسؤولة.

وعند تطبيق نظريات العدالة والحرية، يتضح أن نشوء اقتصاد المعلومات المترابطة ليس تطوراً مطلقًا، إلا في ظل افتراضات مقيدة تتعارض مع ما يعرف من خلال الدراسات

النظريــة والأكاديمية المتعلقة باقتصــاد إنتــاج المخترعات والمعلومات وظهــور قطاع كبير من إنتــاج وتبادل المعلومات التي تقوم على نماذج التفاعلات الاجتماعية وليس على نموذج الملكية الخاصة الذي يقصي الآخرين من سوق العمل ويسهم في إعاقة تطوير أساليب توزيع الموارد في المجتمع. بالإضافة إلى أن مخرجات نماذج التفاعلات الاجتماعية متاحة بحرية لأي شخص، ســواءً كانت تلك المخرجات تعتمد على الأســواق التقليدية أو الافتراضــية. حيث إن الوســائل والأدوات التي تنتجها تعمل على تحسين إمكانيات جميع المتصلين بشبكة الإنترنت، سواء كانوا يســتخدمونها بوصفهم مســتهلكين أو بوصفهم منتجين. كما أنها تخفض كذلك، تأثير التوزيع غــير العادل للمــوارد، لأنها توفر بيئة حوار ومنصــات تتميــز بقدر كبير من تســاوي الفرص للمشــاركة في المشروعات التجارية الضخمة من خلال الأســواق التقليدية أو الافتراضية على الســواء. وقد شرحت هذه الخصــائص بتفاصيل أوســع فيما يتبع من هذا الفصل ومن المهم التأكيد هنا أن تساوي الفرص للعمل ضد الظروف غير المتكافئة أمر أساسي تتفق عليه جميع نظريات العدالة والحرية. وعمليًّا فإن الخصائص المتعلقة باقتصاد المعلومات المترابطة تجعل إمكانية الوصــول الواســع للإنترنت هدفاً أكثر بروزاً من سياسة إعادة توزيع الموارد. كما أنها تفعل المناقشــات المتعلقة بالسياســات، التي يناقش معظمها هذه الأيام في المجتمع السياســي ويشمل النقاش الاختراعات والنمو، وأحياناً يشمل أيضاً الحرية وموضوعات العدالة.

إستراتيجية استخدام الملكية العامة لتحقيق النمو والازدهار الإنساني:

هناك تعريف قديم للديمقراطية الاجتماعية، لا يركز على الظروف النظرية للمساواة في المجتمع الحر لكنه يركز على النمو، والرفاهية في المجتمع. حيث إن مفهوم العدالة يشترك مــع نظريات الحرية في قبول الاقتصــاد التجاري بوصــفه عنصــرًا أساســيًّا في المجتمعات الحرة. ومع ذلك، فإنه لا يضــمن تســاوي الفرص أو حتى مجرد ضــمان مســتوى معين من الضــمان الاجتماعي الذي مازال يتغاضى عن ســقوط الكسالى، ولكنه يسعى لضمان درجة عاليــة من نمــو ورفاهية المجتمع بأكملــه. وهذه هي حال المجتمعــات الأوروبية الديمقراطية وقد كان الطموح يتمثل في الوصــول إلى مســتوى أساسي عالٍ جدًّا، مع أن النماذج الأساسية حتى المتعلقة بالأمن الاجتماعي الأمريكي تتبع تلك الخصائص - ما لم يتم تغييره جذريًّا في

السنوات القادمة. ولم تكن أدبيات مكافحة الفقر العالمي والتخفيف من حدته مهتمة بذلك في البداية، ولكن مع نمو الاتصالات العالمية وزيادة الوعي وتحسن المعيشة وظروف الحياة لأغلبية المجتمعات التي تعيش في اقتصاد متطور، بدأت الخطوط الفاصلة بين الاهتمام بالظروف المحلية ومكافحة الفقر العالمي في التلاشي. ولقد شهدنا زيادة في دمج اهتمامات المجتمع الأساسية مع الاهتمامات العامة للنمو الإنساني في كل مكان. ولم يتكشف ذلك في أي عمل منفرد أفضل مما برز بوضوح كبير في أعمال أمارتيا سين "Amartya Sen"، الذي ركز على محورية التنمية في كل مكان للتعريف ليس فقط بالعدالة ولكن كذلك بالحرية.

إن بروز السمات الواضحة في التنمية العالمية بوصفها عنصرًا أساسيًّا لنشر العدالة يستند إلى حد كبير على ضخامة المشكلات التي يواجهها الكثير من سكان العالم[2]. حيث إن 80% من المواطنين في أكبر ديمقراطية في العالم - التي يبلغ عدد سكانها أكثر قليلاً من مجموع سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعة - يعيشون على أقل من دولارين يوميًّا، و أن 39% من البالغين أميون و47% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن بالنسبة لأعمارهم. وفي الدول الديمقراطية الأكثر ثراءً في إفريقيا، يتعرض الأطفال للموت قبل بلوغ سن الأربعين بنسبة تصل إلى 45%. ويمكن القول: إن الهند وجنوب إفريقيا لا تزالان بعيدتين كل البعد عن كونهما أسوأ الدول، حيث إن نطاق الفقر في جميع أنحاء العالم يؤدي إلى خفض معنوي لأي حوار مقبول عن العدالة. ومن البدهي أن تبدو هذه المشكلات جوهرية لدرجة كبيرة ولن تتأثر بشدة بسبب نشوء اقتصاد المعلومات المترابطة، فما عسى تستطيع موسوعة ويكيبيديا فعله لنسبة 49% من سكان الكونغو الذين يعانون من نقص دائم للوصول إلى مصادر المياه النقية؟ والأهم في الواقع، هو تجنب المبالغة في أهمية سياسة المعلومات والاتصالات المتعلقة بسياق التنمية البشرية العالمية. لكن من المهم أيضا عدم تجاهل الدور المركزي للمعلومات لمعظم إستراتيجياتنا الأكثر تقدماً لإنتاج المكونات الأساسية التي تحقق الازدهار والتنمية. ولرؤية هذا، يمكن أن نبدأ بالنظر في مكونات مؤشر التنمية البشرية (HDI).

لقد صدر تقرير التنمية البشرية للمرة الأولى في عام 1990 بوصفه محاولة لقياس مجموعة واسعة من المكونات التي تسهم في رفع مستوى المعيشة في الحياة وجعلها في نهاية

المطاف ممتعة. وقد تطور التقرير ليصبح في وضع متناقض مع المؤشرات التي تتمحور حول الناتج الاقتصادي، مثل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو النمو الاقتصادي المستقل، وذلك لتوفير تصور أدق يوضح جوانب اقتصاد البلاد والمجتمع لكي تصبح أكثر ملاءمة أو أقل ملاءمة للعيش. وسمح بظهور منهجية أكثر دقة لتحسين ظروف الحياة في كل مكان.

وكما وضح سين "Sen"، فإن الشعوب في الصين وولاية "كيرالا" في الهند وسريلانكا يعيشون حياة أطول وبصحة أفضل مقارنةً ببلدان أخرى، مثل البرازيل أو جنوب إفريقيا التي لديها أعلى نسبة دخل بالنسبة لكل نسمة "higher per capita income[3]". إن تقرير التنمية البشرية يقيس مجموعة كبيرة من منتجات وخصائص الحياة. والمؤشر المركب الأساسي الذي تتابعه هو مؤشر التنمية البشرية (HDI). وهذا المؤشر يحاول معرفة قدرة المجتمع على العيش بأعمار طويلة وصحية، وأن يكون متعلم وقادرًا على الحصول على موارد مادية كافية لتوفير مستوى معيشي لائق. ويفعل ذلك بدمج ثلاثة عناصر رئيسة هي: العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على القراءة والكتابة للبالغين ومعدلات الالتحاق بالمدارس والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. كما هو موضح في الشكل 9.1 – ففي اقتصاد المعلومات العالمي – نجد أن جميع هذه الإجراءات إلى حد كبير، وإن لم تكن منفردة، تسهم في الوصول إلى المعلومات والمعارف والمعلومات المضمنة في السلع والخدمات. ومن المؤكد أن متوسط العمر المتوقع يتأثر بمستوى التغذية الكافية وإمكانية الحصول على الأدوية المنقذة للحياة. كما أن ابتكارات التقنية الحيوية للأغراض الزراعية، إلى جانب الابتكارات في مجال التقنيات الزراعية وغيرها من أساليب الأداء التقني الأولي في وسائل الابتكارات يتسبب في تحسين جزء كبير من قدرات المجتمعات على إطعام أنفسهم وتطوير علوم الغذاء. وتعتمد صناعة الأدوية على البحوث الصيدلانية وعلى إمكانية الوصول لنتائج تلك البحوث، كما تعتمد الرعاية الصحية أيضاً على البحوث والنشرات العلمية المتخصصة في تطوير ونشر المعلومات التي توضح أفضل الممارسات الصحية. وليس مستغرباً أن يعتمد التعليم هو الآخر إلى حد كبير، على إمكانية الوصول إلى المواد والوسائل التعليمية. ويشمل ذلك الحصول على الكتب المدرسية الأساسية وتوافر المكتبات وأجهزة الحواسيب ونظم الاتصالات وتوافر المراكز الأكاديمية المحلية. وأخيراً، يمكن القول: إن المخترعات

قد دفعت النمو الاقتصادي بشكل محوري لأكثر من نصف قرن. ويتضح ذلك بجلاء لكل من التحق بالتعليم أخيرًا، إذ يمكنهم تحسين حياتهم الخاصة بسرعة أكبر بتطبيق أفضل الممارسات والتقنيات المتقدمة التي تم تطويرها في بلدان أخرى، ومن ثم تكييفها لتلائم الظروف المحلية، كما يمكنهم إضافة عناصر خاصة بهم باستخدام البيئة التقنية الجديدة التي أصبحت في متناول أيديهم. إن جميع هذه العناصر الثلاثة تتأثر بشكل كبير بإمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة واستخدامها. كما أن الدلائل الجوهرية لاعتقاد أن ظهور اقتصاد المعلومات المترابطة يمكن أن يوفر فوائد كبيرة للتنمية البشرية هو أن الطريقة التي ننتج من خلالها معلومات جديدة يمكن أن يكون لها تأثير كبير ومهم على التنمية البشرية، وبالقدر نفسه من الأهمية، يمكن القول نفسه عن الإطار المؤسسي الذي نستخدمه لإدارة مخزون المعلومات والمعرفة الموجودة في جميع أنحاء العالم.

شكل 9.1 مؤشر التنمية البشرية والمعلومات

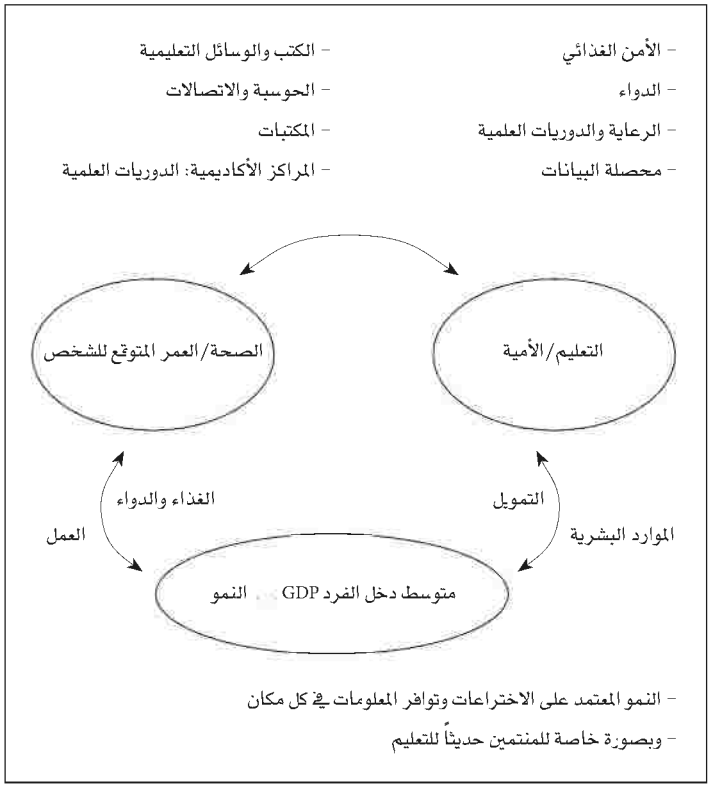

سلع المعلومات والأدوات التقنية والمعلومات والمعرفة

يتأثر الاقتصاد المتطور بثلاث خصائص مهمة، من الضروري توافرها في جميع اقتصاديات الدول النامية والدول الأقل نمواً إذا ما أريد لها أن تتطور، ويتوافر فيها فرص التجديد والابتكار. وتتضمن تلك الخصائص موارد السلع المحتوية على معلومات والأدوات التقنية والمعلومات والمعرفة – مثل السلع الاستهلاكية وأدوات الإنتاج.

سلع المعلومات: عبارة عن سلع معلوماتية، لكنها ليست معلومات في ذاتها، إلا أنها تسهم في إنتاج المعلومات أو أنها تعتمد على تبادل المعلومات وتعد من أهم وأفضل السلع المتاحة بكميات كبيرة، وأسعارها منخفضة بسبب التقنية العالية التي تتوافر فيها أو المرتبطة بإنتاجيتها. ومن الأمثلة الواضحة جدًّا لتلك السلع التي تعتمد على المعلومات – في مجالات الصحة والأمن الغذائي – المستحضرات الدوائية والمواد الزراعية، على التوالي. وتُعدّ التكلفة عائقاً أساسيًّا بشكل دائم في طريق إنتاجها مع وجود قيود أخرى تسهم في إعاقة الوصول إلى المنتجات المبتكرة في تلك المجالات، مثل القيود التنظيمية والسياسية. كما يوجد عامل آخر له تأثير على التنافسية، ويمكنه خفض التكلفة، ويتمثل في الحقوق الحصرية، ومعظمها براءات اختراع، ولكنه يشمل أيضاً حقوق مطوري النباتات المتنوعة الجديدة الذين يملكون الحقوق الحصرية للتحكم في البيانات المكتشفة. ومن أهم المجالات الرئيسة المثيرة للاهتمام في حقول الحوسبة والتواصل؛ معدات الحواسيب وأجهزة الاتصالات والبرمجيات. وفي مجال تطوير الأجهزة، ظهرت بعض الجهود لتطوير معدات منخفضة التكلفة – مثل الحواسيب اليدوية البسيطة "simputer" وجهاز الحاسوب جيهاي "Jhai" وهي حواسيب رخيصة الثمن نسبيًّا. وبسبب أن معظم مكونات هذه الأنظمة تصمم بهدف الربح إلى حد ما، لذا نجد أن التكلفة الهامشية هي التي تمثل العائق الأساسي للحصول على المعلومات التقنية الضرورية لإنتاجها، وليست الحقوق الحصرية. وإن وجد حل لتلافي الحقوق الحصرية، فهو ينحصر في الإنتاج حسب الطلب – مثل الحاجة لإنتاج حاسوب مُجمَّع للعمل الجماعي في قرية معزولة وليس إنتاج حواسيب للأفراد. أما فيما يتعلق بالبرمجيات، فيتركز الحل المبدئي للاستفادة منها واستخدامها في القرصنة وعدم مراعاة حقوق الملكية. لكن في الآونة الأخيرة،

أصبحنا نرى زيادة في استخدام البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر بدلاً من الاعتماد على القرصنة. ولا يمكن بأي حال وصف القرصنة بأنها "حل"، لذا فقد تم القضاء عليها تدريجيًّا من خلال الأنظمة التجارية. أما الحل الأخير، وهو الاعتماد على البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر للحصول على آخر ما توصلت إليه التقنية، فإنه يشكل نموذجاً قياسيًّا للحلول التي تعتمد على الملكية العامة للتطوير، وسأشرح ذلك في هذا الفصل.

الأدوات التي تحتوي على معلومات: إذا أردنا رفع مستوى الخدمات لدرجة تجعلها أفضل مما يمكن أن تقدمه المواد الحالية المفيدة، فمن الضروري زيادة قدرة الأدوات اللازمة للاختراعات نفسها. ويشمل ذلك توجهات البحوث المتقدمة في مجالات التقنية الحيوية الزراعية وتقنية الأدوية، وكذلك إمكانية الحصول على المواد والمركبات المتاحة لاستخدامها في التجارب. وتعد أنظمة براءات الاختراع في العالم المتقدم من أكثر وأهم المسببات للمشكلات الحالية المتعلقة بإمكانية الوصول للمعلومات، وينطبق ذلك بالقدر نفسه على الدول النامية، وهذا هو الرأي الذي بلوره كثيراً مايكل هيلر "Michael Heller" بعبارته الموفقة محاربة الملكية العامة "anti-commons"، أو عبارة كارل شابيرو "Carl Shapiro" غابة براءات الاختراع "patent thicket". وقد تم شرح أسس تحليل هذا التصور، في الفصل الثاني، وظهر بوضوح أن الابتكار يقاوم بدرجة أكبر من كونه يدعم عندما تخضع الأدوات الأساسية للابتكار للملكية الخاصة، لأن نظام حقوق الملكية يعطي أصحاب هذه الأدوات حق السيطرة على الابتكارات التي تعتمد على أدواتهم، ما يعني أن أي اختراع جديد يحتاج إلى موافقة مالكي الأدوات المستخدمة ودفع رسوم لهم. وهذه المشكلة ليست خاصة بالعالم النامي، بل إنها، نظرًا للقيمة الشرائية المنخفضة نسبيًّا في أسواق الأدوية، الضرورية لعلاج الأمراض التي تؤثر فقط على الدول الفقيرة أو على أصناف المحاصيل المثالية المختارة لها، يصبح وزن حاجز التكاليف كبيراً جدًّا على جهود القطاع العام والمنظمات غير الربحية لتحقيق الأمن الغذائي والرعاية الصحة في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل. وهذه الجهود البحثية التي تعتمد على السوق الافتراضية، وتهدف إلى محاربة الأمراض وإنتاج المحاصيل المهمة لمساعدة تلك المناطق بصورة خاصة ليست مبنية على مكاسب مادية مناسبة ناتجة من استخدام

الحقوق الحصرية وأدوات البحث، بل إنها تحمل تكاليفها على الابتكارات المتاحة والمتنامية.

المعلومات: من أصعب الأمور التمييز بين المعلومات والمعرفة. فقد تم استخدام مصطلح "معلومات" بالعامية هنا، للإشارة للبيانات الأولية غير المعالجة، مثل التقارير العلمية المتعلقة بالاكتشافات العلمية والأخبار والتقارير الواقعية. واستخدم مصطلح "المعرفة" للإشارة إلى الممارسات الثقافية والقدرات اللازمة لمعالجة المعلومات، إما على شكل بيانات جديدة في مجال تبادل المعلومات، أو بأهمية أكبر، في سياق الاستخدام العملي للمعلومات في مجالات ملائمة ينتج عنها تفاعلات أو منتجات مستحبة من تلك التفاعلات. ويمكن القول: إن هناك ثلاثة أنواع من المعلومات من الواضح أنها في غاية الأهمية لأغراض التنمية، وهي النشرات والبيانات العلمية والاقتصادية والأخبار والتقارير الواقعية. وقد شهدت تكاليف النشرات العلمية تصاعدًا هائلاً، كثيراً ما ينظر إليه على أنه بلغ درجة حاسمة، حتى بمقياس المكتبات الجامعية التي تحظى بدعم كبير في أغنى دول العالم. وعلى مدار التسعينيات من القرن التاسع عشر، أظهرت بعض التقديرات زيادة تصل إلى 260% في أسعار المنشورات العلمية، كما أن المكتبات يمكنها الاختيار من بين الاشتراك في الدوريات أو شراء الكتب أو البحوث العلمية[4]. وكردة فعل لهذه الأزمة وبالاعتماد على ما كان ينظر إليه على أنه خفض للتكاليف سببه فرص النشر الإلكتروني في الإنترانت فإن بعض العلماء – بقيادة هارود فارمس "Harold Varmus" الحائز على جائزة نوبل، ثم أصبح رئيساً للمعاهد الصحية الوطنية – بدؤوا يطالبون بإنشاء نظام نشر يختص بمؤلفات العلماء[5] وكانت المناقشات في هذا المجال حامية، وستستمر كذلك. وفي الوقت الراهن بدأنا نشهد ظهور أنظمة نشر يديرها ويشغلها العلماء لتوزيع مقالاتهم ودراساتهم مجاناً على شبكات الإنترنت، إما من خلال نظام مطالعة تقليدية كما هو متاح في مكتبة العلوم العامة الإلكترونية "Public Library of Science (PLoS)"، أو كما يحصل في التخصصات الدقيقة مثل الفيزياء النظرية، وينشر العلماء نتائج أبحاثهم في مواقع إلكترونية مثل موقع الأرشيف "ArXiv.org" ليطلع عليها زملاؤهم من أجل مراجعتها والاستفادة منها. وبجانب

البرمجيات المجانية والإنتاج التعاوني على الإنترنت، فإن نماذج موقع الأرشيف ومكتبة العلوم العامة أتاحت تصورًا للشكل الأساسي الذي يوضح أنواع حلول المشكلات التي تواجه إنتاج المعلومات وتبادلها بالاعتماد على الملكية العامة والبعد عن الملكية الخاصة دون أن تعيقه قيود الملكية الفكرية.

وتبرز البيانات العلمية والاقتصادية مشكلة فكرية موازية، لكنها تخضع لوضع قانوني مختلف، بسبب أن الجهات الحكومية تنتج معظم البيانات العلمية والاقتصادية. بيد أن المعلومات والبيانات الأساسية تخزن في المجال العام، في الولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من أن الوصول المبدئي إليها يتطلب دفع رسوم لتغطية رسوم تكلفة التوزيع، وإعادة صياغتها بوصفها أداة لإنتاج المعلومات والابتكار – ومن ثم إعادة توزيعها من قبل المستخدمين الذين حصلوا على تراخيص الوصول المبدئي – إلا أنها تعد متاحة من خلال المجال العام. ولم تكن الحال كذلك في أوروبا، منذ ظهور تعليمات تنظيم قواعد المعلومات عام 1996م التي أدت إلى بروز حقوق الملكية الحصرية للبيانات والمعلومات الأساسية بهدف محاولة تحسين وضع منتجي قواعد البيانات الأوروبيين. وقد تصاعدت جهود أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير تشريع مماثل، لكنه يتعثر في مجلس النواب كلما تم عرضه منذ منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي. ومازالت هذه القوانين تعرض باستمرار، مدفوعة من قبل مجموعات ضغط تتكون من كبار مالكي قواعد البيانات غير الحكومية، وبغض النظر عن حقيقة أنه منذ ما يقرب من عقد قد نمت صناعة قواعد البيانات في أوروبا ببطء برغم وجود نظام حقوق الملكية، لكن صناعة قواعد البيانات قد ازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية دون وجود نظام حقوق الملكية الحصرية.

والواضح أن الأخبار وتقارير السوق وغيرها من تقارير الحقائق، قد تلافت الوقوع في مشكلات عوائق الوصول للمعلومات. ومن هذا المنطلق نجد أن نموذج فائدة التملك "value-appropriation model" لا يعتمد بشكل عادي على الحقوق الحصرية. مع أنه يتم توليد بيانات السوق بوصفها منتجًا ثانويًّا لأداء السوق نفسه. وبمجرد وجود تأخير طفيف في الحصول على المعلومات يصبح ذلك سببًا كافيًا لتكوين قاعدة مشتركين برسوم محددة، بينما يترك على سبيل المثال للمزارعين حرية اتخاذ قرار تحديد أسعار

بيع محاصيلهم في السوق المحلية دون أي تدخل[6]. وكما اقترحت في الفصل الثاني، نجد أن الصحافة التي تدعمها الإعلانات لا تعتمد على حقوق الطبع والنشر، ولكنها بدلاً من ذلك تعتمد على تحديث سريع ومنتظم للأخبار التي تجلب اهتمامات القراء، وربط تلك الاهتمامات بالدعاية والإعلان. وهذا لم يتغير في العالم الرقمي، لكن سرعة دورة التحديث هي التي زادت، والأهم من ذلك، أصبح التوزيع على مستوى العالم، لدرجة أن الحصول على المعلومات الآن أصبح أمراً في غاية السهولة لأي شخص من خلال اتصاله بالإنترنت. ومع أن هذا مازال يشكل مسائل تتعلق بتوافر أدوات الاتصالات ونمو معرفة استخدامها إلا أنه يمكن مواجهة تلك القضايا، وقد تم ذلك بالفعل، من خلال تجميع المتطلبات بشقيها العام والخاص. ولا يبدو أن هذه الأنواع من المعلومات نفسها تشكل عوائق كبيرة أمام إمكانية الوصول، عندما يتم الاتصال بالشبكة.

المعرفة: في هذا السياق، أرجع في معظم الأحيان إلى مسألتين تحظيان بأهمية كبيرة: المسألة الأولى إمكانية نقل المعرفة الضمنية، التي لا تقبل الجمع والتصنيف، ويمكن أن تعامل طبقاً لمعاملة "المعلومات" – مثل، كتيبات التدريب وكتيبات التشغيل، إذ ينقل هذا النوع من المعارف عن طريق التعلم بالممارسة، ولا يمكن أن يتحقق النقل إلا من خلال فرص الممارسة المحلية للمعرفة. أما المسألة الثانية فهي تتمثل في التوجيه الثقافي الرسمي من خلال المحيط التعليمي (وذلك عند مقارنته بانتشار مخرجات التعليم الذاتي المنظم). حيث توجد قيود حقيقية لمقدرة اقتصاد المعلومات المترابطة على تحسين الوصول إلى المعرفة؛ لأن الأفراد، يواجهون تعليمات لا تندرج تحت مفاهيم المشاركة والوقت والمسافة. ومع ذلك، فإن بعض مكونات التعليم، وعلى جميع المستويات، تعد قابلة للتطوير من خلال نمو الأسواق الافتراضية وعمليات الإنتاج اللامركزي بشكل جذري. وفي هذا الإطار تعد مبادرة الجامعة المفتوحة التي نشأت في معهد ماساتشوستس التقني "MIT"، عملاً إرشاديًّا للجامعات في الدول المتقدمة اقتصاديًّا، لتمكينهم على أقل تقدير، من محاولة نشر مناهج وكتيبات تعليمات جامعاتهم للمعلمين بحرية في جميع أنحاء العالم، ما يفتح المجال لتصبح علوم أصول التدريس تحت السيطرة المحلية مع توفير المزيد من المدخلات العالمية الأساسية للعملية التعليمية. وربما الأهم من ذلك إمكانية التعاون بين المعلمين والمربين، محليًّا وعالميًّا، في إطار منصة مفتوحة على غرار

مشـروع ويكيبيديا، بحيث تشـارك جهات متعددة في إنتاج المكونات التعليمية مثل تأليف المناهج التعليمية والوحدات التعليمية، وبتفاؤل أكبر؛ المشاركة في تأليف الكتب الدراسية، بحيث يمكن الوصول إليها على نطاق واسع من قبل جميع المعلمين المحليين.

التنظيم الصناعي للمعلومات المتعلقة باستثمارات التنمية البشرية:

يختلف إنتاج المعلومات والمعرفة بشكل كبير عن الإنتاج الصناعي التقليدي مثل إنتاج الحديد والسيارات. وفي الفصل الثاني تم ببعض التفصيل توضيح أن إنتاج المعلومات يعتمد باسـتمرار على الأسـواق الافتراضية وعلى النشـطاء فيه ويعتمد كذلك على نموذج الملكية العامة بوصفها أساليب أساسية للإنتاج. وقد رأينا في الفصول السابقة مثلاً؛ أنه في مجال البرمجيات شـكلت شخصـية "ميكي" الكرتونية وفئة "المبدعون العاطفيون" أقصى نسبة للعائـدات بين بقية فئات المنتجين الذين يعتمدون على الحقوق الحصـرية مباشـرة، حيث وصـلت نسـبة عائداتهم إلى مابين 36% و37% من عائدات مطـوري البرمجيات المعتمدة على الأسـواق التقليديـة، بينما تركز باقـي الإنتاج على تطوير مسـتوى المنتج وقدرته على توفـير خدمـات برمجية تسـتجيب للعرض والطلـب. وفي الواقع أن هذا الرقـم ليس دقيقاً عنـد الحديـث عن أهمية إنتـاج البرمجيات؛ لأنه لا يشـتمل بتاتاً علـى التطوير الناتج من البرمجيـات المجانيـة إلا عندما حولت شـركة آي بي إم "IBM" وشـركة القبعة الحمراء "Red Hat"، تلك البرمجيات إلى مصـدر للكسـب المادي، ولا تشمل تلك النسبة القيمة الكبيرة الأخرى من العائدات. مع العلم أن جزءًا كبيرًا جدًّا من الاسـتثمارات والبحوث في جميع مجالات إنتاج المعلومات التي تعد أموراً مهمة للتنمية البشرية قد سبق شرحها ضمن فكرة "جوي إينيسـتين" في الباب الأول. وهي تشـمل كلًّا من المؤسسـات المخصصة رسميًّا لإنتـاج المعلومات والمعارف نفسـها، مثل الجامعات وبقية المؤسسـات التـي تعمل من خلال المجتمع المدني وتنتج المعلومات والمعارف بوصفها عنصرًا أساسيًّا لاستمرار وجودها – مثل الكنائس والأحزاب السياسـية. بالإضـافة إلى أن الأفراد بصـفتهم عناصر اجتماعية، قد قاموا بدور جوهري في إنتاج المعلومات وتبادلها. وبهدف توفير مزيد من التحليل لقطاعات محـددة لمعرفـة مدى إسـهام إسـتراتيجية الملكية العامة علـى التنمية مقارنة بإسـهامات إستراتيجية الملكية الخاصة، فإنني سأقدم الآن تحليلاً أكثر تفصيلاً عما سبق أن قدمته في

الفصل الثاني، لشرح التطوير في مجالات البرمجيات والنشر العلمي والزراعة والابتكارات الطبية والحيوية. حيث استعرضت في الجدول 9.1 إحصائية دقيقة للغاية للجهات الفاعلة الرئيسة في هذه الميادين، سواء داخل قطاع السوق التقليدية أو قطاع الأسواق الافتراضية، ومن ثم يمكن أن نبدأ في تحليل التوجه نحو إنتاج ضروريات الحياة الأكثر أهمية للتنمية البشرية بالاعتماد على الملكية العامة والتعرف على مدى استدامتها.

جدول 9.1: خريطة الناشطين والأدوار الرئيسة في القطاعات ذات العلاقة

القطاع الفاعل	الحكومة	الجامعات والمكتبات وغير ذلك	مقدمو خدمات الإنترنت	الصناعات التي لا تعتمد على تقديم الإنترنت	المنظمات غير الحكومية/ وغير الربحية	الأفراد
البرمجيات	دعم البحوث والمشتريات العسكرية	البحوث الأساسية والتصميم؛ ومكونات الحاضنات والكثير غير ذلك	نشر البرمجيات تمثل (ثلث العائدات السنوية)	خدمات البرمجيات وتعديلها تمثل (ثلثي العائدات السنوية تقريبًا)	مؤسسات مثل FSF؛ Apache؛ W3C؛ IETF	البرمجيات المجانية مفتوحة المصادر الترميزية
النشرات العلمية	الدعم البحثي	المطابع الجامعية؛ المرتبات؛ الترقيات والتملك	مثل: Elsevier؛ Science professional associations	مثل: Biomed Central	مثل: PLoS؛ ArXiv	الرسائل العملية؛ التدوين الشخصي في شبكات الإنترنت
التقنية الحيوية الزراعية	المنح والمعامل الحكومية؛ مثل: NARS	البحوث الأساسية؛ ونقل التقنية تمثل: (24% من نشاط الحقوق الفكرية)	مثل: Monsanto، DuPont، Syngenta وتصل إلى نحو 74% من الحقوق الفكرية	لا يتوافر مرادف واضح	مثل: CAMBIA BIOS CGIAR	المزارعون
المضادات الحيوية والصحة	المنح والمعامل الحكومية	البحوث الأساسية؛ ونقل التقنية نحو 50%	الصيدليات الكبيرة والتقنية الحيوية ربما تصل إلى نحو 50%	علوم الأحياء	صحة العالم الموحد (One-World Health)	غير متوافر

يحدد الجدول 9.1 الدور النسبي لكل نوع من الجهات الجوهرية الفاعلة في مجال إنتاج المعلومات والمعرفة في جميع القطاعات الرئيسة ذات الصلة بحوار السياسات المعاصرة. ومن المهم جدًّا استنتاج تنوع نماذج الأعمال وتنوع الأدوار من دراسة هذا الجدول، ليس فقط بالنظر في كل صناعة على حدة، ولكن أيضًا بين الصناعات نفسها. ويعني هذا التنوع أن هناك أنواعًا مختلفة من الجهات الفاعلة يمكن أن تؤدي أدواراً متباينةً نسبيًّا: مثل دور المنظمات غير الربحية الذي يقابل دور الأفراد ودور الجامعات الذي يقابل دور الحكومة ودور نشطاء الأسواق الذين لا يعتمدون على الملكية الخاصة، حيث يمكن مقارنتهم بالنشطاء الموجودين في الأسواق الافتراضية – والمقصود بهؤلاء نشطاء السوق الذين يتوافق نموذج أعمالهم؛ مع نموذج الأعمال التجارية القائمة على الخدمات أو بصيغة أخرى لا تعتمد أعمالهم على الملكية الحصرية للمعلومات. والجزئيات الآتية لكل قطاع من هذه القطاعات تعالج بأسلوب محدد جدًّا، وتصف الطرق التي يمكن أن تستخدم أو أنها تستخدم بالفعل الإستراتيجيات المستندة على الملكية العامة لتحسين قدرة الوصول إلى المعلومات والمعارف والأدوات التي تحتوي على معلومات أو تنتجها لاستخدامها في التنمية البشرية. ولكن، حتى لو ألقينا نظرة خاطفة على الجدول، يتبين أن طبيعة الإنتاج الحالي للبرامج يتناسب بشكل خاص على توافر دور أكبر للإنتاج المعتمد على الملكية العامة.

وعلى سبيل المثال، نجد أن المنتجين المعتمدين على الملكية الخاصة يحققون فقط ثلث إيرادات البرمجيات، حتى لو نظرنا لنشاطهم في السوق التقليدية. ويتم تغطية العوائد المتبقية من خلال مختلف الخدمات والعلاقات المتوافقة مع نموذج الملكية العامة للبرمجيات نفسها. كما أن الأفراد والمؤسسات غير الربحية تؤدي – أيضاً – دوراً كبيراً جدًّا، ومستمرة في أداء ذلك الدور، ليس فقط في تطوير البرمجيات المجانية، بل إنها تساهم كذلك في وضع المعايير. وعندما ننظر في كل قطاع على حدة، نجد أنه يختلف من حيث موقعه في المشهد الصناعي، وهذه الاختلافات تعني أن كل قطاع من القطاعات قد يكون بأسلوب أو بآخر متوافقًا مع الإستراتيجيات المعتمدة على الملكية العامة، ويؤدي على الأقل من حيث المبدأ، إلى إيجاد صعوبة أو سهولة لمشكلات التحول من شكل لآخر.

التوجه نحو تبني إستراتيجية للتنمية تعتمد على الملكية العامة:

إن الفهم السائد بأن تحقيق حماية قوية بتطبيق أنظمة الملكية الفكرية من قبل مؤسسات صُنَّاع السياسيات الأساسيين - مثل مكتب براءات الاختراع وممثل الولايات المتحدة التجاري في أمريكا ومجلس الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية "World Intellectual Property Organization (WIPO)" وعلى المستوى العالمي نظام مسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الدولية "Trade-Related (TRIPS) Aspects of Intellectual Property" - يعدّ الحماية القوية أمرًا جيدًا والحماية المشددة أفضل بكثير. ويمكن ترجمة هذا المفهوم في السياسات التنموية والتجارية، بإدراك أن الوسيلة الرئيسة لنقل المعرفة والتنمية في اقتصاد المعلومات العالمي يكمن في توجه جميع الدول، النامية والتي تحت النمو، نحو تعديل معايير قانون الملكية الفكرية في بلدانهم لتتناسب مع معظم أنظمة الحماية المعتمدة في الولايات المتحدة وأوروبا. وكمسألة سياسية عملية، فإن التوافق والانسجام بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا المجال يعني أن المفهوم الأساس قد ظهر بجلاء في نظام التجارة الدولية وفي منظمة التجارة العالمية "World Trade Organization (WTO)" واتفاقية مسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الدولية وكذلك في معاهدات الملكية الفكرية الدولية من خلال هيئة الـ"WIPO". وفي الفقرات القليلة الآتية سأشرح وجهة نظر بديلة. إذ تعد الملكية الفكرية بوصفها مؤسسة غامضة جدًّا من حيث تأثيرها على إنتاج المعلومات مقارنة بالتوجه الدائم نحو توسيع الحقوق. ويجد القارئ شرحاً كاملاً لذلك في الفصل الثاني.

وبصورة خاصة، فإن الملكية الفكرية، لا تسبب الضرر للمستفيدين النهائيين من المعلومات. والمقصود بالمستفيد النهائي في نظام التجارة العالمي الموجود الآن، هو الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل. وكما هو مطلوب من جميع مستخدمي المعلومات التي تحميها أنظمة الحقوق الحصرية، فإنه من المفروض أن تلتزم تلك الدول بدفع رسوم حقوق الملكية الفكرية العالية التكلفة بالإضافة إلى تكلفة السلعة نفسها، وهذا يعني أنها تدفع أكثر من سعر المعلومات الهامشية وقت الشراء. وعند مناقشة هذا الموضوع بالأسلوب المعتاد، يظهر للوهلة الأولى أن الهامش المضاف لتغطية رسوم الحقوق ربما يؤدي إلى

تحفيز المنتجين لإنتاج مزيد من المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون. ولكن نظراً للفقر النسبي الذي تعاني منه تلك الدول وبنظرة واقعية يمكن القول: إنه لا يوجد منتجون - ممن يعتمدون على الملكية الفكرية – يسعون لتطوير منتجات خاصة بهدف تحقيق عوائد من الأسواق ذات الدخل المنخفض أو حتى متوسطة الدخل.

وكمثال: فإن نحو 5% من عائدات صناعة المستحضرات الطبية تأتي من أسواق الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. وهذا هو السبب في انخفاض الاستثمارات الكبير في أدوية الأمراض المنتشرة في تلك الأجزاء من العالم. وهو السبب نفسه في كون معظم الأبحاث الزراعية التي تركز على الزراعة في المناطق الأكثر فقراً في العالم تأتي من القطاع العام والمنظمات غير الربحية. وفي ظل هذه الظروف، فإن أسعار هامش التكلفة المذكور أعلاه الممكن دفعه من قبل الدول الأكثر فقراً يدخل ضمن إعادة توزيع التقنية المتراجع بشكل خاص. فالمعلومات والمعارف والأدوات المحتوية على معلومات أو منتجة لها المتوافرة الآن، تم تطويرها ودفع تكلفة التطوير من قبل دول العالم الثرية، ويتوقع المجتمع استمرار تحمل الدول الثرية أعباء التطوير، حيث إن احتمال دفع رسوم الاستخدام لتلك السلع من قبل الدول الأكثر فقراً لن يكون له تأثير يذكر على تطويرها. أي إنه لا يؤثر على معدل البحث والتطوير أو توجهاته؛ لأن جزءًا من الرسوم المدفوعة للتطوير التقني في الدول الغنية يخصص لاستخدامات المستهلكين في البلدان المتوسطة الدخل والفقيرة. وهذا التصرف الأخلاقي المتعلق بإعادة توزيع التقنية ونشرها بين فقراء العالم وأغنيائه لم يتعرض أبداً للانتقاد ولم يحتج إلى التبرير في المجتمعات المدنية الأوروبية والأمريكية. ويمارس باستمرار دون ملاحظة. فالسلع التي تعتمد على المعلومات والبحوث التي تحتاج إليها البشرية بسبب أزمة طارئة دون أن تكون متوقعة سلفاً، نادراً ما تكون ضمن الخيارات التي تهتم بها المؤسسات الأساسية في العالم المتمدن، مثل أزمة ظهور فيروس نقص المناعة الطبيعية "AIDS/HIV" ونشوء الحاجة العالمية للوصول للبحوث الخاصة بعلاجه. ومن خلال السياسات التجارية، نجد أن الأمريكان والأوربيين يدفعون المجتمعات الدولية لتحقيق حماية قوية للحقوق الحصرية أكثر من أي وقت مضى. وبذلك تتحقق الفائدة بشكل منهجي لجميع من يمتلك قاعدة معارف كبيرة يمكن

الاستفادة منها. مع أن ذلك يكون على حساب كل من يحتاج إلى الوصول للمعرفة من أجل الطعام والعلاج.

فالسياسة العملية لنظام حماية الحقوق الفكرية والنظام التجاري الدوليين يصعِّبان بشدة تغيير المسار للتوجه نحو حماية حقوق الملكية الخاصة المتنامية بشكل متسارع. بسبب أن العوائد الاقتصادية لحقوق الملكية الحصرية للمعلومات تتركز بدرجة عالية في أيدي مالكي تلك الحقوق. بينما تتوزع تكاليف البحث والتطوير على المستفيدين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وأصبح من الصعب ملاحظة عدم كفاءة منع التملك المفرط على الرغم من أن ذلك من أول البدهيات. وأحياناً تبرز أخطاء في المناهج التعليمية وخاصة في حقل الاقتصاد كما هو واضح في منهج - الاقتصاد 101 الذي يعدّ أن الملكية الخاصة أمرًا جيدًا وأن زيادتها أفضل، وعليه يجب أن تكون الملكية الفكرية كذلك. ويمكن استنتاج أن معظم الضغوط على الدول المصدرة لتراخيص حقوق الملكية الفكرية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة تأتي من مالكي الحقوق، الذين يضغطون باستمرار من أجل زيادة تطبيق أنظمة الحماية بصرامة. ولا ينكر أحد أن الإنسان بطبعه يحب الهيمنة إذا تيقن أنه يستطيع تحقيقها، إذ إن حجم عائدات رسوم الحقوق الحصرية - من قواعد البيانات والشركات المعتمدة على براءات الاختراع - لا تقل بأي حال، عن عوائد ابن شقيق دكتاتور جمهورية الموز* . ومع ذلك، فإن القيمة التي يمكن أن يجنيها المتوسلون لا تجعلها أكثر كفاءة ولا تضيف شيئًا إلى استحسانها.

وعلى الرغم من كل ما ذكر، فإن المشهد السياسي بدأ يتغير تدريجيًّا. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في أعقاب الإلحاح الذي أطلقته حملة أزمة فيروس نقص المناعة الطبيعية (الأيدز) في إفريقيا، وتسببت في ظهور حوار حاد يدعو إلى ضرورة

---

* جمهورية الموز مصطلح يشير إلى تحقير بلد غير مستقر سياسيًّا يعتمد على الزراعة المحدودة (الموز مثلاً)، ويحكمها مجموعة من البيروقراطيين الفاسدين. وهي تشير إلى "ديكتاتور حقير" يفرض عمولات ويستغل الزراعة، وخصوصًا زراعة الموز. ومصطلح جمهورية الموز استخدمه للمرة الأولى الكاتب الأمريكي هنري "O. Henry" في كتابه (الملفوف والملوك) (1904) "Cabbages and Kings"، وهو كتاب من القصص القصيرة المستمدة من إقامته بين عامي 1896-1897م، في هندوراس، حيث كان يختبئ من قانون الولايات المتحدة بتهمة اختلاس بنك في الولايات المتحدة. المترجم.

الوصـول إلى نتائج بحـوث الأدوية لكل من يريدها، نتج عن ذلك تزايد الدعوة لمناصـرة حركة مناهضـة المتاجرة بحقوق الملكية الفكرية في المجتمعات العالمية. ومع ذلك، تصدى لهـذه الحركة سـيل من الأنظمـة، نتج عنه أن تحقيـق أي نجاح للدول المتطورة للوصـول التام لتطبيق اتفاقية مسـائل الملكية الفكرية المتصـلة بالتجارة الدولية (TRIPS) يترك باستمرار مناطق أخرى تؤدي إلى نشوء آليات تتعلق بالحقوق الحصرية. وتعدّ المفاوضات التجارية الثنائية أحد تلك الوسائل التي بدأت تؤدي دوراً مهمًّا في هذا المجال، إذ إن كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يسـتطيعان من خلال هذه المفاوضات، إجبـار الدول المصـدرة لـلأرز أو القطن على تطبيق الحماية الصـارمة لحقـوق الملكية الفكرية مقابل الحصـول على معاملة أفضل لصـادراتها الأساسية. ومن ثم يمكن للدول المصـدرة لحقوق الملكية الفكريـة التوجه للمنظمـة العالمية للملكيـة الفكرية (WIPO) والضـغط من خلالها لتمرير معاهدات جديدة على أسـاس الممارسـات الدولية الناشئة من الاتفاقات الثنائية. وهذا، بدوره، يعاد ضخه ويتم تعميمه وتطبيقه من خلال الأنظمة التجارية. وهناك أسـلوب آخر تستخدمه الدول المصدرة يتعلق بتغيير قوانينها الخاصة، ومن ثم تنهض بمقاييسـها المعيارية في مجالات أخرى تحت مبدأ "تطابق المواصـفات". ولأن أنظمة التجارة الدولية ونظام الملكية الفكرية كثيرة جدًّا وقابلة للاحتكار بالوسـائل المذكورة، تصـبح المقاومة المنهجية المنتظمة التي تهدف إلى الحد من التوسـع في قوانين الملكية الفكرية أمر في غاية الصعوبة.

فالمتوقع من الإسـتراتيجيات المستندة على الملكية العامة التي سأواصل شرحها فيما تبقـى من هذا الفصـل هو إمكانيـة تطبيقها دون أي تغيـير في القانون - سـواءً القانون الوطني أو الدولي. إذ إنها تعبر من خلال الباب الذي فتحه اقتصـاد المعلومات المترابطة للأفـراد والمنظمات غـير الربحية، ومنظمـات القطاع العام التي تسـعى للمسـاعدة في تحسين التنمية البشرية في المناطق الأكثر فقراً في العالم واتخاذ إجراءات ذاتية لتحقيق مسـاعيها. وكمـا هي الحـال في الحديث عن الخطـاب الديمقراطي العـام غير المحدود والإنتـاج التعاوني من قبل الأفراد من خلال بيئة المعلومات التي يعيشـون فيها بوصـفهم أشخاصًا مستقلين، فإننا بدأنا مرة أخرى، نلحظ أن الاعتماد على الذات والعمل التعاوني

خارج نظام الملكية الخاصة يتيح فرصًا لكل من يرغب اتباع هذا النهج. وفي هذه الحالة، تتاح فرصة لتحقيق توزيع أكثر عدلاً للموارد المتوافرة في العالم ومجموعة من التحسينات الملموسة في مجال التنمية البشرية. وقد نشأ عدد من الحلول يعتمد بعضها على الملكية العامة - أي إنها تعتمد على حرية الوصول المجاني للمعلومات المتوافرة في المجال العام - وتتمكن من إنتاج معلومات وتطويرات إضافية لتلك المعلومات والأدوات المستخدمة لإنتاج المعلومات أو الأدوات التي تعتمد على المعلومات، وذلك عن طريق نشر مخرجات المعلومات وإدارتها بشفافية، بوصفها ملكاً عامًّا لا يسيطر عليه أحد، وبعض هذه الحلول على وجه التحديد تنبع من الإنتاج التعاوني. ويتضح ذلك بجلاء في مجال البرمجيات وإلى حد ما، في المقترحات الجديدة التي بدأت تظهر في مجال النشر العلمي. وسأشرح هنا أيضاً جدوى جهود الإنتاج التعاوني في مجال الإنتاج الزراعي والابتكارات الطبية الحيوية، مع أن النهج المتبع في هذه الحقول القائم على الملكية العامة المدعوم بالقطاع العام التقليدي والمنظمات غير الربحية يشتمل في الوقت الحاضر على بدائل يمكن تمييزها بوضوح.

صناعة البرمجيات في أمريكا:

تطرح صناعة البرمجيات قضية أساسية بسبب نجاح الإنتاج التعاوني الكبير في نطاق البرمجيات المجانية. وكما هي الحال في غيرها من صناعة المعلومات ذات القيمة، فقد أدى كل من التمويل والبحوث الحكومية في أمريكا دوراً بالغ الأهمية في هذا المجال، كما أن مراكز البحوث والجامعات أنتجتا الكثير من العلوم الأساسية المتعلقة بصناعة البرمجيات. ومع ذلك، يُعدّ الدور النسبي للأفراد والمنظمات غير الربحية وكذلك دور المنتجين في الأسواق التي لا تعتمد على الملكية الخاصة، أكثر أهمية في مجال إنتاج البرمجيات عما هو عليه في القطاعات الأخرى. وذلك لأسباب عدة: أولاً، ثلثا ناتج العائدات المستمدة من صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة تأتي من المصالح والجهات الحكومية التي لا تعتمد على الملكية الحصرية. ومن أمثلة ذلك نموذج الخدمات التي يوفرها مشروع "لينكس" المجاني الذي تعتمد عليه شركة آي بي إم "IBM"، حيث إن الشركة قد صرحت بأن عائداتها بلغت أكثر من مليارى دولار لعام 2003م، وأن

تلك الخدمات لا تعتمد على الحقوق الحصرية للبرمجيات المستخدمة، بل إنها ناتجة من رسوم الخدمات المفروضة[7]. ثانيًا، إن بعض العناصر الأساسية لبيئة البرمجيات مثل المقاييس والإجراءات المعيارية "Protocols"، تم تطويرها في جمعيات تطوعية، مثل مجموعة عمل هندسة الإنترنت "Internet Engineering Taskforce" أو رابطة اتحاد الشبكة العنكبوتية "World Wide Web Consortium". ثالثاً، حقيقة أن دور الأفراد المشاركين في الإنتاج التعاوني كبير جدًّا – وهم الذين يمثلون مجتمعات تطوير البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر. وقد أسهمت هذه الأسباب الثلاثة معاً في بروز علم بيئي منسق أفضى بقوة إلى الإنتاج العام غير المملوك، بحيث تستخدم مخرجاته بِحُرِّية ودون مقابل مادي في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى أن القطاعات الأخرى تحظى بدرجة معينة من العناصر المماثلة وتركز إستراتيجيات التطوير المعتمدة على الملكية العامة، على توفير العناصر التي لم تتوافر بعد والاستفادة من المكونات المتوافرة بالفعل وغير مملوكة لأي جهة معينة.

وفي إطار التنمية، نجد أن البرمجيات المجانية يمكنها أداء دورين متميزين ومهمين: الأول إتاحة إمكانية وصول منخفضة التكلفة لبرمجيات عالية الأداء للدول النامية. والثاني إيجاد إمكانية للمشاركة في سوق البرمجيات على أساس إمكانات الأفراد، دون ضرورة الوصول إلى مخزون الحقوق الحصرية للبرامج المتوافرة. وقد برز في الوقت الحاضر، توجه في جميع الدول ذات الاقتصاد المتطور والأكثر تطوراً لزيادة الاعتماد على البرمجيات المجانية. فعلى سبيل المثال نصح رئيس اللجنة الاستشارية التقنية "Technology Advisory Commission" في الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس في عام 2000م بزيادة استخدام البرمجيات المجانية في تطبيقات المهام الحرجة، بسبب جودتها واعتماديتها العالية. حيث وجدوا أن درجة الجودة والاعتمادية وسهولة التعديل أفضل كثيراً عند استخدام بعض منتجات البرمجيات المجانية، كما أن حكومات الدول النامية تستحسن استخدامها للأسباب نفسها. وفي إطار الأمم النامية، نجد أن المسببات الأولية الإضافية التي يشار إليها للتشجيع على استخدام تلك البرمجيات تشتمل على التكاليف والشفافية والتحرر من الاعتماد على مصدر أجنبي واحد (مثل: مايكروسوفت)

وإمكانيات المبرمجين المحليين للتعرف التام على البرنامج واكتساب المهارات، ومن ثم الدخول السهل في السوق العالمية من خلال خدمات البرمجيات المجانية وتطبيقاتها[8]. ومسألة التكلفة غامضة، بسبب الإرباك الذي كثيراً ما ينشأ من كلمة "مجاني". إذ إنها تعتمد إلى حد ما، على الأمل الأخير في أن يصبح مطورو البرمجيات المحلية مهرة في هذه البيئة. وتشتمل تكلفة البرمجيات في أي مشروع على حجم البرنامج وتكلفته والفعالية التي يمكن من خلالها صيانة البرامج وتحديثه وإصلاح أعطاله عند حدوثها. وربما يتطلب استخدام البرمجيات المجانية تكلفة مدفوعة سلفاً، وقد لا يحتاج الأمر إلى ذلك. وحتى لو لم يكن هناك حاجة لتكلفة التجهيز لاستخدام البرنامج فإن ذلك لا يجعله غير مكلف. ومع ذلك، فإن البرمجيات المجانية تهيئ السوق المفتوحة لخدمات البرمجيات المجانية، التي بدورها تحسن تكلفة خدمات البرمجيات وتخفضها مع مرور الوقت. والأهم من ذلك، وبسبب أن البرمجيات مفتوحة أمام الجميع، ولأن مجتمعات المطورين غالباً ما تكون جنسيات متعددة، ما يجذب المطورين المحليين للمشاركة والتعرف على البرامج، وأن يصبحوا نسبيًّا مقدمي خدمات برامج منخفضة التكلفة لحكومتهم. وذلك بدوره، يساعد على تحقيق خفض التكاليف المتوقعة بسبب تلافي رسوم التراخيص.

كما أن الأسباب الأخرى التي تؤيد حصول الحكومة على البرمجيات المجانية تتركز على مستوى الشفافية في البرمجيات المستخدمة للأغراض العامة. والمنطلق الأساسي لهذه الأسباب يكمن في أن البرمجيات المجانية تُمكِّن الجهات المخولة لرصد عمل الآلات المستخدمة لدى الحكومات، للتأكد من أنها تعمل حسب التصميم المعلن عند اعتمادها، وكما يجب أن تكون عليه. كما أن المثال الأهم لهذا التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن، يتضح من خلال الجهود غير الموفقة، على الرغم من استمرارها إلى حد ما، لتشجيع جميع الولايات لاعتماد استخدام آلات التصويت التي تعتمد على البرمجيات المجانية، أو على الأقل، لاستخدام البرمجيات ذات المصدر المفتوح الذي يمكن فحصه من قبل العموم. وتعد هذه الإجراءات لو تمّ تطبيقها بنجاح، مناسبة جدًّا للدول النامية. مع أن الاهتمام بفكرة "عدم الاعتماد على منتج أجنبي واحد لنظام التشغيل"، لا يعد مسألة تهم الدول النامية بشكل أساسي. ويتضح اهتمام الدول المتقدمة بهذا الموضوع

من طلب الولايات المتحدة الأمريكية من شركة "ماركوني" نقل أصولها إلى شركة آر سي أيه "RCA" الأمريكية، حتى لا تصبح معتمدةً في قطاع مهم من بنيتها التحتية على منتج خارجي، وبالمفهوم نفسه هناك دول أخرى لديها مخاوف مماثلة بشأن شركة مايكروسوفت الأمريكية. ومرة أخرى، ونتيجة لحجم القلق الذي يشكله هذا الموضوع لكلٍ من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، نجد على الأرجح أن دول الاتحاد الأوروبي واليابان، قد عقدت صفقات رابحة مع مايكروسوفت في الوقت الذي لم تستطع الأسواق الصغيرة تحقيق مثل ذلك.

إن آخر المكاسب المتميزة التي يمكن توقعها في هذا المجال، هو إمكانية إنشاء بيئة مستقرة لقطاع يعتمد على الخدمات، ويهتم بتطوير البرمجيات المجانية. ويُنظر إلى ذلك على أنه السبب الرئيس خلف توجه البرازيل الكبير نحو استخدام البرمجيات المجانية في الدوائر الحكومية والمراكز النائية، ويُعدّ أيضاً مؤشراً لاستعداد الحكومة الاتحادية لتقديم خدمة الإنترنت لبعض المناطق النائية والأكثر فقراً في البلاد. وتعد خدمات البرمجيات صناعة كبيرة جدًّا، يصل حجمها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ضعف صناعة الأفلام والمسلسلات التلفازية. كما أن مطوري البرامج في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض يمكنهم المشاركة في قطاع البرمجيات المجانية المتنامي في هذه السوق معتمدين فقط على مهاراتهم. وبخلاف ما هو حاصل في الخدمات التي تعتمد على قطاع الملكية الخاصة، فإنه ليس من الضروري شراء تراخيص لتعلم هذه الخدمات وممارستها. وعلاوة على ذلك، إذا قررت كل من البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وغيرها من البلدان النامية أن تعتمد اعتماداً كبيراً على البرمجيات المجانية، فسوف تنمو "السوق الداخلية" المرتبطة بخدمات البرامج المجانية، في تلك الدول بشكلٍ كبيرٍ جدًّا، حيث إن بناء السوق لهذه الخدمات في القطاع العام هو نقطة البداية الوحيدة التي يجب الانطلاق منها. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب أن تطوير البرمجيات المجانية تعد ظاهرة عالمية، فإن المطورين لها الذين يُنمُّون مهاراتهم في الدول النامية سيتمكنون من تصدير هذه المهارات إلى أماكن أخرى. ومثلما فعَّلت مراكز الاتصالات في الهند الوفرة الكبيرة من المتحدثين باللغة الإنجليزية التي أوجدها الماضي الاستعماري في البلاد،

كذلك تستطيع دول أخرى مثل البرازيل تفعيل مجتمع تطوير البرمجيات المجانية النشط لديها لتوفير خدمات البرمجيات المعتمدة على بيئة البرمجيات المجانية في أي مكان من العالم المتطور والعالم النامي. ومع بروز البرمجيات المجانية، يستطيع مقدمو الخدمات في الدول النامية الدخول في منافسة عادلة مع الآخرين؛ لأنهم لا يحتاجون إلى تصاريح لدخول هذه السوق. ولا تحتاج علاقاتهم إلى اتباع نموذج "الاستعانة بمصادر خارجية" كما هو شائع في الصناعات المستندة على الملكية الخاصة، حيث إن الإذن للعمل في أي مشروع رهينة للتحكم بإمكانية القيام بذلك. ولا يزال هناك مسائل تتعلق بالعلامات التجارية التي سوف تؤثر دون شك على إمكانية الوصول إلى الأسواق المتطورة. ومع ذلك، لن يكون هناك قيود أساسية تتحكم في الحد الأدنى لرأس المال اللازم لدخول السوق والعمل على تكوين سمعة تجارية فيه. لهذا وكإستراتيجية تنموية، فإن استخدام البرمجيات المجانية يحقق ناتجًا يمكن تصديره للأدوات المعلوماتية أو المنتجة للمعلومات بأسعار منخفضة أو بالمجان. ويوفر كذلك معلومات عن طبيعة المنتج وطرق تشغيله مثل الحصول على الترميز الأساسي "the source code". وأخيرًا، فإنه يمكن على الأقل إيجاد فرص التعلم عن طريق الممارسة وفرص المشاركة في السوق العالمية. ويعتمد هذا على مستوى المعرفة ببيئة البرمجيات المجانية التي تمكن أي شخص من أن يتعلم دون أي تكلفة مالية ودون الاعتماد على توافر رأس المال أو تراخيص الحقوق الفكرية بوصفها شروطاً مسبقة للمشاركة الفاعلة.

المنشورات العلمية:

تُعدّ المنشورات العلمية القطاع الثاني الذي يمكن تطبيق إستراتيجية الملكية العامة عليه بسهولة، وقد نمى هذا القطاع بالفعل ليحل محل نموذج الملكية الخاصة. ومن الملاحظ أن أسلوب السوق الحالي في قطاع المنشورات العلمية غريب جدًّا بشكل يجعله غير مستقر. حيث إن التأليف والدراسات التعاونية، وهما جوهر الأنشطة المفيدة، تتم من قبل العلماء الذين لا يعملون من أجل حقوق الامتياز أو الحصول على عوائد مالية. ومع ذلك، نجد أن معظم المنشورات العلمية تخضع بشدة لنموذج الملكية الخاصة. حيث إن

عددًا صغيرًا من المنظمات التجارية، مثل مؤسسة علوم السفير "Elsevier Science"، تتحكم في معظم المنشورات. وبجانب تلك المنظمات نجد أن رابطة العلماء المحترفين "professional associations of scientists" هي الأخرى تنشر الدوريات والدراسات المهمة باستخدام نموذج الملكية الخاصة. وعندما يحتاج العلماء في أي جامعة إلى أن يطلعوا على تلك الدراسات يضطرون لتحمل أعباء التكاليف العالية لشراء المنشورات التي يحتاجون إليها بوصفها مراجع أساسية لأبحاثهم الجديدة. وفي حين أن آثار هذا النظام الغريب يطبق بشكل كبير في جامعات الدول الغنية، فإن أعباء الاشتراكات المالية التي تصل إلى آلاف الدولارات للعنوان الواحد جعل الحصول على تلك البحوث العلمية الحديثة أمرًا مستحيلاً على الجامعات والعلماء الآخرين الذين يعملون في جامعات الدول الفقيرة. ولكن بدأت حلول الملكية العامة في الظهور بالفعل في هذا الفضاء. وهي تقع ضمن منهجين واسعين:

المنهج الأول أقرب لنموذج نشر الدراسات التعاونية التقليدي، إلا أنه يستخدم اتصالات الإنترنت لتسهيل نشر المقالات الرئيسة والدراسات التعاونية مع أنه مازال يعتمد على محررين يتقاضون أجورًا ضئيلة. كما أنه بدلاً من الاعتماد على رسوم الاشتراكات، يعتمد على أشكال أخرى من الرسوم التي لا تتطلب فرض أسعار لتلك المخرجات. فعلى سبيل المثال نجد أن مصادر العائدات المالية في حالة المكتبة العامة للعلوم غير الربحية "Public Library of Science (PLoS)"، تشتمل على تكاليف المؤلف لنشر دراسته ودعم مالي خيري وعضوية الجامعة. أما في حالة مؤسسة الطب الحيوي المركزية الربحية "BioMed Central" ومقرها المملكة المتحدة، فإن مصادر عائداتها تضم تكاليف المؤلف المالية وعضوية الجامعة وتكاليف مجموعة متنوعة من المنتجات المشتقة مثل الاشتراك في أدبيات الدراسات والاشتراك في خدمات التحديث الإلكترونية. كما تشمل تكاليف المؤلف الرسوم التي يلزمه دفعها لنشر عمله، وهي ضمن أساس تكلفة البحث العلمي ومدرجة في طلبات المنح البحثية. وبعبارة أخرى، يصبح القصد من التمويل معتمداً على الملكية العامة. ولتأكيد هذا التوجه فقد أعلنت معاهد الصحة الوطنية الأمريكية "National Institutes of Health (NIH)" في

عام 2005م، التي تعد من أهم المؤسسات التموينية لأبحاث الطب الحيوي في الولايات المتحدة الأمريكية، ضرورة نشر جميع الأبحاث التي يتم تمويلها من قبلهم في شبكات الإنترنت للاستفادة المجانية منها، ويكون ذلك في غضون اثني عشر شهرًا من تاريخ استكمالها ونشرها. وتجدر الإشارة إلى أن كلًّا من المكتبة العامة للعلوم غير الربحية ومؤسسة الطب الحيوي المركزية الربحية يتنازلون عن العلماء الذين لا يستطيعون دفع رسوم نشر أبحاثهم. كما أن الدراسات في كلا النظامين تتاح للجميع مجاناً بشكل فوري على الإنترنت، أي إن النموذج متوافر، ويعمل داخليًّا وباستدامة على هذا النحو. ولم يتبقَّ سوى تحديد الثقل الإجمالي الذي تتيحه هذه الدوريات المفتوحة في مشهد النشر العلمي الذي يعد طابعاً محافظاً نسبيًّا لتوجهات الجامعات نفسها. حيث إن الدوريات المتاحة حالياً، مثل دورية العلوم أو الطبيعة "Science or Nature"، مازالت تشكل مكانة أكثر بكثير عما تشكله الدوريات الجديدة. وطالما أن هذا هو واقع الحال وأن قرارات تعيين العلماء وترقياتهم مازالت تعتمد على مكانة وشهرة الدوريات التي تنشر دراساتهم، فإن قدرة الدوريات الجديدة لتحل محل الدوريات التقليدية أمر مستبعد. على الرغم من أن بعض الدوريات العاملة، تشرف عليها مؤسسات لعلماء محترفين.

وهناك توترات داخلية بين مصالح المؤسسات لتأمين عائداتها واهتمام العلماء المتزايد للنشر المجاني الذي يمكن الوصول إليه بسهولة. وبجانب الاستدامة الاقتصادية الواضحة للدوريات المفتوحة، يبدو من المتوقع أن بعض الدوريات الحالية سوف تتحول إلى نموذج الدوريات المفتوحة. وعلى أقل تقدير، فإن التدخلات السياسية مثل تلك التي فرضتها المعاهد الوطنية للصحة ستجبر مؤسسات النشر التقليدية على التكيف مع نموذج عملها من خلال تبني أساليب الوصول المجاني للمعلومات خلال بضعة أشهر. وليس الهدف هنا التنبؤ بنجاح شامل محتمل للدوريات المفتوحة، بل إنه يتجه نحو ما شهدناه يحدث في مجال البرمجيات كمثال آخر على إعادة تنظيم مكونات البنية الصناعية لنظام إنتاج المعلومات. حيث يستطيع العلماء المستقلون ومنظمات التمويل الحكومية والمنظمات غير الربحية والمؤسسات ونماذج الأعمال التجارية التي تستند على الملكية العامة، تقديم منشورات علمية بالجودة نفسها، ولكن دون حاجز التكلفة

الذي يفرضه النموذج القديم للوصول إلى ثمار البحوث. ومن شأن مثل هذا التغيير في التوجه أن يحسن إلى حد كبير إمكانية وصول علماء الجامعات والأطباء في الدول النامية للنشرات العلمية المتقدمة جدًّا.

المنهج الثاني للنشر العلمي يواكب بشكل أوثق تطوير البرمجيات المجانية والإنتاج التعاوني. ويتجسد هذا النهج في نموذج موقع خدمات المطبوعات الإلكترونية "ArXiv" والممارسات الناشئة حديثاً للأرشفة أو النشر الذاتي. وموقع "ArXiv.org" هو مكان لحفظ الدراسات وبحوث الفيزياء والرياضيات وعلوم الحاسب الآلي على شبكة الإنترنت. وقد بدأ بالتركيز على الفيزياء، ومن هذا المنطلق أصبح شرطاً ضرورياً للنشر في بعض التخصصات الفرعية. وفيما عدا الدراسات التقنية فإن هذا الأرشيف لا يقوم بأي بحث في التخصصات الأخرى. وهو يحافظ على الجودة من خلال دراسات وتعليقات لاحقة، وكذلك من خلال استضافة الإصدارات المحدثة من الأوراق البحثية المدعومة بشرح للتغييرات (يحرره المؤلف). ومن المرجح أن يكون سبب نجاح موقع .ArXiv org الكبير في مجال الفيزياء هو الطبيعة الضيقة جدًّا ودرجة التخصص العالية التي يجسدها هذا العِلْم. كما أن عالم القراء المحتملين صغير جدًّا، لكن قدرتهم على تمييز العمل الصالح من الطالح عالية. لذلك فإن آثار سمعة المنشورات الرديئة تبرز على الفور.

وبينما يتيح موقع "ArXiv" مساحة موحدة للحفظ، فقد برز نهج على نطاق أوسع بكثير، وهو استخدام الحفظ الإلكتروني الشخصي الذي بدأ ينمو بتسارع كبير. ومن خلاله يتمكن الباحثون الأكاديميون من تحميل أعمالهم المكتملة على مواقع إلكترونية خاصة بهم وإتاحتها مجاناً لمن يريد الاطلاع عليها. والعائق الوحيد الذي يعترض هذا الأسلوب هو عدم توافر أرشيف موحد يسهل من خلاله الاطلاع على قدر كبير من الدراسات في مجال الاهتمام. ومع هذا نشهد الآن بالفعل، ظهور مؤشرات لتطوير أدوات وإجراءات معيارية تمكن أي شخص من البحث بسهولة في هذا الفضاء الهائل من الأرشفة الشخصية. وبمجرد الانتهاء، من كتابة ونشر تلك الأدوات والإجراءات التنموية لن تحتاج الأرشفة من حيث المبدأ إلى مكان مرجعي موحد. وعلى سبيل المثال طورت خدمات المكتبة الرقمية في جامعة ميتشيجان "University of Michigan Digital Library

Production Service"، إجراء معياري يسمى OAIster ينطق مثل كلمة "Oyster"، كتب تحتها عبارة "ابحث عن اللؤلؤ"، وأخذ اسمه من الجمع بين الحروف الأولى من جملة مبادرة فتح الأرشيف "Open Archives Initiative" وإضافة اللاحقة ster وهذه اللاحقة مرجع مشهور يشير إلى تقنية النشر التعاوني بدأه موقع نابستر "Napster" وما أعقبه من مواقع أخرى مثل "AIMsterm" و"Friendster" و"Grokster" وما شابه ذلك. والقوة المحركة الأساسية لمبادرة الأرشيف المفتوح هي تطوير مجموعة محددة - بما يكفي - من العلامات الفوقية للبيانات "meta-data tags" التي تسمح لأي شخص ممن يحفظون أعمالهم باستخدام طريقة تتوافق مع مبادرة فتح الأرشيف "OAI" أن يؤدوا بحوثهم بسهولة وسرعة ودقة عالية من خلال شبكة الإنترنت. وفي هذه الحالة، سيصبح البحث على شبكة الإنترنت بصورة عامة، بحثاً أكاديميًّا مُستهدِفاً قواعد بيانات المنشورات العلمية. ومع ذلك، فإن قاعدة البيانات في الواقع، عبارة عن شبكة لقواعد بيانات صغيرة أنشئت بجهود شخصية تتوافق مع آليات بحث عامة مشتركة وأسلوب بحث معياري. وللمرة الثانية، أؤكد أنني لا أسعى هنا لبحث تفاصيل منهج محدد من أساليب البحث هذه. وإذا كان العلماء والأكاديميون قد تبنوا هذا المنهج للحفظ الشخصي المقرون بأدوات قياسية تستخدم عالميًّا للبحث الدقيق المحدد فإنه سيتم القضاء على مشكلة عدم التمكن من الحصول على المنشورات الأكاديمية الناتج من ارتفاع تكاليف نشرها؛ لأن هذا النهج الجديد سيخفض تكلفة النشر.

ومازال هناك أنواع أخرى من المستندات تعد في مراحل نموها الأولية نحو الإنتاج التعاوني، وتحتاج إلى تطوير لنشرها في الشبكة العالمية مثل المقررات والكتب الدراسية للمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية. وينبغي في بادئ الأمر الاعتراف بأن الاستجابة لمكافحة الأمية والانخفاض الكبير في أعداد الذين يكملون تعليمهم في المناطق الأكثر فقرًا في العالم تُعْزى إلى حد كبير لعدم توافر المدرسين والفصول الدراسية وكذلك عدم حرص الآباء على تعليم أطفالهم نتيجة لكونهم أميين أنفسهم، بالإضافة إلى غياب سياسة التعليم الإجباري. كما أن أسعار الكتب المدرسية تسهم في جزء من مشكلات تكاليف التعليم الإجمالية. وقد يكون العامل الأهم توفير فرص بديلة للقضاء على عمالة الأطفال. ومع

ذلك، كثيرًا ما تمثل المواد الدراسية القديمة غير المحدثة، وتدني جودة الوسائل والمواد التعليمية أهم العوائق التي تواجه الراغبين في التعليم. كما أن تكاليف الكتب والرسوم المدرسية والزي المدرسي الرسمي، والكراسات وأدوات الكتابة تقضي على 20% أو 30% من دخل العائلة[9]. بالإضافة إلى أن عنصر المشكلة الذي تضيفه المواد التعليمية يمكن إزالته أو تقليصه بأساليب مبتكرة لتأليف المواد والكتب المدرسية والوسائل التعليمية. وقد تم شرح بعض مبادرات تطوير الكتب المدرسية في الفصل الرابع. ويمكن القول: إن أنجح مشروع لتأليف الكتب المدرسية التي تعتمد على الجهود العامة والملكية العامة ويعد أيضاً الأكثر أهمية من المنظور التنموي، مشروع جنوب إفريقيا، المسمى: النصوص العلمية المجانية للمدارس الثانوية (Free High School Science Texts (FHSST. وهي مبادرة محدودة جدًّا مقارنة بجهود ويكي الكتب "Wikibooks" الأوسع نطاقاً، ومبادرة كاليفورنيا الأفضل إدارةً ونجاحاً.

وعلى الرغم من أنه، خلال ثلاث سنوات من الجهد الكبير الذي قام به مجموعة من المتطوعين المتفانين الذين يديرون المشروع، لم ينتج المشروع سوى كتاب واحد للفيزياء للمرحلة الثانوية ومسودات متقدمة لكتابين آخرين في العلوم. والعائق الرئيس لفعالية تأليف الكتاب المدرسي التعاوني هو الحرص على توافقه مع المتطلبات المفروضة من قبل وزارات التربية والتعليم التي تميل إلى التمسك بقدرٍ كبيرٍ من التوافق مع مقرراتها، الأمر الذي يقلل تنوع الوحدات التعليمية التي يمكن أن تتبناها هذه المشروعات في أثناء التأليف. كما أن الوحدات التعليمية المقررة الكبيرة نسبيًّا تحد من عدد المساهمين، وتؤدي إلى إبطاء العملية. لهذا، فإنه من المرجح أن الذي يحدد مستقبل هذه الجهود هو مدى قدرة مصمميها على إيجاد وحدات تعليمية بدقة أكبر دون التخلي عن الالتزام بالتوافق مع المقررات التعليمية في المراحل الدراسية بجميع أقسامها الثانوية والمتوسطة والابتدائية. فالموضوعات التعليمية للمستويات التي تتبع المرحلة الثانوية لا تسبب مشكلات كبيرة، على الأرجح، وذلك بسبب المرونة الكبيرة التي يتبعها المدرسون عند اختيار الموضوعات. وهو ما أسهم في إنجاح مبادرة مثل المنهج التعليمي الذي يقدمه معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT. حيث إن هذه المبادرة توفر مناهج ومذكرات محاضرات وغير ذلك

لأكثر من ألف ومئة فصل دراسي. والمصممون الأساسيون لهذه المناهج من الأكاديميين الذين يعملون بمقابل مادي، وينتجون هذه المواد لتدريسها في فصولهم المهنية الأساسية: أي في الكليات التي يُدرِّسون فيها على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا. وتكمن "الآثار الجانبية" للتعليم إلى حد كبير، في المحتوى. وما تبقى مجرد دمج وتطوير أدوات سهلة الاستخدام وقدرات بحث وغير ذلك من الوسائل التعليمية. فالجامعة تمول هذا الموضوع من خلال مواردها الخاصة والمنح المخصصة لمثل هذه المهام. وفي حالة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، يتم تمويل هذه المهام بالنموذج التقليدي – حيث يتم استخدام أحد التمويلات الكبيرة الجيدة غير الربحية بهدف تحقيق المصلحة العامة من خلال دعم موظفين رسميين لا يعملون من أجل تضخيم ثرواتهم. إن النقطة المهمة في هذا الصدد هي الخروج الجذري لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من الثقافة السائدة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر في الأوساط الأكاديمية الأمريكية. عندما كانت الجامعات الأمريكية تفكر في "التعليم عن بعد" لتحقيق وصول للمحضرات والمناهج التعليمية عن طريق الإنترنت بهدف زيادة إضافية لعائداتها، بينما كان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في ذلك الوقت يفكر في التزاماته الأساسية نحو تعزيز المعرفة وتثقيف الطلاب في البيئة الشبكية المترتبة على ذلك. وقد كان الهدف إعطاء أي شخص، في أي مكان، فرصة للوصول إلى المواد التعليمية التي تنتجها أفضل العقول في العالم. وكتدخل في علم بيئة المعرفة والمعلومات المجانية وكعمل قيادي رائد بين الجامعات، كانت مبادرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حدثًا ضخمًا ومهمًا. أما إذا نظرنا إليه بوصفه نموذجًا للابتكار التنظيمي في مجال إنتاج المعلومات عموماً، وتهيئة الموارد التعليمية على وجه الخصوص فإنه يصبح أقل أهمية.

وتوضح البرمجيات والمنشورات الأكاديمية، مثالين مهمين جدًّا للإستراتيجيات القائمة على الملكية العامة ومطبقة في قطاع تُعدّ مخرجاته في غاية الأهمية للتنمية، بطرق تؤدي إلى تحسين الوصول للمعلومات الأساسية والمعرفة والأدوات المحتوية على المعلومات أو المنتجة لها. وبناء على هذه القضايا الأساسية، يمكننا البدء في معرفة كيف يمكن استخدام إستراتيجيات مماثلة لإنشاء قدر كبير من الحلول المبنية على أساس الملكية العامة بهدف تطوير إمكانية نشر المعلومات ذات الصلة الوثيقة بالتنمية البشرية.

الأبحاث التي تعتمد على المال العام في مجال الغذاء والدواء:

نظراً لأهمية الوصول للإمكانيات الحاسوبية والبحوث العلمية المتوافرة لتنمية أي أمة، فإن هذه الإمكانات والبحوث مازالت تسعى لتوفير أهم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم. والواضح أن الأمر مازال بعيداً كل البعد عن معرفة كيف يمكن أن يسهم اقتصاد المعلومات المترابطة في زراعة الأرز لإطعام الملايين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أو توصيل الأدوية للملايين من مرضى فيروس نقص المناعة الطبيعية (الأيدز). وبنظرة ثاقبة، نجد أن نسبة هائلة من أساليب زراعة المحاصيل الغذائية وتطوير الأدوية في المجتمعات الحديثة تعتمد على البحث العلمي والاختراعات التقنية. وقد رأينا كيف يمكن أن تزخر الوسائل الإعلامية بالأخبار والمقالات التي تعتمد على نموذج الملكية العامة. ورأينا كيف يمكن للبرامج المجانية والمنشورات التي يمكن الوصول إليها بحرية أن تستبدل وتصحح بعض أخطاء البرمجيات والمنشورات العلمية التي تعتمد على الملكية الخاصة، على التوالي.

وتشير هذه الحالات إلى أن الخيار الأساسي بين النظام الذي يعتمد على الحقوق الحصرية وعلى نماذج الأعمال التي تستبعد نتائج البحوث المناسبة وبين النظام الذي يربط جهات فاعلة متعددة بنسيج واحد - أي جهات عامة وجهات خاصة ومؤسسية وفردية - في شبكة مبتكرات اجتماعية غير مملوكة لأي فئة محددة، سيكون لها آثار مهمة على مسار الابتكارات وإمكانية الوصول إلى منتجاتها. لقد تركز الاهتمام العام العالمي لحد كبير على أزمة فيروس نقص المناعة الطبيعية (الأيدز) الذي انتشر في إفريقيا عندما شح الحصول على الأدوية المتوافرة بسبب ارتفاع تكاليفها. ومع ذلك، تعد تلك الأزمة مجرد بداية لتدحرج جبل الثلج. وهو أمر في غاية الوضوح لكثير من الناس، وخاصة عندما ظهر هذا المرض في البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة وأوروبا، رغم مكانتها الثقافية والسياسية، إذ إن نظام الحقوق الحصرية يعد آلية تشريعية سيئة عند ما تبرز الحاجة لتقديم الخدمة لمن هم في أمس الحاجة لها في العالم. وتتغلغل نقاط ضعفها في مشكلات الأمن الغذائي والبحوث الزراعية التي تهدف إلى زيادة إمدادات الغذاء في جميع أنحاء العالم النامي، وكذلك الحصول على الأدوية بصفة عامة وأدوية

الأمراض الشائعة في العالم النامي على وجه الخصوص. وقد شهدت جميع هذه المناطق تحولات متشابهة في السياسات الوطنية والدولية في اتجاه المزيد من الاعتماد على الحقوق الحصرية، وأهمها براءات الاختراع. كما بدأت جميع المناطق تشهد ظهور نماذج تعتمد على الملكية الخاصة لتلافي مشكلات براءات الاختراع. ومع ذلك، مازال هناك اختلاف حول وجهات النظر لتلك القوانين. فالزراعة، مثلاً تتيح فرصاً أكثر إلحاحاً للتطوير نظرًا للدور الكبير نسبيًّا الذي تؤديه البحوث العامة -الوطنية والدولية والأكاديمية- وكذلك ممارسات المزارعين الطويلة للابتكار في جمعيات المزارعين المهتمة بالبذور والأطر المحلية والإقليمية. وفي البداية سأشرح ذلك بالتفصيل؛ لأنه يوفر إطاراً لما يمكن أن يصبح مساراً لتنمية البحوث الطبية.

الأمن الغذائي: الاختراعات الزراعية المستندة على المال العام:

أدت الاختراعات الزراعية خلال القرن الماضي إلى زيادة كبيرة في المحاصيل الزراعية، إذ إنها أسهمت منذ الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي في نمو وتحسين نوعية المحاصيل والمنتجات الزراعية، كما بذلت الجهود في جميع الاتجاهات لتوفير الغذاء لفقراء العالم وتجنب المجاعة والقضاء على سوء التغذية المزمن. وأسفرت تلك الجهود عن زيادات كبيرة في إنتاج الغذاء وخفض تكاليفه، ولكن تفاوتت فوائدها كثيراً في مناطق مختلفة من العالم. واتضح أن الزيادة في الإنتاج لا تعد بمفردها شرطاً كافياً لتجنب المجاعة في الوقت الحاضر، إذ إن ملحوظة سن "Sen" تنص على أن الدول الديمقراطية خالية من المجاعات - بمعنى أن الحكومات الجيدة والمسؤولة ستعمل على توجيه جهود المجتمع لمنع المجاعة - وهذا القول مقبول على نطاق واسع هذه الأيام. وقد تمّ التطرق لإسهامات اقتصاد المعلومات المترابطة في دعم المشاركة الديمقراطية والشفافية في الفصلين السادس والثامن وبناءً على دقة تلك الفصول في تصنيف المتغيرات التي طرأت على المسار السياسي، فإن ما تم مناقشته سيساعد على توضيح أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي على مكافحة الفقر العالمي. ومع ذلك، فإن تكلفة ومستوى نوعية الأغذية المتوافرة للحكومات المسؤولة في الدول الفقيرة أو منظمات الإعانة الدولية أو المنظمات غير

الحكومية (NGO) التي يمكن أن تتدخل لمحاولة تخفيف البؤس الذي تسببه الحكومات المقصرة أو السيئة، تؤثر على ما يمكن القيام به ليس فقط لتجنب المجاعات الكوارثية، ولكن أيضاً لتجنب سوء التغذية المزمن. فالتطوير في مجال التقنية الزراعية يُمكِّن كل من يعمل في إطار الأمن الغذائي من القيام بواجباته بأسلوب أفضل عما يمكن فعله في حالة انخفاض كمية المحاصيل الزراعية ونقص قيمتها الغذائية وارتفاع أسعارها. وعلى الرغم من الفوائد المتوقعة من جراء التطور التقني، فإن الاختراعات الزراعية تتعرض لدرجة غير عادية من الشكوك الدائمة الموجهة للمشروع العلمي والاختراعات التي تعتمد على الأسس العلمية. تتمثل في انتقادات تجمع بين المخاوف من الأخطار الحيوية والبيئية وبين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية. ولن تؤدي تلك الانتقادات إلى حدة أو نجاح أكثر لتحريك السياسات، مما حققته المقاومة الأوروبية الحالية المثارة ضد الأطعمة المعدلة وراثيًّا. ويمكن أن تتجه إستراتيجيات الإنتاج المعتمد على الملكية العامة إلى حد ما، نحو تهدئة المخاوف من الأضرار الحيوية والبيئية بتطبيق معظم الاختراعات محليًّا. ومن المرجح أن تصب الفوائد الأساسية للاختراعات في تقدم مسار المخترعات الزراعية والحيوية من حيث استدامتها وتخفيض تكاليفها، دون إخضاع سلسلة إنتاج الغذاء لسيطرة عدد محدود من الشركات متعددة الجنسيات، كما يخشاه العديد من النقاد.

ويعود تطوير وتحسين النبات بالأساليب العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تاريخ نشأة وزارة الزراعة ومنح الأراضي للجامعات، ومن ثم ظهور محطات التجارب الزراعية التابعة للولاية خلال الحرب الأهلية في العقود التي أعقبت ذلك. وفي تلك الأثناء سيطر قطاع الاستثمار العام على قطاع البحوث الزراعية ومع العودة لأعمال مندل "Mendel" في عام 1900م، أخذت الزراعة منعطفاً جديداً في اتجاه منهجية انتقائية لتطوير نوعية البذور. وذلك من خلال جمعيات تحسين المحاصيل وبرامج اعتماد الجودة والنوعية وإطلاق السياسات المفتوحة التي مكنت كل شخص من أن ينتج البذور المعتمدة الجديدة ويبيعها، الأمر الذي جعل المزارعين يحصلون على نتائج البحوث العامة بكفاءة عالية من خلال سوق مفتوحة للجميع. وقد كان تطوير بذور الذرة المهجنة هو أول نجاح

مهم يسهم في زيادة المحاصيل الزراعية بشكل كبير. وأعاد تشكيل إدراكنا ليس فقط لأهمية التطوير الزراعي، ولكنه أظهر بوضوح قيمة الاختراعات بصورة عامة في تحقيق الكفاءة التنموية. لقد تضاعف إنتاج المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية بين منتصف الثلاثينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي وبحلول منتصف الثمانينيات من القرن نفسه أنتجت حقول القمح ستة أضعاف إنتاجها قبل خمسين عاماً. ومع بداية أوائل الستينيات وبتمويل من مؤسسات روكفلر وفورد "Rockefeller and Ford foundations"، الذي استمر على مدى الأربعين سنة اللاحقة، صممت البحوث الزراعية لكي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتخفيض التكاليف، وأصبحت عنصراً أساسيًّا في السياسات الدولية والوطنية الرامية إلى توفير الغذاء لسكان الدول الفقيرة وتجنب المجاعات وفي النهاية القضاء على سوء التغذية المزمن. وقد كان المعهد الدولي لبحوث الأرز "International Rice Research Institute (IRRI)" في الفلبين الذي تأسس في الستينيات الميلادية هو الأول من نوعه، ثم أعقبه المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح "International Center for Wheat and Maize Improvement (CIM-MYT)" في المكسيك الذي أسس عام 1966م ومعهدا الزراعة الاستوائية في كولومبيا ونيجيريا عام 1967م.

وقد أصبحت جميع هذه المراكز مواقع خيرية للفريق الاستشاري الدولي للبحوث الزراعية، Consultative Group for International Agricultural Research (CGIAR) التي وصل عددها الآن إلى ستة عشر مركزاً. وفي المدة نفسها، أنشئت في جميع أنحاء العالم أنظمة بحوث وطنية زراعية "National Agricultural Research Systems (NARS)"، تركز على بحوث محددة حسب الظروف المحلية الزراعية والبيئية في مناطقها. وقد سبقت البحوث في هذه المراكز الثورة التقنية الحيوية، واستخدمت مختلف تقنيات إنتاج النباتات التجريبية للحصول على مزارع تنتج محاصيل زراعية عالية: مثل النباتات ذات الموسم القصير، أو المتكيفة مع استخدام الأسمدة الكثيفة. وفيما بعد أسهمت هذه الجهود في إنتاج أنواع مقاومة للآفات الزراعية المحلية والأمراض ومختلف الظروف البيئية القاسية.

ويشار إلى هذه المتنوعات العلمية والبحثية الجديدة باسم "الثورة الخضراء"، حيث نتج عنها في الواقع، نمو كبير جدًّا في المحاصيل الزراعية، بدأت بمحاصيل الأرز والقمح، في آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي معظم الأحيان يقتصر مصطلح "الثورة الخضراء" على وصف المتغيرات التي طرأت على تلك المناطق في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي. وتظهر دراسة أجريت أخيرًا، أن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية استمر طوال السنوات الأربعين الماضية، وحصل في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة[10]. وخلال هذه المدة ظهر أكثر من ثمانية آلاف صنف جديد من الأرز والقمح والذرة والحبوب الرئيسة الأخرى وجذور نباتية ومحاصيل بروتينية كل ذلك بفضل أكثر من أربع مئة برنامج عام لتطوير البذور الزراعية. وكان من أهم اكتشافات تلك الدراسة أن أقل من 1% من تلك الأصناف الحديثة، ليس له أي علاقة بمراكز إنتاج البذور الزراعية العامة أو الخاصة في الدول المتقدمة، واقتصرت إسهامات القطاع الخاص بصورة عامة على تطوير بذور الذرة والذرة البيضاء والدخن. وبعبارة أخرى يمكن القول: إن القطاع العام يقوم بالكامل تقريباً، بتنفيذ هذه الجهود، وهي متركزة بشكل كامل تقريباً في الدول النامية وتكملها جهود إضافية لبرامج دولية ووطنية.

كما أن زيادة الإنتاج تضاعفت سبع مرات في آسيا في المدة من عام 1961م وحتى عام 2000م، وزاد خمسة أضعاف في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى الإفريقية. كما حصل أكثر من 60% من النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الستينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، بينما بدأ النمو الأساسي في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية في حقبة الثمانينيات الميلادية. وقد ازداد الإنتاج في معظم المراحل المبكرة في أمريكا اللاتينية، بسبب التوسع بنسبة 40% في المساحات المزروعة، بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الأخرى المتعلقة بالأساليب الزراعية، – مثل زيادة استخدام الأسمدة والاعتماد على المعدات الزراعية الضخمة وأساليب الري المتطورة. ويمكن أيعاز نحو 15% من النمو في تلك المدة إلى استخدام أصناف البذور المطورة والعناصر الزراعية الحديثة. ومع ذلك، يمكن إرجاع أكثر من 40% من مجموع زيادة المحاصيل الزراعية التي نتجت في السنوات العشرين الأخيرة، إلى استخدام

سلالات أنواع جيدة من البذور. ففي المدد الأولى من بداية تلك المشروعات وفي القارة الآسيوية تحقق نحو 19% من النمو بسبب الاعتماد على الأصناف الحديثة في الزراعة، إلا أن معظم بقية الزيادة جاءت بالكامل تقريباً بسبب الزيادة في استخدام الأسمدة والمعدات الزراعية ووسائل الري الجيدة ولم تأتِ بسبب زيادة المساحات المزروعة.

ومن أسهل الأمور رؤية أن سبب حدوث متغيرات مثل هذه قد تثير الانتقادات في الاتجاهين البيئي والاقتصاد الاجتماعي في أطر الصناعات الزراعية. ومرة أخرى أكرر، أن 46% من الزيادة في إنتاج المحاصيل يُعزى إلى استخدام الأصناف الحديثة خلال السنوات العشرين الأخيرة، على الرغم من كل ما قد يقال خلاف ذلك. حيث إن استخدام تلك الأصناف قام بدورٍ أقل وضوحاً في الثورة الخضراء، في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وأسهم بنسبة 5 إلى 6% من نمو المحاصيل الزراعية. ففي جنوب الصحراء الإفريقية، على سبيل المثال، بدأ يظهر فشل الجهود الأولية لإدخال أصناف زراعية متطورة من آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن اعتماد التطورات المحلية بدأ فقط في الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي. وخلال العشرين عاماً الأخيرة، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً كبيراً للتطوير الزراعي بسبب تبني أصناف زراعية حديثة – تسببت في تحقيق ما يقرب من 40% من المضاعفة التي طرأت على الإنتاج الزراعي. وفي جنوب الصحراء الإفريقية، جاءت الأغلبية العظمى من النجاحات التي أسهمت في مضاعفة الإنتاج إلى ثلاثة أضعافه بسبب زيادة المناطق المزروعة، ونحو 16% جاءت بسبب استخدام الأصناف الزراعية الحديثة. وقد أدت التحسينات الزراعية المعتمدة على الأبحاث دوراً أكبر في زيادة المحاصيل الزراعية في الدول النامية على مدى الأربعين سنة الماضية. مع أن نجاحها كان محدوداً بشكل أكبر في بيئة جنوب الصحراء الإفريقية الأكثر تعقيداً وصعوبةً. كما أن الكثير من الفوائد نتجت بسبب الاستقلال المحلي ولم تنتج من الاعتماد بدرجة أكبر على الواردات الغذائية. وعلى سبيل المثال، ظهرت تقديرات متحفظة أطلقها كل من إيفنسون "Evenson" وكولن "Gollin"، تشير إلى أن ارتفاع الأسعار وزيادة الاعتماد على الواردات في الدول النامية في غياب الثورة الخضراء قد أدى إلى انخفاض ما بين 13 إلى 14% من السعرات الحرارية التي يحتاج

إليها الأشخاص في الدول النامية وارتفاع في نسبة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من 6 إلى 8%. و مع أن هذه الأرقام لا تبدو مزعجة جدًّا لمجتمعات تعيش بالفعل على حافة الخط الهامشي للتغذية المقبولة، إلا أنها تمثل تبايناً كبيراً في نوعية الحياة والنمو البدني والعقلي لملايين الأطفال والبالغين في تلك الدول.

فالبحوث الزراعية التي دخلت في معظم عناصر الثورة الخضراء لا تشتمل على التقنية الحيوية، أي إنها لا تشتمل على التعديل الوراثي (الجيني) للأصناف النباتية التي تعتمد على استخدام تقنيات الحمض النووي. بل إنها تركزت بدلاً من ذلك على مستوى مراكز تطوير البذور التجريبية. أما في الدول المتقدمة، فقد ركزت معظم البحوث خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية على استخدام التقنية الحيوية لتحقيق نتائج محددة بدقة أكثر مما يمكن أن تحققها تلك المراكز، وقد اعتمدت البحوث بشكل أكبر على استثمارات القطاع الخاص، وأسفرت عن ملكية القطاع الخاص لأكثر المخترعات الزراعية. وما يمكن توقعه من استخدامات التقنية الحيوية وخاصة تطبيقاتها لإنتاج الأغذية المعدلة وراثيًّا، هو أنها ستؤدي إلى تحسينات كبيرة في نوعية المحاصيل والآثار الصحية البيئية وجودة الأغذية النباتية، إذ إن النباتات التي صممت بمقاومة عالية للآفات يمكن أن تقلل من الحاجة إلى استخدام المبيدات الحشرية، مما يرفع مستوى الفوائد البيئية والصحية عند المزارعين. فالنباتات المهندسة جينيًّا بهدف إنتاج أعلى من أي وقت مضى، دون زيادة مساحة الأراضي الزراعية يمكن أن تحد من ضغوط إزالة الغابات. ويمكن كذلك تصميم نباتات تحمل مكملات غذائية محددة، مثل الأرز الذهبي الذي يحتوي على مادة بيتا كاروتين "beta-carotene" وذلك بهدف إدخال الاحتياجات الضرورية في الوجبات الغذائية. وبالإضافة إلى تلك التوقعات التفاؤلية الافتراضية، ليس هناك شك في أن الهندسة الوراثية قد أنتجت بالفعل محاصيل أدت إلى خفض تكاليف الإنتاج للمزارعين عن طريق زيادة مقاومة مبيدات الأعشاب والآفات. حيث يلحظ على سبيل المثال، أنه منذ عام 2002م، تم تغطية أكثر من 50% من المساحة المزروعة بفول الصويا في العالم بأنواع معدلة وراثيًّا و20% زرعت بالقطن. كما أن 27% من المساحة الزراعية في الدول النامية مغطاة بالمحاصيل المعدلة وراثيًّا. وسيزداد هذا

العـدد الآن كثيراً بسـبب أن البرازيل قد سـمحت بإدخـال المحاصـيل المعـدلة وراثيًّا إلى أراضـيها، نظـراً لدورها الزراعي المتنامي، وكذلك بعد موافقـة الهند، التي تعد من أكبر الدول المنتجة للقطن في العالم، على اسـتخدام نوع من القطن المعدل وراثيًّا المقاوم للآفات المعروفة. وهناك إذًا، مزايا كبيرة للمزارعين، على الأقل، بسـبب اعتمادهم على نطاق واسع من المحاصيل المعدلة وراثيًّا في الدول المتقدمة خارج أوروبا، وكذلك في الدول النامية.

ويمكـن القول بأسـلوب معقول: إن مـا يحدث مفيد إلى حدٍّ كبـير فيما يتعلق بزيادة إنتاج المحاصـيل الزراعية ودعم الجودة ومقاومة الآفات، إلا أنه لم يسلم من النقاد. وقد سـبقت تلك الانتقـادات؛ التقنية الحيوية وبداية تطوير الأصـناف المعدلـة وراثيًّا. وتعود جذورهـا للحقبـة التي ظهر فيها برامـج تطوير البـذور الزراعية التجريبيـة التي كانت تجـري في القطاعات الزراعية الأمريكية وفي الثورة الخضـراء العالمية. ومع ذلك، كانت الأمور واضـحة بصـورة أكبر لدى المجتمـع، وكان هناك نجاح سياسـي لهذه الانتقادات بسـبب الخوف من خطورة الأغذية المعدلة وراثيًّا. وقد جمعت تلك الانتقادات حلفاء غير متوقعين من المجتمعين الفكري والسياسـي، حيث إنها تتضـمن خمسـة عناصر متميزة: وهي انتقاد اجتماعي واقتصـادي للتصنيع الزراعي والخوف من الآثار البيئية والصحية واختيـارات المسـتهلك للمنتجات "الطبيعيـة" أو المهنية من المواد الغذائية، وربما بشـكل أكبر محاولة حماية القطاع الزراعي المحلي.

ولعـل أقدم جزء مـن الانتقادات هو النقـد الاجتماعي والاقتصـادي. حيث إن أحد محـاوره يتركز في كون الآلات الزراعية تزيد من اسـتخدام المـواد الكيميائية وفي النهاية ينتج عـن ذلك تملك القطاع الخاص لمنتجات البذور مما يؤدي إلى دمج القطاع الخاص في نموذج الإنتاج الرأسـمالي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحتى مع القطاع الزراعي الضـخم الـذي تمثله "المزارع العائلية"، نجـد أن المدخلات التي يتم شـراؤها الآن أكبر وتتجاوز إلى حد كبير المدخلات التي تنتج في المزارع العائلية نفسـها، كما أن الإنتاج يعد إلى حد كبير أصـولاً قيِّمة، والإنتاج الواسـع يـبرر معظم الفلاحة والإيـرادات التي تنتج من الزراعة[11]. وقد وضـحت الدراسـات أن مبيعات 56% من المزارع الأمريكية في عام

2003م، انخفضت إلى أقل من عشرة آلاف دولار في السنة. وبلغت أسعار مبيعات ما يقرب من 85% من المزارع أقل من مئة ألف دولار[12]. علماً بأن جميع تلك المزارع لا تمثل سوى 42% من الأراضي الزراعية. وللتوضيح؛ نجد أن الدخل السنوي الذي حققته نسبة 4.3% من المزارع قد بلغ أكثر من 500000 دولار في السنة، ويمثل هذا الرقم أكثر من 21% من الأراضي. والمحصلة، هي أن 7.5% من المزارع التي حققت مبيعات بلغت أكثر من 200000 دولار تمثل فقط 37% من الأراضي المزروعة. ومن بين جميع مالكي المزارع الرئيسة في الولايات المتحدة في عام 2002م صرح نحو 42.5% بأنهم يمارسون أعمالاً أخرى بشكل رئيس إلى جانب الزراعة، وأفاد عدد كبير منهم أنهم يقضون مئتي يوم أو أكثر خارج المزرعة، أو حتى إنهم لا يقومون بأي عمل البتة في مزارعهم. ويبدو واضحاً أن النمو الواسع لنطاق "الأعمال الزراعية" المكننة والإنتاج الصناعي الضخم والمبرر للمنتجات الزراعية، والأهم من ذلك، المدخلات الزراعية، كل ذلك حل محل المزارع العائلية والمزارع الصغيرة والمزارع الهادفة إلى الاكتفاء الذاتي واستقدام العمالة الزراعية حسب النموذج الرأسمالي. ومع التطور العلمي للبذور وزيادة التطبيقات الكيمائية، أصبحت البذور بوصفها مدخلات؛ منفصلة تماماً عن إنتاج الحبوب، ما جعل المزارعين يعتمدون على شراء البذور المنتجة صناعيًّا. وهذا أبعد كثيراً الأعمال الزراعية عن الأسلوب التقليدي لمنتجات الاكتفاء الذاتي والحرف شبه اليدوية وحولها إلى نماذج صناعية. وقد عادت انتقادات الثورة الخضراء مع المتغيرات الأساسية، بإضافة انتقاد آخر يوضح أن المنتجين الصناعيين للبذور يمثلون شركات متعددة الجنسيات، كما أنها نظرت إلى التصنيع الزراعي بأنه يحتوي على تبعات غير مأمونة مغروسة في جوهر المحيط التصنيعي العلمي تتعلق بالاقتصاد العالمي.

ومن الناحية السياسية، ركزت الانتقادات الاجتماعية والاقتصادية على مسائل الأضرار البيئية والصحية، بالإضافة إلى الانتقادات المتعلقة برغبات المستهلكين. حيث إن الانتقادات الموجهة للبيئة تصف المنتجات العلمية بأنها ثقافة أحادية تفتقر إلى التنوع الوراثي للأصناف المستخدمة محليًّا وأنها أكثر عرضة للفشل الذريع. ويخشى النقاد من تلوث الأصناف الموجودة حالياً وحدوث تفاعلات غير متوقعة مع الآفات الزراعية وبروز

آثار سلبية على الكائنات المحلية. أما المخاوف من الآثار الصحية فقد تركزت منذ البداية على توقع أن ينتج عن مراكز تطوير المحصول تخفيض في الجودة الغذائية. تمحورت تلك المخاوف حول إمكانية حدوث ردود أفعال غير متوقعة تسبب تفاعلات صحية سلبية لا تظهر مضاعفاتها إلا بعد سنوات عدة من الآن، ويظهر ذلك جليًّا من خلال الحوارات المتعلقة بالأغذية المعدلة وراثيًّا، التي تزايدت في الآونة الأخيرة. وتكمن اهتمامات المستهلكين في الجودة والشكل الخارجي المستحسن لديهم للمنتجات الصناعية الزراعية ومعالجة الاشمئزاز المتوقع الذي قد يحد من تناول المخرجات الصناعية. إن هذه المخاوف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية واهتمامات المستهلكين تميل أيضاً إلى الانحياز لجماعات الضغط المهتمة بالحماية البيئية، ليس فقط لأغراض اقتصادية، ولكنها تعكس كذلك ارتباطات ثقافية قوية للمشهد الزراعي والبيئة الاجتماعية وخاصة في أوروبا.

لقد وصل دمج الانتقادات الاجتماعية والاقتصادية ضمن انتقادات مرحلة ما بعد الاستعمار، وكذلك الاهتمامات بالبيئة وبحماية الصحة العامة والدفاع عن مصالح المستهلكين وحماية القطاع الزراعي نسبيًّا من الاندماج في القطاع الأمريكي الصناعي، إلى قمة نجاحاته بسبب الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات على جميع مبيعات الأغذية المعدلة وراثيًّا في عام 1999م. ومع ذلك، كشفت دراسة حديثة حكومية لهيئة الدراسات العلمية "Science Review Board" في المملكة المتحدة، أن عدم وجود دليل لأي من الانتقادات البيئية أو الصحية، له علاقة بالأغذية المعدلة وراثيًّا[13]. والواقع، أن ما أرخه بيتر برينغل "Peter Pringle" ببراعة في كتابه مؤسسة الأغذية "Food، Inc." قد وصف كلا الجانبين في الحوار السياسي بأنهما استوعبا تلك القضايا بشكل ملحوظ. ولا شك أن العلماء المتحمسين لهذه المسائل والشركات الجشعة، قد بالغوا كثيراً في وصف النجاحات والفوائد المحتملة. وهناك شكوك قليلة أيضاً، تؤكد أن الوضع شبه الجنوني المتعلق بالفشل والمخاطرة في استخدامات الأطعمة المعدلة وراثيًّا الذي انتشر بشدة، لا يخضع إلا لقدر ضئيل من الدعم العلمي، وتحولت الحوارات إلى حالة تُصعِّب إيجاد توجهات مبنية على الأدلة. ففي أوروبا بشكل عام، هناك قبول واسع

لما يسمى "مبدأ الحيطة". ويعني بأسلوب آخر أن غياب أدلة الضرر ليس دليلاً على عدم وجود الضرر نفسه، كما أن اتخاذ احتياطات وقائية لتجنب تبني أي أمر جديد وخطير على أقل تقدير من الناحية النظرية يعد أمراً مستحسناً. وقد كان هذا المبدأ الوقائي المتبع بدلاً من الاعتماد على مؤشرات وجود الضرر هو الأساس لاعتماد الحظر الأوروبي على تلك الأطعمة. وقد تم أخيرًا إلغاء الحظر، في أعقاب نزاع منظمة التجارة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المنتجين الرئيسين الذين اعتبروا الحظر مقيداً للتجارة العالمية. ومع ذلك أصر الاتحاد الأوروبي على وضع علامة واضحة تبين نوعية تلك الأطعمة بوصفها مطلبًا أساسيًّا لرفع الحظر. إن هذه المعركة التي انفجرت بين الدول الغنية - أي بين العقلية الأوروبية المحافظة "عقلية أوروبا الحصينة" والاعتماد المتزايد على الزراعة الأمريكية المستندة على ابتكارات التقنية الحيوية، تتسم بقدر ضئيل من المكونات الأخلاقية على الرغم من أنه سيكون لها تأثير على تمويل بحوث التقنية الحيوية التي يستفيد منها مواطنو الدول النامية. وجزئيًّا ونتيجة للمقاومة الأوروبية القوية على استخدامات الأغذية المعدلة وراثيًّا، فإن مراكز البحوث الزراعية الدولية التي قادت المسار نحو تطوير منتجات الثورة الخضراء وقدمت نتائج أبحاثها بالمجان لكل من يرغب في شراء وبيع تلك المعلومات أو استخدامها دون أي قيود، كانت بطيئة في تطوير القدرات في مجال الهندسة الوراثية وبحوث التقنية الحيوية بشكل عام.

وبدلاً من أن تقود جهود المجتمع الوطني والدولي الطريق نحو التطوير، فقد كشفت بعض الدراسات المتعلقة باستخدام الأطعمة المعدلة وراثيًّا في الدول النامية أن جميع المساحات المزروعة باستخدام بذور معدلة قد تم الحصول عليها في شكلها النهائي من ممونين في الدول المتقدمة، بسعر محدد أو برسوم تراخيص تقنية[14]. مع بقاء البذور وتطويرها ملكاً للبائع في هذا النموذج التجاري. ولم يتم توزيعها على مبدأ بيع الحقوق أو إمكانية تطويرها محليًّا بشكل مستقل. مما أكد الانتقادات الموجهة للابتكارات الزراعية بوصفها جزءًا من عملية العولمة والتحول من النموذج الزراعي إلى الصناعي، وما قد ينتج عن ذلك من تدهور بيئي واستغلال المستهلكين، الأمر الذي غيَّر مواقف القوى السياسية التي كانت تتجه على الأرجح لدعم الاستثمار في القطاع العام، وتتحول إلى معارضة لتلك

الاستثمارات. ومع ذلك لم ينتج تأخر في تنامي اختراعات التقنية الحيوية في المجالات الزراعية، بل إن تلك الانتقادات أدت إلى زيادة مستوى التوجه نحو الخصخصة: وقد بدأ ذلك أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أمريكا اللاتينية، التي بدأ دورها يظهر في مجالات الإنتاج الزراعي العالمي بشكل متزايد.

وتؤدي استثمارات القطاع الخاص دورها، ضمن نظام براءات الاختراع والحقوق الحصرية الأخرى المتعلقة بمزارع تطوير البذور، وقد تمَّ مناقشة القيود النظرية العامة لهذه الحقوق في الفصل الثاني. واتضح أن لها تأثيرين متميزين يعززان بعضهما في مجال الزراعة: الأول إنه، في الوقت الذي كانت فيه الابتكارات المعتمدة على القطاع الخاص مسؤولة عن معظم المحاصيل المهندسة وراثيًّا في العالم النامي، لم تحظَ البحوث الهادفة إلى تحسين الإنتاج الزراعي في الأماكن الأكثر احتياجاً باهتمام ملحوظ من قبل شركات القطاع الخاص الكبرى. كما أن القطاع المعتمد على أساس حجم المبيعات المتوقعة من المنتجات التي تشتمل على براءات الاختراع لن تركز أبحاثها على تعزيز الازدهار الإنساني. بل إن التركيز يتجه حيث يمكن التعبير عن الازدهار بالمال. وهذا يعني أن الفقراء سيعانون بشكل منهجي من هذه الأنظمة التي تسعى إلى توجيه الاستثمارات البحثية نحو ما يُعتقد أنه يصب في مصلحة الذين لديهم أعلى استعداد ومقدرة على دفع ثمن نتائج بحوثهم. والثاني هو أنه حتى عندما يمكن أخذ نتائج هذه الابتكارات بوصفها مدخلات للبحوث والتنمية المحلية، وبصفتها خصائص حيوية - من قبل المزارعين أو الأنظمة الوطنية للبحوث الزراعية - فإن النظام الدولي لبراءات الاختراع ومراكز تطبيق الحقوق الحصرية المفروضة على استخدامات البذور الزراعية المطورة هي التي تتابع ضرورة الحصول على تراخيص الاستخدام لتلك النتائج البحثية. وهذه القوانين تعيق بدورها قدرة الدول الفقيرة ومزارعيها ومعاهد البحوث لديها للإسهام في متابعة البحوث الملائمة نتائجها مع احتياجاتهم، وتبني استخدام البذور المحسنة.

والسؤال الجوهري الذي تثيره الخصخصة المتزايدة للتقنية الحيوية الزراعية على مدى العشرين سنة الماضية هو: ما الذي يمكن عمله لتوظيف إستراتيجيات الملكية العامة بهدف توفير أساس للبحوث التي تركز على الأمن الغذائي لسكان الدول النامية؟ وهل

يوجد طريقة لإدارة الاختراعات التقنية في هذا القطاع، بحيث لن يكون هناك توجه كبير نحو تفضيل الدول القادرة على شراء مخرجات التقنية بأسعار باهظة وضمان أن تحسّن تلك التقنيات للمزارعين وللجهود البحثية الوطنية منتجاتهم الزراعية وتتكيف مع المتغيرات الواسعة في البيئة الزراعية المحلية؟ فاستمرار البنية التحتية للأبحاث في القطاع العام، بما في ذلك التي تتم في مراكز البحوث الدولية والوطنية والجامعات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بمشكلة الأمن الغذائي وتسخير إمكانات المزارعين والعلماء للتعاون المشترك من أجل تهيئة بيئة للاختراعات الزراعية وإتاحتها لكل من يحتاج إليها تدل على أن مسار التنمية المعتمدة على الملكية العامة الهادف إلى تطوير الابتكارات الزراعية الحيوية في مجالات الأمن الغذائي والاختراعات الزراعية ليس مستحيلاً.

ونلحظ مبدئيًّا، إن بعض الدول الكبيرة والأسرع نمواً التي لا يزال معظم مواطنيها يعيشون حالة فقر مدقع – مثل الصين والهند والبرازيل - يمكنها أن تحقق تقدماً ملحوظاً من خلال تطوير أنظمتها البحثية المحلية في المجالات الزراعية. حيث يمكن أن توفر تلك البحوث، بدورها بيئة مناسبة لمزيد من الابتكارات والتكيُّف لتنفيذ عدد من المشروعات محليًّا على الرغم من تدني الاقتصاد الوطني لتلك الدول، ومن خلال الجهود العامة غير الحكومية وإسهامات الإنتاج التعاوني، ويبدو أن الصين هي التي تقود الطريق في هذا المجال. ويمكن القول: إن أول مجموعة للعوامل الوراثية التي تم تنظيم سلسلتها الجينية هي الأرز، وذلك باكتشاف سلسلة نبات السفرجل الياباني التي تم اكتشافها على ما يبدو في عام 2000م من قبل بعض العلماء في مونسانتو "Monsanto"، لكن ذلك لم ينشر. وقد برز تسلسل جيني آخر بشكل مستقل وتم نشره وهو أيضاً للتسلسل الجيني لنبات السفرجل الياباني، قام به علماء في سينجنتا "Syngenta"، واعتبر ذلك أول تسلسل جيني للأرز حيث تم نشره في دورية العلوم "Science" التي صدرت في إبريل عام 2002م. و من أجل حماية حقوق الملكية الحصرية، دخلت "سينجنتا" في اتفاق خاص مع دورية العلوم، يسمح للعلماء بعدم إيداع المعلومات الجينية في بنك الجينات العامة "Genbank" التابع لمعاهد الصحة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية[15]؛ لأن ذلك يتيحها على الفور لغيرهم من العلماء الذين سيستخدمونها بحرية. إن جميع

الدوريات العلمية الرئيسة تتطلب أن تودع مثل هذه المعلومات في بنوك للمعلومات وإتاحتها للعموم بوصفها شرطاً أساسيًّا للنشر، لكن دورية العلوم وافقت على إلغاء هذا الشرط عند نشرها للتسلسل الجيني لنبات السفرجل الياباني الذي قدمه علماء "سينجنتا". ولكنها نشرت في العدد نفسه دراسة مماثلة تخص التسلسل الجيني لأرز يزرع على نطاق واسع في الصين يسمى "Oryza sativa L.ssp. indica". وقد تم اكتشاف هذه السلسلة بجهود المجتمع العام الصيني وتم إيداع تلك النتائج مباشرة في بنك الجينات. ويعد نشر دراستين متزامنتين: إحداهما جرت في شركة خاصة والأخرى تعتمد على التمويل العام الصيني للسلسلة الجينية للأرز، أول كشف للتقدم العلمي الكبير في القطاع العام الصيني لمجالات التقنية الحيوية الزراعية، وكان يركز في المقام الأول على تحسين الزراعة الصينية. ومع أن استثمارات هذا القطاع لا تزال متواضعة من حيث الحجم مقارنة مع ما يحدث في القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة، إلا أن الصين تعدّ مصدراً لما يربو على نصف جميع النفقات في العالم النامي[16].

كما أن أطول تجربة للصين مع الزراعة المعدلة وراثيًّا كانت تتعلق بالقطن، التي طرحت في عام 1997م. وبحلول عام 2000م، تم زرع ما يعادل 20 ٪ من المساحة المزروعة بالقطن الصيني. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن متوسط المساحة المزروعة بالقطن كانت أقل من نصف هكتار، مع أن الجزئية الأكثر أهمية للصينيين تتمثل في نوعية القطن المقاوم للآفات الزراعية الذي يؤدي إلى خفض حاجة استخدام المبيدات الكيميائية؛ لأنه ينتج عن تبني تلك النوعية استخدام أقل للمبيدات مما يؤدي بدوره إلى خفض عدد العمال المكلفين بمكافحة الآفات، وكذلك خفض تكلفة المبيدات الحشرية لكل كيلوجرام من القطن. وهذا يؤدي إلى توفير في التكاليف يصل إلى 28%. ويوجد تأثير آخر يتضح من خلال بيانات المسح – الذي إذا تأكد مع مرور الوقت، فإنه سيكون في غاية الأهمية للصحة العامة، وأيضاً للحوار القائم حول الاقتصاد السياسي المتعلق بالتقنية الحيوية الزراعية - وهو أن المزارعين الذين لا يستخدمون القطن المعدل وراثيًّا من المرجح أن تظهر لديهم أعراض تسمم تصل إلى أربعة أضعاف درجات التسمم الناتجة من المواد السامة التي تنطلق من المبيدات، مقارنة مع المزارعين الذين يستخدمون القطن المعدل

وراثيًّا[17]. وبالطبع فالمسألة ليست مجرد تمجيد ومديح للقطن المعدل وراثيًّا أو لنظام البحوث الصينية. بل إن الجهود الصينية توفر مثالاً على كون أكبر نظام للبحوث الوطنية يمكن أن يوفر استقرارًا صلبًا للبحوث الزراعية وتوفر كذلك الحلول المناسبة لجميع سكانها، بإتاحة نتائج مجاناً للجميع، كما أنه يوفر أساسًا للاستفادة من أعمال الآخرين.

وبجانب الجهود الوطنية في الدول النامية، هناك مساران أساسيان للبحوث والتطوير القائمة على الملكية العامة في مجال الزراعة التي يمكن أن تخدم الدول النامية عموماً: المسار الأول يستند على معاهد البحوث والبرامج القائمة التي تتكاتف لبناء نظام يعتمد على الملكية العامة، بعيداً عن القيود الناتجة من تطبيق حقوق براءات الاختراع والحقوق الحصرية لملاك المزارع الحاضنة للبذور المعدلة من خلال نظام الملكية الخاصة وخارجها. ويقوم المسار الثاني على نوع من الانتماء غير المترابط بين علماء الجامعات والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يؤدون دوراً ملموساً في تطوير البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر. وأكثر الجهود الحالية الواعدة في السياق السابق يتمثل في الاندماج بين منظمة حقوق الملكية الفكرية لأغراض الزراعة "Public Intellectual Property (PIPRA) for Agriculture" وجامعات القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يتمكن هذا الإتلاف حسب الوعود النظرية، من إنتاج برنامج تحدي الأجيال "Generation Challenge Program" الذي تقوده المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية "Consultative Group on International Agricultural (CGIAR)". والنموذج الثاني الواعد كثيراً وربما الأكثر طموحاً، هو مشروع الابتكارات الحيوية المعتمد على الملكية العامة الذي يتم التفكير فيه حالياً، المسمى مشروع الاختراعات الحيوية للمجتمع المنفتح "Biological Innovation for an Open Society (BIOS)".

إن منظمة حقوق الملكية الفكرية لأغراض الزراعة (PIPRA) تعد جهداً تعاونيًّا بين جامعات القطاع العام ومعاهد البحوث الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية، يهدف إلى إدارة محافظ حقوقهم الحصرية بطريقة تمكنهم وغيرهم من الباحثين للعمل بحرية في بيئة مؤسسية علمية تنمو بشكل متزايد بقدر كبير من براءات الاختراع وغيرها من الحقوق الحصرية التي تُصعِّب العمل دون ترخيص. علماً بأن الأطروحة التي توضح

المشكلة الأساسية التي أدت إلى تأسيس "PIPRA" منشورة في دورية العلوم "Science" ألفها فريق مكون من أربعة عشر رئيساً من رؤساء الجامعات الأمريكية[18]. وقد شدد هؤلاء الرؤساء على مركزية القطاع العام وتسهيل منح الأراضي الجامعية لإجراء البحوث في مجال الزراعة الأمريكية وتم التحول على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية نحو زيادة استخدام أنظمة الملكية الفكرية لحماية الاكتشافات الأساسية والأدوات اللازمة للابتكارات الزراعية.

وتم أيضاً اعتماد هذه الإستراتيجيات من قبل الشركات التجارية، وبصورة متزايدة، من قبل جامعات القطاع العام بوصفها آلية رئيسة لنقل التقنية من الهيئات العلمية إلى الشركات التسويقية. والمشكلة التي واجهتهم هي أن البحوث الزراعية والابتكارات تظهر بشكل تدريجي، حيث إنها تعتمد على إمكانية الحصول على المواد الوراثية وأنواع المحاصيل المتوافرة لكل جيل من الابتكارات التي يبرز معها مجموعة متزايدة من حقوق الملكية الفكرية التي تتطلب تراخيص جديدة تسمح لإنتاج مزيد من الابتكارات. وقررت الجامعات استخدام القوة التي تتيحها لهم ملكية أكثر من 24% تقريباً من براءات الاختراع في مجال ابتكارات التقنية الحيوية الزراعية واستخدام وسيلة ضغط لتوضيح شوائب البحث الموجودة في براءات الاختراع وخفض القيود التي تواجه الأبحاث التي يتعاملون معها بشكل متزايد. والقضية الأساسية التي يمكن طرحها هنا، تتمثل في أسطورة تأسيس منظمة حقوق الملكية الفكرية لأغراض الزراعة (PIPRA) وهي مرتبطة بقصة الأرز الذهبي. فالأرز الذهبي نوع مختلف من الأرز تم تصميمه بهدف توفير فيتامين (أ) في الغذاء، وقد تم تطويره بأمل إمكانية إدخال فيتامين (أ) بوصفه إضافة لغذاء الأشخاص الذين ينقصهم هذا الفيتامين، حيث إن نقصه تسبب فيما ما يقرب من خمس مئة ألف حالة من حالات العمى في السنة، ويسهم كذلك في وفاة أكثر من مليوني شخص سنويًّا. ومع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بترجمة البحوث إلى نباتات حية، يفاجأ المطورون بوجود أكثر من سبعين براءة اختراع منتشرة في عدد من البلدان، ووجود ست مواد لنقل الاتفاقيات مما يتسبب في إعاقة العمل وتأخره كثيراً. وقد أنشأت منظمة "PIPRA" كجهد لجامعات القطاع العام للتعاون في تحقيق هدفين أساسيين تستجيب لهذا النوع

من القيود - الحفاظ على حقوق ممارسة التطبيقات المتعلقة بمحاصيل معينة وغيرها من المحاصيل الزراعية المشابهة الموجودة في الدول النامية، بالإضافة إلى الحفاظ على حرية العمل المتبادل والاستفادة من براءات الاختراع الموجودة في محافظهم.

إن الرؤية الأساسية لمنظمة "PIPRA"، التي تؤكد إسهامها في مجالات تطوير الأدوية والزراعة بوصفها نموذجًا للتحالفات الجامعية، كانت بسبب أن الجامعات ليست مؤسسات ربحية، كما أن علماءها لا يسعون للكسب المادي في المقام الأول. بالإضافة إلى أن أي نظام يتيح الفرص ويهيئ الإمكانات والأساليب الأكاديمية والتجارية لكل من لديه مهارات أساسية مماثلة، سيجذب الأوساط الأكاديمية التي لا تهتم بالمحفزات المالية. وعلى الرغم من أن الجامعات استثمرت قدرًا كبيرًا من الوقت والمال منذ صدور القانون المسمى بايه دول "Bayh-Dole" في عام 1980م* الذي سمح للدول بل شجعها في الواقع، على تسجيل براءات الاختراع والابتكارات المتقدمة التي تعتمد على التمويل العام، مع أن عائدات براءات الاختراع وغيرها من الحقوق الحصرية لا تمثل جزءًا ملموساً من نظام إيرادات الجامعات. وباستثناء قيمة أو قيمتين شاذتين، يوضح الجدول رقم 9.2 أن إيرادات براءات الاختراع كانت جميعها متواضعة جدًّا في ميزانية الجامعة[19]. وهذه الحقيقة تجعل من الممكن ماليًّا أن تستخدم الجامعات براءات الاختراع لزيادة الفوائد الاجتماعية العالمية من أبحاثهم، بدلاً من محاولة توسيع عوائد حقوق براءة الاختراع. وبشكل خاص، يمكن أن تهدف الجامعات إلى إدراج أحكام في ترخيص التقنية لتحقيق أهداف مزدوجة: (أ) تقديم منتجات تشتمل على ابتكاراتهم، للدول النامية بأسعار معقولة. و(ب) تزويد الباحثين ومزارع تطوير البذور المعدلة حرية عمل تمكنهم من البحث والتطوير وفي نهاية المطاف إنتاج محاصيل تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي في الدول النامية.

---

* قانون "بايه دول" هو قانون أمريكي صدر عام 1980م لتنظيم الإجراءات بين الجامعات والأعمال الصغيرة فيما يتعلق بالبحوث التي تخضع لبراءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية وأساليب التعامل مع تشريعات الملكية الفكرية التي تنشأ البحوث التي تمولها الحكومة. ويهدف القانون من بين أمور أخرى، إلى تمكين جامعات الولايات المتحدة، والشركات الصغيرة والمؤسسات غير الربحية من حماية الممتلكات الفكرية والاختراعات وما شابهها من الحقوق الحصرية الأخرى التي تنتج من مثل هذا التمويل - المترجم.

جدول 9.2: يوضح العائدات الإجمالية وإيرادات براءات الاختراع لعدد من الجامعات

	مجمل العائدات (ملايين الدولارات الأمريكية)	عائدات التراخيص ورسوم حقوق الملكية (ملايين الدولارات الأمريكية)	عائدات التراخيص ورسوم حقوق الملكية النسبة المئوية للمجموع	المنح الحكومية والعوائد العقدية (ملايين الدولارات الأمريكية)	المنح الحكومية والعوائد العقدية النسبة المئوية للمجموع
جميع الجامعات	$227,000	$1270	%0,56	$31,430	%13,85
جامعة كولومبيا	$2,074	$178,4 $100–120[أ]	%8,6 %4,9–5,9	$532	%25,65
جامعة كاليفورنيا	$14,166	$81,3 $55 (net)[ب]	%0,57 %0,39	$2372	%16,74
جامعة ستانفورد	$3,475	$43,3 $36,8[ج]	%1,25 %1,06	$860	%24,75
جامعة فلوردا الحكومية في Wisconsin–Madison	$2,646 $1,696	$35,6 $32	%1,35 %1,89	$238 $417,4	%8,99 %24,61
جامعة مانيسوتا	$1,237	$38,7	%3,12	$323,5	%26,15
جامعة هارفارد	$2,473	$47,9	%1,94	$416 $548,7[د]	%16,82 %22,19
كلية كال التقنية Cal Tech	$531	$26,7[هـ] $15,7[و]	%5,02 %2,95	$268	%50,47

مصادر المعلومات: الإيرادات الإجمالية: الولايات المتحدة قسم التربية والتعليم، المركز القومي لإحصاءات التعليم، مراكز الالتحاق في مؤسسات ما بعد الثانوي في خريف عام 2001م، والإحصاءات المالية، والسنة المالية 2001 (2003)، الجدول F؛ رابطة جامعة الإدارة التقنية، ملخص المسح السنوي للعام المالي 2002 وخريف عام 2003م، الجدول – S-12 المؤسسات الفردية: التقارير السنوية المتاحة للجمهور من كل جامعة و/ أو مكتب نقل التقنية الخاص بها للعام المالي 2003.

الملاحظات:

أ. النتائج غامضة بشكل كبير بسبب أن نتائج تقارير مكتب نقل التقنية أظهر زيادة في إيرادات نهاية عام 2003م بما قيمته مئة وثمانية وسبعون مليون دولار "$178 Million" دون الإبلاغ عن النفقات؛ بينما أظهر التقرير السنوي للجامعة عوائد الترخيص مع جميع "الإيرادات الأخرى من الأنشطة التعليمية والبحثية"، كما أظهر انخفاضًا بنسبة 10٪ في هذه الفئة، مما يعكس توقع حدوث انخفاض في عوائد رسوم حقوق الملكية من مئة وثلاثة وثلاثين مليون دولار "$133 Million" في نهاية العام الماضي نهاية عام 2002م. ويعكس الجدول مساهمة صافية متوقعة لإيرادات الجامعة تتراوح بين مئة إلى مئة وعشرين مليون دولار "100 – 120مليون دولار" (والتراجع بأكمله الذي يبرز في فئة التراخيص ورسوم حقوق الملكية انخفاض كمية الرسوم وقيمة الرسوم نسبيًّا مع تلك الفئة.

ب. يعد تقرير جامعة كاليفورنيا السنوي الصادر من مكتب نقل التقنية أكثر شفافية من معظم التقارير المتعلقة بالنفقات – في كل من المصاريف القانونية الصافية والمصاريف التشغيلية المباشرة لنقل التقنية، التي تسمح في فصل واضح بين صافي الإيرادات وعوائد أنشطة نقل التقنية.

ج. يطرح من هذا الرقم النفقات المباشرة، ولا يشتمل على مصاريف الاختراعات غير المرخصة.

د. البحوث الممونة من الاتحاد الفدرالي وغير ذلك.

هـ. ما يقرب من نصف هذا المبلغ مشمول ضمن دخل وارد من دعم مبدئي الجمهور، ومن ثم لا يشكل مصدراً لدخل تراخيص متكرر.

و. إجمالي إيرادات نقل التقنية مطروح منه دعم الجمهور غير المتكرر المتعلق بتقنية المعادن السائلة LiquidMetal.

ومع أن منظمة "PIPRA" قد فتحت مجالاً واسعاً للتعاون بين الجامعات لخدمة المصلحة العامة، إلا أن المسار الذي فتحته لا يعتمد بشكل ملموس على شبكات المعلومات أو على اقتصاد المعلومات المتشابكة، ولا يستفيد منها إلى حد كبير. ولكنه يعتمد بشكل مستمر على النموذج التقليدي للأبحاث التي تُموَّل من القطاع العام. ويبرز ذلك بوضوح أكثر، من خلال الجهود المالية التي أدت إلى خفض المصاريف وتحققت بفضل أنظمة المعلومات المترابطة التي استخدمت في مشروع تحدي الأجيال "Generation Challenge Program (GCP)" وجهد يسعى لدمج المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية "CGIAR" في مجتمع التقنية الحيوية، مع التفهم الدقيق وبشكل سريع، للمقاومة السياسية المحشودة ضد الأغذية المعدلة وراثيًّا، مع اعتبار التأخر النسبي لانطلاق مراكز البحوث الدولية الفعلي في هذه المجالات.

ويتمحور التركيز المعلن حول بناء هيكلية للابتكارات، أو شبكة للعلاقات البحثية، يمكنها توفير تقنيات منخفضة التكلفة والاستفادة من التقنيات الأساسية الحديثة في مجال البحوث الزراعية. ويشتمل البرنامج على خمس بؤر مبدئية، إلا أن القوة الدافعة الأساسية تسعى لتوليد تحسينات في مجال العلوم الأساسية وعلم الجينات الوراثية المتعلقة بتعديل البذور وراثيًّا وتعليم المزارعين، وتتجه الأهداف الجوهرية في كلتا الحالتين نحو تطوير الزراعة في العالم. ويتمثل التركيز المبكر على بناء نظام للاتصالات يمكن المؤسسات والعلماء من المشاركة في تبادل المعلومات بكفاءة والاستفادة من الموارد الحاسوبية لمتابعة البحوث. إذ يوجد مئات الآلاف من العينات للمادة الوراثية، تتراوح بين أنواع طورت محليًّا يطلق عليها سلالة الأرض المحلية "landrace" وأنواع برية تمّ تطويرها إلى أصناف حديثة، وضعت جميعها في قواعد بيانات منتشرة حول العالم لدى المؤسسات الدولية والوطنية والأكاديمية. كما يوجد موارد حاسوبية هائلة ذات قدرة عالية جدًّا لدى بعض معاهد البحوث الأكثر تقدماً، مع أنها لا تتوافر للعديد من البرامج الوطنية والدولية. إن أحد الأهداف الرئيسة الواضحة لمشروع تحدي الأجيال "GCP" هو تطوير واجهات على شبكة الإنترنت تمكن من تبادل البيانات والموارد الحاسوبية. والهدف الآخر هو توفير منصة لتبادل الأسئلة والاتجاهات الجديدة للبحث بين المشاركين. وفي

المقابل، سيعتمد العمل في هذه الشبكة، على مواد ترتبط بمصالح الملكية الخاصة، التي بدورها ستنتج مخرجات تعتمد أيضاً على نموذج الملكية الخاصة. تماماً كما يلاحظ في الجامعات والمعاهد (الوطنية والدولية والمنظمات غير الربحية) التي تتبنى مشروع تحدي الأجيال، إذ إن جميعها يبحث عن منهجية تهدف إلى تأمين حرية الوصول إلى المواد والأدوات والبحوث لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى تلك المنتجات، وعلى وجه الخصوص الوصول لكل ما يسهم في تنمية المحاصيل واستخداماتها. وفي أثناء كتابة هذا الفصل مازال مشروع تحدي الأجيال في مراحل تكوينه الأولية، فهو يعد طموحاً أكثر من كونه نموذجًا مكتملاً. وسواءً سيتمكن من النجاح وتجاوز القيود السياسية المفروضة على المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية "CGIAR" والتأثيرات النسبية للجهود الدولية العامة التي دخلت أخيرًا في هذا المجال جميعها تعد أموراً يصعب التكهن بها الآن. لكن عناصر هذا المشروع بالتأكيد تشير إلى إدراك لإمكانيات التعاون التي تقدمها الشبكة التعاونية المستندة على دعم الملكية العامة وعلى الطموح للبناء على هذا المشروع والإسهام في تطويره.

ويعد مشروع الاختراعات الحيوية للمجتمع المنفتح (BIOS) من أهم الجهود الطموحة الساعية لإنشاء إطار يعتمد على الملكية الخاصة للابتكارات الحيوية في المجالات الزراعية. وهو مبادرة صدرت من مركز التطبيق الحيوي الجزيئي على الزراعة الدولية "Center for the Application of Molecular Biology to International Agriculture (COMBIA)" وهذا المركز منظمة غير ربحية مقرها معهد البحوث الزراعية في أستراليا، التي أسسها ويديرها ريتشارد جيفرسون "Richard Jefferson"، أحد رواد التقنية الحيوية النباتية. ويرتكز مشروع "BIOS" على أساس أن الكثير من البحوث الزراعية المعاصرة تحتاج إلى الوصول إلى الأدوات والتقنيات الفاعلة التي تؤدي العمل بنجاح، مثل آليات تحديد الجينات وتحويلها إلى النباتات المستهدفة. وعندما تكيف بعض الشركات هذه الأدوات فإنها تتيحها فقط بوصفها جزءًا من تقنيات الأصول الإنتاجية المهمة، لذلك لا تستخدم هذه الأدوات لتأدية دور أساسي ينتج عنه بعض الابتكارات على المستوى المحلي، كما أنها لا تستخدم في البحوث المنظمة حسب نماذج

الملكيـة العامة. والحكمة الأساسـية الدافعة لمبـادرة "BIOS" هي معرفة أنه عند توافر مجموعـة فرعيـة من الأدوات التي يحتـاج إليها القطاع العام دون وجود أدوات أساسـية أخرى يمكن الاعتماد عليها، فإن مالكي تلك الأدوات يسـعون لتكييفها مسـتفيدين بشكل كامل من اختراعات القطاع العام وفي الوقت نفسـه لا يغيرون القيود الهيكلية الأساسـية المفروضـة على اسـتخدام تلـك التقنيات التـي يعدّونها ملكاً خاصًّـا. وللتغلـب على هذه المشـكلات، اشـتملت مبـادرة "BIOS" على مبدأين طموحين إلى حـد ما، يتمثلان في توافر عنصـر معلوماتي قوي، ورفع حقوق النسـخ الحصرية "Copyleft" عن تراخيص الأدوات الأساسـية الصـادرة من مركز التطبيق الحيوي الجزيئي علـى الزراعة الدولية "CAMBIA" وغيرهـا مـن التراخيص التي تصـدر عن أعضـاء آخريـن في مبادرة "BIOS"، (على غرار رخصـة GPL المشروحة بالتفصيل في الفصل الثالث). وحجتهم في ذلك أن العنصر المعلوماتي مبني على قاعدة بيانات براءات الاختراع الذي تم تطويره من قبل "CAMBIA" خلال عدد من السنوات، ويطمح لتقديم قاعدة بيانات متكاملة بقدر الإمكان تحدد مالكي الأدوات وحدود ملكيتهم وتشـمل – ضمنيًّا – تحديد من يجب التفاوض معه عند الحاجة لاستخدام تلك الأدوات وتوضيح توجهات البحوث التي لم تنته حتى الآن والتي مازالت مفتوحة للتطوير دون قيود.

تمثل العناصر الأساسية المجمعة في قاعدة بيانات موحدة وكذلك التراخيص نشاطاً استباقيًّا، ويمكن القول: إنها أهم ما في مشروع "BIOS". حيث إن المشروع يتولى إدارة التراخيص والقيام بترتيبات التجميع وعلى رأسـها اختراعات "CAMBIA" المهمة من الأدوات التي رخِّصـت لجميع المشـاركين في هذه المبادرة بالمجان حسب النموذج المعتمد، مع ضمان الحقوق التي تسمح بانفتاح شامل مماثل لما يحققه نظام رفع حقوق النسخ[20]. ومن دون مجاملة، يعني هذا أن أي شـخص يعتمد على مسـاهمات الآخرين لتحسين أي أداة، يجب عليه ضـمان اسـتفادة الآخرين من تلك التحسينات. كما أن أحد جوانب هذا النمـوذج، أنه لا يفترض أن تأتي جميع البحوث من المؤسسـات الأكاديمية أو من معاهد البحـوث التقليدية التي تمولهـا الحكومة أو المنظمات غير الحكومية. فهو يحاول إنشـاء إطـار عمل، مماثل لما يقـوم به مجتمع تنمية البرامج المجانية مفتوح المصـدر وإشـراك

المؤسسات التجارية وغير التجارية العامة والخاصة سواءً كانت مؤسسات جماعية أو فردية في شبكة أبحاث تعاونية مشتركة. والمنهجية التي يتبعها هذا التنظيم التعاوني تسمى المعمل الحيوي "BioForge" وهي على غرار نمط معمل المصادر "Source-forge"، الذي يعد من أهم المواقع الإلكترونية المتخصصة في تطوير البرمجيات المجانية مفتوحة المصادر. بالإضافة إلى أن الالتزام بإشراك كثير من المبدعين المتنوعين، يبين بكل وضوح جهود مشروع "BIOS" الرامية إلى احتواء المزودين للبذور المعدلة الذين يمثلون التجار الأساسيين سواءً كانوا دوليين أو محليين وكذلك الملاك التجاريون المحتملون لمزارع البذور المعدلة إلى جانب الكثير من الأهداف المتوقعة من هذه المبادرة التي تعتمد على الملكية العامة. وتتضح مركزية هذه الخطوة من خلال الاعتقاد بأنه في مجال العلوم الزراعية، يمكن فصل الأدوات الأساسية عن التطبيقات والمنتجات، مع أن ذلك قد يكون صعباً للغاية. كما أن جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الناشطون التجاريون، لهم فوائد من تطوير الأدوات ذات الفعالية العالية والمفتوحة أمام الجميع، مع ترك المنافسة وجني الأرباح تأتي من سوق التطبيقات فقط.

وفي الطرف الآخر من السلسلة يتضح أن تركيز مبادرة "BIOS" لجعل الأدوات متاحة بالمجان مبنية على افتراض أن الابتكارات المتعلقة بالأمن الغذائي تنطوي على أكثر من مجرد التقنية الحيوية بمفردها، إذ إنها تشمل إدارة البيئة وتبني موقع محدد واعتماد مجتمع واقتصاد بأنماط مستديمة محليًّا وداخليًّا، بدلاً من الاعتماد على تدفق مستمر لبذور وبيانات أخرى تأتي على هيئة سلع تجارية. مما يعني أن نطاق المشاركين، أوسع بكثير مما يمكن تصوره في مشروع "PIPRA" أو مشروع تحدي الأجيال. حيث يتراوح نطاق المشاركة من الشركات متعددة الجنسيات إلى العلماء الأكاديميين والمزارعين والجمعيات المحلية، الذين يوحدون جهودهم في بيئة اتصالات ونموذج مؤسسي مشابه جدًّا لأسلوب عمل نظام البيئة التشغيلية جنو/لينكس "GNU/Linux operating system". وحتى كتابة هذه السطور، لا يزال مشروع "BIOS" في مراحله المبكرة الأولى، ولا يمكن تقييمه من خلال مخرجاته. ومع ذلك، فإن بنيته تقدم أفضل مثال على ما يمكن أن يقوم به نموذج الإنتاج التعاوني على وجه الخصوص وإنتاج

الملكية العامة عموماً، للانتقال إلى مساحات جديدة من الابتكارات التي تعمل في صميم ما يمكّن الإنسان من تنمية الوسائل التي تساعده على إطعام نفسه بأساليب مناسبة.

وتعد مبادرتا "PIPRA" و"BIOS" من أبرز الأمثلة وأهم الخطوات الأولية لتطوير إستراتيجيات تعتمد على الملكية العامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وتكمن قدرتها وحيويتها في الاستمرارية على تحدي النظرة التقليدية التي تعدّ النمو المتزايد لحفظ حقوق الملكية الفكرية ضرورياً لضمان أكبر قدر من الاستثمار في البحوث، كما أن تبني حقوق الملكية الخاصة يسهم في زيادة البحث والتطوير. حيث إن زيادة الاستحواذ على الأدوات الأساسية والتقنيات الفاعلة سيؤدى إلى زيادة القيود أمام مشاركات المخترعين – من القطاع العام ومن المنظمات غير الربحية والمزارعين المحليين أنفسهم – الذين يهتمون بتوفير الغذاء لمن لا يستطيع الحصول على حاجته من الطعام بالمال. كما أن ظهور التقنيات التي تعتمد على الملكية العامة – خصوصاً، في بيئة المخترعات المفتوحة التي يمكن أن تضم المزارعين والمهندسين الزراعيين المحليين من أي مكان في العالم في عملية تنموية وارتدادية من خلال بيئة الشبكات التعاونية، وإثبات أن تلك التقنيات والوسائل هي أفضل طريق لإجراء بحوث موجهة نحو زيادة الأمن الغذائي في الدول النامية. كما أنها تعد بتقديم آلية للتنمية، لا تتسبب في زيادة الوزن النسبي وبسط النفوذ لعدد محدود من الشركات التجارية المتخصصة في الإنتاج الزراعي. وبدلاً من كل هذا ستظهر المنتجات المبتكرة من خلال التزامات ذاتية عامة، يتم تصميمها بشكل منظم لمقاومة الملكية الخاصة، إذ إنها تبشر بتكرار الصيغة الجديدة للبيئة التعاونية القادرة على تجميع ردود الأفعال المحلية والبيئية بالأسلوب الذي اتبعه مشروع تطوير البرمجيات المجانية لتجميع تقارير أعطال البرمجيات، وذلك من خلال عملية مستمرة للحوارات والتعليقات التي يقوم بها عدد مترابط من المستخدمين المبدعين أنفسهم. ومن خلال التعاون المشترك بين الاستثمارات العامة المقدمة من الحكومات الوطنية في الدول النامية وبين الدول المتقدمة وأكثر مراكز البحوث الدولية التقليدية، فإن البحوث الزراعية للأمن الغذائي؛ تكون بالفعل قد أخذت المسار الصحيح نحو بناء علم مستديم للاختراعات المعتمدة على الملكية العامة، إلى جانب نظام الملكية الخاصة. وسيعتمد استمرار السير في هذا الطريق

جزئياً، على استمرارية عمل النشطاء أنفسهم، ومن ناحية أخرى على الجهود التي تقوم بهـا الملكية الفكرية ونظام التجارة الدولية لتجنب زيادة القيود والعقبات التي تعرقل مثل هذه المشاريع العامة.

إمكانية الحصول على الأدوية: إستراتيجيات أبحاث الطب الحيوي المعتمدة على الملكية العامة:

لم يكشـف أي موضـوع قدر كبير من المشـاكل المنهجية التي سببتها منظمة التجارة الدولية ونظام براءات الاختراع في مسار التنمية الإنسانية أكثر مما كشفه موضوع أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة الطبيعية/الأيدز. وذلك لعدة أسـباب: أولاً وصـول مرض نقص المناعـة الطبيعية/الأيـدز إلى مرحلة الوباء العـام. حيث تسـبب في ربع الوفيات الناجمـة عن الأمراض المعديـة والطفيلية في عام 2002م وهو ما يمثل نحو 5% من جميع الوفيـات في العـالم في ذلك العـام[21]. ثانياً، يعـد المرض حالة جديـدة، غير معروفة في المجتمع الطبي خلال خمس وعشـرين سـنة مضت وهو مرض معدي ويُعدّ من حيث المبدأ من أنواع الأمراض القابلة للانتشـار التي يبـدو أن الطب الحديث قادر على أن يوجد لها علاجًـا. وهـذا يجعله مختلفـاً عن الأمراض الأخـرى الأكثر فتكاً، مثـل العديد من أنواع السـرطان وأمراض القلب التي تتسـبب في وفاة ما يقارب تسـعة أضعاف مجمل الوفيات على الصـعيد العالمي. ثالثاً، لهـذا المرض وجود كبير في الدول المتقدمة اقتصـاديًّا؛ لأنه ينظر إليه على أنه مرض يصـيب في المقام الأول المجتمع الشـاذ جنسـيًّا وبرزت له ثقافة عالية وجماعة ضغط سياسية قوية ومحددة بشكل جيد. رابعاً وأخيراً، كان هناك بالفعل تقدم هائل في تطوير أدوية مرض نقص المناعة الطبيعية/الأيدز. حيث أصـبحت وفيات المرضـى الذين يتـم علاجهم أقل بكثير من نسـبة الذين يحصـلون علـى العلاج. وهذه العلاجـات الجديدة تخضـع لأنظمة حقـوق براءة الاخـتراع، وهي مكلفة جـدًّا. ونتيجة لذلك، أصـبحت نسـبة الوفيات مرتبطة بشـكل كبير بالمستوى المعيشـي – مقارنةً ببقية الأمراض المعدية. ففي عام 2002م بلغت الوفيات بسبب الأيدز أكثر من 75% في إفريقيا. ويعـد علاج نقص المناعـة الطبيعية/الأيدز مثالاً حيًّا على توافـر العلاج من دون إتاحته

لمرضى الدول الفقيرة. وهذا يمثل فقط جزءاً من المشكلة التي تواجه توفير العلاج لتلك الدول، وربما يمثل الجزء الأصغر، الذي تسببه القيود المفروضة على الأدوية المطورة ضمن نظام براءات الاختراع. ولا يقل أهمية عن ذلك عدم وجود سوق للأدوية التي تستهدف الأمراض التي تنتشر في الدول النامية، مثل علاج أمراض المناطق الاستوائية، أو لقاح الملاريا التي مازالت بعيدة المنال بالنسبة للدول الفقيرة.

لقد وصلت الأمور إلى أن أنشأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نظام اختراعات عالمي يعتمد على براءات الاختراع وحوافز السوق بوصفها آلية دافعة للبحوث والابتكارات ونتيجة لذلك أصبح من الضروري أن تتجه هاتان الدولتان الديمقراطيتان نحو إهمال تطوير أدوية الأمراض التي تؤثر بشكل كبير على فقراء العالم. ولا يمكن القول: إن ما تقوم به شركة الأدوية المسؤولة أمام مساهميها لاتخاذ قرار استثماري تتوخى أن يحقق لها أرباحاً كبيرةً، يُعدّ عملاً غير إنساني. وليس عيباً أن تستثمر أي شركة الأموال المخصصة لديها للعمل البحثي في تطوير علاج حب الشباب مثلاً، الذي قد يؤثر على عشرين مليون مراهق في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من محاولة تطوير علاج لمرض النوم الإفريقي، الذي يؤثر على ستة وستين مليون شخص من الأفارقة ويتسبب في وفاة ما يقرب من خمسين ألف إنسان كل عام. أما إذا كان هناك أي إجراء لا أخلاقي فإنه سيكون حتماً في الأنظمة التشريعية والإجرائية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على نظام براءات الاختراع التي تحث على مواصلة اكتشاف الأدوية وتطويرها، دون وضع تمويل كافٍ لتنفيذ البحوث الطبية الحيوية لحل المشكلات التي لا يمكن حلها بالاعتماد الكلي على توجهات السوق. ومع ذلك، ينظر المجتمع لموضوع تطبيق حقوق براءات الاختراع على البحوث الطبية بالمفهوم نفسه الذي ينظر إليه عند تطبيق نظام الحقوق الحصرية على البحوث المتعلقة بالتقنية الحيوية الزراعية. فصناعة الأدوية المعتمدة على براءة الاختراع قوية جدًّا، وهي أقوى بكثير مما هي عليه في أي منطقة أخرى لديها حساسية من قوانين براءة الاختراع، إذ إن عوائد براءات الاختراع هائلة جدًّا، كما أن المحتكرين مستعدون لدفع أي ثمن لاستمرارية وزيادة هيمنتهم على المنتجات البحثية. والعائق السياسي الأساسي المحتمل لعرقلة البحوث في مجال الأدوية، الذي لا يوجد له مثيل في

مجـال الابتكارات الزراعية، هو أن التكاليف الباهظة التـي تنفق على تطوير الأدوية من خلال هذا النظام تضـر أيضـاً بمصالح المانحين من مواطني الدول النامية. ومن المتوقع أن ينتج عن المعارك السياسة في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم المتقدم، المتجهة نحـو احتواء تكاليف الأدوية، تخفيف مقبول للقيود التي تسـببها بـراءة الاختراع وإيجاد آثار إيجابية تصـب في مصلحة الدول النامية. ومع ذلك، هناك خوف أن تصب مثل هذه الصـراعات في اتجاه معاكس. حيث إن عدم قبول السـكان الأثرياء في العالم المتقدم لأن يدفعوا أسعاراً عالية للأدوية التي يحتاجون إليها سيؤدي إلى تأخير المسار الأكثر إلحاحاً المتعلق بتوفير الأدوية منخفضة التكلفة لدعم الدول النامية، أي تقديم دعم بسيط يهدف إلى تسعير الدواء لبيعه بأقل من سعر التكلفة في البلدان الفقيرة ليعادل التكلفة الإضافية في البلدان الغنية.

وتختلف البنية الصـناعية للبحـوث الحيوية الطبية وتطوير الأدويـة عن مثيلتها في العلوم الزراعية بشـكل يبرز دوراً كبيراً للإسـتراتيجيات المعتمدة على الملكية الخاصـة. بيد أن هذا الدور يختلف من حيث التنظيم والتوجه، عن دور الإسـتراتيجيات المتاحة في المجال الزراعي. ويتمثل الاختلاف الأول، في الدور الكبير الذي تقوم به الحكومات لتمويل العلـوم الطبية الحيوية الأساسـية، الذي ليس له ما يسـاويه في مراكز البحوث الزراعية الوطنيـة والدولية. وبعبارة أخرى، لا يوجد سـوى عدد قليل من مختـبرات القطاع العام التي تنتج بالفعل أدوية مكتملة وجاهزة للاسـتخدام في الدول النامية، شبيهة بمختبرات المعهد الدولي لبحوث الأرز أو أي من نظم البحوث الزراعية الوطنية. بينما يوجد مصانع للأدويـة منتشـرة في كل من الدول المتقدمة والنامية تتابع بشـغف أبحـاث الأدوية، وهي مستعدة لتصنيع أي دواء يتم الانتهاء من تطويره. والعائق الوحيد الذي يقف حجر عثرة في سـبيل تطويـره وإنتاجه بتكاليف منخفضـة وتسـليمه للدول الفقيرة هـو نظام الملكية الفكريـة الـدولي. كمـا أن العائـق الرئيس الآخر الـذي يميزه عن صـناعة البرمجيات، والمنشـورات العلميـة، أو تنظيمات المزارعين في المجالات الزراعيـة، هو عدم توافر إطار لمشـاركة الأفـراد في الأبحـاث والتطوير في مجـالات الأدوية والعلاج. والمصـدر الرئيس المحتمـل لجمـع الجهود والأفكار المطروحة للاسـتثمار غير الحكومـي في مجال الأبحاث

والتطوير الطبي الحيوي هي الجامعات كمؤسسات وعلماء، وذلك إذا اختاروا أن ينظموا أنفسهم في مجموعات تسعى للإنتاج التعاوني الفعلي.

ويوجد مساران مكملان لبعضهما متاحان للجامعات والعلماء لكي يمارسوا إستراتيجيات تستند على الملكية العامة وتهدف إلى تقديم بحوث متقدمة تتعلق بالأمراض المهملة نسبيًّا المنتشرة في الدول الفقيرة وإيجاد إمكانية متطورة للوصول إلى العقاقير الموجودة في الدول المتقدمة، ولا يستطيع المرضى في الدول النامية دفع تكاليفها: المسار الأول يتضمن الاستفادة من قوائم براءات الاختراع المتوافرة في الجامعات – بالقدر الذي تهيئه اتفاقات مشروع "PIPRA" وكما يجري بفاعلية أكبر في مراكز "CAMBIA". والمسار الثاني يتضمن العمل بنموذج جديد تماماً – يعتمد على بناء منصة تعاونية تمكن العلماء من المشاركة في الإنتاج التعاوني، مستفيدين من أنظمة المختبرات التقليدية الممولة عن طريق المنح، التي تبحث في الأمراض التي لا يدعمها نظام سوق البحوث الطبية الحيوية في الدول المتقدمة اقتصاديًّا.

الاستفادة من براءات الاختراع المتاحة في الجامعات: في فبراير عام 2001م، طلبت المنظمة الإنسانية أطباء بلا حدود "Médecins Sans Frontiéres (MSF)" من جامعة ييل، التي تملك حقوق البراءة الرئيسة لعلاج مرض ستافودين "stavudine" الذي اكتشف في جنوب إفريقيا، أن تسمح لها باستخدام نوع خاص بالأمراض الجنسية من هذا الدواء ضمن برنامج تجريبي لعلاج مرض الأيدز – وهو يعد أحد الأدوية الأكثر استخداماً في تلك المدة ضمن مجموعة من العقاقير. وكانت تكلفة النوع المرخص من العقار في ذلك الوقت، تصل إلى مبلغ 1600 دولار أمريكي للشخص الواحد سنويًّا حسب تسعيرة شركة بريستول مايرز سكويب "Bristol-Myers- Squibb (BMS)" مع أن النوع غير المسجل من هذا الدواء الذي صُنِّع في الهند، متاح بمبلغ 47 دولارًا أمريكيًّا لكل مريض سنويًّا. وخلال حقبة تاريخية مضت، تقدمت تسع وثلاثون شركة من شركات تصنيع الأدوية برفع دعاوى قضائية ضد حكومة جنوب إفريقيا لمطالبتها بإصدار قانون يسمح باستيراد الأدوية غير المسجلة في أثناء الأزمات الصحية، ولم تستجب أي شركة من شركات الأدوية للعمل على تخفيض أسعار تلك الأدوية في الدول النامية. وفي غضون

أسابيع من تلقي طلب منظمة أطباء بلا حدود، تفاوضت جامعة ييل مع شركة بريستول مايرز لتأمين بيع ستافودين بمبلغ خمسة وخمسين دولاراً للشخص الواحد سنويًّا في جنوب إفريقيا. وفي السنوات التي أعقبت، دخلت كل من جامعة ييل وجامعة كاليفورنيا في بيركلي "the University of California at Berkeley" وغيرها من الجامعات في اتفاقيات مماثلة للأسباب نفسها المتعلقة بتطبيقات البحوث في الدول النامية أو توزيع الأدوية التي تعتمد على تقنيات براءات الاختراع التي يملكونها. وأظهرت هذه النجاحات نموذجًا لإعادة تنظيم أوسع بكثير يوضح استخدام الجامعات لقوائم براءات الاختراع لديها من أجل تخفيف مشكلات الحصول على الأدوية في الدول النامية.

وقد شاهدنا بالفعل في الجدول 9.2 أن الجامعات تمتلك كمية كبيرة ومتزايدة من براءات الاختراع، على الرغم من أنها لا تعتمد ماليًّا بأي شكل من الأشكال على عوائد تلك البراءات. إذ إنها لا تمثل سوى قدر صغير جدًّا من مجمل العوائد التي تخطط لها الجامعة. وهو الأمر الذي جعل الجامعات تعيد النظر في أسلوب استخدام براءات الاختراع وإعادة التوجيه نحو استخدامها لتوسيع منافع تأثيراتها بالتساوي في إمكانية الوصول إلى المستحضرات الطبية التي يتم تطويرها في الدول المتقدمة اقتصاديًّا. لذلك يتطلب الأمر تحركين مهمين لتوجيه الأبحاث الممولة في الجامعات من قبل القطاع العام، لبناء قاعدة بيانات عامة يمكن الوصول إليها بسهولة لنشر المعلومات في جميع أنحاء العالم: التحرك الأول عملية داخلية في الجامعة نفسها. والثاني يتعلق بالتفاعل بين الجامعة والأسواق التي تعتمد على براءات الاختراع، وغير ذلك من الحقوق الحصرية المماثلة.

وتختلف الجامعات فيما بينها عندما يتعلق الأمر بتحديد أهدافها نحو المجتمع والأهداف المتعلقة بالسوق. وبالعودة إلى مدة إقرار قانون بايه دول "Bayh-Dole Act" – وهو قانون أمريكي ينظم الإجراءات بين الجامعات والأعمال الصغيرة – زادت الجامعات ممارساتها في تسجيل براءات الاختراع لمنتجات البحوث الممولة من القطاع العام. وفي معظم الحالات يقاس أداء مكاتب نقل التقنية التي أنشئت لتسهيل هذه الممارسات، بعدد طلبات براءات الاختراع والمنح والدولارات التي تحققها للجامعة. وهذه المقاييس المستخدمة

لتحديد نجاح هذه المكاتب هي التي جعلت تلك المكاتب عاملة مع تفهم لدورها بالتوازي مع الجهات الفاعلة في السوق التي تعتمد على الحقوق الحصرية، بدلاً من اعتبارها جزءًا من القطاع العام، الذي تموله الحكومة، أو مؤسسات تعمل ضمن المفاهيم العامة. إن موظف مكتب نقل التقنية الذي ينجح في الحصول على رخصة حقوق الملكية بالمجان لمنظمة خيرية معينة في دولة نامية، لن يكون لديه وحدة قياس واضحة يمكن من خلالها تسجيل وتقدير حجم نجاحه، المتمثل في إنقاذ ملايين البشر أو انتشالهم من الحياة البائسة أو التشريد، وهو يختلف تماماً عما يمكن أن يسجله زميل آخر عندما يتحدث عن ملايين الدولارات التي حصل عليها من التراخيص التي استخدمها في الأسواق التجارية، أو حتى مجرد حصوله على عشرات من حقوق براءات الاختراع؛ لذا يجب على الجامعات إعادة النظر بشكل أكثر وضوحاً في دورها العالمي الخاص بأنظمة إنتاج المعلومات والمعارف.

إذا رغبت في أن تعيد النظر في التزاماتها وتحولها إلى دور يركز على تحسين صحة المجتمعات الإنسانية وازدهارها، بدلاً من تضخيم إيراداتها فعليها أن تتعامل مع براءات الاختراع والتراخيص بشكل مناسب. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم اتباع مثل هذا التوجه لإعادة تحديد دور مكاتب نقل التقنية ليصب في مجال إنقاذ الأرواح وأن تقاس نجاحاته بمستوى جودة الحياة التي تم الوصول إليها، أو تدابير مماثلة تعكس مهام مراكز البحوث والجامعات، بدلاً من المقاييس الحالية التي تم اقتباسها من عالم مختلف جدًّا وهو عالم الأسواق التي تعتمد على براءات الاختراع في إنتاجيتها. إن الإجراءات الداخلية لتحقيق توجه مناسب صعبة للغاية ثقافيًّا وسياسيًّا ولا تكمن صعوبتها في تعقيداتها التحليلية أو التقنية. فمنذ وقت طويل، تُعرِّف الجامعات دورها، بأنه يختص في المقام الأول، بالتطوير المعرفي وازدهار المجتمعات الإنسانية من خلال البحوث الأساسية والتساؤلات المنطقية والتعليم. كما أن التقاليد الاجتماعية المتبعة منذ القدم في المجالات العلمية، تتجنب حوافز السوق المالية وتوجهاتها. لذلك فإن المشكلة عبارة عن إيقاظ الثقافة والمفاهيم والعادات النائمة نوعاً ما، بدلاً من اختراع أساليب جديدة تتعارض مع التقاليد الموجودة منذ القدم. وينبغي أن تكون المشكلة أبسط بكثير، من إقناع الشركات التي تقيس نجاح ابتكاراتها بعدد البراءات الممنوحة لها، أو رسوم حقوق الملكية التي

تحصل عليها، كما هي حال بعض المشاركين في صناعة التقنية، الذين يعتمدون على إستراتيجيات البرمجيات المجانية.

وإذا امتنعت الجامعات عن التغيير، فإن المشكلة الأكثر تعقيداً ستظل قائمة وتتمثل في إمكانية إيجاد تطبيق منهجي بين الجامعات ومصانع الأدوية يمكنه توفير فوائد كبيرة لتطوير وسائل لنشر وتوزيع دائم في الدول النامية للأدوية وفرص البحث في مجال الأمراض الشائعة في تلك الدول. وكما شاهدنا بالفعل في المجالات الزراعية، حيث وفرت براءات الاختراع نوعين من القيود غير متصلة ببعضها: الأول يتعلق بالتوزيع وذلك بسبب قوة التسعيرة الاحتكارية التي ينعم بها مالكو الحقوق. والثاني يختص بالبحوث التي تحتاج إلى إمكانية الوصول للأدوات والتقنيات والبيانات والمواد الناتجة عن عملية البحث في الدول المتقدمة التي تمكنهم من إجراء البحث وتكون في الوقت نفسه مفيدة للبحث في مجال الأمراض الموجودة في الدول النامية. وحقيقة الأمر أن الجامعات التي تعمل بمفردها لا يمكنها توفير إمكانية الحصول على الأدوية. ومع أن الجامعات تقوم بأكثر من نصف البحوث العلمية الأساسية في الولايات المتحدة، فإن هذه الجهود تعني أن أكثر من 93% من نفقات البحوث الجامعية تنفق على العلوم الأساسية والتطبيقية، ويبقى أقل من 7% لأبحاث التطوير والتنمية، وآخرها هو البحث النهائي الضروري لتحويل المشروع العلمي إلى منتج قابل للاستخدام[22]. لذلك فإن الجامعات لا يمكنها التخلي عن براءات الاختراع الخاصة بها بسهولة ووضع ما يترتب عليها من تقنيات في متناول من يحتاج إليها. ومن الضروري بدلاً من ذلك، تغيير أسلوب منح الترخيص ليسير في نهج مماثل لتركيبة الرخصة العمومية العامة (GPL) وتراخيص "BIOS" وتراخيص "PIPRA" التي سبق الحديث عنها.

ويمكن للجامعات التي تعمل سويًّا، أن تتعاون فيما بينها لتضع في تراخيصها بعض البنود التي تضمن الحرية لأي شخص في أن يجري بحثاً في مجال الأمراض الموجودة في الدول النامية أو يصنع منتجاً لتوزيعه في الدول الفقيرة. مع أن التفاصيل التنظيمية لتلك التراخيص معقدة نسبيًّا وغامضة، ولكن هناك جهودًا في الواقع، تحت التطوير لإنشاء مثل هذه التراخيص والعمل على اعتمادها من قبل الجامعات[23]. والمهم هنا، لفهم ما هو

متوقع، النظر للفكرة الأساسية والإطار الذي ستسلكه تلك التراخيص. مقابل الحصول على براءات الاختراع الموجودة في الجامعة، حيث إن الجهات الطبية التي سيرخص لها ستوافق على عدم تضمين أي حق من الحقوق الحصرية التي يملكونها ضمن تراخيص الأدوية التي تحتاج إلى ترخص الجامعة عند الاتفاق مع مصنعي الأدوية لإنتاج أدوية مرخصة بشكل عام لتوزيعها في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

ويمكن أن ينتج مصنع أدوية في الهند وآخر في أمريكا أدوية تعتمد على براءات الاختراع التي تملكها الجامعات بعد أن يحصل كل منهما على ترخيص يمكن المصنعين من الوصول للمعلومات بشكل متساوٍ طالما أنهما يتعهدان بتوزيع منتجاتهما في البلدان الفقيرة فقط. كما يمكن لمعهد بحوث حكومي أو غير ربحي يعمل في جنوب إفريقيا أن يستخدم أدوات البحث التي تعتمد على براءة اختراع دون الاهتمام بموضوع انتهاك حقوق براءات الاختراع. ومع ذلك، لا يمكن تصدير المنتجات التي أنتجوها أو البحث الذي قاموا به إلى الدول المتقدمة دون انتهاك براءات الاختراع لكل من الجامعة وشركة الأدوية. ويمكن أن توفر التراخيص آلية لإعادة توزيع المنتجات الدوائية وأدوات البحث من الدول ذات الاقتصاد المتطور إلى الدول النامية. ومن الممكن القيام بذلك دون الحاجة إلى التغييرات التنظيمية التي يدعو إليها الآخرون، أمثال جين لارجو "Jean Lanjouw"، الذين يتبنون سياسات التغيير، التي تهدف إلى تحقيق أسعار مختلفة بين الدول النامية والدول المتقدمة[24]. إذ إنه يمكن تحقيق هذا النوع من إعادة التوزيع من قبل الجامعات التي تعمل من خلال الترخيص، بدلاً من إحداث تغييرات في القانون، مما يوفر مسارًا سياسيًّا أكثر وضوحاً لتحقيق النتيجة المرجوة. وبطبيعة الحال فإن هذا الإجراء إذا قامت به الجامعات فإنه لن يحل جميع مشكلات الحصول على الأدوية. أولاً، بسبب أنه ليس جميع المنتجات الصحية تعتمد على البحوث الجامعية. وثانياً، إن براءات الاختراع ليست هي المسؤولة عن جميع الأسباب وربما معظمها التي تقف حجر عثرة أمام معالجة المرضى في الدول الفقيرة. حيث إن عدم وجود البنية التحتية التي تضمن وصول الأدوية لمن يحتاج إليها والرقابة الصحية والرعاية العامة والظروف المستقرة لتنفيذ سياسة مكافحة الأمراض من المرجح أن لها وزنًا أكبر في ذلك. ومع ذلك، هناك حكومات ناجحة ومستقرة وبرامج غير ربحية يمكن أن توفر العلاج لمئات الآلاف أو الملايين من المرضى أكثر مما يقومون

به الآن، فيما لو كانت تكلفة الأدوية أقل مما هي عليه. إن تحقيق تحسين لإمكانية وصول هؤلاء المرضى للعقاقير والمعلومات يبدو أنه هدف يستحق أن نسعى إلى تحقيقه، حتى لو لم يكن هناك حل سحري لتجنب جميع الأمراض المنتشرة في الدول الفقيرة.

البحوث غير الربحية: على الرغم من نجاح الحملة التي سعت إلى تغيير أنظمة إصدار تراخيص حقوق الملكية الفكرية في الجامعات من أجل ضمان الوصول لمنتجات البحوث الدوائية بأسعار منخفضة، فإن ذلك لم يعالج مشكلة الأمراض المنتشرة في الدول الفقيرة. حيث إنه إذا لم تلتزم الجامعات بعملية التطوير فإنه لا يوجد أي سبب يحفز المستفيدين من نتائج البحوث الطبية على ذلك. والجواب "السهل" لهذه المشكلة هو الحصول على المزيد من التمويل من القطاع العام أو المؤسسات غير الربحية لدعم تلك البحوث الأساسية وتطوير العقاقير. وقد حقق هذا المسار بعض التقدم، حيث إن بعض المؤسسات الخيرية استثمرت أموالاً هائلةً للبحث عن أدوية أساسية وتحسين الظروف الصحية العامة ومكافحة الأمراض في إفريقيا وأماكن أخرى من العالم، وفي السنوات الأخيرة بصورة خاصة، تُعدّ مؤسسة جيتس الخيرية "Gates Foundation" من أقوى المؤسسات التي أسهمت في هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك تلقى هذا المسار دفعة قوية من الاهتمام بوجه خاص بحلول عام 2000م، عندما تم إنشاء معهد الصحة العالمية الموحدة "Institute for One World Health"، وهو منظمة طبية غير ربحية تكرس جهودها للبحث والتطوير لمكافحة الأمراض في الدول النامية على وجه التحديد. وقد بدأ النموذج الأساسي للصحة العالمية الموحدة بالعمل من خلال التركيز على تطوير الأدوية التي تُعدّ غير مربحة من وجهة نظر صناعة الأدوية الطبية – بفرعيها الجامعات وشركات الأدوية. فالشركات ليس لديها أي سبب يمنعها من الإسهام ببراءات الاختراع التي يملكونها في اتجاه يؤدي فقط إلى نتائج لم يخططوا لها مسبقاً؛ لذا فإن مجموعة الصحة العالمية الموحدة تعتمد على الدعم الخيري وتمويل القطاع العام لتركيب الأدوية واكتشاف الأمراض قبل ظهور أعراضها ومتابعة العلاجات السريرية، وذلك بالتعاون مع مراكز البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية والهند وبنجلاديش وتايلاند، وعندما يحين وقت التصنيع، يتولى المعهد التعاون مع الشركات المصنعة في الدول النامية لإنتاج كميات من الدواء بأسعار مخفضة والتنسيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تعتني بالصحة العامة لتنظيم توزيع المنتج.

ومـازال هذا النمـوذج جديدًا ولم يحظَ بعد بالوقت الكافي للنضـج وظهـور مقاييس للحكم عليه، ولكنه في الوقت نفسه يبشر بالخير في هذا الإطار الإنساني.

الإنتاج التعاوني للأبحاث الطبية وتطوير الأدوية والعقاقير: إن العلماء بشـكل عام، والعلماء الذين مازالوا تحت التدريب وإلى حد ما غير العلماء، يمكن أن يكملوا احتياجات الجامعـات فيما يتعلق بتطوير البحوث الطبية التي تعتمد على الحقوق الحصـرية ودعم الجهـود الرسـمية غير الربحية بوصـفها المكون الثالـث للعلوم البيئية التـي يحتاج إليها المنتجون المعتمدون على دعم الملكية العامة. كما أن ردود الفعل الأولية لفكرة أن استخدام الإنتـاج التعـاوني لتطوير العقاقير يعد عمليـة معقدة جدًّا ومكلفة وتسـتغرق وقتاً طويلاً لإخضـاعه لإسـتراتيجيات المجتمع العام، يمكن في نهاية المطاف تأكيدها بسـهولة. ومع ذلك، يمكن أيضـاً؛ النظر إلى هذا الموضـوع على أنه في حاجة إلى مشـروعات برمجيات معقدة تحتاج إلى حواسـيب ضـخمة من حيث القدرة والسـعة والسـرعة، إلى أن ظهرت البرمجيات المجانية ومشـروعات الحوسـبة الموزعة عالميًّا مثل مشـروعات ساتي آت هوم "SETI@Home" و فولـدنج آت هـوم "Folding@Home" التـي أكـدت أن هـذه المشـروعات يمكـن أن تعمـل دون الحاجة لتلك الإمكانات الحاسـوبية الضـخمة. والمهم هنا هو معرفة أسـاليب تنظيم الجهود ورؤيـة الطريقة التي يتم من خلالها تجزئة عملية الإنتاج العلمي ليتلاءم مع نموذج الإنتاج التعاوني.

ويمكـن القـول؛ أولاً: إن أي مسـألة يمكـن القيـام بها مـن حيث المبـدأ، عن طريق صـياغتها في نماذج حاسـوبية أو بيانات تحليلية، فإنه يمكن تنفيذها باسـتخدام نموذج الإنتاج التعاوني. وهناك أجزاء متزايدة من البحوث الطبية الحيوية تتم اليوم من خلال النمـاذج الحاسـوبية والبرامج التشـبيهية وتحليل البيانات المتوافـرة في قواعد البيانات الكبيرة المتنامية، بما في ذلك مجموعة واسـعة من المواد الكيميائية والوراثية والمعلومات البيولوجيـة. وكلمـا أمكن تنفيذ عمليـات أكثر لاكتشـاف العقاقير التي مـن المحتمل أن تسـهم في تحقيـق الأهداف باسـتخدام النماذج والتحاليل الحاسـوبية فإنه يصـبح من الممكـن تنظيم الأداء باسـتخدام نموذج الإنتـاج التعاوني. والنموذج المشـار إليه هنا هو نمـوذج علوم المعلومـات والبيانات الحيويـة المفتوحـة "open bioinformatics". وهذا

العلـم بصـورة عامة عبارة عـن إجـراءات لتحقيق حلول للمسـائل الحيوية باسـتخدام الرياضـيات وتقنية المعلومات. وهو حركة تهدف إلى تطوير الأدوات الضرورية من خلال نمـوذج مفتـوح المصـدر "Open Source" وتوفـير إمكانية الوصـول إلى تلك الأدوات وغيرهـا من المخرجـات على أسـاس مجاني ومفتـوح. ومثل هـذه المشـروعات بما فيها مشـروع متصـفح مجموعـة العوامـل الوراثيـة "Ensmbl Genome Browser"، الذي يديـره معهد المعلوماتية الحيويـة الأوروبيـة "European Bioinformatics Institute" ومركز سانجر "Sanger Centre"، أو مشروع المركز القومي لمعلومات التقنية الحيوية "National Center for Biotechnology Information (NCB)"، كلاهما يستخدم قواعد بيانات حاسـوبية لتوفير إمكانية الوصـول إلى البيانات وإجراء عمليات البحث في البيانات للتعرف على مختلف المجموعات والأنماط وغير ذلك. علماً بأن إمكانية الوصول إلى البيانات والاسـتفادة من القيمة المضـافة، تتم بالمجان في كلا هذين المشروعين. كما أن البرمجيات التي يتم تطويرها هي الأخرى تتم بنموذج البرمجيات المجانية. وتستكمل من خلال سياسـات قواعد البيانات مثل مشروع خرائط الحظ "HapMap" وهو عبارة عن جهود لمحاولة رسـم خريطة سلسـلة الأنماط الشـائعة في مجموعـة العوامل الوراثية للبشـر، وقد التزم القائمون على هذا المشروع بنشر جميع البيانات التي جمعوها بالمجان وإتاحتها للاستخدام في القطاع العام.

إن اقتصـاديات هـذا الجزء من البحوث الطبية تشـابه إلى حد كبير اقتصـاديات البرمجيات والحوسـبة الإلكترونية. حيث إن النماذج المسـتخدمة فيها عبارة عن برامج فقط. كما أن بعض نماذجها يمكن أن تعمل بواسـطة الأجهزة الأساسية القوية جدًّا التي يستخدمها العلماء أنفسهم. ومع ذلك، يمكن تجهيز أي عملية بحثية تتطلب حوسبة معقدة على هيئة نموذج يسـتخدم من خلال مشـروعات الحواسـيب الموزعة. وهذه المشروعات تمكن من اسـتخدام الموارد الفائضـة في حواسـيب المتطوعين، على غرار ما تم شرحه في مواقـع "Folding@Home" و"Genome@Home" أو "FightAIDS@Home" وتوفر هذه المواقع بالفعل قوة حوسـبة عالية جدًّا لمئات الآلاف من المسـتخدمين المهتمين بمسـائل العلوم الطبية الحيوية. ويمكن القول: إن هذه المرحلة من العملية هي التي يمكن أن تصـاغ مباشـرة على هيئة نموذج الإنتاج التعاوني وفي الواقع، برزت في هذا الصـدد،

اقتراحات عدة، مثل مبادرة الأمراض الاستوائية التي اقترحها كل من: موريز "Maurer" وسالي "Sali" وراي [25] "Rai".

والمسألة الثانية، التي تعد أكثر تعقيداً، هي مشكلة بناء مختبر فعلي للعلوم بنموذج الإنتاج التعاوني. حيث إنه من الضروري أن تركز بعض الجهود على العلوم الأساسية. والبعض قد يهتم بمراحل التطوير وصيغ المركبات الكيميائية. أما البعض الآخر، وبطموحٍ أكبر، فسيعتني بمرحلة التجارب على الحيوانات ومن ثم التجارب السريرية على المتطوعين من البشر. ويبدو أن المختبر قد يشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها بسبب الدور الخطير الذي يؤديه نموذج الإنتاج التعاوني في العلوم الطبية الحيوية. ومع ذلك، فإنه ليس واضحاً، فيما إذا كانت العقبات أكثر من تلك التي صادفت تطوير نظام التشغيل، أو مشروع الحاسوب العملاق، قبل أن تنجح تلك المشروعات. حيث إن المختبرات الطبية تتميز بمصدرين من الموارد القيمة جداً التي قد تمكن من العمل بنموذج الإنتاج التعاوني. والمورد الأهم بكثير من تلك المصادر، هم فئة زملاء ما بعد الدكتوراه، إذ إن هذه الفئة تمثل الأشخاص أنفسهم الذين أسهموا في نشر العديد من مشروعات البرمجيات المجانية وهم ليسوا إلا صقور بريش مختلف يعيشون مرحلة حياة متماثلة. ويتشاركون في الأمور المثيرة نفسها ويعيشون حياة تزخر بالعمل المستمر لدرجة الإرهاق ومع ذلك يمكنهم توفير ساعة إضافية لعمل شيء آخر، شيء مثير أو موضوع يعزز مهنتهم كحصولهم على منحة خاصة مما تعلنه الحكومة. أما الموارد الأخرى التي تزخر بالقدرات الزائدة ويمكن اعتبارها شبيهة بأطباق بتري "petri dishes"*، أو إذا كان هذا يبدو غير مناسب وطرازًا قديمًا، يمكن تشبيهها بآلية سلسلة تفاعل البلمرة** المتسلسل "polymerase chain reaction" (PCR) أو معدات تحريك الجزيئات الكهربائية في السوائل. إذ إن الموضوع في غاية

---

* طبق بيتري هو طبق مسطح غير عميق يستخدم لزراعة البكتيريا، وهو مصنوع من الزجاج أو البلاستك، وقد أخذ اسمه من عالم الأحياء البكتيرية الألماني يوليوس ريتشارد بتري الذي اخترع عندما عمل مساعداً لروبرت كوخ، المترجم.

** تفاعل البلمرة المتسلسل (PCR) هو أسلوب علمي في علم الأحياء الجزيئية لتكبير نسخة أو نسخ عدة من جزيئات مقاطع الحمض النووي عبر مضاعفات عدة من السلاسل بهدف توليد آلاف أو ملايين النسخ من تسلسل الحمض النووي بصفة خاصة، المترجم.

السهولة؛ لأن تمويل هذه المختبرات في الوقت الحاضر عبارة عن كتلة واحدة. وكل مختبر يمول في العادة بحيث يحصل على جميع الأدوات التي يحتاج إليها لكي ينتج ما قد صمم من أجله، باستثناء الآلات الضخمة جدًّا التي تعمل بمبدأ المشاركة في الوقت. حيث إن تلك الآلات تكون في الغالب فائضة، وهي لا تعمل إلا لوقت قصير في المختبرات. وتوقفها عن العمل يكون مقروناً بانتظار تجربة يقوم بها زميل ما بعد الدكتوراه في مختبره.

وعلى هذا الأساس يمكن لأي مجموعة تسعى لبدء مشروع يشتمل على أجزاء مستقلة من تجربة مشتركة، أن تستفيد من الطاقة الفائضة المتاحة في المختبر في حالة توافر وسيلة اتصالات تمكن الباحثين من تحميل وحدات المشروع ومعالجتها، ومن ثم الحصول على النتائج. ومن حيث المبدأ، وعلى الرغم من أن هذا هو السؤال العملي الصعب، فإنه يمكن أن يتم الشيء نفسه بالنسبة لغير ذلك من المواد المختبرية الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك حيوانات التجارب قبل السريرية على غرار قول أحد العلماء لزميله: هل يمكنك أن تعيرني أحد فئران التجارب الموجودة لديك؟ ومن أروع الاقتراحات والتجارب السابقة التي حصلت في جامعة إنديانا، أي جامعة بوردو إنديانابولس "Purdue University Indianapolis" كانت التجربة التي اقترحها وليام سكوت "William Scott"، أستاذ الكيمياء. حيث اقترح تطوير أدوات سهلة ومنخفضة التكلفة لتدريب طلاب المرحلة الجامعية على وسائل التركيب الكيميائي، وذلك باستخدام أهداف وجزيئات يتم تحديدها بواسطة الحسابات الحيوية بوصفها علاجًا محتملاً للأمراض المنتشرة في الدول النامية. ومع توافر ما يكفي من المعدات الفائضة في الفصول المختلفة والمؤسسات المنتشرة في جميع أنحاء العالم، يمكن التحقق من صحة أي نتائج علمية في أثناء استعراض وتصنيع عدد كبير من الأدوية المحتملة. ويمكن أن تسهم تجارب طلبة الجامعة إلى حد كبير في إنجاح التجارب الجديدة، بعكس ما قد يجرونه أحياناً دون أن يستفيد منه أو يحتاج إليه أحد. كما أن التجارب السريرية تتيح أيضاً مستوى آخر من التعقيدات، لأن مشكلة توفير تركيبات دوائية متناسقة لكي يفحصها الأطباء ويقدموها للمرضى كبيرة بدرجة خيالية. وأحد الخيارات المطروحة، أن تتولى الدول التي ينتشر فيها المرض المراد مكافحته، التقاط التجربة عند هذا الحد

واستخدام النتائج على المرضى الميؤوس من شفائهم في تلك البلدان. وهذا الموضوع يمكن تنسيقه أيضاً من قبل الأطباء الذين يديرون الفحوصات وتطوير الأدوية، بحيث يجرون اتصالاتهم بالمناطق والدول التي يتجمع فيها المرضى ويتسنى الحصول على معلومات كافية منها وترتيب إجراء التجارب في تلك الدول بسرعة أكبر وبتكلفة أقل. كما يجري الآن في منظمة الصحة العالمية الموحدة، ويمكن الحصول على تراخيص الإنتاج وموافقة الجهات التنظيمية، ابتداءً من هذه المرحلة فصاعداً، ويتولى متابعة ذلك مصنعو الأدوية. ومن أجل منع استنزاف المخرجات في هذه المرحلة، فإن كل مرحلة من مراحل عملية التطوير تتطلب ترخيصًا إضافيًّا من قبل القطاع العام لمنع الشركة من استغلال النتائج وعمل تغيير طفيف بهدف الهيمنة الكاملة على العلاج الجديد.

وفي هذه المرحلة، يمثل الاقتراح المطروح هنا المختص بالأدوية، أحد الموضوعات الخيالية جدًّا من بين الإستراتيجيات التي تعتمد على تمويل الملكية العامة من أجل التنمية. ومع ذلك، فهو من حيث المبدأ ومن الناحية التحليلية يتفق مع تلك الإستراتيجيات وقابل للتنفيذ. وبجمعه مع الأساليب التقليدية القائمة التي تعتمد على التمويل العام، يمكن القول: إن مراكز البحوث في الجامعات والإنتاج التعاوني العالمي الذي لا يخضع للكسب المادي يمكن أن يسهم في تطوير العلوم البيئية والاختراعات التي يمكن أن تتغلب على العجز المنهجي لنظام براءات الاختراع الصرف وتمكينه من الاستجابة للاحتياجات الصحية التي تتطلع إليها الدول الفقيرة في العالم.

إستراتيجية التنمية المعتمدة على الملكية العامة: الخلاصة:

عندما نتحدث بعيداً عن جوهر الاقتصاد العالمي يتبين بوضوح أن الرعاية الاجتماعية والتنمية تعتمد بشكل أساسي على نقل المعدات التي تحتوي على المعلومات أو تنتجها وعلى الأدوات والمعلومات والمعارف من الدول المتقدمة تقنيًّا واقتصاديًّا إلى الدول النامية والأقل نموًّا وبقية المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتكمن أهمية هذه السلع والخدمات جزئيًّا، بوصفها عناصر مكتملة يمكن استخدامها لدعم التنمية والرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، فهي تحظى بأهمية أكبر؛ لأنها أدوات وأنظمة ضرورية للابتكارات والبحوث

والتطوير التي يمكن أن تستخدمها الجهات الفاعلة المحلية في الدول النامية نفسها – سواءً كانت برمجيات مجانية تم تطويرها في البرازيل أو بحوثًا زراعية قام بها عدد من العلماء الزراعيين والمزارعين في جنوب شرق آسيا. والعقبات الرئيسة التي تواجه انتشار مثل هذه الاحتياجات، في المسار الصحيح، هي الإطار التشريعي للملكية الفكرية والأنظمة التجارية والسلطة السياسية المفروضة على تصدير المعلومات ونماذج الأعمال التي تعتمد على براءات الاختراع. وهذا لا يعني أن مالكي السلع المعلوماتية وأدوات البحث العلمي لا يهتمون بمصالح المجتمعات الأخرى. ولكن واجباتهم المهنية تفرض عليهم العمل لتضخيم فوائد مساهميهم، ولا يمكنهم تحقيق ذلك بالتعامل مع الدول الفقيرة اقتصاديًّا. وبصفتهم مسؤولين عن تنمية أموالهم عن طريق الهيمنة القانونية فإن مالكي براءات الاختراع يعيقون الإنتاج والبيع بفرض أعلى ما يمكن من الأسعار. ولا يُعدّ هذا خللاً في النظام المؤسسي الذي أسميناه "حقوق الملكية الفكرية". بل هو صفة معروفة تشتمل على آثار جانبية سيئة تقف حجر عثرة أمام إمكانية الحصول على النتائج والمخرجات التي تساعد على الاختراعات. ومع ذلك، وفي سياق التباين الواسع في الثراء في جميع أنحاء العالم، فإن هذه الصفة لا تؤدي فقط إلى استخدام أقل من الأمثل للمعلومات من الناحية النظرية، بل إنها تؤدي إلى زيادة في مستوى الاعتلال والفناء والموت الذي يمكن توقعه، بالإضافة إلى أنها تتسبب في زيادة معوقات التنمية والتطوير.

ومن المؤكد أن ازدهار اقتصاد المعلومات المترابطة يوفر إطاراً جديداً للتفكير في كيفية العمل لتجنب المعوقات التي تضعها أنظمة حقوق الملكية الفكرية الدولية في طريق التقدم والتنمية. فالقطاع العام والمؤسسات التطوعية غير الربحية الأخرى التي قامت بدور تقليدي مهم في التنمية يمكنها فعل ذلك بكفاءة عالية. وعلاوة على ذلك، أدى نشوء الإنتاج التعاوني إلى ظهور نموذج يوفر حلولاً جديدة لتجنب بعض العقبات التي تواجه إمكانية الوصول للمعلومات والمعارف. وهذه الحلول متوافرة بشكل مباشر في مجال البرمجيات والاتصالات. أما في مجال المعلومات العلمية وبعض المواد التعليمية، فقد بدأنا نرى تبني تلك النماذج لدعم العناصر الأساسية للتنمية والتعليم. ولكن ربما يصعب تطبيقها في مجال الأمن الغذائي والرعاية الصحة بشكل كبير. أما في المجالات

الزراعيـة، فقد بدأنا نلحظ تقدماً ملموسـاً يتفاعل من خلال نسـيج قوي يشـمل القطاع العام والمجتمعات الأكاديمية والمنظمات غير الربحية ومخترعات الأفراد وأدوات التعليم ويسعى لمواصـلة الابتكارات الحيوية خارج الأسواق القائمة على براءات الاختراع وحقوق مراكـز تطويـر البذور والنباتـات. أما في مجـالات تطوير العقاقير فلا نـزال في مراحل مبكـرة جدًّا فيمـا يتعلق بالتجـارب التنظيمية والخطـط والمقترحات التنظيميـة، إذ إن المعوقات التي تحـول دون تنفيذ المقترحات والخطط كبيرة جدًّا. ومع ذلك، يظهر بجلاء حجم التكلفة التي ستدفعها المجتمعات الإنسانية بسبب الاعتماد الكلي على نظام الإنتاج القائم على تطبيق حقوق براءات الاختراع وعدم اسـتطاعة الإستراتيجيات القائمة على دعم الملكية العامة للتخفيف من شدة هذه الإخفاقات.

وقـد نجـد بقدر كبير من التفاؤل، أن أسـهل الطرق للوصـول مباشـرةً إلى أفضـل الوسائل من أجل استغلال المخترعات هي تمرير أنظمتها عبر سياسة دولية جديدة تسعى إلى تحقيق التنمية، وتؤدي إلى تطوير نظام دولي يهدف إلى تحسـين السياسـات والنظم التجارية وأسـاليب الوصول لاسـتخدامات المخترعات الجديدة. وفي الواقع هناك حركة عالميـة تقودهـا المنظمات غير الحكومية والدول النامية لتحقيـق هذا الهدف. ومع ذلك، من الممكن، أن تتغير سياسـة التجارة الدولية بما يكفي لإلزام مالكي اقتصـاد المعلومات الصـناعية والحكومات التي تدعمهم تحت ذريعة تطبيق السياسـات الصـناعية بالعمل لدعم التنمية الدولية، مما ينتج عنه فشـل المسار السياسـي المتجه نحو إصلاح القوانين الرسمية. وبكل تأكيد، يبين تاريخ منظمة مسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الدولية (TRIPS)، وأخـيرًا، الجهـود الراميـة إلى تمريـر معاهدات توسـعية جديدة من خلال المنظمـة العالمية للملكيـة الفكرية (WIPO) ما يؤكد ذلك. ومع هـذا، فإن أحد الدروس التي نتعلمها من التدقيق في اقتصاد المعلومات المترابطة هو أن عمل الحكومات من خلال المعاهـدات الدوليـة لا يمثل نهاية المطـاف فيما يتعلق بالابتكارات وانتشـارها عبر حدود الثروات في العالم. حيث إن نشـوء المشاركات الاجتماعية بوصفها وسيلة مهمة للإنتاج في البيئة المترابطة يوفر طريقاً بديلاً للأفراد والمنظمات والكيانات غير الربحية للقيام بدورٍ أكـبر بكثير لتحقيق النتائـج المرجوة الفعلية بعيداً عن الأنظمة الرسـمية. ويمكن القول:

إن جهـود القطـاع العام والإنتاج التعـاوني لا يمكنهما معالجة جميع المسـائل. ومع ذلك، وكما رأينا في عالم البرمجيات، يمكن أن تسهم إستراتيجيات التعاون الاجتماعي إسهاماً كبيراً في الجوانب الأساسية لتحقيق الازدهار والتنمية الإنسانية. وهذه هي المساحة التي تلتقي فيها الحرية مع العدالة.

إن حريـة العمـل والمشـاركة الفعلية للأفراد تمكـن الأفراد من العمل بشـكل خاص بروابـط غـير رسـمية تظهرهم بوصـفهم محركـين جدًا في العـالم – بعيـداً عن قيود وسـلطة الملكية الخاصـة وتحررهم من القيود التي تفرضها العلاقات التعاقدية الرسمية والمنظمـات المهيمنة. وتحرر كذلك قدراتهم لتلبية جميع احتياجاتهم ودوافعهم. وبذلك، تتيح لهم مسـاراً جديداً، إلى جانب مسارات الأسـواق التقليدية والاستثمارات الحكومية الرسـمية الموجهة لصـالح المجتمع، من أجل تحقيق تحسـينات محددة وكبيرة تصب في مجرى التنمية البشرية للعالم بأكمله.

الفصل العاشر

الروابط الاجتماعية

التواصل المتبادل

يمثل النمو المتزايد في استقلالية الأفراد محور النقاش في هذا الكتاب؛ لأنها الدافع الحقيقي خلف كفاءة واستدامة الإنتاج الحر الخاضع للملكية العامة من خلال اقتصاد المعلومات المترابطة، وهي الدافع الحقيقي للتطوير الذي سبق أن شرحته عندما تحدثت عن الحرية والعدالة الاجتماعية. ويثير هذا الموضوع العديد من المخاوف، حيث يمكن أن تكون الحرية سبباً في تدمير وتشتيت الروابط والعلاقات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تُعَدُّ الحرية الجديدة كلًّا لا يمكن تجزئته، فهي تمثل حرية الحياة القاحلة والوحدة، وتبعدنا عن القيود والروابط المتعددة التي لا تقيدنا، وتجعل منا أفراداً متزنين. ومن خلال نتائج البحوث والدراسات الاجتماعية السابقة، يُعَدُّ هذا المفهوم إحدى وجهتي نظر متعارضتين تماماً، تجسدان أسلوب تأثير الإنترنت في المجتمع وفي العلاقات الاجتماعية الوثيقة، كما نتصوره خلال حقبة التسعينيات من القرن التاسع عشر. والرأي الآخر، الشائع بدرجة كبيرة بين مجتمع الثقافة الرقمية «digerati»*، هو أن «المجتمعات الافتراضية» ستنشئ شكلاً جديداً من أشكال تجمعات الوجود الإنساني، وتتيح نطاقًا جديدًا لبناء تجارب مشتركة للتفاعلات البشرية. ومع ذلك، وخلال سنوات قليلة، أكدت

---

* ترمز كلمة "digerati" لـ"مجتمع الثقافة الرقمية" وهم النخبة المتميزة في صناعة الحواسيب ومجتمعات التواصل الإلكتروني، وتكتب أحياناً "digiterate" وهي مكونة من مقطعين من كلمتي رقمي "digital" والطبقة المثقفة "literati". المترجم.

البحوث العملية عدم دقة وجهتي النظر، إلا أن المؤكد هو أن ما آل إليه المتشائمون على وجه الخصوص كان خطأً ذريعاً. والواضح أن تأثير الإنترنت في العلاقات الاجتماعية في غاية التعقيد. ومن المحتمل أن يكون الوقت مبكراً لمعرفة أيٍّ من هذه الممارسات الاجتماعية سيستقر عليه هذا النمط الجديد من الاتصالات في نهاية المطاف، حيث تشير آخر البحوث إلى أن شبكة الإنترنت لها بعض الآثار الواضحة المعالم إلى حد ما في المجتمع البشري والعلاقات الاجتماعية الوثيقة. وهذه الآثار لا تدل على الانهيار ولا على الرقي، بل إنها تمثل تحسُّناً في عالم البرامج التلفزيونية والاتصالات الهاتفية على مدى معظم الاهتمامات المعيارية للعلاقات الاجتماعية.

إننا نشهد هذه الأيام تأثيرين: الأول، ويُعَدُّ التأثير الأقوى، حيث يوضح مستوى توثيق العلاقات الموجودة أصلاً بين الأصدقاء والأسرة والجيران ولاسيما مع الذين لم يكن الوصول إليهم سهلاً قبل نشوء بيئة الإنترنت. فالآن على سبيل المثال، يمكن أن يتواصل الآباء مع أبنائهم في مدارسهم وكلياتهم باستخدام الرسائل الفورية، كما أن الأصدقاء الذين افترقوا بعضهم عن بعض يمكنهم أن يستمروا في التواصل أكثر مما كان بمقدورهم قبل شيوع البريد إلكتروني، وذلك لأن البريد الإلكتروني لا يتطلب تنسيق الوقت للحديث، كما أنه لا يكلف أسعاراً إضافية عندما تكون المسافات بينهم شاسعة. ومع ذلك، يبدو أن هذا التأكيد القوي للتواصل قد ظهر بجانب إضعاف سمات العلاقات التسلسلية بين أعضاء المجتمع، وكلما استمر الأفراد في حياكة شبكاتهم الخاصة التي تربطهم بزملائهم من خلال نسيج يقوي العلاقات فيما بينهم، فإن ذلك قد يوصلهم لدرجة تؤدي إلى خنق العلاقات الأسرية. والتأثير الآخر: أننا بدأنا نرى ظهور مجال أوسع لمسائل محدودة وعلاقات متفككة، وهذه الحالة لا تتناسب مع النموذج المثالي لـ«المجتمعات الافتراضية»، كما أنها بكل تأكيد لا تتناسب مع المفاهيم العميقة لأي «مجتمع» بوصفها مصدرًا رئيسًا لدعم الفرد وتوجهاته العاطفية. ومع ذلك فهي فعالة وذات مغزى من وجهة نظر المشاركين فيها. ويبدو أنه عندما تبدأ بيئة التواصل الرقمي في أن تحل محل وسائل الإعلام والاتصالات الهاتفية، فإن خصائص الاتصالات البارزة ستوفر أبعاداً جديدة لتوثيق العلاقات الاجتماعية القائمة، وفي الوقت نفسه تتيح قدرات

جديدة أكثر مرونة وأكثر حرية، ولكنها تبقى مفيدة للشبكات الاجتماعية. ويتمثل الجانب المحوري لهذا التحسن الإيجابي في العلاقات الحرة من خلال التحول التقني التنظيمي لبيئة المعلومات التي تهيمن عليها وسائل الإعلام التجارية من خلال نموذج التواصل بين مرسل منفرد وعدد من المتلقين، مما لا يحقق التفاعل بين المحطة والمشاهدين، إلى بيئة المعلومات التي تؤدى من خلال الجانب التقني والممارسة الاجتماعية المتمركزة حول المستخدم لتنقله إلى مركز الحوار، وإنشاء منصة تعتمد على أساس مجموعة تعاونية نشطة، تجسد بشكل واضح اقتصاد المعلومات المترابطة. وهذا لا يعني بالضرورة أن شبكة الإنترنت تؤثر في جميع الناس وفي جميع الفئات الاجتماعية، وأن جميع الشبكات متشابهة، حيث إنه من المرجح أن يكون التأثير في مختلف الناس في بيئات متباينة ومن خلال مجموعات وشبكات متعددة مختلفاً تماماً، وبشكل خاص يكون الاختلاف في حجمه. ومع ذلك، فإني أهدف هنا للرد على التخوف من أن تعزيز القدرات الفردية سيؤدي إلى التفكك الاجتماعي والعزلة، إذ إن البيانات المتاحة لا تؤيد هذا التوجه بوصفه صفة للتأثير الاجتماعي على نطاق واسع.

الانتقال من «مجتمع افتراضي» إلى الخوف من تفكك المجتمع

من الصعب جداً أن ننسب القلق الناتج من إمكانية تفكيك الروابط العضوية والاجتماعية المتأصلة وتفتيت مجتمع جيمينشافت «gemeinschaft community»* وتمزيق الروابط الأسرية لشبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت. ويكمن القلق بشكل أو بآخر، من أن يؤدي التمدن والتصنيع والمواصلات السريعة ووسائل الاتصال وبقية التجهيزات، التي يطل بها علينا المجتمع الصناعي الحديث، إلى العزلة وتفكيك الأسر

* جيمينشافت (غالبًا ما تترجم المجتمع): وهي عبارة عن رابطة اجتماعية لتوجيه الأفراد نحو المجتمع الأكبر بأسلوب يشدهم بقوة لتحقيق مصالحهم الخاصة، وفيها يتم تنظيم الأفراد حسب المعتقدات والأعراف والتقاليد العامة، كما تسعى إلى تكييف السلوكيات لتتناسب مع مصالح أعضاء الرابطة المشتركة، وتتوافق مع المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وترفع الرابطة شعار «وحدة الإرادة» وتُعَدُّ الأسرة أفضل تعبير للرابطة، حيث إنها تعتمد على مكان مشترك ومعتقد واحد، بالإضافة إلى رابط القرابة. وفي مثل هذه المجتمعات نادراً ما تظهر الحاجة إلى فرض الرقابة الاجتماعية من خارج الرابطة، نظراً لشعور الأفراد بالولاء الخالص لمجتمعهم، المترجم.

وتعطيل المجتمع. وأصبح القلق العنصر الثابت في علم الاجتماع منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل. والصورة المقابلة الأخرى لهذا التوجه المتوقع بشكل كبير تتمثل في البحث بشكل أو بآخر عن مجتمع مثالي، سواءً كان ذلك المجتمع حقيقيًّا أو خياليًّا، إذ إنه مغروس بعمق في ذاكرة المجتمع الريفي منذ عصر ما قبل الثورة الصناعية، أما في عصر ما بعد الثورة فقد تحدث المجتمع عن مدينة أفلاطون المثالية "Utopia"، وهي مدينة خيالية برزت في مخيلة المجتمع. ومما لا يثير الدهشة، أن هذا النمط من المعارضة والخوف والحنين يعزف ويتكرر في محيط شبكة الإنترنت، حيث إن تأثير التحولات الناتجة بسبب بروز هذه الوسيلة الحديثة جعلها بؤرة جديدة للنسيج الفكري.

أما فيما يتعلق بالإنترنت، فقد سبق المتفائلون المتشائمين. كما أكد ذلك بإيجاز شديد في عام 1993م هوارد رينجولد "Howard Rheingold" في كتابه الكلاسيكي الجديد المجتمع الافتراضي "The Virtual Community" على النحو التالي:

> لقد قادتني ملاحظاتي المباشرة على سلوكيات الناس المتعلقة باستخدامات الإنترنت في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات العشر الماضية، إلى استنتاج أنه عندما تتاح للناس وسائل اتصال باستخدام تقنية الحواسيب "computer mediated communications (CMC)" في أي مكان، فإنهم لا محالة سيبنون مجتمعات افتراضية باستخدام تلك التقنية، تماماً كما فعلت الكائنات الحية الدقيقة عندما أنشأت مستعمراتها. وأعتقد أن أحد التفسيرات لهذه الظاهرة هو اللهفة المتفاقمة في صدور الناس في جميع أنحاء العالم، الهادفة إلى تكوين المجتمعات البشرية كلما تزايد اختفاء المزيد من الفضاء العام الرسمي من حياتنا الحقيقية. كما أعتقد أيضاً أن هذه الوسائل الجديدة تجذب مستعمرات المتحمسين؛ لأن وسائل الاتصال المعتمدة على استخدام تقنية الحواسيب تمكِّن الناس من فعل أمورٍ مع بعضهم بعضًا بأساليب جديدة، واختراع أشياء جديدة تماماً كما فعلت المبرقات والهواتف والتلفزيون.

وقد تم تأسيس المجتمع الافتراضي حسب تجربة رينجولد "Rheingold" الشخصية التي رمز إليها بكلمة الرغبة "WELL"، وهي مكونة من الحروف الأولى لثلاث كلمات

إنجليزية - الكل والأرض والرابط الإلكتروني - "Whole –Earth –eLectronic Link" وتوضح هذه الكلمة إحدى الحالات المتطورة للتفاعل الاجتماعي بين الناس الذين يبدؤون غرباء ثم ينجحون في تكوين مجتمع خاص بهم بشكل كبير. ويبدأ أعضاء هذا المجتمع الجديد في تنظيم اجتماعات في الفضاء الحقيقي لتعزيز الروابط فيما بينهم، ويستمرون في الوقت نفسه في تنفيذ تفاعلاتهم من خلال الاتصالات الحاسوبية كما جاء في ملحوظة "رينجولد"، إذ إن حقيقة أن هناك "لهفة" لإنشاء مجتمعات، لم تعد تكفي لتفسير اختفاء المساحات المادية لسمة التواصل الإنساني، بل أن توفر وسيلة حديثة تسمح بتواصل الناس مع بعضهم على الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصلهم -هي السبب في نشوء تلك المجتمعات. وبكل تأكيد وتلقائية فإن هذه الفرصة الجديدة ستدفع الناس لاستخدام قدراتهم - أي استخدام سلوكياتهم - لتلبية احتياجاتهم في تحقيق الترابط البشري. وأكثر من كل هذا، فإن هذه الوسيلة الحديثة توفر إمكانات جديدة للاتصال وطرقًا جديدة للعمل المشترك، ومن ثَمَّ تعزز ما كان ممكناً في الماضي. وقد اتفق كثير من الناس مع توجهات "رينجولد" على مدى التسعينيات من القرن التاسع عشر بطرق مختلفة كثيرة. وكثيراً ما تتكرر فكرة أن تفجر بنية الفضاء الإلكتروني الأساسية قد أنتجت نطاقًا جديدًا للتواصل البشري، تمكن من تلافي القيود التي وضعتها الوسائل الإعلامية الصناعية الشاملة في المجتمعات. كما أن الملحوظة الأساسية التي تقضي بأن الإنترنت تُمكِّن من ظهور علاقات جديدة تؤدي دوراً مهماً في حياة المشاركين فيها وترتكز على الاتصالات عبر الإنترنت لا تزال تحت التطوير، كما سيتضح في الفقرات التالية. ومع ذلك، فإن الكثير من الأبحاث تشير إلى أن علاقات إضافية جديدة، وليست بديلة للتواصل المادي الذي يحدث وجهاً لوجه للتفاعلات الإنسانية بين الناس، ستبقى حية وقوية، لكنها ستتطور من خلال الإنترنت.

ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت مجموعة مختلفة جداً من الملحوظات على الإنترنت. فبدلاً من حل المشاكل التي أوجدها المجتمع الصناعي للأسرة والمجتمع، عُدَّتِ الإنترنت سبباً في زيادة العزلة من خلال الاستحواذ على مستخدميها، حيث إنها شغلتهم عن قضاء أي وقت مع عائلاتهم، وأغرقتهم بالتحول من العالم الحقيقي إلى الخوض في علاقات خيالية أخرى، على هيئة علاقات اجتماعية تتوافق مع اعتراض بابل، وينظر

إليها على أنها تُضَيِّق مجموعة الخبرات الثقافية المشتركة، لدرجة أن الناس وبسبب عدم وجود المسلسلات المسرحية الهزلية أو نشرات الأخبار التي يمكن أن يتداولوها جعلتهم منعزلين عن بعضهم بشكل متزايد. وتتمحور بعض التساؤلات الانتقادية حول إمكانية أن تكون علاقات الإنترنت بديلاً ثميناً ومعقولاً للتواصل الإنساني في العالم الحقيقي. وتصنف شيري تيركل "Sherry Turkle"، وهي أهم مؤلفة كتبت في وقت مبكر عن الشخصية الافتراضية، هذا النوع من التواصل بتساؤل مهم: "هل من المعقول حقاً الإشارة إلى أن أساليب ازدهار المجتمع، تكمن في الجلوس بانفراد في غرفنا والطباعة على أجهزة حواسيبنا المتصلة بشبكة الإنترنت وملء حياتنا بأصدقاء افتراضيين؟[1]" بدلاً من الاستثمار في العلاقات الحقيقية والمخاطرة بالتفاعلات والتواصل الحقيقي ومشاركة الآخرين في تحقيق موضوع محدد وإتاحة علاقات سهلة، مع توافر إمكانية دائمة للخروج من هذا الفضاء الافتراضي الفسيح إذا لم ينسجم معه الشخص بمجرد أن يلغي اشتراكه، دون حصول أي ضرر لأي شخص أياً كان.

وبشكل أقل تركزت مجموعة أخرى من الانتقادات على هشاشة علاقات شبكة الإنترنت مع تجنب نعتها بالتافهة، والأكثر من ذلك تأكيد أن استمراريتها محدودة للغاية. ووفقا لهذه الاعتبارات، فإن الوقت والجهد الذي يبذل على شبكة الإنترنت سيكون على حساب الوقت الذي يمكن قضاؤه مع الأسرة والأصدقاء. ويمكن الاستشهاد بشكل كبير في هذا السياق بدراستين أجريتا في وقت سابق. كانت الأولى بعنوان مفارقات الإنترنت "Internet Paradox"، أعدها روبرت كروت "Robert Kraut"[2]. وتعد أول دراسة طويلة أجريت لعدد كبير من مستخدمي الإنترنت – وصل عددهم إلى 169 شخصاً خلال السنة أو السنتين الأولى من ظهور استخدامات الإنترنت. وقد وجد "كروت" ومعاونوه ارتباطاً طفيفًا ولكنه ذو دلالة إحصائية مهمة، بين الزيادة في استخدام الإنترنت و(أ) انخفاض الاتصالات العائلية و(ب) انخفاض حجم الدائرة الاجتماعية سواءً الدائرة القريبة أو البعيدة و(ج) زيادة في الاكتئاب والشعور بالوحدة. واستنتج الباحثون أن استخدام الإنترنت يستبدل بالعلاقات الوثيقة علاقات هشة. وفي أحسن الأحوال يمكن تصنيف هذه الروابط بأنها تماثل تبادل نصائح الحياكة بين المشاركين ضمن قائمة

تهتم بمعارف الحياكة أو تبادل النكت مع شخص تمت مقابلته صدفةً في أحد مراكز المعلومات السياحية. وقد تم تقييم هذه التفاهات، على أنها تأتي لملء الوقت الذي لولا وجود شبكة الإنترنت فإنهم سيقضونه مع أشخاص تربطهم بهم علاقات وثيقة. ومن منظور نظرية التواصل الاجتماعي، يعد هذا التفسير السببي أكثر ملاءمة للتوجه المنتشر على نطاق واسع لشرح الفوارق بين الإنترنت والتلفزيون – وهو أن شاشة الحاسوب تعد بكل سهولة وسيلة إضافية لجذب الأفراد بعيداً عن إجراء محادثات مع بشر حقيقيين[3]. ومن المسلم به أن استخدام الإنترنت يختلف اختلافاً جوهريا عن مشاهدة التلفزيون. فهو يتيح للمستخدمين التواصل بعضهم مع بعض، مقارنة بالتلفزيون الذي يشجع على الاستقبال السلبي لنوع من "المسرحيات المتوازية". وباستخدام التمييز بين العلاقات القوية والعلاقات الهشة، التي شرحها مارك غرانوفيتر "Mark Granovetter" الذي أصبح لاحقاً يمثل أدبيات الموارد الاجتماعية، حيث أشار وغيره من الباحثين إلى أن هذا النوع من الاتصال البشري الذي تم بناؤه حول التفاعلات عبر الإنترنت كان هشاً وغير ذي معنى، إذ إن محصلة الوقت الذي يقضيه الشخص في هذه العلاقات، يتسبب في خفض مخزونه من العلاقات الاجتماعية.

أما الدراسة الثانية، المثيرة بشكل كبير، فقد ظهرت بعد سنتين من نشر الدراسة الأولى، حيث أكد معهد ستانفورد للدراسات الكمية للمجتمع "Stanford Institute for the Quantitative Study of Society" في عام 2000م في "تقرير المعهد المبدئي" بخصوص الإنترنت والمجتمع وهو أقرب لأن يكون تقريراً صحفياً من كونه دراسة حيث ركز على أنه: "كلما أمضى الناس ساعات أطول في استخدام الإنترنت، فإنهم حتماً سيقضون ساعات أقل في التعامل مع البشر الحقيقيين"[4]. مع أن النتائج الفعلية، إلى حد ما، أقل قوة مما يمكن أن يخرج به أي تقرير صحفي واسع الانتشار، حيث أظهر أن 8% من بين جميع مستخدمي الإنترنت، يقضون وقتاً أقل مع أسرهم؛ و6% يقضون وقتاً أطول، بينما 86% يقضون الوقت نفسه بين الإنترنت وعوائلهم. وبالمثل، أظهر التقرير أن 9% يقضون وقتاً أقل مع أصدقائهم، و4% يقضون وقتاً أطول، بينما 87% يقضون الوقت بالتساوي بين الأصدقاء والإنترنت[5]. وقد يكون من الأفضل لو لم تظهر نتائج

التقرير "زيادة في العزلة الاجتماعية" والأفضل من ذلك، أن يشير إلى أنه من الواضح أن: "تأثيرات الإنترنت في علاقات المجتمع غير محددة، ولكنها تتسبب في إحداث بعض الآثار على التفاعل مع الأسرة والأصدقاء" – وهي نتائج لا تصلح أن تنشر في الصفحات الأولى من الجرائد اليومية[6]. وكانت أقوى النتائج التي دعمت فرضية "العزلة" في تلك الدراسة أن 27% من المشاركين الذين يستخدمون الإنترنت بشكل كبير يقضون أوقاتاً أقل على الهاتف في الحديث مع أصدقائهم وأسرهم. مع أن الدراسة لم تطرح أي تساؤل عما إذا كان المشاركون يستخدمون البريد الإلكتروني للتواصل مع الأسرة والأصدقاء، بدلاً من الهاتف وما إذا كانوا يعتقدون أنهم حققوا اتصالات أكثر أو أقل مع هؤلاء الأصدقاء والأسرة بسبب استخدام البريد الإلكتروني. وبدلاً من ذلك، كشف مؤلف التقرير أن "البريد الإلكتروني وسيلة للتواصل ولكن لا يمكن أن يتشارك المتواصلون من خلاله في تناول كوب من القهوة أو عصير الشعير أو أن يضم أحدهم الآخر" (وذلك بالمقارنة بالممارسة الشائعة المتمثلة في العناق عبر الهاتف)[7].

وكما لاحظ أميتاي إتزيوني "Amitai Etzioni" في نقده اللاذع لتلك الدراسة، أن النتائج المهمة حقاً هي أن مستخدمي الإنترنت يمضون أوقاتاً أقل في مشاهدة التلفزيون والتسوق، حيث إن 47% من الذين شملهم الاستطلاع أجابوا بأنهم يمضون وقتاً أقل في مشاهدة التلفزيون مقارنة بما كانوا يفعلون في الماضي، ووصل الرقم إلى 65% بين المستخدمين للإنترنت بكثرة، و27% للمستخدمين لها بشكل أقل. أما الذين أجابوا بأنهم يشاهدون التلفزيون بقدرٍ أكبر فإنهم لا يتعدون 3% من الذين شملهم الاستطلاع. كما أن 19% من جميع المشاركين و25% من الذين يستخدمون الإنترنت أكثر من خمس ساعات في الأسبوع أجابوا بأنهم يتسوقون بشكل أقل، بينما 3% فقط يقولون إنهم يتسوقون بشكل أكبر. مع أن الدراسة لم تتطرق لمعرفة كيف يستخدم الناس الوقت المتوافر بسبب تخفيض عدد ساعات مشاهدتهم للبرامج التلفزيونية وكذلك تخفيض مدة تسوقهم في الأسواق التقليدية. كما أنها لم تتساءل عما إذا كانوا قد استخدموا أيًّا من تلك الساعات الفائضة لزيادة وتعزيز الروابط الاجتماعية والأسرية[8].

مع مرور الوقت يظهر تصور أكثر إيجابيةً

يبدو أن الاهتمامات التي تمثلها الدراسات السابقة لآثار استخدام الإنترنت على المجتمع والأسرة تنقسم إلى مسألتين أساسيتين. الأولى تؤكد أن العلاقات الإنسانية الوثيقة والدائمة - لحد ما - تُعَدُّ احتياجات نفسية للإنسان الطبيعي. كما أن موضوع استخدام الإنترنت مرتبط بعزلة واكتئاب كبيرين يندرجان بقوة ضمن المخاوف من التصاق التواصل الإنساني بقدرٍ من الأرقام الثنائية الإلكترونية التي - بكل سهولة - لن تتيح للناس أي قدر من الترابط البشري الذي يحتاجون إليه بصفتهم كائنات اجتماعية. المسألة الأخرى من الاهتمامات تندرج إلى حد كبير ضمن "المكتسبات الاجتماعية" مثل الأدبيات التي يمكن تقسيمها أيضاً إلى فئتين فرعيتين رئيستين. الفئة الأولى، تتوافق مع ما شرحه كل من جيمس كولمان "James Coleman" ومارك غرانوفيتر "Mark Granovetter"، بخصوص الأداء الاقتصادي للترابط الاجتماعي والوسائل التي تجعل الأشخاص الذين لديهم أصول اجتماعية، أفضل حالاً من الناحية المادية مقارنة بالذين يفتقرون إلى ذلك. والفئة الأخرى، أبرزها روبرت بوتنام "Robert Putnam"، في كتاباته التي تركز على الجوانب السياسية للمجتمعات المعنية، وتركز كذلك على الوسائل التي يمكن من خلالها أن تقدم المجتمعات التي لديها أصول اجتماعية عالية أفضل النتائج من حيث المشاركة السياسية وتوفير السلع العامة المحلية، مثل التعليم والرقابة الاجتماعية - كما تم تعريفها بأنها العلاقات الاجتماعية مع المجتمع المحلي الدائم، المتفاعل بشكل مادي بعضه مع بعض. ولأغراض هذه البحوث، فإن شكل العلاقات الاجتماعية وقوتها النسبية وتحديد من يرتبط بالآخر، تصبح مسائل أكثر وضوحاً وجلاء.

وهناك بشكل عام أسلوبان للرد على هذه الاهتمامات. الأول يأخذ الطابع العملي؛ إذ من أجل أن تكون هذه الاهتمامات معقولة عند تطبيقها على مسألة تزايد استخدام الاتصالات عبر الإنترنت، فإنه يجب النظر للاتصالات، رغم كل ما فيها من أوجه القصور، على أنها ستحل محل الاتصالات الحقيقية بين البشر، بدلاً من مجرد أنها ستكملها فقط. وما لم تحل اتصالات الإنترنت فعلياً وبشكل مباشر ودون أي وسيط محل الاتصالات البشرية، فإنه لن يكون هناك أساس للاعتقاد بأن استخدام الإنترنت سيؤدي

إلى انخفاض في تنشيط الترابط الذي نحتاج إليه نفسياً، أو في الاتصالات المفيدة التي نجريها اجتماعياً وتستند إلى الاتصال الإنساني المباشر بين الأصدقاء وأفراد العائلة والجيران. أما الإجابة الثانية فلها طابع نظري، حيث إنها تصب في اتجاه فكرة أن الفرد كائن اجتماعي بكيان ثابت، له احتياجات محددة قد تلبى أو لا تلبى عن طريق تغيير الظروف والعلاقات الاجتماعية بين الناس. وعلى هذا الأساس تشير بدلاً من ذلك، إلى أن "طبيعة" الأفراد تتغيَّر مع الزمن، على أساس الممارسات والتوقعات الاجتماعية الفعلية. وفي هذه الحالة، نشهد تحولاً من حالة: أفراد يعتمدون على العلاقات الاجتماعية التي تسيطر عليها اعتبارات مفروضة محلياً ولا تحتاج إلى وسائط للتعامل معها ويتقبلها المجتمع بشكل دائم وموثوقية، إلى أفراد يتواصلون من خلال ترابط شبكي – يعتمدون فيه بشكل أوسع على مزيج خاص بهم من الروابط القوية والهشة، التي تربط شبكاتهم المحلية وتوصلهم خارج حدود منطقتهم وتنسج لهم شبكات تواصل تساعدهم، إلى حد ما، في إنتاج علاقات انسيابية نسبياً. وقد أطلق مانويل كاستيلز "Manuel Castells" عليها مسمى "المجتمع المترابط"[9]، بينما سماها باري ويلمان "Barry Wellman"، "الفردية المترابطة"[10]. ولتسهيل الموضوع بشكل أوضح، يمكن القول إننا لا نتحدث عن الأشخاص الذين تجنبوا الاعتماد بعضهم على بعض وخرجوا عن قواعدهم النفسية والاجتماعية وكل ما يعدونه إنجازاً، بل إن الحديث يدور حول ذلك النوع من الاتصالات التي أصبحنا نعتمد عليها لتحقيق احتياجاتنا الإنسانية المتغيرة مع مرور الوقت. وبمقارنة الممارسات الحالية بالأساليب القديمة المستخدمة لتحقيق احتياجات ورغبات المجتمع بالإضافة إلى الخوف من حدوث تفكك اجتماعي، تصبح تلك الممارسات إلى حد كبير، شكلاً من أشكال الحنين للماضي، وليست تشخيصًا لقلق على مصير المجتمع الحالي.

مستخدمو الاتصالات يعززون تواصلهم بعلاقاتهم القائمة سلفاً

يمكن القول: إن أهم ردود الفعل الأساسية المتعلقة بالمخاوف من تفكك المجتمع وآثار ذلك على الحالة النفسية والمكتسبات الاجتماعية على حد سواء، يندرج تحت ردود الفعل العملية، كما أن العلاقات بين المجتمع الجغرافي الواحد وبين الأصدقاء القريبين والأسرة،

لا يبدو أنه قد تأثر بشكل كبير بسبب استخدام الإنترنت. وإذا كان هناك أي تأثير فإنه يعد تأثيراً إيجابياً. فعلى سبيل المثال، تابع "كروت" ومعاونوه دراستهم، بإضافة مشاركين جدد ومتابعتهم مدة ثلاث سنوات إضافية. ووجدوا أن الآثار السلبية التي استنتجوها في السنة أو السنتين الأوليين قد تبددت خلال الفترة الزمنية الكلية[11]. مع أن فرضيتهم الأساسية التي تشير إلى أن الإنترنت تعزز الروابط الهشة تتفق مع أبحاث وأعمال نظرية أخرى. وقد تكون الدراسة التي أعدها كيث هامبتون "Keith Hampton" وباري ولمان "Barry Wellman" من أقدم الدراسات المنهجية التي أجريت في هذا السياق، على إمكانية الوصول من خلال الإنترنت ذات السرعة العالية وآثارها على المجتمعات المحلية[12]. فقد درسوا ضاحية تورونتو المسماة بكفاءة، وادي الشبكات "Netville"، حيث تم توصيل منازل المواطنين بوسائل اتصال عالية السرعة قبل سنوات عدة من ظهور النطاق العريض بشكل واسع في أمريكا الشمالية. وقد كان أحد أهم اكتشافاتهما أن الجيران يتذكرون أسماء الأشخاص المرتبطين بشبكة الإنترنت بنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف تذكرهم لأسماء غير المتصلين، كما أنهم يتحدثون بشكل منتظم معهم بنسبة تصل إلى ضعف نسبة الحديث مع غير المتصلين إلكترونياً.

ومع ذلك من ناحية أخرى، فإن العلاقات القوية – كما كشفتها زيارات فعلية للجيران، مقارنة بمجرد معرفة الأسماء أو التوقف لطرح تحية الصباح – قد ارتبطت بمدة سكن الفرد في الحي، وليس مع كونه مرتبطاً بشبكة الإنترنت من عدمه. وبعبارة أخرى، يمكن استنتاج أن العلاقات الهشة مثل معرفة اسم شخص آخر أو الوقوف للدردشة معه قد تعززت بشكل كبير بسبب التواصل من خلال الإنترنت، حتى داخل الحي الواحد. مع أن العلاقات القديمة لم تتأثر. كما أن استخدام تطبيقات معينة، مثل قائمة البريد الإلكتروني المحلي والبريد الشخصي بين السكان المرتبطين بالشبكة مكنهم من التواصل مع الآخرين بشكل أكبر من المواطنين غير المرتبطين بها. وعلاوة على ذلك، تمكن السكان المتصلون بالإنترنت من التعرف على أسماء أشخاص موجودين في دائرة أوسع نسبةً لمواقع منازلهم، في حين أن غير المرتبطين إلكترونياً يميلون فقط إلى معرفة المحيطين المباشرين بهم، وربما فقط معرفة عدد صغير من المنازل القريبة على كل

جانب. ومع ذلك أكرر أن الروابط الاجتماعية الوثيقة، التي تتمثل في الزيارات والحديث المباشر، قد تكون مرتبطة بالجيران المحاذين لبعضهم. كما أن دراسات أخرى لاحظت أيضاً أن هذه الزيادة في الروابط الهشة في حي ما، تكون بين الأفراد الموجودين في مواقع جغرافية بعيدة بالنسبة للشارع الذي يعيشون فيه أو المنطقة المباشرة[13]. ولعل الجانب الأكثر وضوحا لتأثير المكاسب الاجتماعية لمجتمع جغرافي مرتبط إلكترونياً بشكل جيد يتمثل في اكتشاف أن الجيران المرتبطين إلكترونياً بدأوا يجلسون في حدائقهم الأمامية بدلاً من الخلفية، ومن ثَمَّ يضيفون دعماً للحياة الاجتماعية من خلال إلقاء الترحيب اليومي بالمارة، فضلاً عن دعمهم للآلية الرقابية في مجتمعهم.

لدينا الآن جزءً لا بأس به من أبحاث العلوم الاجتماعية، إلى جانب عدد من المقترحات الواقعية[14]، تشير إلى أن الناس، سواءً كانوا متصلين بالإنترنت أم لا، فإنهم مستمرون في التواصل، مفضلين الذين يعيشون بجوارهم عن البعيدين عنهم[15]. ومع ذلك، فإن الأشخاص المتصلين بشبكة الإنترنت يتواصلون بشكل أكبر مع البعيدين جغرافياً عنهم دون تقليل اتصالاتهم المحلية. في حين أن العدد الإجمالي للاتصالات مازال أكبر مع أفراد الأسرة القريبين والأصدقاء وزملاء العمل والجيران، كما أن أكبر تأثير للإنترنت يكمن في تحسين قدرة الأفراد على إضافة علاقات جديدة أفضل، إلى هذه العلاقات المباشرة مع أشخاص بعيدين جغرافياً. وهذا يشمل المحافظة على التواصل المستمر مع المزيد من الأصدقاء والأقارب الذين يعيشون بعيداً، وإيجاد علاقات هشة جديدة مع الجماعات ذات المصالح والممارسات الاجتماعية الأخرى. وبالاعتماد على أعلى درجة يمكن أن تصل إليها موثوقية بيانات ونتائج المسح، يمكن القول: إن الدراسات المسحية المحدثة والأكثر شمولية تدعم هذه الملاحظات. ويبدو الآن واضحاً أن مستخدمي الإنترنت يوفرون لأنفسهم وقتاً أطول لاستخدام الإنترنت على حساب مشاهدة التلفزيون وأنه كلما زادت تجاربهم مع الإنترنت قلت مشاهدتهم للبرامج التلفزيونية، ويدعي الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت أنهم زادوا في عدد الأشخاص المستمرين في التواصل معهم، بينما يؤكد معظمهم عدم وجود أي تأثير في معدلات الوقت الذي يقضونه مع أسرهم[16].

ويبدو أن قوة التواصل بين أفراد الأسرة والأصدقاء قد تزايدت بسبب قنوات الاتصال الجديدة، بدلاً من تناقصها. ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى النتائج الأخيرة للدراسات المسحية التي تتم من خلال مشروع مركز بيو "Pew project" بخصوص "الإنترنت والحياة الأمريكية" بعنوان الإنترنت والإجازات. فقد ذكرت أن ما يقرب من نصف الذين شملهم المسح استخدموا البريد الإلكتروني لتنظيم أنشطة إجازاتهم مع عائلاتهم (بنسبة تصل إلى 48%)، أما الذين نظموا إجازاتهم مع الأصدقاء فقد وصلت نسبتهم إلى 46%، وتبين أن 27% استخدموا البريد الإلكتروني لإرسال أو استقبال تحيات وتهاني الإجازات، بينما الثلث وصفوا أنفسهم بأنهم يتسوقون عبر الإنترنت من أجل تخفيض أسعار البضائع، ويقول 51% إنهم يستخدمون الإنترنت في التسوق من أجل الحصول على هدايا غير عادية أو يصعب العثور عليها؛ أي أن نصف الذين يستخدمون الإنترنت لاختيار وتنظيم إجازاتهم يقومون بذلك من أجل جعل هداياهم وإجازاتهم أكثر خصوصية، وليس لمجرد الاستفادة من الوسيلة التي تحقق أفضل التعاملات مع التجارة الإلكترونية ومقارنة الأسعار وتوفير الوقت، بالإضافة إلى أن هناك دراسة أخرى تدعم هذا الموقف، أجراها مركز بيو بعنوان "الإنترنت والحياة اليومية". وقد كشف هذا الاستطلاع أن الاستخدامين الأكثر شيوعاً هما: التواصل مع العائلة والأصدقاء والبحث عن المعلومات، وادعى المشاركون أنهم نفذوا كلا الاستخدامين لتحقيق التواصل العائلي والبحث عن المعلومات بشكل كبير نظراً لتوافر الشبكة ودونها سيكون تواصلهم أقل بكثير[17].

وهناك دليل آخر يؤكد أن الإنترنت تستخدم لخدمة وتعزيز العلاقات الموجودة سلفاً وليس لإيجاد علاقات جديدة، حيث إن ذلك الدليل كشف أن 79% من مجمل مستخدمي الإنترنت يستخدمونها للتواصل مع الأهل والأصدقاء، بينما 26% فقط يستخدمون الإنترنت للتعارف على أشخاص جدد أو لترتيب مواعيد مقابلة الأصدقاء. وثمة أدلة أخرى لاستخدامات الإنترنت تتعلق ببث الرسائل النصية الفورية القصيرة. وهي وسيلة اتصالات تزامنية تتطلب تخصيص بعض الوقت للرد وتوفير معلومات للذين يرغبون في التواصل، توضح مدى استعداد الطرفين لتبادل الرسائل في تلك اللحظة، حيث إن هذا

الموضـوع يتطلب بعض التركيز والعمل، ويعد التراسـل الفوري اختياراً مفضلاً للاتصال بين الأفراد الذين تربطهم علاقات مسـبقة، إذ يتضـح في هذا النوع من الاسـتخدام أن ثلثي مسـتخدمي الرسـائل الفورية يتبادلونها مع ما لا يزيد على خمسة أشخاص آخرين، بينما شـخص واحد فقط من بين كل عشـرة مسـتخدمين يتبادل الرسـائل مع أكثر من عشـرة أشـخاص. وتظهر دراسـة جديدة أجراها مركز "بيو" مؤخراً على اسـتخدامات الرسـائل الفورية أن 53 مليونًا من البالغين يتبادلون الرسـائل مع الآخرين – ويمثل هذا الرقـم ما نسـبته 42% من مسـتخدمي الإنترنت في الولايات المتحـدة الأمريكية. وهناك 40% يستخدمونها للتواصـل مع زملاء العمل، والثلث يتبادلونها مع أفراد العائلة، و21% يسـتخدمونها بشكل متساوٍ مع الفئتين. وتتساوى حصص تبادل الرسائل لكل من الرجال والنساء، لكن استخدامات النساء تفوق استخدامات الرجال بمعدل 433 دقيقة في الشهر مقارنة بـ 366 دقيقة على التوالي، والأسـر التي لديها أطفال تسـتخدم الرسـائل الفورية بشكل أكبر من الأسر التي ليس لديها أطفال.

إن جميع هذه الدراسـات عبارة عن بحوث مسـحية ودراسـات للحالة المحلية، لذا لا يمكن الاعتماد عليها لتقديم حجج دامغة لتوضيح استخدامات جميع الأشخاص في جميع المجتمعات للإنترنت، إذ على الأرجح أن تتباين تأثيرات التقنية نفسها عند تطبيقها على ثقافـات تختلف عن بعضـها في حقبة ما قبـل الإنترنت[18]. ورغم هـذه التحذيرات، فإن نتائج هذه الدراسـات تعد أفضل دليل متاح لنا يوضح أنماط استخدام الإنترنت. ويمكن القول إن أفضـل ما يمكن اسـتنتاجه من علم الاجتماع الحديث، أن اسـتخدام الإنترنت يزيد تواصـل الناس مع الآخرين الذين يمكن أن يشـكلوا فيما بينهـم "مجتمعًا محددًا" أي مجتمعًا أسـريًّا أو أصـدقاء أو جيرانًا. وعلاوة على ذلك، تسـتخدم الإنترنت بوصفها منصـة لإقامة علاقات جديدة، بالإضـافة إلى ما كان موجوداً مـن قبل. ويعد هذا النوع من العلاقات محدوداً أكثر بطبيعته إذا ما قورن بترابط الأهل والأصدقاء؛ لأنها مستقاة من قيود مكانية، ومتزامنة من حيث وقت حدوثها، وتمثل في الغالب مصـالح وممارسات قائمـة، ومن ثَـمَّ تؤدي دوراً محـدوداً للغاية في حيـاة الناس مقارنة بالعلاقات الأسـرية وعلاقات الأصدقاء المقربين التي تتسم بالمتطلبات القوية والشمولية. حيث إن كل اتصال

منفرد أو مجموعة من الاتصالات التي تشكل شبكة اجتماعية، أو شبكة من العلاقات الاجتماعية، تقوم بدور ما، ولكنه ليس دوراً حاسماً ونهائياً، في حياة كل المشاركين. وهناك عدم توافق محدود بين الباحثين حول أن هذه الأنواع من العلاقات تكون هشة ومحدودة المسؤولية كعلاقات اجتماعية سهلة الإنشاء على شبكة الإنترنت، ونشهد زيادة في انتشارها بين مستخدمي الإنترنت. ويتعلق الخلاف الأساسي بالتفسير - وبعبارة أخرى، هل هذه العلاقات متزنة وأنه من المفيد أن يكون لدينا علاقات عاطفية محدودة المسؤولية ومتعددة ومتداخلة، أو أن هذه العلاقات في الواقع ستؤدي إلى تقويض حياتنا الاجتماعية؟

الأفراد المتواصلون

عند محاولة معرفة القيمة القياسية لتفسير سبب نمو التواصل الهش غير الملزم، باستخدام شبكة الإنترنت بتطبيق النتائج التجريبية التي تؤكد أن الوقت الذي يقضيه الأشخاص على الإنترنت لتبادل المعلومات والمحادثات من خلال تلك العلاقات المحدودة لن يكون على حساب كمية الاتصالات التي تتم في العالم الحقيقي. وباعتبارات الحالة النفسية الراهنة المتعلقة بالمعرفة الاجتماعية، لا يصح أن نتساءل عما إذا كانت علاقات الإنترنت يمكن أن تحل محل العلاقات العادية الحقيقية. بل إن السؤال الصحيح الذي يجب أن يطرح هو كيف يمكننا فهم تأثير التفاعل بين اتصالات مترابطة تتوثق بشكل متزايد من خلال علاقات موجودة سلفاً مقارنةً بما يمكن أن تحققه شبكة أوسع يمكنها جذب أعداد كبيرة من المشاركين وإيجاد علاقات متعددة واسعة ومتنوعة؟ وتعد نتائج أبحاث علماء الاجتماع إطاراً يمكِّن الفرد أو المجتمع المترابط من تكوين عدد كبير من العلاقات الاجتماعية وشحذ انتباه الآخرين بفعالية أكبر. كما أن القلق الناتج، يسببه انخفاض إدراك المجتمع لنقص النماذج الثابتة المؤثرة التي توجد علاقات بين الأفراد تكون في الغالب، ثابتة وطويلة الأمد ومترابطة من خلال مجموعات دائمة ينتج عنها في معظم الأحيان علاقات تسلسلية متدرجة، إذ إن ما يتشكل الآن عبارة عن تنوع في نماذج الارتباطات وزيادة في الاتصالات التي تمكن الأفراد من تحقيق عناصر منفردة من بين

حزمة من الاحتياجات التي يتمسك بها "المجتمع" من خلال علم الاجتماع. وكما شرح ويلمان "Wellman" بقوله: "إن المنظمات المحلية والمجتمعات تتحول إلى مجتمعات مترابطة، بحيث تكون الحدود بينها أكثر نفاذاً، والتفاعلات مع الآخرين متنوعة، والروابط تتنقل بين شبكات متعددة، والتسلسل الهرمي على أفضل أحواله ولديه مقدرة على إقصاء الآخرين.... كما أن الأعمال وشبكات المجتمع منتشرة بحرية أكبر، وبترابط موزَّع بنوع من الغموض والتداخل عبر حدود اجتماعية وجغرافية"[19]. وفي هذا السياق، يصبح النطاق وتنوع الترابط الشبكي من خارج الأسرة التقليدية والأصدقاء وزملاء العمل الثابتين أو القرية مصدراً للحراك الدائم بدلاً من التوتر والعزلة.

كما أن ظهور فئة من الأفراد المتواصلين لم يزد في أي وقت عن كونه مجرد انتشار عام في الشبكة العالمية، يسبح بحرية في فضاء العلاقات الاجتماعية الموجودة أصلاً في أي مجتمع دون المساس بها، فيما عدا إضافة علاقات جديدة، حيث إن إقحام التواصل الشبكي الجديد ودور الأفراد في نسج ذلك الترابط يتيحان لهم إعادة تنظيم علاقاتهم الاجتماعية بأسلوب يتناسب بشكل أفضل مع رغباتهم. كما يمكِّنهم من استخدام ترابطهم الإلكتروني لتخفيف القيود الاجتماعية التي تأخذ شكلاً هرمياً تسلسلياً خانقًا للغاية، وفي الوقت نفسه يملأون الفراغ الذي يفتقرون إليه في علاقاتهم الاجتماعية الحقيقية. ولا يوجد تحليل يوضح هذا التوجه بجلاء، أفضل مما طرحه ميزوكو إيتو "Mizuko Ito" في كتابته عن استخدام الهواتف النقالة، وبشكل خاص انتشار الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، بين المراهقين اليابانيين[20]، إذ يعيش المراهقون في المدن اليابانية بشكل عام في أحياء أكثر تشدداً من نظرائهم في أميركا وأوروبا، وذلك من خلال بنية اجتماعية صارمة للغاية، تسيطر عليها تسلسلات هرمية تفرض احترامها بين أعضاء المجتمع. وقد وثق "إيتو" وغيره من المفكرين كيف أن هؤلاء المراهقين استخدموا الهواتف النقالة في الدرجة الأولى، كأدوات لتبادل الرسائل النصية، وذلك عندما اقتحم الهاتف الجوال حدود البريد الإلكتروني بواسطة الرسائل الفورية، ومن ثم تجاوز ذلك إلى تبادل الصور، مما أسهم في تخفيف كبير للقيود التي يعيشون في ظلها. وأصبحوا يتبادلون الرسائل القصيرة في أثناء وجودهم في المنازل والفصول الدراسية، ويجرون اتصالات

تتعلق بمواعيد اللقاء في المدينة، والملاحظة الجوهرية أنهم نجحوا في بناء شبكة من الوقت والفضاء برباطٍ من التواصل العاطفي مع أصدقائهم، دون كسر الأطر الاجتماعية التي يعيشون فيها. ومع ذلك نجدهم مستمرين في قضاء بعض الوقت مع أسرهم وفي المنازل. كما أنهم مستمرون في إظهار الاحترام والقيام بدور الطفل في المنزل والمدرسة. وقد ضخوا ذلك الدور وتلك العلاقات في شبكة من الاتصالات السرية التي تلبي احتياجاتهم، وبكل تأكيد ستصبح علاقاتهم وروابطهم مكبوتة عاطفياً لولا استخدامهم لتلك الشبكات الاجتماعية الحديثة.

ولا تعد هذه الظاهرة قصراً على الشباب، بل إنها تنطبق بشكل عام على قدرة أي مستخدم في أن يعتمد على شبكات التواصل الخاصة به بهدف تجنب أو تعديل شيءٍ من تأثير القيود الصارمة على الترابط الاجتماعي الدائم. وعلى سبيل المثال، برزت حالة في الولايات المتحدة الأمريكية، تحولت إلى قضية رمزية، توصف بشكل كبير بأنها اعتداء على الخصوصية، وتتعلق بالبحار تيموثي ماكفي "Timothy McVeigh" من البحرية الأميركية ليس لها أي علاقة بالمدمرة أوكلاهوما "Oklahoma bomber" كما يشاع. حيث أقيل "ماكفي" من البحرية عندما اكتشف رؤساؤه أنه كان شاذاً جنسيًّا عن طريق الوصول إلى بريده الإلكتروني في أمريكا أون لاين "America Online AOL". وقد اعتبرت القضية في الدرجة الأولى، تعديًا على خصوصية "ماكفي" من خلال التوصل لبريده الإلكتروني. وقد كسب "ما كفي" القضية، حيث حصل على تعويض لم يعلن حجمه، كما حصل كذلك على فوائد المعاش التقاعدي. ومع ذلك، ما يهمنا هنا ليس مسألة "الحقوق الفردية" التي اندلعت في تلك القضية ولكن الممارسات التي كشفتها، حيث إن لدينا أحد المحاربين القدامى البالغ من العمر ثمانية عشر عاماً ويعمل في البحرية الأمريكية، تمكن من استخدام الإمكانيات الكبيرة في الفضاء الواسع جغرافياً وزمنياً لشبكات الاتصال، بهدف كسر أحد أكبر القيود التي يمكن تصورها وتخضع للاهتمام التسلسلي الهرمي، وتم تبنيها من قبل سلاح البحرية الأمريكية. وليس من المنطق أن نعتقد أن البحرية لم توفر للبحار "ماكفي" الشعور بالهوية والصداقات الحميمة التي تقدمها المجتمعات المترابطة لأعضائها. ولكن في الوقت نفسه، تخنق قدرته

على العيش من خلال أحد أبسط الروابط والاحتياجات الأساسية التي لا يستغني عنها أي شخص من خلال كبت هويته الجنسية، حيث إنه استخدم الشبكة وإمكاناتها من أجل الوصول بشكل مجهول وباسم مستعار ليتمكن من التعايش بين هاتين البنيتين الاجتماعيتين.

وفي الطرف الآخر من إطار الروابط الاجتماعية، نشهد نشوء أطرٍ جديدة لتوليد أنواع تهدف إلى سد العلاقات التي كانت محورية للغاية لتحديد "العلاقات الهشة" في أدبيات المكتسبات الاجتماعية، حيث توصف الروابط الهشة في تلك الأدبيات بأنها تمكن الناس من تبادل المعلومات عبر الشبكات الاجتماعية التي تبين لهم الفرص والموارد المتاحة، فضلا عن توفير ضمانات للآخرين، بشكل محدود على أقل تقدير، وذلك عندما يقدم صديقٌ معين صديقًا آخر لأحد أصدقائه. وما نلاحظه في الشبكة يمثل نمواً في المنصات التي يتم تطويرها لتمكين الناس من إنشاء هذه الأنواع من الروابط الهشة على أساس مصالحهم وممارساتهم. وقد يكون الأوضح من كل هذا ما يجري في الموقع الإلكتروني اللقاء "Meetup.com"، وهو عبارة عن موقع على شبكة الإنترنت يتيح للمستخدمين البحث عن الآخرين الذين يتطابقون معهم من خلال اهتمامات مشتركة ويعيشون في المنطقة نفسها، بحيث يمكنهم اللقاء وجها لوجه. وتبين نتائج البحث للمستخدمين، تفاصيل اللقاءات التي تحدث في منطقتهم وتتطابق مع توجهاتهم، ومن ثم تجتمع الفئات المتطابقة بشكل دوري، ويمكن أن ينضم إليهم كذلك آخرون بعد تسجيلهم في المجموعة وتقديم معلوماتهم الشخصية وصورهم لمدير المجموعة لتمكينهم من الحضور الفعلي لاجتماعاتهم. وتكمن قوة هذا النظام في أنه ليس بديلا عن الاجتماعات الفعلية. بل إنه بديل عن المصادفات التي تحصل في الشبكات الاجتماعية عن طريق تبادل المعلومات حول الفرص المتاحة في مجالات اهتماماتهم الشخصية وسلوكياتهم باستخدام الشبكات الاجتماعية. ويبدو أن دور الضمان الذي يؤديه الأصدقاء بعضهم لبعض له فعاليات متعددة جدًّا كما شرحها موقع علوم الأعراف البشرية الذي تديره دانا بويد "Dana Boyd" بمسمى فريندستر "Friendster"[21]. وقد بدأ هذا الموقع بهدف إجراء مواعيد اللقاءات بين الشباب. وأنشأ على افتراض أن اللقاء بين شخص وصديق صديقه يعد أكثر

أمنا وأكثر نجاحاً مقارنة بمواعيد اللقاء التي تنتج من خلال جمع المعلومات الشخصية بين طالبي اللقاء عن طريق مواقع المواعيد العامة مثل موقع "match.com"، مما يعني أن الضمانات التي يقوم بها صديق تتيح معلومات قيمة. وكما أظهرت "بويد"، من أن موقع "فريندستر" يهدف لتوضيح وتهيئة شفافية للشبكات الاجتماعية بحيث يجتمع من خلالها المشاركون الذين لهم تجارب أقل من أن توصف بالنجاحات التامة. ويسمح الموقع فقط للمستخدمين بأن يعينوا صديق/ أو شخص، دون التطرق للتفاصيل الدقيقة التي يمكن الوصول إليها من اللقاء والحوار الفعلي، حيث يمكن الإجابة عن بعض الأسئلة مثل "هل تعرف هذا الشخص جيداً؟" بطرق متعددة، مثل نغمات الحديث والتحفظات. ويبدو أن الناس يتيحون ترابطاً أوسع على موقع "فريندستر". وبسبب التخوف من إغضاب أو استعداء الآخرين، فإنهم يقدمون معلومات أشمل في الموقع مما يفصح عنها للأصدقاء. وينتج عن ذلك ضعف في الموقع عند رسم خرائط التواصل العام، بدلاً من تعبيرٍ حقيقي للضمانات التي تقدم من خلال الشبكات الاجتماعية. ومع ذلك، فإنها توفر إمكانية واضحة لأقل قدر من العلاقات الهشة على أقل تقدير وتقوي تأثيرها في هذا الصدد. كما أنها تُفعِّل العلاقات الهشة جداً حتى تؤدي بعض أدوار العلاقات الاجتماعية الهشة في العالم الحقيقي.

الإنترنت بوصفها منصة للتواصل الإنساني

التواصل وسيلة أساسية في العلاقات الاجتماعية، فمن المستحيل تكوين علاقات مع الآخرين دون التواصل معهم، كما أن وسائط الاتصال المتعددة تختلف عن بعضها فيما يتعلق بتحديد مَنْ يتحدث مع من وما يمكن أن يقال من خلالها. وتلك الاختلافات هي التي تشكل العلاقات الاجتماعية التي تعتمد على تباين وتنوع تلك الوسائط، وتختلف عن بعضها بأشكال كبيرة. وقبول هذه الحقائق لا يحتاج إلى تأكيدات تقنية. كما أن بعض جوانب الاختلاف تأخذ الطابع التقني البحت. فأدوات الكتابة تسمح ببث النصوص وبعض الصور الأولية بشكل أو بآخر إلى مسافات معينة، ولكن لا تسمح ببث الصوت أو اللمس أو الشم أو الذوق. كما أن التواصل المعتمد على الكتابة يعد بديلاً سيئاً للتواصل

المباشر خاصةً عند قياسها بالعواطف البشرية ووسائل التراسل الأخرى وممارسة السلطة والسخرية والحب أو الهيام، بالإضافة إلى توافر المعلومات التي يمكن أن ترمز بسهولة وتنقل مباشرةً دون أن تكتب. وهناك تقليد طويل يتمثل في رسائل الحب والقصائد العاطفية. وعلى الرغم من ذلك يوجد قصور في استخدام هذا الأسلوب من التواصل لدرجة معينة لدى العامة باستثناء معظم الكتاب الموهوبين القادرين على وصف الحب بدقة دون استخدام أي نوع من الوسائط الأخرى، علماً بأن بعض جوانب الاختلاف بين وسائل الاتصالات ليست بالضرورة فنية، بل إنها ثقافية أو تنظيمية. كما يمكن أن يحتوي البث التلفزيوني على نصوص مكتوبة، رغم أن بث النصوص المكتوبة لا يُعَدُّ من الخصائص المعتادة للتلفزيون في البيئة الاجتماعية والثقافية التي لديها بالفعل وسائل إعلام مطبوعة واسعة الانتشار، ويقال الشيء نفسه عن البيئة التقنية عندما تكون دقة الصور التلفزيونية منخفضة نسبياً، ومن ثَمَّ، وبالنظر في الممارسات الثقافية والتجارية، نجد أن البث التلفزيوني قد ركز منذ بداياته على الصور المتحركة والصوت، دون أن يهتم ببث النصوص المكتوبة. أما وسائل الاتصال اللاسلكي فيمكن استخدامها كنظام اتصالات شخصي قصير المدى بين نقطة وأخرى، مما يجعلنا أمة متصلة بشكل دائم. لكن، وكما تم شرحه في الفصل السادس، فقد تطلب الأمر في الفترة ما بين عامي 1919م و1927م مجموعة مختلفة جداً من القرارات التنظيمية والتجارية، بالإضافة إلى أن وسائل الاتصالات تقوم بأدوارٍ اجتماعية محددة وأساليب متباينة لفرض السيطرة وتكثيف المزايا التي تجمع بين القدرات التقنية وقيود البيئة الاجتماعية والثقافية التي استخدمت وتطورت فيها تلك الوسائل. والنتيجة هي استخدام مجموعة من الخصائص التي تحدد كيفية الاستفادة من وسيلة معينة في مجتمع معين، في إطار زمني محدد. الأمر الذي يحتم إيجاد وسائل مختلفة عن بعضها وتوفير منصات بقدرات وتركيز مختلفين جداً لمستخدميها.

ويمكن القول من منظورٍ تقني وتنظيمي، إن شبكة الإنترنت تتيح قدراً كبيراً من نماذج الاتصالات المتنوعة بشكل جذري مقارنةً بما يمكن أن يسمح به أي من أنظمة القرن العشرين، إذ إنها تحقق اتصالات نصية وسمعية ومرئية. كما أنها تمكن من

التواصل غير المنسق زمنياً ومكانياً، مثل البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، وفي الوقت نفسه تمكن من التواصل المتزامن من حيث الوقت والمكان، كما نراه في الرسائل القصيرة ومنصات الألعاب الإلكترونية في الإنترنت والتواصل الهاتفي باستخدام تقنية نقل الصوت على شبكة الإنترنت "VoIP". ويمكن استخدامها كذلك للاتصالات من خلال قنوات فرعية في نَسقٍ متوافق من حيث المكان والزمان، كما يحدث في أثناء الاجتماعات حيث يمكن للمجتمعين أن يمرروا ملاحظات لبعضهم عن طريق البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة. ونظراً لكون الإنترنت مع كل مميزاتها تبقى وسيلة لتبادل النصوص المكتوبة، فإنها تحتاج إلى مزيدٍ من الاهتمام المباشر مقارنة بما يحتاج إليه البث اللاسلكي، مع أنها تعد متعددة الأغراض بشكل كبير كما هو الحال في الطباعة – سواءً عند استخدام الإنترنت مع وسائل التواصل الأخرى أو من خلال استخدامها داخل حدود الإنترنت نفسها. وكما هو حال وسائل الإعلام المطبوعة، يمكن التوقف وكتابة تعليق ومن ثم العودة إلى القراءة. وبأهمية أكبر، يمكن أن تتيح الإنترنت إمكانية إجراء محادثات هاتفية، وكذلك إرسال بريد إلكتروني في الوقت نفسه، أو قراءة أخبار وتلقي بريد إلكتروني والرد عليه. كما يتيح إمكانات للتواصل بين شخص آخر، وبين شخص وعدد صغير من الأشخاص، وبين عدد من الناس مع عدد آخر منهم، وشخص واحد مع عدد كبير، وعدد كبير من المتصلين مع عدد كبير آخر بأسلوب أكثر تنوعاً في هذا الصدد من أي وسيلة اتصالات اجتماعية أخرى سابقة، بما في ذلك، الوسائل بعيدة المدى والاتصالات غير المتزامنة والاتصالات من عدة نقاط لعدة نقاط أخرى – وكذلك اللقاء المباشر الذي يعد من أقوى وسائل الاتصال.

ونظراً للمرونة التقنية ونموذج العمل الذي يحظى به مقدمو خدمات الإنترنت بصفتهم ناقلين أساسيين، نجد أن شبكة الإنترنت تفسح المجال أمام قدر كبير من الاستخدامات المتعلقة بالترابط الاجتماعي. ولا يوجد أي شيء في "طبيعة التقنية" يتطلب أن يكون أساساً للعلاقات الاجتماعية المتكاملة، أكثر من كونها وسيلة توزيع عامة لمحتوى مجهز سلفاً، بهدف إيصاله للمستفيد النهائي – شبيهة بجهاز تشغيل الموسيقى الرائع الذي يعمل بالقطع النقدية، كما توقع بعض الناس في بدايات عام 1990م. ومع

ذلك، وبتمييز يختلف تماماً عن تقنية الاتصالات عن بعد السائدة في القرن العشرين، فإن الإنترنت تتيح بعض الإمكانات الجديدة السهلة للتواصل الذي يعزز جميع أنواع الترابط الاجتماعي الذي تراعيه أدبيات العلوم الاجتماعية، أي أنه يسهل زيادة عدد الاتصالات بين الأصدقاء القائمين أصلاً وبين أفراد العائلة، وكذلك زيادة الاتصالات بين أماكن متباعدة ومجتمع غير مترابط بشكل حقيقي. فالطباعة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسجلات الصوتية جميعها تعمل بشكل كبير طبق نموذج الاتصال من نقطة منفردة لعدد كبير من المستقبلين. وبسبب تكاليف الإنتاج ومعدات التراسل فإن جميع هذه الوسائل لا توفر شبكات اتصال بعيدة المدى بحيث يتمكن الأفراد من استخدامها على مستوى الميل الأخير لهذه الشبكات. فالتلفزيون والأفلام والتسجيلات الصوتية، وصناعة المطبوعات تعد بكل سهولة مكلفة للغاية، كما أن إدارة أعمالها تحتاج إلى تركيز كبير لبيع نموذج اتصالات إذاعي، يدعم اتصالات فردية واسعة.

ومع بداية ظهور المسجلات الصوتية شهدنا كثيرًا من الناس يسجلون رسائلهم على أشرطة صوتية ويبعثونها لأصدقائهم وعائلاتهم بدلاً من كتابة الرسائل. ومع ذلك، تعد الاتصالات الهاتفية هي الوسيلة الأساسية المتاحة لاستخدامات الأفراد، كما أنها أصبحت بالفعل النموذج الرئيس لاتصالات المجتمعات الشخصية رغم أنها وسيلة مزعجة ومنخفضة الجودة ومضيعة للوقت، كما أنها تتطلب تنسيقًا تزامنيًّا، مما يعني أنه لا يمكن استخدامها لأغراض التواصل الاجتماعي إلا عندما يتوافر الوقت لكلا الطرفين. بالإضافة إلى أنها في الفترة السابقة كانت لا تستخدم إلا للمحادثات بين نقطة وأخرى. وعلاوة على ذلك، وخلال معظم حقبة القرن العشرين، كانت مكالمات المسافات الطويلة مكلفة جداً لمعظم الأغراض غير التجارية، وفي دول أخرى خارج الولايات المتحدة تخضع المكالمات المحلية هي الأخرى لأسعار ترتفع مع الوقت في معظم الدول. ويمكن القول إن الاتصالات الهاتفية تُعَدُّ وسيلة معقولة للعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء والأسرة الموجودين أصلاً، إلا أن فوائدها قد تقلصت جذرياً بسبب تكلفة الاتصال العالية التي كانت على أقل تقدير مرتبطة بالمسافة الجغرافية. وباعتبار جميع هذه الأبعاد، يمكن تأكيد أن شبكة الإنترنت تتيح وسيلة تواصل أسهل بتكلفة منخفضة بين أفراد الأسرة

والأصدقاء، سواءً كانوا يعيشون في المنطقة نفسها أو على مسافات بعيدة، مع تجاوز القيود وازدحام جداولهم واختلاف المناطق الزمنية التي يعيشون فيها. وعلاوة على ذلك، وبسبب طبيعة التأثير المنخفض نسبياً لهذا النوع من وسائل الاتصالات، يمكن القول إن شبكة الإنترنت تمكن الجميع من إجراء تجارب لعلاقاتهم غير الملزمة بمرونة كبيرة وسهولة عالية. وبعبارة أخرى، فإن الإنترنت لا تضيف كثيراً إلى حقيقة أننا كائنات اجتماعية، بل إنها تتيح لنا جميعاً، بكل سهولة درجات أكبر من الحرية، لصياغة فضاء لاتصالاتنا الخاصة أوسع مما كان متاحاً في الماضي. وربما أنه من الممكن استخدام مرونة التصميم تلك لإعادة بناء نموذج لوسائل الإعلام الجماهيري، ولكن احتمال استخدامها بهذا الأسلوب يتطلب رؤية محدودة للاحتياجات الإنسانية والميول الطبيعية للتواصل مع الآخرين. كما أنه من المحتمل جداً أنه، نظرا لحرية تصميم بيئة اتصالاتنا الخاصة بمرونة وتكييفها لتلبية احتياجاتنا الفردية الخاصة بنمو يتزايد مع الوقت، أن نتمكن من تصميم نظام يعزز العلاقات الأكثر أهمية في مجتمعاتنا. أما الاحتمال الأقل توقعاً ولكنه غير مستغرب فهو يتبع حقيقة أن تلك الحرية يمكن أن تستخدم أيضاً لاكتشاف مدىً أوسع من العلاقات بدلاً من مجرد تلقي سلع إعلامية استهلاكية مكتملة.

وهناك قلق معقول يتعلق بالمذكرات الأكاديمية المعاصرة حول الوقوع في فخ أسطورة الكهرباء السامية "the mythos of the electrical sublime" من خلال تبني أحد أشكال المثالية الأفلاطونية للإنترنت[22]. ومع أنه من المهم، عدم السماح لهذه المقولة أن تحجب كمية الفوائد التي يمكن الحصول عليها من استخدامات الإنترنت والقدرات التقنية والتجارة والإمكانات الثقافية التي تتيحها. كما أن مجموعة تقنيات الحواسيب والاتصالات التي تتميز بها الإنترنت اليوم تستخدم عملياً، بأساليبٍ مهنية متباينة لإيجاد أعداد متنوعة من وسائل الاتصالات مقارنةً بما كان عليه الوضع في القرن العشرين. ولفهم الوسائل التقنية المستقلة، فقد يكون من الأفضل تفعيل عدد من أدوات الاتصالات المختلفة والعمل على زيادة تلك الأدوات – أي زيادة مجموعة الممارسات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية لتلك الوسائل. فالرسائل الفورية ظهرت بعد عدة سنوات من ظهور البريد الإلكتروني وبعد سنوات قليلة من ظهور الصفحات البيتية، لذا يمكن القول: إن

تدوين السجلات اليومية لأي شخص في موقع المدونات الحية "LiveJournal" بهدف تمكين عدد من المقربين له من مراجعتها بمجرد نشرها لم تصبح وسيلة متاحة بشكل عام للمستخدمين إلا في السنوات القليلة الماضية. ومازالت شبكة الإنترنت مستمرة في تقديم أدوات جديدة للتواصل بين مستخدميها، تمثل مجموعة واسعة من الإمكانات الحقيقية الجديدة. ولذلك فمن غير المستغرب أن أي كائنات اجتماعية تتواصل كما نفعل، من الضروري أن تستفيد من هذه القدرات الجديدة لتحقيق تواصل لم يكن ممكناً من الناحية العملية في الماضي. وهي لا تمثل وسائل حتمية ولا يفترض أن تمثل ألفية أفلاطونية مثالية. ولكنها مجرد ملحوظة عادية جداً، حيث إن الناس يفعلون ما يستطيعون فعله وليس ما لا يستطيعون. وفي رتابة حياتهم اليومية، يبذل الأفراد المزيد من الجهد لفعل الأمور الأسهل، ويبتعدون عن كل ما يسبب لهم إجهاداً كبيراً. وعندما تبرز وسيلة أو أداة جديدة تتيح للناس فعل أشياء جديدة بسهولة، فإنهم بكل تأكيد سيفعلون ما هو أسهل. وعندما تكون هذه الأدوات الجديدة، بصورة منهجية، متمركزة أكثر حول المستخدمين وحِواريَّة أكثر ومرنة من حيث حاجتها أو تمكنها من التزامن الوقتي والمكاني ومتعددة الإمكانات، فإن الناس سوف يستخدمونها للتواصل فيما بينهم بطرق وأعداد كبيرة مقارنة بما كان يمكنهم في السابق.

نشوء البرمجيات الاجتماعية

يمكن القول إن تصميم شبكة الإنترنت نفسها موضوع غامض، وذلك فيما يتعلق ببنيتها الإنشائية والعلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تتيحها. وبالنظر لجوهرها التقني يمكن اعتبارها مجرد التزام لنقل جميع تفاصيل أدوات التواصل الإنساني إلى النهايات الطرفية من الشبكة – أي إلى تطبيقات يمكن أن يتم التعامل معها من خلال حواسيب المستفيدين منها. ويؤدي هذا القصور في المعلومات التقنية إلى غموض في تحديد نوع العلاقات الاجتماعية التي يمكن تداولها في شبكة الإنترنت، كما أن إمكانية ممارسة المشاركة والتعاون على نطاق واسع، من خلال منصات متوسطة الحجم تحقق قدراً من التعاون والحوار بين أفراد المجتمعات وهيئاتها، وكذلك توفر اتصالات تربط نقطة

منفـردة بأخرى، مع أنها متاحة بنطاق ضـيق، قد قادت إلى تطوير مجموعة واسـعة من تصـاميم البرمجيات والتطبيقات المختلفة التي تتيح أنواعًا مختلفة من الاتصالات. وقد أُستخدمت الشبكة العنكبوتية العالمية في البداية وسيلة لنشر المعلومات على مستوى العالم وجعلها في متناول أي شـخص ولجميع الناس في كل مكان، إذ نجد على سـبيل المثال، أن البريد الإلكتروني يعد وسـيلة متاحة للتواصـل بين شـخص وآخر، وعدد من الأشـخاص مع عدد آخر، وبين شـخص واحد ومجموعـة، وبدرجة أقل بين مجموعة كبيرة ومجموعة كبيرة أخرى. كما أن أحد أهم الظواهر المثيرة للاهتمام في السنوات القليلة الماضية، هو ظهور ما قد أصـبح يطلق عليه البرمجيات الاجتماعية "social software". وكمسـاحة للتصـاميم الجديـدة، أصـبحت تلـك البرمجيـات مرتبطـة بمجموعـات عرَّفها كلاي شـيركي "Clay Shirky"، وهو أول من نشـر بوضوح مفهوم: "أكبر من عشرة، وأصغر مـن بضـع مئات، عندمـا يمكن للناس فعـلاً إجراء هـذه النماذج من الحـوارات التي لا يمكـن إثباتها عند البث لعشـرات الآلاف أو الملايين من المتلقين، المشـاركين في مجموعة منفـردة واحدة علـى أقل تقدير". وإلى حـد ما، يعد تعريف هذا المصـطلح غير متبلور، ولكن المفهوم الأساسي له، هو أن البرمجيات المصممة بمميزات تتيح لها معاملة الظواهر الاجتماعية الأصلية على أنها تختلف عن التواصل بين شخص وآخر وبين شخص يتواصل مع عدد كبير من الأشـخاص، وتسـعى إلى بناء توقعات عن التفاعـلات الاجتماعية التي يتيحهـا البرنامج عند اسـتخدامه في تصـميم تلك الوسـائل. كما أن جوانب التصـميم الإجبارية كما أوضـحها "شـيركي" عندما كتب ذلك من وجهة نظر مصمم البرمجيات، أن المستخدم للبرمجيات الاجتماعية هم مجموعة، وليسوا أفرادًا[23].

وهناك مثال بسـيط يساعد على توضيح المقصـود. عند أخذ أي موقع محدد يعتمد علـى اسـتخدام أداة تعاونيـة للكتابـة، مثل معالج النصـوص ويكـي "Wiki" الذي يعد أساس أسلوب الكتابة في ويكيبيديا وغيرها من المواقع التي تعتمد أدوات الكتابة والتأليف التعاونية. نجد أنه من وجهة نظر الشـخص المسـتخدم، تصـبح سـهولة نشر تعليق على "الويكي"، وسهولة إزالة التعليقات الذي تم نشرها من قبل ذلك الشخص من الخصائص المهمة لذلك الشخص، وذلك بسبب أنه كلما نقص عدد مرات التسجيل وكمية الإجراءات

الواجب اتباعها كان ذلك أفضل له. أما من وجهة نظر فريق من المشاركين فالأمر يختلف تماماً؛ لأن الفريق يحتاج إلى بعض "الالتحام" كي يعمل كمجموعة مترابطة لينفذ كمشروع واحد ولتجنب أسباب التشتت الذي ينتج من العمل الفردي والاعتماد الكلي على الذات، لذا وعلى سبيل المثال، تتوقف عناصر التصميم التي تتطلب التسجيل لكي توضع في الموقع، أو أنها تعطي المستخدمين صلاحيات مختلفة للنشر وإلغاء ما تم نشره أو تعديله في أوقات أخرى، على ما إذا كان المستخدم قد دخل بشكل رسمي وسجل اشتراكه من عدمه، أو الاعتماد على سجل سلوكياتهم وماضيهم الذي يوضح مدى تعاونهم أو غير ذلك، وتتوقف كذلك على مدى تحمل الشخص المسؤولية كمستخدم، ويرتبط كل ذلك بشكل وثيق بوجهة نظرهم، وهي تهدف إلى إعطاء المستخدمين الذين يملكون حصة أكبر في المشروع المشترك إمكانية محدودة، وفي بعض الأحيان كبيرة للحفاظ على تماسك المجموعة. وبالمثل، يعد مسح التعليقات الماضية مفيداً للفرد، فيما لو كانت تلك التعليقات سخيفة أو غير صالحة، على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن إبقاء التعليقات في الموقع، يعد مفيداً للفريق؛ لأنه يستخدم مصدرًا للمعلومات التي توضح لهم تجارب الفرد وتبين الأخطاء التي ارتكبت في الماضي حتى لا تتكرر من الآخرين مرة أخرى. وبكل تأكيد فإن احتياجات الفريق للعمل كمجموعة تختلف كثيراً عن المشاركات الفردية. كما أن اعتبار المشروع برنامجاً اجتماعياً يستلزم تصميمه بخصائص تتوافق مع بعض المناهج الاجتماعية أو النموذج النفسي لتفاعلات الفريق، وبناء قدراته لكي تعزز استمرارية وفعالية الفريق، حتى لو جاءت في بعض الأحيان على حساب سهولة الاستخدام وراحة الفرد.

إن ظهور البرمجيات الاجتماعية – مثل المدونات التي تمكن من التعليقات أو أدوات الويكي وقوائم البريد الإلكتروني الاجتماعية وخاصية إعطاء صورة من البريد لشخص آخر – تؤكد الطبيعة غير المحدودة لموضوع العلاقة بين الإنترنت والعلاقات الاجتماعية، إذ إن الإنترنت هي التي أوجدت جميع أنواع التواصل الإنساني الذي لم يكن متوقعاً من الناحية التقنية قبل تبنيها بهذا النطاق الواسع. ومن خلال هذا المدى في أنماط الاتصالات الجديدة الممكنة، بدأنا نرى ظهور أنواع مختلفة من بعض العلاقات، بعضها إيجابي،

وبعضها يُعَدُّ بكل تأكيد سلبيًّا، كما هو الحال في الرسائل المزعجة التي تسمى (سبام)، وهي الرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها. وفي محاولة التنبؤ وتشخيص العلاقة بين تزايد استخدام اتصالات الإنترنت وأشكال العلاقات الاجتماعية، نجد أن الإمكانيات الاجتماعية الجديدة الناشئة تقود إلى تحديات جديدة في التصاميم. مع أنها ستجد المهندسين والمتحمسين المستعدين والقادرين على قبول التحديات والاجتهاد لتحقيقها. كما أن الإمكانيات الحقيقية الجديدة - هي التي تربط بين القلة أو الكثرة من المشاركين الموجودين في أماكن متباعدة بنماذج حوار يصاغ بأشكال متكررة - وهي الأسباب نفسها التي تؤدي إلى ظهور مشاكل في التصاميم الجديدة. وتأتي هذه المشاكل من حقيقة أن الإعدادات الاجتماعية الجديدة تكون مصحوبة بالتغيرات الاجتماعية الخاصة بها، ولكن من دون بنية طويلة الأمد وتنظيم مفيد.

ومن هنا أتت السمعة السيئة السابقة بخصوص استعداد حوارات قوائم يوزنت "Usenet" ولستسيرف "Listserve" للتحول إلى حروب إلكترونية ساخنة، إذ إن العادات الاجتماعية المتعلقة باستخدام هذه الأنواع من الوسائل المكتملة، تجعل المستخدمين يعرفون مسبقاً أن التمادي في استخدام القائمة سيؤدي على الأرجح إلى حروب كلامية، وسيقضي في النهاية على الحوار، كما أن المصممين يدركون التحولات الاجتماعية، بما في ذلك التي تسمح للناس بأن يشكلوا مجموعات ويحافظون عليها، والذين يتسببون في تفريق المجموعات وتشتيتها بالقوة نفسها، تجعلنا نشهد التطور المشترك بين العادات الاجتماعية وتصاميم منصات الحوار التي تهدف إلى إفساح المجال للمجموعة الأولى، وتوسيط أو تعديل المجموعة الأخيرة المهددة بالتشتيت. كما أن هناك توقعات ضئيلة جداً في أن يكون لهذه المنصات الحوارية أي تأثير في استدامة علاقات المجموعة القائمة مسبقاً، مثل العلاقات الأسرية وعلاقات الأصدقاء، حيث إن الأعراف الاجتماعية هي العامل المهيمن على هذه العلاقات. ومع ذلك، فإنها توفر شكلاً جديداً ونمطاً يتيح الاستدامة للأدوات المتنوعة الجديدة الناشئة في العلاقات الاجتماعية، على مسافة متساوية، من خلال المصالح والأطر، التي تجسد الإنتاج التعاوني والعديد من أشكال التفاعل الاجتماعي الهادف وبشكل محدد للتوسع والتكاثر الاجتماعي.

إن عمليات الإنتاج التعاوني التي تم شرحها في الفصل الثالث بأنها قضية اقتصادية في المقام الأول – كما هو حال تطوير البرمجيات المجانية وموسوعة ويكيبيديا أو مشروع الدليل المفتوح "Open Directory Project" – تطرح مجموعة من الأمثلة المهمة لهذا النوع الجديد من العلاقات الاجتماعية، كما أنها توفر نوعًا من العلاقة غير الهرمية، المنظمة في نمط لامركزي بشكل جذري. ويقدر الاستحسان الاجتماعي بكونه مزيجًا من الخبرات والإبداع المشترك الذي تم تفعيله والتأثير الذي تسببه – أي قدرتها على إعطاء مستخدميها الشعور بالهدف المشترك والدعم المتبادل في تحقيق تلك المشاريع، حيث إن الأفراد يتبنون المشاريع والأهداف التي يعدونها جديرة بالمتابعة.

ومن خلال هذه المشاريع يجدون مشاركين آخرين، يشتركون معهم، وفي البداية يشاركونهم فقط الشعور العام بالترابط الإنساني والمصالح العملية المشتركة، ولكنهم يتفاعلون معهم بعد ذلك بطرق تتيح لهم توثيق علاقاتهم مع مرور الوقت. ويتجلى هذا بوضوح أكثر على الصفحات الاجتماعية لمجتمع ويكيبيديا. ونتيجة لكون النظام يستخدم لدرجة محدودة وسائل تقنية لتجنب الممارسات الخاطئة، فقد طورت المؤسسة العامة للمشروع وسيلة للتواصل بين المستخدمين والتحكيم متعدد الاستخدام، والمستخدمين المعينين كمحكمين لتسوية النزاعات والخلافات. ومن خلال مشاركتهم في هذه الأنشطة، فإنهم يزيدون مشاركاتهم، ومعرفتهم بالمشاركين الآخرين، على أقل تقدير في هذا الدور المحدود باعتبارهم مؤلفين مشاركين، بالإضافة إلى ممارساتهم ونقاشهم المتبادل مع الآخرين. وبهذه الطريقة، فإن الإنتاج التعاوني يتيح منصة جديدة للتواصل البشري، وذلك بالجمع بين أفراد غير مترابطين، لو لم تجمعهم تلك الوسائل، واستبدال الخلفية المشتركة أو التقارب الجغرافي بنوع من الأهداف الواضحة والعمل المشترك لإنجاح ذلك كمسألة محورية للتواصل الإنساني، كما أن الأفراد المرتبطين من خلال هذه الوسائل التي يوفرها الإنتاج التعاوني قد لا يلتقون أبداً عندما ينهون تواصلهم الإلكتروني، ولكنهم من المؤكد يلهون مع بعضهم على الإنترنت.

الإنترنت والمجتمع البشري

يبدأ هذا الفصل بطرح سؤال أساسي. وهو: في الوقت الذي يؤدي فيه اقتصاد المعلومات المترابطة إلى تعزيز استقلالية الأفراد، ألا يؤدي في الوقت نفسه إلى انقسام وتحلل المجتمع؟ الجواب عن هذا السؤال يستند جزئيا على الدراسات العملية والتجريبية من ناحية و من ناحية أخرى يعتمد على المفاهيم السائدة.

فمن الناحية العملية، يبدو أن الإنترنت تتيح إمكانية الاستفادة وكذلك التملك التام. مع أنه واضح جداً أنها تحافظ على المظهر الاجتماعي الجيد وذلك بتقليص دور التلفزيون الذي يشبه العيش البايت، حيث إنها تتيح التواصل بشكل أكبر، مع عناصر المجتمع الأساسية - مثل الأسر والأصدقاء - ويبدو أنه في كثير من الأحيان يتم التواصل أيضاً مع بعض الجيران. وهناك تواصل أيضاً، بدرجة أكبر مع آخرين ينتشرون في أماكن متباعدة جغرافياً، من خلال علاقات غير ملزمة وهشة، وقد لا يشاركون إلا بحصص صغيرة نسبياً في المواضيع ذات الاهتمام المشترك ولفترات قصيرة من حياتهم. إن انتشار الاتصالات المتوقع يؤدي إلى إيجاد مجتمع مواز لاعتراض بابل في نطاق الاستقلالية – بحيث يمكن التساؤل عن إمكانية أن يكون هناك التزام له قيمة مع أي من المتواصلين رغم كل هذا العدد من الروابط المحتملة؟ والجواب إلى حد كبير هو أن ما نقوم به، في الواقع، مجرد توظيف قوي جداً لتنقية اتصالاتنا الاجتماعية المستندة على الإنترنت وتوجيهها لمسار واحد واضح جداً: وهو أننا مستمرون في استخدام خطوط التواصل المتوافرة حديثاً بشكل أساسي لتعزيز وتقوية التواصل بمن تربطنا بهم علاقات قائمة أصلاً – مثل علاقات الأهل والأصدقاء. وأوضح دليل على ذلك توجه المجتمع لتبني أسهل أدوات التواصل وهي الرسائل القصيرة. والآلية الأخرى التي يبدو أننا نتعامل معها تكمن في تجنب الانغماس في القيل والقال والإشاعات المحتملة مع غرباء متغيرين بشكل مستمر، وذلك عن طريق توجهنا للبحث عن شبكات تواصل لديها بعض التوافق مع اهتماماتنا. وهذا التوافق يمكن أن يشكل العامل الفاعل في مجموعة التواصل للسعي في تحقيق هدف مشترك، كما هو الحال في مشاريع الإنتاج التعاوني الذي برز حديثاً. ويمكن أن يكون ذلك هو السبيل الذي ربط المجتمع الداخلي من خلاله العادات الاجتماعية مع

منصات الحوار المصممة لإتاحة علاقات مستقرة نسبياً مع الآخرين، ممن يرتبطون مع بعضهم باهتمامات ومصالح مشتركة، إذ إن المستخدمين لا يتحركون بشكل مستمر كما هو حاصل في اهتزازات براون "Brownian motion"، بل إنهم يتكتلون في علاقات اجتماعية جديدة، بالرغم من كونها علاقات غير ملزمة ولأغراض محدودة تختلف كثيراً عما هو معتاد في المجتمعات التقليدية.

أما الجزء المتعلق بمفاهيم وتصورات المجتمع السائدة فهو يتمثل في أن صورة "المجتمع" الذي يريد أن يكون نسخة من مجتمع رعاة وفلاحين في قرية نائية تشكل بكل سهولة صورة خاطئة عن تفاعلنا ككائنات اجتماعية، إذ إننا أصبحنا الآن مجتمعاً متواصلاً – أي أننا أفراد مترابطون بعضنا مع بعض في شبكة واسعة من الترابط والتداخل غير الملزم، والموزع بشكل متساو بين الجميع. وهذا الوضع لا يجعلنا في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعي، حيث إننا متزنون تماماً كأفراد مترابطين؛ ومتكيفون بشكل كبير مع المجتمع بطرق تمكن كل من يسعى لتكوين مجتمع أن يقدر ذلك المجتمع، ولكن بأساليب جديدة ومختلفة. تتمثل في التحول الهائل من مجموعة قنوات الاتصالات المتاحة في القرن العشرين، إلى شبكة الإنترنت التي بدأت توفر طرقًا جديدة للتواصل في مجموعات مترابطة مع بعضها بشكل صغير أو كبير. وكلما تعاملنا مع هذه الإمكانات الجديدة، يتضح لنا بجلاء أن العادات الاجتماعية والبرمجيات يتطوران معاً، بحيث يوفران بيئة جديدة ثابتة وثرية، تؤدي إلى إقامة علاقات جديدة تتجاوز تلك التي كانت في الماضي تشكل محور الحياة الاجتماعية، مع أنها لا تحل محل العلاقات القديمة، كما أنها لا تدل على تحول أساسي في الطبيعة البشرية الذي يؤدي إلى انحراف ضمير المجتمع، ونكران الذات. ولا نزال نُعَدُّ كائنات معقدة، وأفراداً أساسيين ومهتمين بمصالحنا وفي الوقت نفسه ملتفين حول الآخرين الذين يشكلون البيئة التي توضح معنى حياتنا. ومع ذلك، أتيحت لنا مجالات جديدة للتفاعل مع الآخرين. لقد أصبحت لدينا فرص جديدة لبناء علاقات دائمة لأغراض محدودة وعلاقات ضعيفة وأخرى متوسطة القوة لها أدوار كبيرة في توفير بيئة تعد مورداً يربط جزءًا من هويتنا بموارد محتملة يمكن أن تدعمنا في تحقيق التواصل مع

الآخريـن. وهذا لا يعني أن العلاقات الجديدة سـتحل محـل جوهر علاقاتنا الحالية، بل إنها توفر بشـكل متزايد إضـافات رائعة كلما بحثنا عن وسـائل جديدة ومتنوعة لترسيخ علاقاتنـا مع الآخريـن، من أجل تحقيق الكفاءة من خلال العلاقات الهشـة والدخول في شبكات اجتماعية مختلفة توفر خليطاً من بيئة مستقرة ودرجة عالية من الحرية تستنبط من سمات العلاقات الاجتماعية الهرمية المقيدة.